

دروس تمهيديّة

في تاريخ علم الرجال عند الإماميّة

تقريراً لمحاضرات سماحة الشيخ حيدر حبّ الله





بقلم: أحمد بن عبدالجبّار السمينّ

دروس تمهيديّة في

تاريخ علم الرجال عند الإماميّة



دروس تمهيدية

في تاريخ علم الرجال عند الإماميّة

تقريراً لمحاضرات سماحة الشيخ حيدر حبّ الله

بقلم

أحمد بن عبدالجبار السميّن

دار الفقه الإسلامي المعاصر

الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

بسم الله الرحمن الرحيم



تقريظ

تمهيد

ينتابني ـ منذ مدّة طويلة ـ شعور بوجود نقصٍ ما تواجهه موادّنا الدراسيّة في الحوزات والمعاهد الدينية، فيما يتعلّق بقضايا تاريخ العلوم الإسلاميّة، ويبدو لي أنّ عامّة طلاب العلوم الشرعيّة وغيرها إلى جانب عدد ليس بالقليل من الباحثين والمتخصّصين والأساتذة، لا يملكون ثقافة الوعي التاريخي للعلوم، وأنّ هذه مشكلة عظيمة تحتاج لمعالجة؛ لأنّ الوعي التاريخي له تأثيرات هائلة على طريقة فهمنا للأشياء ووعينا للنظريّات والطروحات.

من هنا، جال في خاطري أن نقوم بسلسلة من الدروس المتعلّقة بتاريخ العلوم الإسلاميّة، وأن نخصّص لكلّ علم من هذه العلوم مجموعة من المحاضرات؛ للإطلالة من خلالها على هذا العلم ومساراته وتحوّلاته ورجالاته وكتبه وأعماله ونقاط قوّته وضعفه من الزاوية التاريخية، فكان أن وفقني الله تعالى وشرعت في حدود عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٣م) في هذا المشروع الذي تحمّس له الإخوة الأكارم في (مرفأ الكلمة للحوار والتأصيل الإسلامي) في الحوزة العلميّة في مدينة قم في إيران، وكانت الانطلاقة مع علم أصول الفقه الإمامي، وبعد

هذه التجربة التي لاقت إقبالاً جيداً والحمد لله، زاد التصميم على الاستمرار في هذا المشروع خدمةً متواضعة للفكر الإسلامي وطلاب العلوم الدينية والمهتمّين بها، وكان أن أتبعنا الدورة الأولى بدورةٍ أخرى في تاريخ أصول الفقه السنّي، لتكتمل صورة المشهد في علم أصول الفقه كلّه، وبعد ذلك، وفي عام ١٤٢٧هـ (٢٠٠٧م)، كان العلم الثاني الذي رصدناه في هذه السلسلة، وهو علم الرجال الإسلامي بمذاهبه المختلفة.

وقد طرأت بعض الظروف مع الأسف الشديد وحال ضيق الوقت وكثرة المشاغل دون إكمال المشروع بعد الدورة الرجالية التاريخية هذه، وظلّ الأمر بالنسبة لي حلماً يراودني، وأسال الله تعالى أن يوفق لذلك في القريب العاجل؛ لإكمال بقيّة العلوم الإسلاميّة بهذه الطريقة، عبر سلسلة دروس تمهيدية، لا ترهق المستمع أو القارئ ولا تطيل عليه، ولا تخوض في التحليلات المعمّقة والمعقّدة للأمور.

وقد أبدى أخونا العزيز صاحب الفضيلة الشيخ أحمد بن عبد الجبار السميّن حفظه الله تعالى ورعاه، وهو من العلماء المخلصين والطيبين، أبدى رغبته بتقرير دروس تاريخ علم الرجال، فوافقت على ذلك ورحّبت بالأمر، وقد بذل ـ حفظه الله ـ جهداً كبيراً في إخراج المحاضرات من حالتها الخطابيّة إلى الحالة التدوينية، منظّماً إياها وموثقاً في الهوامش معطياتها، وكنت دائماً على تواصل معه، حتى إذا ما أنهى القسم الإمامي من هذه المحاضرات، قمت بمراجعة ما كتب، وأضفت قدراً لا بأس به من الأفكار التي حضرتني، ليكون هذا الكتاب بين يديك قارئي العزيز.

إنّني أشكر الأخ الكريم الشيخ السميّن على جهده الكبير الذي بذله، وأقدّر

له ذلك، وأراه قد عكس بطريقة ممتازة ما احتوته الدروس والمحاضرات، أسأل الله تعالى له التوفيق للتقدّم أكثر فأكثر في المجال العلمي والمعرفي وخدمة الدين خدمةً حقيقيّة في هذا العصر، فجزاه الله خير الجزاء، وإنّني لأشكره على ما قدّم وأدعو له دوماً بالتوفيق والرشاد والسداد.

وأشكر أيضاً الإخوة الأفاضل في (مرفأ الكلمة للحوار والتأصيل الإسلامي)، على جهودهم الطيّبة في توفير كلّ الظروف المناسبة لإتمام هذا العمل، ونتمنّى لهذا الصرح الثقافي المزيد من التقدّم والنشاط ونشر الوعي والبصيرة.

وقفات مع الكتاب ومنهجه

وهنا، أرى من المناسب أن نتوقّف قليلاً وسريعاً مع بعض النقاط التي أهدف منها توضيح طبيعة هذا الكتاب وتلك المحاضرات، ليكون القارئ العزيز على بيّنة من الأمر، وذلك عبر نقاط:

النقطة الأولى: يقوم هذا الكتاب على الاختصار الشديد، ولهذا فهو يحاول أن لا يطيل في رصد المشهد التاريخي وتفصيلاته؛ لأنّ الهدف منه هو أن يكون في جملة مداخل هذا العلم، حيث يتعرّف عليه طالب العلوم الدينية في بدايات اهتمامه به، أو يتمكّن الجامعيّون أو غيرهم من الاطلاع على هذا العلم ولو لم يتخصّصوا فيه؛ لأنّ دراسة علم الرجال تبدو للكثيرين مزعجة، وربما تكون صعوبته من حيث حاجته إلى التتبّع والحفظ وجولان الذهن؛ لأنّ كثرة الأسماء وتداخلها وصعوبة الضبط في هذا المجال، تجعل الإنسان في بعض الأحيان متحيّراً، لكنّني أقترح لكي تتحقّق لطالب هذا العلم بداية سليمة أن يسير

بالخطوات التالية:

الخطوة الأولى: أن يقضي دورةً تمهيديّة (حوالي ٢٠ محاضرة)، يتعرّف فيها على هذا العلم ودوره ومساحة عمله، وعلى بعض قواعده النظريّة، بشكل يرفق ببعض التطبيقات القليلة جدّاً والمحدودة. ويستحسن أن يستخدم الأستاذ هنا أسلوباً مبسّطاً جدّاً وطرق الإيضاح العصريّة وأساليب التشجير والبيان. والأستاذ بشكل عام له تأثير كبير على ترغيب الطالب بهذا العلم الذي يبدو للكثيرين جافّاً، فينبغي اختيار الأستاذ صاحب البيان الجميل والأسلوب البسيط، والذي لا يريد عرض عضلاته على طلابه، فيُكثر عليهم المعلومات فيرهقهم، بل يريد مساعدتهم للنموّ عبر بعض المعلومات البسيطة والمفتاحيّة. ولعلّني أقترح في هذا السياق، اعتماد الحلقة الأولى من كتاب (دروس تمهيديّة في علم الرجال) لأستاذنا الشيخ باقر الإيرواني حفظه الله تعالى ورعاه وجزاه خير الجزاء على محاولاته التوضيحية في أكثر من علم، أو كتاب (أصول علم الرجال) للشيخ الدكتور عبد الهادي الفضلي، صاحب الأيادي البيضاء في هذا المضمار.

الخطوة الثانية: أن يُصار إلى دراسة موجزة عن تاريخ هذا العلم وتطوّراته، وتستمرّ هذه الدراسة عبر حوالي الثلاثين محاضرة أو أكثر بقليل، يتمّ فيها استعراض شخصيّات هذا العلم، ومراحله، وأهمّ كتبه، وخصائص هذه الكتب، ويجري إطلاع الطلاب على كلّ كتاب من مهمّات الكتب الأساسيّة التي يحتاجونها للمراجعة في العادة، ويتمّ ضمن ذلك بيان أهمّ النظريات في هذا العلم، ومتى ظهرت وكيف؟ وأسلوب الأستاذ في بيان تاريخ هذا العلم له دورٌ كبير، فإنّ المحاضرات التاريخية يفترض عادةً أن تكون مؤنسةً للطالب، لما فيها من معلومات شيّقة، غالباً ما لا يعرفها الطلاب حتى لو درسوا سنين طويلة.

وربما يكون وضع كتاب يمثل دروساً تمهيدية في تاريخ علم الرجال مادّة مريحةً ـ إن شاء الله ـ للطالب، كي ينفتح على تاريخ هذا العلم ويتقبّله ويستمتع به أكثر فأكثر، شرط أن لا يعتمد في التدريس في هذه المرحلة أيضاً طريقة قراءة المتن وشرح العبارة، وإنّما طريقة إلقاء المحاضرات وإحالة الطلاب على متن الكتاب ليطالعوه بأنفسهم.

الخطوة الثالثة: أن يصار إلى دورة متوسّطة في علم الرجال وقواعده لمدّة شهرين إلى ثلاثة أشهر، يُدرس فيها إما الحلقة الثانية من كتاب الشيخ الإيرواني، أو كتاب كلّيات في علم الرجال للعلامة الشيخ جعفر السبحاني حفظه الله تعالى وأيّده، والمهمّ في هذه الدورة ـ إلى جانب البحث النظري ـ هو خضوع الطلاب لورش عمل تطبيقيّة، وتكليف الأستاذ لهم بالفروض الدرسيّة المتعدّدة، وتطبيقها بروحٍ صبورة أمامهم يومياً، وعلى الأستاذ هنا أن يختار الأمثلة التي تثير حفيظة الطلاب وتدفعهم للمراجعة، وعليه أن يكلّفهم المطالعة في أهمّ الكتب الرجاليّة وكتابة ملخّصات عنها. وفي هذه المرحلة، من الجيّد أن يُصار إلى تهيئة جداول أو خرائط توضيحيّة، تفتقدها مجمل الكتب الحاليّة في حدود معلوماتي البسيطة، ولابدّ لطالب علم الرجال أن يعرف أنّ الحفظ ضروريّ في مراحله الأولى، لكنّ كثرة ممارسة هذا العلم، تعطي الطالب حفظاً تلقائياً للكثير من الأمور، ومشكلة هذا العلم أنّه قليلاً ما يطبّق، بل غدا مهجوراً في كثير من الأوساط، الأمر الذي ألقى عليه هالةً من العتمة سبّبت خوفاً لا شعوريّاً عند كثيرين، مع أنّه أبسط من ذلك، في حدود هذا المقدار. وعلينا جميعاً أن ندرك أنّه ما من علمٍ إلا وفيه مساحات معقّدة وقضايا عالقة، فإذا صعبت علينا مثل هذه

القضايا، فلا ضير في ذلك ولا تثريب علينا.

بهذه الخطوات الثلاث، أخمّن أنّ الطالب سيصبح ـ خلال مدّة تقارب عاماً دراسيّاً واحداً ـ مطّلعاً اطّلاعاً إجماليّاً على هذا العلم، وكاسراً لحواجز الرهبة والعتمة فيه، بحيث يُفترض أنّه لو طالع كتبه سيكون فاهماً لمراداتهم في الغالب. وإذا رغب في التخصّص أكثر فعليه أن يخطو خطوةً إضافيّة، وهي حضور دورة استدلاليّة عالية في هذا المضمار.

النقطة الثانية: عمدنا في هذا الكتاب وفي طيّات مباحثه التاريخية إلى توضيح بعض النظريّات والمصطلحات الرجاليّة والحديثيّة؛ إذ لعلّ الطالب أو المطالع لا يعرف عنها شيئاً ممّا يبقي الرصد التاريخي غامضاً بالنسبة إليه، ولهذا حاولنا تقديم توضيح مختصر في ثنايا العرض التاريخي بما لا يخلّ بالجوّ التاريخي العام للكتاب.

وأحد أسباب ذلك ـ مع التبسيط والتوضيح ـ هو رغبتنا في أن يطّلع القارئ أو الباحث من أبناء المذاهب الإسلاميّة الأخرى على حال علم الرجال عند الإماميّة، فإذا استخدمنا معه نظام المصطلحات الداخليّة الخاصّة غير المتداولة عنده ومن دون توضيح سريع، فقد نخلّ بإيصال فكرتنا إليه. ولهذا أيضاً أشرنا في بعض مطاوي الكتاب إلى بعض الإشكاليّات التي يثيرها غير الإماميّة في وجه علمَي: الحديث والرجال عند الإماميّة، وحاولنا الإجابة عنها؛ بقصد توضيح حال هذا العلم لسائر إخوتنا من أبناء المذاهب الأخرى، وهو ما سنفعله تماماً ـ إن شاء الله تعالى ـ في الحلقة القادمة من هذا الكتاب المخصّص لتاريخ علم الرجال عند السنّة، حيث سنحاول توضيح المصطلحات والأفكار كي يتمكّن القارئ الشيعي مثلاً من السير السهل في ثنايا علم الرجال السنّي؛ تحقيقاً كذلك

للتقارب العلمي الذي نؤمن به بين المذاهب الإسلاميّة. ونأمل أن يتصدّى بعض الإخوة لتقرير الدروس الخاصّة بتاريخ علم الرجال السنّي لتحقيق هذا الغرض.

النقطة الثالثة: ثمّة بحوث رجاليّة كثيرة متفرّقة في ثنايا الكتب الفقهيّة والأصوليّة لبعض العلماء، وهذه لم نحاول الخوض فيها كثيراً؛ إذ قد توجب في هذه المرحلة الإطالة والتشويش على المراجع والمطالع، لكنّنا مع ذلك سلّطنا الضوء على بعضها بشكلٍ من الأشكال، بحيث يكون القارئ على علم بها واطّلاع.

كذلك هناك علماء رجال ليس لهم مصنّفات واصلة إلينا، لم نستقصهم أو نفصّل في الحديث عنهم، لهذا يمكن أن نقول بأنّنا رصدنا أغلب علماء الرجال وليس جميع علماء الرجال، إذ يصعب إحصاؤهم والبحث عنهم وادّعاء الشموليّة في ذلك.

كما أنّنا قد نشير لبعض الشخصيّات التي لم تلعب دوراً هامّاً في علم الرجال، في طيّات الحديث عن شخصيّات أخَر، كما في ذكرنا بعض الكتب والحواشي والتعليقات المصنَّفة على كتابٍ ما، ضمن حديثنا عن مؤلّف الكتاب الأصل الذي ذكرت التعليقات والحواشي عليه.

النقطة الرابعة: يمكن تقسيم مراحل هذا العلم بطرق مختلفة ووفقاً لمعايير مختلفة، لكنّنا أحببنا هذا التقسيم السداسي؛ لما رأينا فيه من السهولة والانسجام، وإلا ففي تقديري يمكن بنظرة تحليليّة معمّقة التوصّل إلى تقسيم آخر، قد يكون مزعجاً للقارئ بكثرة مراحله. وعموماً فعندما نتعرّض في الكتاب لتحقيق مسألة غير تاريخية، كما في تحقيق حال نظرية رجاليّة ما في التوثيقات، فنحن لا

نحاول البتّ فيها هنا، فقد نشير إلى رأينا الشخصي فيها وقد نترك ذلك ونكتفي بالعرض، وتفصيل الرأي الشخصي في قواعد علم الرجال نتركه لكتابنا المخصّص لذلك.

النقطة الخامسة: قمنا في بداية الحديث عن كلّ شخصيّة من الشخصيات الرجاليّة بترجمة مختصرة له، لا تعدو أن تبلغ بضعة أسطر وأحياناً سطراً واحداً أو سطرين، والسبب في ذلك أن يتعرّف القارئ على هذه الشخصيّة، وفي الوقت عينه لا نُخرجه عن إطار بحثنا التاريخي باستطرادات تتصل بمعلومات تفصيلية عن حياة شخصيّة ما.

النقطة السادسة: عمدنا إلى ترتيب الشخصيات وفقاً لتواريخ وفاتهم، على ما هي الطريقة المعروفة في الكتابة التاريخية، لكنّنا أحياناً تخطّينا هذا الأمر؛ نظراً لضرورات تحتاجها التحليلات التاريخية، كما فعلنا في البحثين الأخيرين من المرحلة السادسة، حيث سيلاحظ القارئ هناك السبب في ذلك ويستنتجه.

النقطة السابعة: لم نشأ التفصيل في رجالات المرحلة السادسة؛ لأنّ التفصيل مرهقٌ للقارئ ويخرجنا عن دائرة البحث التمهيدي لهذا العلم تاريخيّاً، والسبب هو أنّ شخصيّات هذه المرحلة بلغوا من حيث العدد والمؤلّفات مبلغاً عظيماً، واستقصاؤهم بطريقة تفصيليّة موجبٌ للتطويل الزائد، لهذا عمدنا للتعرّض لهم بشكل عادي، لكنّنا خصّصنا أبرز الشخصيّات والعلماء المؤثرين في هذه المرحلة ببحث أطول نسبيّاً، كما سيلاحظ القارئ بشكل جيّد.

ولم نشأ الاعتماد على طريقة حذف بعض الأسماء لصالح التطويل في شرح منجزات أسماء أخرى؛ لأنّنا رأينا أنّ هذه المرحلة تستدعي أن يطّلع الطالب أو القارئ المهتمّ على مختلف الشخصيّات ويعرف أسماءها وكتبها، حتى إذا ما أريد

بعد ذلك كتابة حلقة أعلى لتاريخ هذا العلم، فيمكن التوسّع أكثر بشكل عمقي وطولي لا بشكل عرضي، وهو ما له فائدة أكبر علمياً.

النقطة الثامنة: ركّزنا كثيراً نسبيّاً على مرحلتي: التأسيس والنقد، أي من القرن الرابع الهجري إلى القرن العاشر؛ لأنّ مرحلة التأسيس تحوي المصادر الأمّ لكتب الرجال وعلمائه، والتي يجب أن يتعرّف عليها المراجع بشكل جيّد؛ لكونه سيعيش هذا العلم معها دائماً، أمّا كتب مرحلة العصر الإخباري فرغم أهميّتها لكنّ الباحث في الرجال قليلاً ما يراجعها اكتفاءً إمّا بالمصادر القديمة قبلها أو بالموسوعات الضخمة التي جاءت بعدها، ونحن وإن كنّا لا نحبّذ هذه الطريقة لكنّ واقعها يفرض تركيز النظر على المراحل الأولى التي تشمل التبلورات الأساسيّة لهذا العلم.

النقطة التاسعة: عندما نضع العناوين للشخصيّات فنحن نحاول ـ حيث يمكن ـ أن نُبرز في العنوان أهمّ ميزة له، مثلاً إذا قلنا: (الوحيد البهبهاني وإعادة تشييد علم الرجال)، فإنّنا نقصد أنّ أبرز أدواره كان ذلك فليلاحظ.

النقطة العاشرة: ذكرنا هنا وهناك بعض النصوص الحرفيّة للعلماء من كتبهم، وقد تعمّدنا ذلك ليتعوّد القارئ والطالب على نصوصهم وطريقتهم بنحو تقديم عيّنات له، فإنّ مشكلة الكتب السابقة مثلاً هي أنّ الأغلبية لا يراجعونها، فنأتي لهم ببعض نصوصها كي يتعرّفوا على طريقة البيان وأسلوب العرض بأنفسهم، بدل أن نخبرهم فقط عنها. ولهذا أيضاً كنّا نعرّف بحال الكتب وحتى بطريقة التقسيم والتبويب فيها، فنقول بأنّ المؤلّف اعتمد الحروف الهجائية في الحرف الأوّل أو في الحرفين الأوّلين أو غير ذلك؛ كي يتمكّن القارئ إذا ما راجعها أن يعرف التعامل معها. فليس غرضنا التعريف فقط بقدر ما الغرض يكمن أيضاً

في تسهيل أمر المرحلة العلميّة اللاحقة على القارئ أو طالب علوم الشريعة وعلوم الحديث.

وأخيراً

إنّني آمل أن يكون هذا الكتاب عملاً صالحاً في سجلّ أعمالي يوم القيامة، وأسال الله تعالى أن يوفّقنا جميعاً لتطوير منظومة العلوم الدينية نحو الأحسن بطريقة عقلانية هادئة وجادّة في الوقت عينه، وليس أمامي سوى أن أقدّم هذا الجهد البسيط هدية متواضعة وعربون وفاء:

لأستاذ الأساتذة الذي له الفضل على الكثيرين في مجال هذا العلم اليوم بعقليّته النقديّة الجريئة، الإمام السيّد أبو القاسم الموسوي الخوئي رحمه الله تعالى.

ولطلاب العلوم الدينية في الحوزات والجامعات وللمتابعين والمثقفين المعنيّين بمثل هذه الموضوعات.

راجياً منهم جميعاً القبول، ومنتظراً الملاحظات النقديّة البنّاءة من القرّاء الكرام؛ للمزيد من تطوير أعمالنا إن شاء الله تعالى، وما المعصوم إلا من عصمه الله سبحانه.

حيدر محمّد كامل حبّ الله

الخميس: ٢٩ ـ ٨ ـ ١٤٣٣هـ

١٩ ـ ٧ ـ ٢٠١٢م

مقدّمة التقرير



تمهيد

في اعتقادي إنّ التركة العلميّة التي خلّفها العلماء المسلمون، تعدّ من أهم المواريث الإنسانية التي ينبغي على الباحثين الوقوف عندها وقوفاً جادّاً بالبحث والدراسة، تحليلاً وتقويماً؛ لأنّ هناك حضارة تقف خلف هذه التركة الفكريّة العظيمة، ومن طبيعة المنتَج الفكري الحضاري إعطاء إجابات عن الأسئلة التي كانت وما تزال تشغل ذهن البشرية وتحاول الإجابة عنها.

وأريدُ من البحث والدراسة هنا، تلك التي تتمّ بالأدوات الحديثة التي يستفاد منها في المحافل العلميّة العصريّة اليوم، لا تلك الأدوات التي استُعملت ومازالت تُستعمل من قبل الكثير من الباحثين، لكنّها تنتمي إلى حقبات تاريخية سابقة، أتمّت خدمتها وانتهى زمانها.

وفي تقديري، فإنّ هناك موانع كثيرة تحول دون دخول الفكر الإسلامي في هذا الإطار من البحث كما وصفتُه، أكتفي بذكر مانعين:

المانع الأول: وهو يرجع إلى بعض مكوّنات هذا الفكر؛ فمازالت اللغة التي دُوّنت بها أفكار العلماء المسلمين، والأسلوب المتّبع في هذا الفكر، هما اللغة والأسلوب القديمين، مع شيء من التغيير والتطوير الذي لم يخرج عن الأصل، وهذا يعني حصر هذا الفكر على من تربّى على هذين المكوّنين، واللذين لا

يوجدان إلا في المدارس والمعاهد الدينية (الحوزات)، وأنا هنا في طور الوصف لا أكثر.

فلو توفّرت هناك صياغات معاصرة للفكر الإسلامي من خلال هذين العنصرين، لأدّى ذلك إلى انفتاح الآخرين عليه، ليدخل ضمن الإطار الذي أشرت إليه أعلاه.

المانع الثاني: وهو إمّا عدم وجود جامعات أكاديمية متخصّصة في العلوم الإسلامية أو ضعف حضورها على المستوى العلمي في قضايا الفكر الديني، فإنّ وجود مثل هذه الجامعات سيسهم في إدخال الفكر الإسلامي دائرة البحث، فإن لم يكن ذلك، فمن الضروري إدخال العلوم الإسلامية لتكون موادّ دراسيّة وتخصّصات في الجامعات اليوم، فإنّ هذا من شأنه أن يضع الفكر الإسلامي أمام الباحثين الأكاديميّين، فيدخله في إطار البحث والدراسة الحديثَين.

نعم، في القرن الميلادي العشرين كانت بدايات أمثال هذه المشاريع ـ وأتكلّم هنا في الوسط الشيعي الإمامي ـ ولعلّ من أكثرها جدّية هو مشروع كلّية الفقه (١٩٥٩م) في النجف، والذي يمكن أن يعدّ الخطوة الرائدة لدخول الفكر الإسلامي الشيعي بالخصوص في أروقة الجامعات، ومن بعدها تتالت المشاريع عبر طلاب هذه الكليّة وغيرهم. إلى أن جاء عصر انتصار الثورة الإسلامية في إيران (١٩٧٩م)، والذي دفع العجلة سريعاً في هذا الاتجاه، عبر إدخال العلوم الإسلامية في الجامعات وتكوين فروع لها فيها، بل وتأسيس جامعات خاصّة بالعلوم والفكر الإسلامي.

من هنا، نجد أنّ التجارب التي درست الفكر الإسلامي من زاوية بحثيّة جديدة كانت قد تجاوزت هذين المانعين اللذين ذكرتهما في الأعلى بمستويات

مختلفة، ومن هذه التجارب: تجربة السيد محمد باقر الصدر في كتابيه: (المعالم الجديدة للأصول) و(دروس في علم الأصول)، والسيد محمد تقي الحكيم في (الأصول العامّة للفقه المقارن)، والدكتور أبو القاسم كرجي في كتابه: (نكاهى به تحوّل علم أصول)، وكتابه الآخر (تاريخ فقه وفقها)، والدكتور حسين مدرّسي طباطبائي في مقدّمة كتابه: (مقدمه اى بر فقه شيعه)، والدكتور عبد الهادي الفضلي في كتابه (تأريخ التشريع الإسلامي)، وكتابه (أصول البحث)، وفي مقدّمة كتابيه: (أصول الحديث) و(أصول علم الرجال)، بالإضافة لدراسته لمناهج بعض الفقهاء، والسيد محمود الهاشمي في (موسوعة الفقه الإسلامي طبقاً لمذهب أهل البيت) التي يشرف عليها، والشيخ محمّد إبراهيم الجناتي في كتابه: (أدوار اجتهاد از ديدكاه مذاهب اسلامى)، والشيخ جعفر السبحاني في (موسوعة طبقات الفقهاء) والتي يُشرف عليها أيضاً، وغيرهم من الباحثين والعلماء.

ورغم ذلك، لم تصل أمثال هذه البحوث والدراسات بأنماطها الحديثة إلى حدّ الظاهرة العلمية حتى اليوم، والتي يمكن أن يقال معها بأنّها قد أثْرَت الساحة العلميّة بأمثال هذه البحوث، بل إنّ هناك من الموضوعات التي لم تُطرق حتى الآن.

وأذكر هنا بعض الموضوعات التي ربّما تحفّز الباحثين لتناولها: أصناف التأليفات، مناهج البحث، التطوّر الفكري، معجم مصطلحات، الدراسات المقارنة، الفهارس، تاريخ المدارس العلمية، تاريخ النظريات.. وكلّ هذه الموضوعات وغيرها قد يتناولها الباحث من جهة عامة، مثل: أصناف التأليف في العلوم الإسلامية، أو من زواية خاصّة، كأن يبحث تاريخ المدارس التفسيريّة،

أو منهج البحث الرجالي لعالمٍ ما.. فللباحث أن يتحكّم في الموضوع سعةً وضيقاً.

مع الكتاب الذي بين يديك

في عام ١٤٢٧هـ عَقَدَتْ قاعة (مرفأ الكلمة) في الحوزة العلمية في مدينة قم، الحلقة الثانية من سلسلة الدروس التمهيديّة في تاريخ العلوم الإسلاميّة، وكانت هذه المرّة حول (تاريخ علم الرجال الإسلامي)، بعد أن دارت الحلقة الأولى حول (تاريخ علم الأصول الإسلامي)، وكان الأستاذ في كلا الدرسين هو الأستاذ الشيخ حيدر حبّ الله (حفظه الله تعالى)، والذي امتلك أدوات الباحث الجدير في دراسة تاريخ العلوم الإسلاميّة، عبر اطّلاعه المفصّل على التراث الإسلامي للطائفتين الشيعيّة والسنّية، وقدرته على النظر لهذا التراث وملاحظة مساراته بصورة فوقانية، جعلته يسير وفق منهج وصفي / تحليلي متميّز.

وقد حضرتُ الحلقتين، إلا أنّ الذي حفّزني إلى تدوين (تاريخ علم الرجال) ـ إضافة إلى أهميّة البحث في هذا الموضوع ـ ندرة المصادر في تأريخ العلوم الإسلاميّة، وانعدامها في تأريخ هذا العلم، أعني به علم الرجال، خاصّةً في الوسط الشيعي الإمامي.

ملاحظات عامّة حول التقرير/الكتاب

لقد اقتصرت في تقريري هذا، على القسم الأوّل من تاريخ علم الرجال الإسلامي المتناوِل لتاريخه في الوسط الشيعي، وإلا فالدورس التي ألقيت كانت شملت تاريخه في الوسط السّني أيضاً.

وقد حاولتُ ـ قدر ما أستطيع ـ أن أضبط أكبر قدرٍ ممكن من المعلومات التي أفادها الأستاذ في الدرس، إلا ما شرد منّي سهواً أو نسياناً.

كما توخّيت في تدويني للتقرير هذا أن تكون لغته متوسّطةً بين التخصّصية والثقافيّة العامة، وابتعدت عن اللغتين الصحفيّة العامة والحوزوية المتخصّصة، حتى يستفيد منه أكبر عددٍ من القرّاء، لاسيّما طلاب الحوزات العلميّة والجامعات العصريّة.

ولم يخلُ التقرير من بعض الإضافات التي يقتضيها نقل الدرس من مناخه اللفظي في البيان إلى عالَمه الكتبي التدوينيّ الجديد، وكلّ هذه الإضافات كانت بإشراف الأستاذ وتحت نظره.

وأخيراً

وقبل أن أتركك أيها القارئ الكريم مع الكتاب، من الواجب عليّ أن أتقدّم بالشكر الجزيل ـ بعد الله عزّ وجل ـ إلى كلّ من أعانني لإنجاز ما أنجزته، وأخصّ بالذكر ـ أوّلاً ـ زوجتي الغالية، على مساندتها لي منذ اليوم الأوّل وما زالت، والأستاذ الشيخ حيدر حبّ الله ـ ثانياً ـ على الكثير مما تفضّل به من الوقت والمتابعة والمشورة، ـ وثالثاً ـ مسؤولي قاعة (مرفأ الكلمة)، على ترتيب الدروس وتقديم الخدمات للطلاب أثناءها.

وأتمنى من المتابعين وأهل الاختصاص بمثل هذه الدراسات والموضوعات، أن يقوّموا هذا الجهد، حتى نصل وإيّاهم إلى الحقيقة التي ننشدها جميعاً، إن شاء الله.

وقبل الختام، إن كان ما بين يديك ـ قارئي العزيز ـ من جهد يستحقّ أن

يُهدى، فإنّي أرفعه بكلّ خجل إلى الأرض الصامدة على خطّ النار بأطفالها ونسائها وشيوخها وشبابها، بترابها ومائها وكلّ شيء فيها..

إلى أرض فلسطين المحتلّة

أهدي هذا القليل، مع الاعتذار عن التقصير.

أحمد بن عبد الجبار السميّن - قم المشرّفة

الإثنين ١٩/ شعبان/ ١٤٣٣هـ

علم الرجال

التعريف، الوظيفة، والسياق العلمي



تمهيد

من الطبيعي، قبل الدخول في الحديث عن تاريخ علمٍ من العلوم، أن نحدّد هذا العلم، ونعرف طبيعته، والموضوع الذي يدور حوله، والمعالم التي تساعد على فهمه وتحليله بوصفه ظاهرةً معرفيّة. وهذا هو تماماً ما كان يسمّيه المناطقة القدامى بالأصول أو الرؤوس الثمانية، وتدور حول: تعريف العلم، وبيان موضوعه الذي يدور حوله، والحديث عن فائدته والغرض منه، وتمييزه عن سائر العلوم القريبة منه والتي قد يلتبس الأمر بينها وبينه، إلى غير ذلك من الموضوعات التي تقدِّم لنا ـ قبل الشروع بدراسة هذا العلم أو تاريخه ـ صورةً إجماليّة عامة عنه، تسمح لنا بالدخول إليه دخولاً واعياً يحمل تصوّراً مسبقاً عنه، ولو كان أولياً.

إنّ هذه المبادئ التصوّرية تسهّل فهم العلم نفسه، شرط أن لا نغرق فيها، ومع الأسف الشديد فقد حصل أن أفرط بعض العلماء في الحديث عن تعريف هذا العلم أو ذاك، أو تحديد موضوعه، أو... إلى حدٍّ جعلوا العلم غامضاً بعد أن كان واضحاً، وكتبوا عشرات الصفحات في هذه المقدّمات بطريقة معقّدة، لا تنسجم والهدف الذي قصده المناطقة من ورائها.

بدورنا سوف نحاول الحديث، في بداية الأمر، عن بعض معالم علم الرجال

والجرح والتعديل؛ كي نحمل معنا إلى دراسة تاريخه صورةً مقبولةً عنه.

١ـ تعريف علم الرجال: ما هو علم الرجال؟ وما هي وظيفته؟

نستعرض هنا ـ مكتفين ـ أنموذجين من تعريفات الرجاليين لهذا العلم؛ لنكون على بيّنةٍ منه، قبل الدخول في جزئيات تاريخه ومراحله:

الأول: تعريف الملا علي كني (١٣٠٦هـ) في كتابه (توضيح المقال في علم الرجال) بأنه: «ما وضع لتشخيص رواة الحديث ذاتاً ووصفاً، مدحاً وقدحاً»[١].

الثاني: ما ذكره العلامة عبد الله المامقاني (١٣٥١هـ) في (تنقيح المقال في علم الرجال) من أنه: «علمٌ يُبحث فيه عن أحوال الراوي من حيث: اتصافه بشرائط قبول الخبر وعدمه»[٢]، وغيرهما من التعريفات المذكورة في كتب الرجال.

ولو أردنا أن نستجلي هذين التعريفين، فلابد أن نوضح كيفيّة نقل الحديث في المجاميع الحديثية الإسلامية، فإنهم يعتمدون في عملية النقل هذه على ذكر عنصرين:

أـ **متن الحديث**: وهو لفظ الحديث الذي يتقوّم به المعنى[٣].

ب ـ **سند الحديث**: وهو الطريق الموصل إليه[٤]، ويتكوّن من سلسلة من الرواة.

---

(١) علي كني، توضيح المقال في علم الرجال: ٣١.

(٢) المامقاني، تنقيح المقال ١: ١٧٣؛ ومحمد رضا جديدي نجاد، مصطلحات الرجال والدراية: ٧٨.

(٣) عبد الله المامقاني، مقباس الهداية في علم الدراية ١: ٤٧.

(٤) محمد رضا جديدي نجاد، مصطلحات الرجال والدراية: ٧٨.

يقوم علم الرجال بعملية نقد لهؤلاء الرواة فرداً فرداً؛ لتحديد وثاقتهم وإمكان الاعتماد على إخباراتهم وعدمه، بل إنّ عملية النقد هذه تتجاوز مسألة توثيقهم وتضعيفهم، لا كما هو ظاهرٌ من التعريفين وغيرهما، نعم التوثيق والتضعيف هما الوظيفة الجليّة لهذا العلم، ولكنّ الرجوع إلى كتبه وتتبّع مسائله وموضوعاته يوضح لنا أنّ هناك وظائف أعمّ من التوثيق والتضعيف، يمكن إجمالها فيما يلي:

١.١. تحديد عدالة الراوي ووثاقته

كما مرّ سابقاً، فهذه الوظيفة هي الأجلى والأوضح لهذا العلم؛ إذ بمراجعة الكتب الرجالية يمكن أن نحدّد وثاقة وعدالة كل راوٍ من عدمهما، فنبحث عن حال كلّ راوٍ من رواة الحديث هل هو ثقة أو غير ثقة؟ عادل أو غير عادل؟ ضابط دقيق أو غير ضابطٍ بل يخلط ويسهو و.. وعلى ذلك نحدّد موقفنا من الرواية التي رووها لنا.

والمتصفّح لكتب الجرح والتعديل يجد تعبيرات كثيرة للتعديل والتوثيق والتضعيف، من قبيل: «جليل القدر عظيم المنزلة عند الأئمة»، «جليلٌ من أصحابنا عظيم المنزلة»، «كبير القدر من خواصّ الأئمة» و... للتعديل، أو «ثقة ثقة وجه»، «من أجلّ أصحاب الحديث»، «صحيح الحديث سليم» و... للتوثيق، أو «كذّاب»، «ضعيف غالٍ»، «مضطرب الحديث»، «ليس بذاك» و... للتضعيف، وقد بحث علماء الدراية والحديث، وكذلك علماء الجرح والتعديل في دلالة كلّ جملة أو صفة من هذه الأوصاف، ومقدار ما تثبته من توثيقٍ أو تضعيف.

١.٢. تحديد أعدلية الراوي وأوثقيّته

يلاحظ القارئ لكتب الرجاليين أنّ هناك أوصافاً متفاوتة لرجال الحديث مدحاً وقدحاً، فتارةً يوصف راوٍ بأنه «ثقةٌ سالمٌ فيما يروي»، أو «ثقة معوّل عليه»، وأخرى يوصف بأنه «أوثق الناس في الحديث وأثبتهم»، أو «أوثق أهل زمانه عند أصحاب الحديث». إنّ هذا التفاوت والتفضيل في المدح أو القدح مما يستفاد منه فيما يسمّى عند الأصوليين بـ«التعادل والتراجيح» أو «تعارض الأخبار»، وفيما يسمّيه المحدّثون بـ«اختلاف الحديث»؛ فقد ذكروا هناك أنّ الروايات المعتبرة إذا كان بينها تعارضٌ، ولم يمكن التوفيق فيما بينها بحيث يرتفع هذا التعارض، حتى يصل إلى حدّ ـ كما يسمّيه بعضهم[1] ـ التعارض المستقرّ، يُلجأ هنا لبعض العناصر التي ترجّح إحدى الروايات على بعضها الآخر؛ لحلّ هذا التعارض، وواحدةٌ من هذه العناصر أو المرجّحات هي «المرجّحات السندية» أو «الترجيح بصفات الراوي»، فلو كان أحد الرواة أعدل أو أوثق أو أصدق من رواة الأحاديث الأخرى رُجّحت روايته على رواية غيره، فتُقدّم على غيرها[2]، على تفاصيل يذكرونها هناك تراجع في محلّها.

هذا كلّه يعني أنّ علم الجرح والتعديل يساعدنا في حلّ بعض معضلات تعارض الأخبار واختلافها، من ناحية المعطيات التي يقدّمها لنا في هذا المجال، حيث يقوم بتحديد درجة دقّة الراوي أو وثاقته أو عدالته أو ما شابه ذلك، الأمر الذي يساعدنا على وضع الروايات المتعارضة التي وقع في سندها هذا الراوي أو ذاك في ميزان دقيقٍ؛ لتحديد أيّ من هذه الروايات هو الذي يحظى بالترجيح السندي.

---

(١) انظر: محسن الحكيم، مستمسك العروة الوثقى ٢: ٢٦٥؛ ومحمّد باقر الصدر، بحوث في علم الأصول ٧: ٤٢، ودروس في علم الأصول ٣: ٢٤٤.

(٢) مرتضى الأنصاري، فرائد الأصول: ١١٤؛ ومحمد صنقور، المعجم الأصولي ١: ٤٩٨.

٢.١. تحديد الهوية الشخصية للراوي

مع تعدّد وسائط الخبر وتكثّرها، بمعنى تعدّد الرواة في سلسلة السند، يتّفق أحياناً أن تتشابه أسماء الرواة وتختلط، فلا يمكن تمييز أيّهم الذي يُعتمد خبره وأيّهم لا يمكن الاعتماد عليه، وهنا يقوم علم الرجال بضبط وتحديد مجموعة من العناصر التي تسهّل عملية فرز الرواة إن صحّ التعبير، عبر:

أ ـ **ضبط الاسم والنسب والكنية واللقب**؛ فقد تتفق أسماء الرواة خطّاً وتختلف نطقاً كـ«جَرير» و«حَريز»، ويسمّى هذا النوع بالاختلاف والائتلاف[1]، أو قد يتفق الرواة في الاسم واسم الأب ولكنّهم في الحقيقة أشخاصٌ متعدّدون كـ«أبان بن أرقم الأسدي الكوفي» و«أبان بن أرقم الطائي الكوفي» ويطلق: عليه الاتفاق والاختلاف[2]، أو أن يقع اشتباهٌ في التقديم والتأخير بين راويين يكون اسم الأوّل كاسم أبي الثاني واسم الثاني كاسم أبي الأول، مثل «يزيد بن الأسود» و«الأسود بن يزيد»، ويطلق على هذا النوع من الخلل: المشتبه المقلوب [3]، وغيرها من الأخطاء والمشكلات التي يتكفّل علم الرجال بحلّها ـ قدر مُكنته ـ بالاستفادة من علم الأنساب، ويقدّم معطياته إلى علوم الحديث في هذا المضمار، ممّا سوف يأتي لاحقاً إن شاء الله تعالى.

ب ـ **الانتماء القومي والجغرافي والقَبَلي للراوي**؛ وذلك من خلال تقديم معلوماتٍ لنا عن منطقته التي سكن فيها، أو ولد فيها، وهل هو عربي أم غير عربي؟ ولأيّ المدن يُنسب، فهل هو مدني أم مكّي أم كوفي أم مصري أم بصري

---

(١) عبد الله المامقاني، مقباس الهداية في علم الدراية ١ : ٢٢٣.

(٢) المصدر نفسه ١: ٢١٩.

(٣) المصدر نفسه ١: ٢١٨.

أم خراساني أم...؟ وهذا ما يضاعف من معلوماتنا عن الانتماء القومي والجغرافي للراوي؛ لتحديد هويته الشخصية.

٤.١. التعريف بعمل الراوي ومهنته

هذا مما يتكفّل به علم الرجال ـ أيضاً ـ ويؤمّنه قدر ما يستطيع؛ لما لهذا العنصر من دور في قبول الرواية ـ خصوصاً على مبنى الوثوق على ما سيأتي ـ فلو روى راوٍ يعمل في الصيرفة خبراً يجرّ نفعاً على أصحاب هذه المهنة، يمكننا أحياناً التوقّف في قبول هذا الخبر حتى لو كان هذا الراوي ممن وُثّق من قبل الرجاليين؛ لأنّ احتمال أن يكون موضوعاً من قبله أكبر مما لو كان من غير المتهنين لهذه المهنة.

٥.١. التعريف بالاتجاه السياسي والاجتماعي للراوي

إنّ الأخبار التي تصبّ في مصلحة اتجاهٍ سياسي معيّن، ويكون رواتها من المنتمين لذلك الاتجاه يضعف القبول بها؛ لأنها تدرّ نفعاً عليهم، واحتمال الوضع فيها أكبر مما لو كان رواتها خارج تلك الوجهة السياسية، كالأخبار التي تتحدّث عن فضل بلاد الشام، حيث لاحظ بعض العلماء ـ وهو السيد هاشم معروف الحسني ـ على بعض رواتها أنهم من المنتمين للأمويين[١].

٦.١. التعريف بالانتماء المذهبي والاتجاه الفكري للراوي

وهذا العنصر كسابقه، إلا أنّه في الإطار المذهبي والفكري، فنسبة قبول أخبار

---

(١) هاشم معروف الحسني، الموضوعات في الآثار والأخبار، عرض ودراسة: ١٣٨.

تصبّ في صالح المذهب أو التيار الفكري المنتمي إليه الراوي أقلّ من نسبة قبولها فيما لو كان رواتها من غير المنتمين لتلك التيارات، فضلاً عمّا لو كانوا من المعارضين لها.

وعلى سبيل المثال، فقد لاحظ السيد محمد باقر الصدر (١٤٠٠هـ) في الأخبار الناهية عن الرجوع مباشرةً إلى ظواهر الآيات القرآنية، أنّ رواتها في الغالب من ذوي الاتجاهات الباطنية المنحرفة، وأنّها لم ترد عن أمثال: زرارة، ومحمد بن مسلم، وصفوان، وغيرهم من الفقهاء المعتمَدين عند أئمة أهل البيت عليهم السلام[1].

٧.١. تحديد عصر الراوي وطبقته

أشكلت على علماء المسلمين أسماء مجموعةٍ من الرواة، بعضهم ثقات وبعضهم غير ثقات، وسبب الإشكال كان تشابههم في الأسماء، فصعب عليهم تمييزهم لمعرفة أيّهم ذاك الذي تقبل رواياته وأيّهم من لا تقبل؛ فاضطرّوا ـ لحلّ هذه المشكلة ـ إلى تأسيس علم «تمييز المشتركات»؛ وهو العلم الذي يقوم على أساس تحديد طبقة الراوي والعصر الذي عاش فيه، فهل عاش هذا الراوي في عصر النبي محمد صلى الله عليه وآله أم في عصر الإمام علي عليه السلام أم في أيّ عصر آخر؟ ويتمّ ذلك بمعرفة شيخه الذي يروي عنه، وتلامذته الذين يروون عنه، وتحديد تاريخ وفاته، إلى جانب معطيات أُخَر.

وعلى سبيل المثال، «ابن سنان»، فإنّ هذا اللقب مشتركٌ بين اثنين: «عبد الله بن سنان بن طريف» المتّفق على وثاقته، و«محمد بن الحسن بن سنان الزاهري»

---

(١) محمد باقر الصدر، دروس في علم الأصول، الحلقة الثانية: ٣٠٦؛ ومباحث الأصول، ٢: ٢٢٨؛ وبحوث في علم الأصول ٩: ٣٦٢.

الذي ذهب غير واحدٍ من علماء الجرح والتعديل إلى تضعيفه، فقد ترد في بعض الأسانيد كلمة: «ابن سنان» من غير تحديد لأيّهما، وهنا يميّز العلماء بينهما عبر معرفة الطبقة؛ فـ«عبد الله» يروي عن الإمام الصادق عليه السلام مباشرة، أما «محمد» فيروي عنه بالواسطة، وبهذا التحديد يمكننا معرفة الثقة من غير الثقة منهما في عددٍ وافرٍ من الحالات[1].

وهذا النوع من التصنيف المعتمِد على الطبقة، دوّنت فيه مستقلاً بعض الكتب الرجالية، ككتاب «الرجال» للشيخ الطوسي (٤٦٠هـ)، وسيأتي تفصيله لاحقاً بحول الله تعالى.

هذه الوظائف السبع، يسعى علم الرجال لتوفير بُنيتها التحتية وتأمين معلومات حولها، ووضع هذه المعلومات التاريخية بين يدي الباحثين من علماء الحديث والفقه والاجتهاد والتاريخ؛ لكي تساعدهم في اتخاذ موقف واضح من الرواة، ومن ثَمّ من مرويّاتهم ومنقولاتهم الحديثية والتاريخية.

وانطلاقاً من تعدّد وظائف علم الرجال، يتبيّن لنا أنّ تسمية هذا العلم بعلم الجرح والتعديل ـ كما غلب في أوساط أهل السنّة ـ ليست بمعبّرة؛ فهي تسمية له ببعض وظائفه وخدماته لا بجميعها، على خلاف التسمية التي اشتهرت في الأوساط الإماميّة، وهي تسميته بعلم الرجال؛ فإنها قادرة على استيعاب الوظائف المتعدّدة التي أشرنا إليها فيما سبق، وإن كان إطلاق (الرجال) للغلبة؛ لوجود النساء في سند الأحاديث أيضاً، كما أنّ عنوان (علم الرجال) له القدرة في نفسه على الشمول لعلم التراجم، وما يميّزهما حينئذٍ هو الانصراف العرفي، ولو عند العرف الخاصّ.

---

(١) عبدالهادي الفضلي، أصول علم الرجال: ١٨٦.

٢. علم الرجال، الأهميّة ومساحة التأثير الحديثي والتاريخي

يأتي البحث عن أهميّة هذا العلم في ضوء تعدّد نظريات علماء أصول الفقه في قبول الأخبار؛ فقد يظهر للوهلة الأولى أنّ أهمية هذا العلم تنحصر في بعض الاتجاهات الاجتهادية دون الأخرى، وهذا ما دفع بعضاً من العلماء إلى إنكار أهميّته ـ كما سيأتي لاحقاً ـ حتى أنّ بعضهم غمز فيه، من جهة أنّ فيه فضحاً للناس، وأنّنا قد نُهينا عن هذا الفعل[١]. ولكي نفهم دور هذا العلم وموقعه ومديات تأثيره لابد لنا من رصد النظريات الأصوليّة والحديثيّة، وأبرز هذه الاتجاهات في قبول الأخبار، هي:

الاتجاه الأول: حجية الأخبار المتواترة والمتيقنة، فلا يقبل من الأخبار إلا ما كان متواتراً منها مقطوعاً بصدوره، أو من أخبار الآحاد ـ وهي الأخبار التي لم تصل لحدّ التواتر ـ ما كان محاطاً بقرائن وشواهد تفيد اليقين بصدوره، أما غير هذين النوعين فلا يُقبل ولا يُحتجّ به، وممّن سلك هذا المسلك: السيد المرتضى (٤٣٦هـ)، وابن البراج (٤٨١هـ)، وابن شهر آشوب (٥٨٨هـ)، وابن إدريس الحلي (٥٩٨هـ) و...[٢].

ولكن وفقاً لهذا الاتجاه ـ الذي يوحي للوهلة الأولى بأنّنا لم نعد بحاجة إلى علم الرجال ـ يظلّ لهذا العلم حضوره؛ فهناك من اشترط في التواتر عدداً محدّداً متى ما وصل إليه المخبرون للخبر صار هذا الخبر متواتراً، واختلفوا في هذا العدد بين الأربعة، والاثني عشر، والأربعين و.. وقسمٌ آخر ـ والحقّ معه ـ

(١) علي كني، توضيح المقال في علم الرجال: ٤٤.

(٢) انظر: حيدر حب الله، نظرية السنّة في الفكر الإمامي الشيعي، التكوّن والصيرورة: ٩٧؛ وباقر الإيرواني، دروس تمهيدية في القواعد الرجالية، القسم الثاني: ١٠٠.

اشترط في التواتر الكثرةَ العددية من دون اشتراط عددٍ محدّد يحصل به التواتر، إنما المعيار عنده هو أن توصل هذه الكثرة إلى اليقين بهذه القضية، وحصول هذا اليقين تؤثّر فيه عوامل موضوعيّة من أهمّها: نوعية الشهود من حيث الوثاقة والنباهة، وهذا ما تكفّل به علم الرجال؛ فقد ينقل الخبرَ عشرون راوياً كلّهم ثقات ممدوحون، فحصول اليقين بهذا النقل أسرع مما لو نقله عشرون راوياً فيهم كشكول من الثقات والمجاهيل والضعاف.

إذن، علم الرجال يلعب دوراً في تسريع عملية حصول اليقين بالخبر المتواتر وتحديد درجة ذلك[١].

وكذلك الحال في الخبر المحفوف بقرائن القطع، فإنّه إذا ثبت كذب هذا الراوي في جملةٍ من رواياته، صارت قرائن القطع معارَضةً بقرائن كذبه ودسّه، الأمر الذي يخفّض من قدرة قرائن القطع على بعث اليقين بهذا الخبر الآحاديّ.

الاتجاه الثاني: حجية الخبر الموثوق، والمدار في قبول الخبر عند أنصار هذا الاتجاه هو الاطمئنان والوثوق بصدوره، فضلاً عمّا لو حصل اليقين الجازم المنطقي، فإذا حصل للباحث وثوقٌ بصدوره جاز له العمل به، مع غضّ النظر عن وثاقة الراوي وعدم وثاقته، أمّا إذا لم يحصل عنده هذا الوثوق والاطمئنان تركه، حتى لو كان رواته ممن وثّقهم الرجاليون، ويتمّ هذا الوثوق عبر جمع القرائن الموصلة له[٢]. ويبدو لنا أنّ أنصار الاتجاه الأوّل يقصدون من العلم ما يشمل الاطمئنان، فعدّ هذين الاتجاهين اثنين مسامحةٌ يُهْدَف منها التوضيح.

---

(١) انظر: عبد الله المامقاني، مقباس الهداية ١: ٩٨؛ ومحمد باقر الصدر، دروس في علم الأصول، الحلقة الثانية: ٢٧٧، والحلقة الثالثة: ١٥٣.

(٢) حيدر حب الله، نظرية السنّة في الفكر الإمامي الشيعي: ٤٣٩.

ويستفيد أنصار هذا الاتجاه من علم الجرح والتعديل، من حيث إنّ وثاقة الراوي وضعفه، وبعبارة أخرى: قيمة الراوي الرجالية، تشكّل إحدى القرائن الموصلة للاطمئنان بصدور الخبر أو عدمه؛ فوثاقة الراوي وعدمها تعدّ من القرائن التي تحفّ بالخبر وتساعد في تشكيل الاطمئنان بالصدور أو عدمه.

ومثال ذلك، أن يروي لنا شخصان خبراً، فهنا إذا شهد علم الرجال بكونهما من الكذّابين الوضّاعين، صعب حصول اطمئنان بصدقهما حتى لو كان خبرهما في نفسه غير معارِض للكتاب ولا للعقل ولا للتاريخ ولا لطبيعة الأشياء و.. على خلاف ما لو شهد خبراء علم الجرح والتعديل بجلالتهما وثقتهما وتميّزهما بالدقة والضبط، وكان الخبر على خلاف مصالحهما العقدية والسياسية والمالية و.. ولم يخالف القرآن وغيره مما تقدّم، فهنا يتسارع حصول الاطمئنان في النفس، فعلم الرجال يلعب دوراً في تسارع حصول الاطمئنان والوثوق، أو يعيق ذلك ويخفّف سرعته.

الاتجاه الثالث: حجيّة خبر العدل أو الثقة، وهذا الاتجاه ـ خلافاً لسابقه ـ يجعل معياره في قبول الخبر هو عدالة الراوي أو وثاقته؛ فمتى كان الراوي عادلاً أو ثقةً أُخذ بخبره حتى لو لم يحصل الاطمئنان بصدوره، فأصحاب هذا الاتجاه أوّل ما يراجعون في الخبر سنده، فإن قُبل قُبل الخبر وعُمل بمضمونه، وإلا لم يعد له أيّ اعتبار من حيث المبدأ، وأبرز من مال لحجية خبر العدل السيد العاملي صاحب المدارك (١٠٠٩هـ)، وأما حجية خبر الثقة فهو مسلك مشهور المتأخرين[١].

وأهمية علم الرجال على هذا المسلك واضحةٌ؛ فمن خلاله تُعرف عدالة

---

(١) المصدر نفسه.

الراوي ووثاقته بالرجوع إلى كلمات الرجاليين أو من خلال الاجتهاد الرجاليّ المباشر؛ ومن ثمّ فمصير الروايات يكون بيد علم الرجال؛ فهذا الاتجاه سنديٌّ رجالي بامتياز.

الاتجاه الرابع: حجية الخبر المعمول به عند المشهور، والميزان في قبول الخبر على هذا الاتجاه هو «الشهرة العملية»؛ أي اعتماد مشهور الفقهاء على الخبر في مقام العمل والفتيا حتى مع ضعف سنده، فعملهم جابرٌ لضعف سند الخبر؛ إمّا لأنه يوجب الوثوق بصدوره أو لأدلّة أخرى عندهم، وكذلك لو أعرض هؤلاء الفقهاء عن خبرٍ صحيح السند؛ فإنّ إعراضهم هذا موجبٌ لترك الخبر، بل كما يعبِّر أصحاب هذا الاتجاه: كلّما قوي سند الخبر فأعرض عنه الأصحاب كان ذلك أكثر دلالةً على وهنه.

وهذا الاعتماد أو هذا الإعراض، لابدّ أن يكون من قدماء الفقهاء القريبين من عصر النصّ، كالشيخ الصدوق (٣٨١هـ)، والشيخ المفيد (٤١٣هـ)، والسيد المرتضى (٤٣٦هـ) وأمثالهم[1].

ووفقاً لهذا الاتجاه، قد يبدو علم الرجال غير ذي بال؛ لأنه مادامت الأهميّة القصوى غالباً تُعطى لعمل المشهور ولإعراضه عن الخبر تصحيحاً وتضعيفاً، فلا حاجة بعد ذلك للبحث في الرواة، فسواء كانوا ثقاتاً أو غير ثقات فإنّ المهم هو تحديد موقف الشهرة العملية، وبهذا يتراجع دور علم الرجال إلى مستويات دانية.

لكن مع هذا، توجد بعض الحالات نظل ـ حتى وفقاً لهذا الاتجاه ـ بحاجة فيها

---

(١) محمد رضا المظفّر، أصول الفقه: ٥٨٤؛ ومحمد صنقور، المعجم الأصولي ١: ٣٠٨، ٣٥٦، و٢: ٢٣٨.

لعلم الرجال، ومن هذه الحالات:

أ ـ أن لا تصل إلينا فتاوى وآراء العلماء المتقدّمين، أو حتى لو وصلت لا نعلم اعتمادهم على هذه الرواية بالخصوص حتى يكون عملهم بها جابراً لضعفها السندي. وهذه المشكلة ليست بسيطة؛ لأنّ أكثر كتب القدماء ليست استدلاليّةً، فقد ظهر الفقه الاستدلاليّ بجدّيةٍ ـ بحسب ما وصلنا من تراثٍ فقهيّ شيعي ـ مع كتاب «المبسوط» للشيخ الطوسي (٤٦٠هـ)، وأمّا من سبقه فقد كانت كتبهم إما متون روايات أو أشبه برسائل عمليّة؛ ومعه كيف نعرف هل اعتمدوا على هذه الرواية بعينها أو أعرضوا عن تلك الرواية بعينها، فلعلّهم أخذوا بمجموع رواياتٍ، فاختاروا للتعبير واحدةً منها؟

إنّ محدودية الفقه الإمامي القديم من حيث حجم مسائله يجعل الكثير من المسائل الفقهيّة ممّا لا يعلم الموقف منه عند القدماء؛ حيث لم تطرح في أوساطهم أو طرحت بشكلٍ لم يعلم ما هي طبيعة أدلّتهم على هذا الرأي أو ذاك بشكل يكون محدّداً وواضحاً بالنسبة إلينا.

ب ـ أن تصل إلينا فتاواهم وعملهم بالرواية؛ لكن لا تتشكّل شهرةٌ، ففي بعض الموضوعات يحصل انقسامٌ في الرأي بين الفقهاء، فلا تتكوّن شهرةٌ غالبة لرأي دون آخر، الأمر الذي يلغي إمكانية وجود شهرة عملية من الناحية الميدانيّة، حتى تعتمد بوصفها المعيار الوحيد في قبول الأخبار.

ج ـ أن تصل الفتاوى وتحصل الشهرة، ويعتمدُ فريقٌ على هذه الرواية أو تلك؛ لكنّ انقسام الرأي ـ حتى مع حصول شهرة ـ يمنع عن تكوّن الشهرة العملية الجابرة لضعف السند أو الموهنة لصحّته وسلامته؛ إذ في بعض الأحيان يكون هناك رأي مشهور في مقابله رأي أشهر؛ فلا توجد شهرةٌ في مقابلها نُدرة

حتى يحصل الجبر أو الوهن، بل رأيان قويّان متداولان جداً، غايته أنّ أحدهما أكثر تداولاً من الآخر، وهذا لا يحقّق شهرةً عملية كما هو واضح.

وعليه، ففي هذه الحالات الثلاث ـ وتطبيقاتها ليست بالقليلة ـ نظلّ بحاجةٍ إلى مساعدة علم الرجال؛ لمدّنا بمزيد من المعلومات المفيدة في اعتبار الخبر وعدمه بعد أن تهاوى من بين أيدينا المعيار الأساس، وهو الشهرة العمليّة الجابرة أو الموهنة[1].

الاتجاه الخامس: حجيّة جميع الأخبار الواردة في الكتب الأربعة، وهي: «الكافي»، و «كتاب من لا يحضره الفقيه»، و «تهذيب الأحكام»، و «الاستبصار فيما اختلف من الأخبار»، وهو رأي مشهور الإخباريين من الإماميّة؛ فقد ذهبوا إلى أنّ هذه الأخبار تكتسب حجيّتها عبر طريقين:

الأول: إنّ كلّ ما في هذه الكتب الأربعة قطعيّ الصدور، وهو حجّةٌ معتمد عليه، وأبرز من ذهب إلى ذلك هو الشيخ محمد أمين الإسترآبادي (١٠٣٣هـ).

الثاني: إنّ ما في هذه الكتب الأربعة من أخبارٍ ليس قطعيَّ الصدور وإنما هو معتبر فقط، وممّن ذهب إلى هذا الرأي العلامة المجلسي (١١١١هـ).

وهنا، قد يتصوّر أيضاً عدم الحاجة لعلم الرجال، لكنّ الصحيح أنّ أهمية علم الرجال باقيةٌ، حتى على هذا الاتجاه بكلا قسميه:

أ ـ فهذه الروايات القطعيّة أو المعتبرة إذا تعارضت واستقرّ التعارض فيما بينها، فسنبقى مضطرّين للجوء إلى قواعد حلّ التعارض والتي منها المرجّحات السندية، كما بيّنا ذلك سابقاً، مما يحيجنا مجدّداً إلى علم الرجال.

ب ـ كما أنّ الأخبار والأحاديث لا تنحصر في الكتب الأربعة، فهناك رواياتٌ

---

(١) أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة ١: ٥، المقدّمة.

كثيرة جداً من كتب أخرى غيرها، أخبارُها ليست قطعية الصدور أو معتبرةً بأجمعها، فلابدّ من البحث عن أسانيدها لتحديد قيمتها ومن ثمّ الاعتماد عليها؛ وهذا ما يدفعنا ناحية علم الرجال مرّةً أخرى كي يعيننا في هذا المضمار.

وبهذا يتبيّن لنا أنّ علم الرجال يبقى حاجةً أساسيّة هامّة في النقد الحديثي والتاريخي، إلى جانب معايير أخرى في هذا الإطار كالنقد المتني، ولكنّ حاجته هذه تشتدّ وتتضاءل تبعاً للموقف النظري العام من حجيّة الأخبار واعتبارها، ولكنّ هذا التضاؤل لا يلغي بأيّ حالٍ من الأحوال ضرورة مراجعة المنجزات الرجاليّة عند المسلمين.

٣. علم الرجال والعلوم الأخرى، العلاقة والارتباط

من طبيعة العلوم أن تتداخل في بعض دوائرها وتتفرّق في أخرى، ومن أسباب ذلك أنها كانت في بداياتها ذات منشأ واحدٍ تدور مسائلها حول مركز واحد، وبعد ذلك تمايزت بعض المسائل عن الأخرى، وصارت تصبّ في إطار غير الذي تكوّنت فيه، فتطوّرت وتفرّعت عنها مسائل أَخَر، الأمر الذي صنع منها علماً مجاوراً للعلم الأول، ومن الطبيعي أن تبقى بعض الأواصر بين هذين العلمين، هي ما نُعبّر عنه بالدوائر المشترَكة.

وعلم الرجال كبقيّة العلوم لا يشذّ عن هذه الرؤية، فهو على تماس وبعضَ العلوم الأخرى، التي لابد أن نستعرضها لنحدّد علاقتها به، حمايةً من تداخل العلوم واختلاط الموضوعات، وسعياً لتحديد مدى إمكانية خدمة هذه العلوم لبعضها.

١.٣. بين علم الرجال وعلوم الحديث والدراية

أوّل هذه العلوم التي ينبغي تبيين العلاقة بينه وبين علم الرجال هو علم الحديث والدراية؛ نظراً للتداخل العميق بينهما، وبغية الوقوف على هذه العلاقة لابدّ من التعرّف على علم الدراية أولاً. فقد عرّفه علماء الحديث بأنه: «العلم الذي يبحث في سند الحديث ومتنه وكيفيّة تحمّله وآداب نقله»[١].

فالعنصر الجامع بين علم الدراية وعلم الرجال هو «السند»، فهو محطّ نظر الدرائي والرجالي؛ إلا أنّ الدراية تلاحظ السند بصورته الكلّية، لتعطي تقويماً عاماً للخبر الذي أوصله إلينا هذا السند، وبعبارة أخرى: هي تعطي المعايير التي من خلالها تُعرف قيمة السند، ومن ثمّ قيمة الخبر؛ فمعيار الخبر الصحيح مثلاً: أن يتصل سنده إلى المعصوم بنقل العدل الضابط عن مثله في جميع الطبقات..[٢]، فعلم الحديث والدراية هنا حدّدا معيار وصف الصحّة. أما علم الرجال فيتركّز نظره على الوحدات المكوّنة للسند ـ وهم الرواة ـ فيبحث عن قيمة هذه الوحدات، ويحدّد اعتبارها واحدةً واحدة إلى آخر سلسلة السند، كما أنّ الناقد الحديثي لا يستطيع تصنيف هذا الحديث أو ذاك في عداد الصحيح أو الحسن إلا من خلال مراجعة المنجز الرجالي؛ لأنّ هذا المنجز هو الذي يوفّر لي المعلومات عن حالة الرواة، والتي على أساسها يتمّ تصنيف الأحاديث في العادة.

وعلى هذا، فلعلم الرجال أثرٌ بيّن على علم الحديث والدراية؛ فهو أحد مصادر الدراية الموصلة للنتائج المرجوّة، فقيمة كلّ راوٍ حُدِّدت في علم الرجال سوف تلعب دورها في النتيجة النهائية لتقويم الخبر في علم الحديث والدراية.

---

(١) محمد بن الحسين بن عبدالصمد، الوجيزة في علم الدراية: ٥٣٤.

(٢) حسن بن الشهيد الثاني، معالم الدين وملاذ المجتهدين: ٢١٦.

٢.٣. علما الرجال والتراجم، وحدة الأصل وملتقى المنبت

يهتمّ علم التراجم بدراسة الشخصيّات التاريخية والمعاصرة من جميع جوانبها: حياتها، إنجازاتها، نضالها السياسي والاجتماعي، مؤلّفاتها، مواقفها.. في حين يقوم علم الرجال بدراسة شخصيّات محدّدة، وهي الواقعة في سلسلة سند الأحاديث النبوية وأحاديث أهل البيت والصحابة و.. للخروج بنتائج تساعد في توثيق النصّ الشرعي، فعلم التراجم أشمل نظريّاً ـ من حيث السعة ودائرة التغطية ـ من علم الرجال، وإن كان بينهما عموم وخصوص من وجه من الناحية العمليّة، إذا أردنا استخدام تعابير المناطقة.

ولو رجعنا لعلم الرجال عند الإماميّة في الحدّ الأدنى، سنجده ـ في بعض حقبه الزمنيّة على الأقلّ ـ مستقراً في رحم علم التراجم، ولم يُفصل بينهما بشكل واضح ونهائي وصريح إلا مع الحرّ العاملي (١١٠٤هـ)، وذلك في كتابه: «أمل الآمل في علماء جبل عامل»، فقد خصّص العاملي هذا الكتاب للحديث عن علماء جبل عامل لأسباب ذكرها[1]، وقبل هذا كانت كتب الرجال مختلطةً ـ في الجملة ـ بكتب التراجم، فلك أن تراجع في ذلك: منتجب الدين الرازي (٥٨٥هـ) في كتابه «الفهرست»، وابن شهرآشوب المازندراني (٥٨٨هـ) في كتابه «معالم العلماء»؛ فقد ذكرا علماء وشعراء شيعة ممّن لا علاقة له بشأن الرواية، تماماً كما ذكر من له دور في الحديث والأسانيد، وهكذا الحال مع العلامة الحلي (٧٢٦هـ) في «خلاصة الأقوال في علم الرجال»؛ فقد ذكر كلّ ما نُقل عن الرواة والمصنّفين مما وصل إليه عن المتقدّمين، كما ذكر أيضاً أحوال المتأخرين والمعاصرين ممّن قد لا يكون له دورٌ أساس في الأسانيد وجهات الرواية

---

(١) راجع: الحرّ العاملي، أمل الأمل في علماء جبل عامل ١: ٩.

والتحديث[1]، وكذلك أيضاً ابن داوود الحلي (٧٤٠هـ) في كتابه «الرجال»؛ فقد ذكر في كتابه العلامةَ الحلي[2]، وذكر نفسَه، وغيرَهما من المعاصرين، وهي أسماء ولو كان لها نحوٌ من الدخول في مجال الحديث والسند، إلا أنّ جهات البحث فيها تتركّز ـ بشكل أكبر ـ على التراجم والمؤلّفات والمنجزات العلميّة.

إذن، فثمّة وشائج تربط بين هذين العِلمين تدعو الرجاليين لإعادة الاستفادة من علم التراجم في العملية الرجالية؛ بعد القطيعة التي حدثت جرّاء فصلهما عن بعضهما بعضاً، وهذه ليست دعوة لإعادة دمجهما مرةً أخرى، إنما هي دعوة للتواصل والاستفادة في دائرة الرواة على الأقلّ، بحيث يراجع الباحث الرجالي المعاصر ليس فقط ما كتب حول الراوي في المصنّفات الرجاليّة، وإنما ما جاء حوله في كتب التراجم والتاريخ وأمثالها.

٣ ـ ٢. من علم الأنساب إلى علم الرجال، علاقات التواشج وحاجات الاستقاء

هناك علاقة وثيقة بين علم الرجال وعلم الأنساب؛ فواحدةٌ من وظائف علم الرجال ـ كما تبيّن أعلاه ـ هي تحديد الهوية الشخصية للراوي عبر ضبط نَسَبه، وهذا من مختصّات علم الأنساب الذي يُتعرف منه أنساب الناس؛ وكلّما كان الرجالي عالماً بالنسب كان هذا مدعاةً لتقديم قوله على قول غيره فيما لو تعارضت أقوال الرجاليين، كما يحدث بين الشيخ الطوسي (٤٦٠هـ) والشيخ النجاشي (٤٥٠هـ)، فقد صرّح مجموعةٌ من الرجاليين أنّ قول النجاشي هو المقدّم في حال التعارض، وعزا السيد بحر العلوم (١٢١٢هـ) هذا إلى عدّة

(١) العلامة الحلّي، خلاصة الأقوال في علم الرجال: ٤٣.

(٢) الحسن بن علي بن داوود الحلي، كتاب الرجال: ٧٥ ـ ٧٨.

أسباب منها: «استمداد هذا العلم[1] من علم الأنساب والآثار وأخبار القبائل والأمصار، وهذا مما عُرف للنجاشي (رحمه الله) ودلَّ عليه تصنيفه فيه واطّلاعه عليه، كما يظهر من استطراده بذكر الرجل ذكر أولاده وأخوته، والعقود ومناسك الحج والإيجاز في الفرائض وأمثالها من الرسائل الصغار المخطوطة والمطبوعة، وأجداده وبيان أحوالهم ومنازلهم حتى كأنّه واحد منهم»[2].

وممّن اهتمّ بهذا العلم مؤخراً وأعاد إحياءه من جديد، مجموعةٌ كبيرة من الشخصيات أكتفي بذكر السيد شهاب الدين المرعشي النجفي (١٤١٠هـ) منها؛ إذاً فنحن بحاجة إلى علم الأنساب ومصادره القديمة لتطوير معطياتنا في علم الرجال، فقد نجد فيما كتبه النسّابة معلوماتٍ تساعدنا على تحديد هويّة بعض الرواة، فلماذا لا نعيد الاستفادة من هذا العلم في المجال الذي يخدمنا فيه؟! رغم عدم كون علم الأنساب مطابقاً لعلم الرجال في الهويّة والهدف.

٤.٣. علم الرجال وعلم المصنّفات، علاقات وطيدة وسياقات تاريخيّة ملفتة

يتناول علم المصنّفات والفهارس كلَّ ما يتعلّق بالمصنّفات والمخطوطات ونُسَخ الكتب ومتابعتها، والشيء الملفت في علاقة هذا العلم بعلم الرجال أنّ المصنّفات الرجالية الأولى عند الإماميّة كان مهمّها كتب فهارس ومصنّفات، وهذا واضحٌ جليّ من مقدّمة كتابي «فهرست» النجاشي، و«فهرست» الطوسي؛ حيث كان القصد من تأليفهما الردّ على بعض من انتقد الشيعة بأنهم لا مصنّفات ولا كتب لهم؛ وهاتان المقدّمتان تعطيان تصوّراً أنّ علم الرجال الشيعي في القرن

---

(١) أي علم الرجال.

(٢) محمد مهدي بحر العلوم، رجال السيد بحر العلوم (الفوائد الرجالية) ٢: ٤٦.

الخامس الهجري ـ وهو عصر ازدهاره قديماً عند الإمامية ـ ولد من رحم علم المصنّفات، ولك أن تراجع في ذلك كتب تلك الحقبة، وكأنموذج على ذلك «فهرست النجاشي» في سرده كتب مَنْ تَرجم لهم، وأحياناً عشرات الكتب، فهذا الحسين بن سعيد الأهوازي ـ على سبيل المثال ـ يقول فيه النجاشي: «..وكُتُب ابني سعيد[1] كُتُبٌ حسنة معمول عليها، وهي ثلاثون كتاباً: كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصوم، كتاب الحج، كتاب النكاح، كتاب الطلاق، كتاب العتق والتدبير والمكاتبة، كتاب الأيمان والنذور، كتاب التجارات والإجارات، كتاب الخمس، كتاب الشهادات، كتاب الصيد والذبائح، كتاب المكاسب، كتاب الأشربة، كتاب الزيارات، كتاب التقية، كتاب الردّ على الغلاة، كتاب المناقب، كتاب المثالب، كتاب الزهد، كتاب المُرُوّة، كتاب حقوق المؤمنين وفضلهم، كتاب تفسير القرآن، كتاب الوصايا، كتاب الفرائض، كتاب الحدود، كتاب الديات، كتاب الملاحم، كتاب الدعاء..»[2].

هذه هي علاقة هذين العلمين (الرجال والفهارس) على مستوى النشأة، وسيأتي الحديث عنه مفصّلاً إن شاء الله سبحانه، وهناك علاقة أخرى على مستوى هدف علم الرجال الذي اتضح مما سبق؛ فمن خلال المعطيات التي يقدّمها لنا علم المصنّفات يمكننا أن نرجّح خبراً على آخر، كأن يكون راويان مشترِكان في الاسم ولكن لأحدهما كتابٌ في «الحج» مثلاً وهو ثقة، وللآخر كتاب في «الصلاة» وهو غير ثقة، فإذا ورد خبر يتعلّق بالصلاة عن هذا الراوي المشتَرَك فهذا مرجِّح لعدم قبول الخبر؛ لأنّه يرجّح أن يكون هو الراوي غير

---

(١) يقصد الحسن بن سعيد وأخيه الحسين.

(٢) أحمد بن علي النجاشي، فهرست النجاشي: ٥٨.

الموثق، وهذه النتيجة توصّلنا إليها من معطيات علم المصنّفات وعلم الرجال معاً.

ولعلم المصنّفات فوائد جمّة على مستوى القراءة التاريخية للعلوم، فيمكن التعرّف من خلال هذا العلم على سياقات تكوّن بعض العلوم وتطوّرها وتنامي الموضوعات العلمية؛ وذلك عبر مراجعة كتب المصنّفات وملاحظة وفرة المؤلّفات حول موضوعٍ ما في عصرٍ ما، فلو وجدنا أنّ كثيراً من تأليفات موضوع البيع ـ مثلاً ـ كانت في قرنٍ ما، فهذا يعطي مؤشّراً تاريخياً في مصلحة هذا الموضوع.

وممّن برز في هذا العلم (الفهارس والمصنفات) في الحقبة المتأخّرة: العلامة المجلسي (١١١١هـ)، والمحدث حسين النوري (١٣٢٠هـ)، والشيخ آغا بزرك الطهراني (١٣٨٩هـ)، والسيد المرعشي النجفي (١٤١٠هـ) وغيرهم.

٤. بين علم الرجال المذهبي والإسلامي، مقترح لنهضة رجاليّة وحديثيّة جديدة

الرأي السائد بين رجاليي الشيعة هو عدم الأخذ بتقويمات رجاليّي أهل السنّة، كما أنّ رجاليّي السنّة لا يأخذون بتقويمات رجاليّي الشيعة؛ وكم فوّت هذا الرأي ـ بإطلاقه ـ على الطرفين كثيراً من الفوائد التي قد تغيّر رأياً حول بعض الرواة؛ فرُبّ راوٍ مجهول أو مهمل في المصادر الرجالية الشيعيّة، ولكنّه معروفٌ في المصادر الرجالية السنيّة والعكس كذلك، ويمكن جمع المعلومات عنه من خلال مصادر الفريق الآخر، فالفائت من الفوائد على الطرفين كبير، بحجم هذه القطيعة المعرفيّة.

إنّ قبول آراء الرجاليّين السنّة عند الشيعة ورجاليي الشيعة عند السنّة في الجملة، يمكن تخريجه بناءً على بعض الاتجاهات في مشروعية قبول قول الرجالي، ولنا بحثٌ مفصّل جدّاً في هذا الموضوع عالجنا فيه كلّ الموانع والعقبات، نتركه إلى محلّه، منها:

١ ـ إنّ قبول قول الرجالي مبنيٌّ على أنّه من أهل الخبرة والاختصاص في هذه التقويمات، فالأخذ بقول النجاشي أو الطوسي مثلاً لخبرويّته واختصاصه؛ وقول الخبير في مجاله حجة يُركن إليه. فعلى هذا الاتجاه، لماذا لا يؤخذ بقول رجاليي السنّة بعد إحراز تخصّصهم وخبرويتهم في هذه التقويمات؟ ولماذا لا يُنظر لكلام الرجاليين الشيعة بعد كونهم خبراء في هذا الفن؟ ولا علاقة للخبرة والمِراس بالدين والمذهب والعِرق و.. حيث أقرّ علماء أصول الفقه الإسلامي بعدم اشتراط الاعتقاد ولا غيره في حجيّة قول أهل الخبرة، وإنما المهم خبرويّته وحذاقته.

٢ ـ إنّ الرجوع للرجالي يكمن في أنّه ثقةٌ في نقله؛ فنأخذ ما ينقله لنا من تقويماتٍ للرواة ومن شهادات وردت في الراوي، فالنجاشي ينقل لنا ما ذُكر حول الراوي من تقويمات، ولأنّ النجاشيَّ ثقة نأخذ بقوله؛ فالأخذ بما ينقله الثقة سيرة الناس الجارية التي أمضاها الشارع المقدّس، كما أقرّوا في علم أصول الفقه الإسلامي.

وهذا الاتجاه يؤمّن لنا مشروعية آراء رجاليي السنّة والشيعة؛ فإذا كان المناط في قبول الخبر هو وثاقة المخبِر فيوجد من أهل السنة من هو ثقةٌ يمكن الاعتماد على إخباراته، كما يوجد عند الشيعة من هو كذلك، فها نحن نأخذ ببعض أخبار الراوي غير الشيعي في مصادرنا الحديثية، وها هم السنّة يأخذون بروايات رواها

رواة شيعة موجودة في مصادرهم الحديثية أيضاً، بل وحتى لو اشترطنا في المخبِر العدالة يمكن الاعتماد على ما يخبرنا به ويرويه لنا من تقويمات؛ إذا فسّرنا العدالة بالاستقامة بظاهر الإسلام، لا بخصوص الاستقامة على ظاهر مذهب خاصّ كالإمامية؛ لأنّ هناك خلافاً بين العلماء في تفسير معنى العدالة من حيث ربطها بالاعتقاد وعدمه.

٣ ـ إنّ إخبارات الرجاليين من باب الشهادة؛ فعندما ينقل لنا الطوسي أو البخاري ـ مثلاً ـ تضعيفاً لراوٍ فهو يشهد بهذا التقويم؛ لذا لابد من توفّر شروط الشهادة ـ وهي شروطٌ مذكورة في كتب الفقه الإسلامي ـ مثل أن يشهد على أمرٍ محسوس، وأن يكون الشاهد عادلاً و.. والقائلون بهذا الرأي لا يكتفون بتقويم رجاليٍّ واحد، بل اشترطوا توفّر تقويمين متوافقين في المدلول ومن رجاليَّين اثنين أو أكثر؛ ليتحقّق بهذا معنى الشهادة والبيّنة. فلا يؤخذ تقويم الكشي لوحده ما لم ينضم إليه تقويم أحد آخر معه.

وحتى على هذا الرأي، يمكن الأخذ بتوثيقات رجاليي السنّة والشيعة مع توفّر شروط الشهادة، إذا فسّرنا العدالة بالالتزام بظاهر الإسلام لا بمذهبٍ خاص.

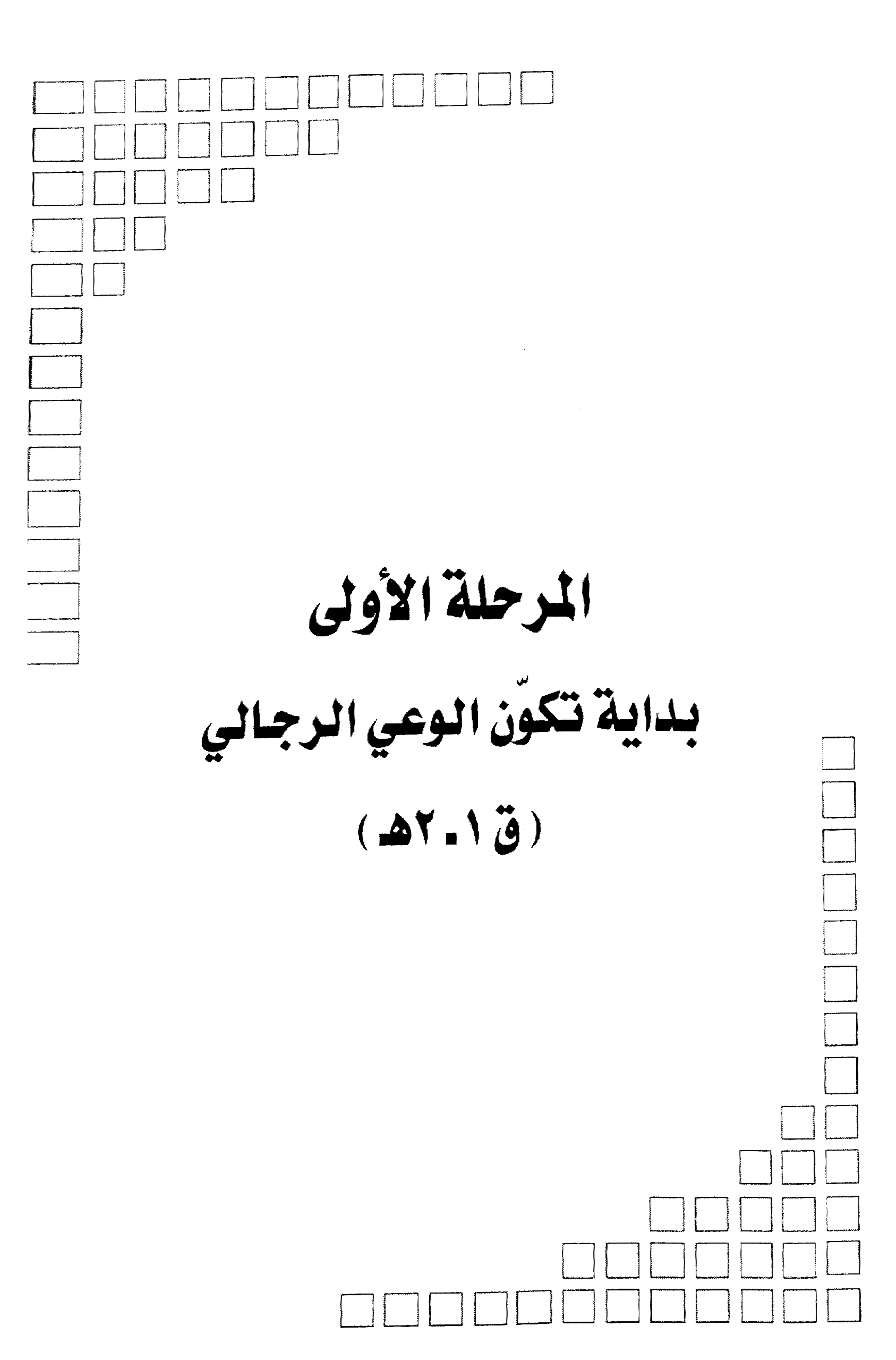
وحتى لو لم تؤخذ تقويماتهم الرجالية، يمكن الاستفادة من آرائهم في تقوية وتضعيف الاحتمالات التي قد تمثّل قرائن لقبول أو رفض الخبر، وكذلك يستفاد من آرائهم التي تدخل ضمن الإطار العام لعلم الرجال: كتمييز المشتركات، وتحديد طبقة الراوي ومذهبه و..

نعم، لا مانع من شروط وتقييدات في الرجوع إلى رجاليي المذاهب الأخرى، تضمن لنا صحّة سير العملية الرجالية، ومن هذه الشروط مثلاً: أن لا يكون

هناك خلافٌ في السبب الذي دعا للتوثيق أو التضعيف؛ كأن يوثّق صحابيٌّ عند أهل السنّة بناءً على نظرية عدالة كلّ الصحابة، أو أن يضعّف راوٍ لا لشيء إلا لأنه شيعيٌّ رافضي بناءً على أصالة التوقف في رواية الرافضي، وغيرها من النظريات والمقولات؛ فأمثال هذه التقويمات لا يؤخذ بها عند من لا يعتقد بها؛ لأنها منطلقة من خلاف مبنائي بين الطرفين وهذا لا مانع منه.

وهنا نسجّل اقتراحاً نترك تفاصيل بحثه لمجالٍ آخر؛ وهو تأليف موسوعة رجالية إسلامية عامة تُجمع فيها آراء الرجاليين من جميع المذاهب الإسلامية، حول كلّ الرواة الواردين في المصادر الحديثية للمسلمين، ضمن شروط تُدرس؛ ليكون أمام الباحث مادّة رجالية وسيعة يستطيع الانطلاق منها لتشكيل رؤية حول الرواة جميعهم في التاريخ الإسلامي.

نكتفي بهذا القدر من التقديم المرتبط بالتعريف بعلم الرجال والجرح والتعديل، إذ ليس البناء في هذا الكتاب على التفصيل، وقد حصلنا بما تقدّم على معلومات أوّليّة توضح لنا هذا العلم ودوره وأهميّته ومجالات عمله وعلاقاته بالعلوم الأخرى ذات الصلة به، وقد كان هدفنا مجرّد عرض موجز في هذا السياق، تمهيداً للشروع بمعالجة تاريخية لعلم الرجال، منطلقين فيها من مراحل تكوّنه الأولى، مروراً بتطوّراته، وصولاً إلى مشهده الحاضر، والله الموفّق والمعين.



المرحلة الأولى

بداية تكوّن الوعي الرجالي

(ق ١ ـ ٢هـ)

١ـ دواعي بروز الوعي الرجالي، العوامل والمنطلقات

من المعروف أنّ العلوم لا تتكوّن دفعةً واحدة؛ فلم يكن أيّ علم نتعاطى معه اليوم بالصورة التي نشهدها حالياً، فالعلم كالإنسان يبدأ جنيناً صغيراً ويأخذ بالنموّ والتكوّن إلى أن ينضج ويبلغ أوج قوّته وعطائه، وبعد ذلك يبدأ بالتراجع والشيخوخة إلى أن يموت إذا قدّر له الموت وربما يولد مكانه علمٌ آخر أنضج منه؛ فما ينتجه بعض العلماء والمفكّرين من الأفكار والرؤى يتراكم فوق بعضه بعضاً ليشكّل بعد مدّة مشهداً منسجماً ونسيجاً مترابطاً في أجزائه، يكوّن البذرة الأولى لعلم جديد؛ فالعلوم لا بد أن تمرّ بمرحلة جنينية تتجمّع فيها خيوط المحور الأساسي لها.

في علم الرجال، بدأت المرحلة الجنينيّة بحسٍّ رجالي ظهر في القرنين الأوّل والثاني مع الصحابة والتابعين وأصحاب الأئمة والمعاصرين لهم، وبسبب عدم وجود أيّ كتب أو نصوص تكشف لنا معالم تلك المرحلة، فإنّنا مضطرّون إلى أن نلجأ إلى تحليل ما بأيدينا من معطيات علمية وتاريخية نقتنص منها أبرز العوامل المنتِجة للوعي أو الحس الرجاليّين، وهو الوعي الذي يعدّ بنفسه أولى إرهاصات بزوغ علم الجرح والتعديل بشكل رسمي بعد ذلك.

وأهمّ ما نعتقده عوامل لظهور هذا الوعي الرجالي الجديد ما يلي:

١.١. بدء ظاهرة الكذب على النبيصَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَآلِهِ وردود الأفعال المترقّبة

يذهب بعض الباحثين ـ وهو الرأي الأرجح كما بيّناه في محلّه ـ إلى أنّ الكذب على رسول اللهصَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَآلِهِ بدأ في حياته؛ حيث يفترض أنّ هناك مجموعة من المنافقين وضعوا أحاديث على لسانه، وصاروا يقوّلونه ما لم يقل، حتى صرّح قائلاً: «**إنّ كذباً عليَّ ليس ككذبٍ على أحد، فمن كذب عليَّ متعمّداً فليتبوّأ مقعده من النار**»[١]، فبعد هذا الإعلان الصريح من النبيصَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَآلِهِ والذي به صُنِّفَ رواة الحديث إلى صنفين؛ صادقين يروون كلامه كما سمعوه لا يزيدون فيه ولا يُنقصون منه شيئاً، وكاذبين لا يصدقون في نقلهم أو يضعون عليه الأحاديث. شَكَّلَ هذا التصنيف في أذهان المسلمين آنذاك قوائم بالرواة الصادقين المأمونين على حديث النبيصَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَآلِهِ، وقوائم أخرى بالرواة الكذّابين والوضّاعين للحديث؛ وبهذا السبب بدأت أولى الإرهاصات لتكوّن الوعي الرجالي لدى المسلمين الأوائل بعيد وفاة الرسول، ومن الطبيعي أن يبدأ التساؤل ـ ولو بشكل بسيط ـ عن حال الراوي الناقل للحديث النبوي، هل هو من أولئك الذين توعّدهم رسول اللهصَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَآلِهِ بمقاعد في نار جهنّم فلا نأخذ بما ينقله لنا أو لا؟

وبهذا انتقل المسلمون إلى عصر جديد في التعامل مع الحديث ورواته، بعد أن كانوا قبل هذا يعتمدون مبدأ الثقة المطلقة في أخذ الأحاديث من بعضهم بعضاً؛ فرُبّ مسلم سمع حديثاً من رسول اللهصَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَآلِهِ في مجلسٍ فينقله لمسلم آخر، فيُقبل منه ثقةً به.

إذن، أحدَثَتْ ظاهرة الكذب في الأحاديث بعيد العصر النبوي دافعاً لتكوّن

---

(١) محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري ٢: ٨١؛ ومحمد بن يعقوب الكليني، أصول الكافي ١: ٨٣، مع اختلاف يسير في التعبير.

الوعي الرجالي لدى مسلمي ذلك العصر.

١ ـ ٢. حادثة الوليد بن عقبة، ردّ فعلٍ قرآني مؤثّر

ثمّة حادثة تنسب إلى الوليد بن عقبة الذي أرسله النبيﷺ في صدقات بني المصطلق؛ فخرجوا إليه يتلقّونه فرحاً به، وكانت بينه وبينهم عداوةٌ في الجاهلية، فظنَّ أنهم همّوا بقتله، فرجع إلى النبيﷺ، وقال: إنهم منعوا صدقاتهم، وكان الأمر بخلافه، فغضب النبيﷺ وهمّ بغزوهم؛ فنزلت: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ**﴾[١]، وقد ذكر أصحاب التفاسير هذه الحادثة في تفاسيرهم[٢].

ومن المترقّب أن تكون هذه الحادثة مع نزول الآية عقبها قد لعبت دوراً في تشكيل تلك البدايات الأولى للوعي الرجالي في قضايا النقل الخبري عامّة، ليبرز السؤال عن حال الرواة والمخبرين، وهل أن الراوي لخبرٍ ما هو ممّن تؤخذ روايته أم لا؟ لقد بات التنقيب عن حال الرواة بعد هذه الحادثة ضرورة منهجية في قبول الأخبار.

١ ـ ٣. المنطلقات العقلانيّة ودورها في الحثّ على النقد والتنقيب السندي

من طبع العقلاء بعد أن يتفشّى الكذب بينهم حول شخص ما أو حادثة معيّنة أنهم يبدؤون بالتساؤل حول مدى مصداقية الناقلين، وهل هم من الموثوقين المأمونين فيما ينقلونه أم لا؟ وتزداد أهميّة هذا التساؤل مع طول الفترة

(١) الحجرات: ٦.

(٢) الطبرسي، مجمع البيان ٩: ٢٢٠؛ ومحمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ١٦: ٣١١.

الزمنية بين المتلقِّي والحادثة المنقولة، هذا هو الطبع الذي يسير عليه العقلاء في مثل هذه الظروف؛ ذلك كلّه لأخذ ما ينقل لهم موثوقاً معتمَداً.

إنّ ظاهرة الكذب على النبيﷺ تبلورت بعيد وفاته؛ لأنّ المسلمين انقسموا بعده إلى فرق، وصارت كلّ فرقةٍ تحاول أن تحشد من أقواله ما يؤيّد وجهتها ويشرّع موقفها، حتى وصل الأمر إلى الكذب عليه واختلاق الأحاديث على لسانه، وهذا أمرٌ متفق عليه بين المسلمين.

وفي مقابل هذا صارت الفرق الأخرى تواجه محاولات الاستفادة من أقوالهﷺ بالسؤال عن أحوال رواة هذه الأحاديث والمنقولات، والتشكيك فيما يروونه، واتهامهم بالكذب والوضع والتزوير في حديث النبي، وازدادت حدّة هذا الوعي الرجالي مع تقدّم الزمن، وبالتحديد عندما خرج ذلك النزاع إلى الدائرة الفكرية، وتحوّلت تلك الفرق إلى مذاهب كلامية؛ لأنّ طبيعة النزاع الفكري يدعو إلى استحضارٍ أكثر لقول النبي وفعله وتقريره دعماً للآراء المتبنّاة.

إنّ هذا السياق التحليلي للواقع التاريخي يفرض ارتفاع احتمال الكذب والوضع والتزوير عليهﷺ، وما ساعد على ذلك أكثر اتّساعُ رقعة الدولة الإسلامية وازدياد الفاصلة الزمنية بينهم وبين العصر النبوي؛ فما يقوله ابن سيرين من أنّ التساؤل عن أحوال الرواة جاء متأخّراً معقولٌ جداً، حيث ينقل الإمام مسلم بسنده إلى ابن سيرين أنّه قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنّة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[1]، وفي صيغة أخرى نقلها الخطيب

(١) صحيح مسلم ١: ١١؛ وانظر: سنن الترمذي ٥: ٣٩٦؛ والكفاية في علم الرواية: ١٥٠؛ والسمعاني، أدب الإملاء والاستملاء: ١١.

البغدادي: «كانوا لا يسألون عن الإسناد حتى كان بأخرة، فكانوا يسألون عن الإسناد لينظروا من كان صاحب سنّة كتبوا عنه، ومن لم يكن صاحب سنّة لم يكتبوا عنه»[١].

إنّ هذه العوامل كوّنت البدايات الأولى لعلم الرجال بصورته البسيطة أو ما أطلقنا عليه الحسّ والوعي الرجاليين لدى المسلمين؛ كانت البداية مع العصر النبوي في القرن الأول، وبدأت تتصاعد في القرن الثاني الهجري.

٤.١. مواقف أهل البيت عليهم السلام من رواة الحديث

في هذه الأثناء ظهرت مواقف لأهل البيت النبوي عليهم السلام ساهمت في إذكاء شعلة الوعي والحسّ الرجاليَّين الذين نشآ بعيد العصر النبوي، وقد لمسنا في مواقف أهل البيت ملاحظةً دقيقة للعوامل السابقة التي أشرنا إليها، فقد دعا أهل البيت للتثبّت من حال الرواة نتيجة هذه العوامل، واعتبرتها أساساً أوّلياً للانطلاق، لتشكّل مرحلة جديدة في هذا السياق.

ولرصد مواقف أهل البيت ـ على عجالة ـ يمكن ملاحظتها على النحو التالي:

١ ـ بدء حركة المواقف: كانت بداية مواقف أئمة أهل البيت عليهم السلام منذ القرن الهجري الأول مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام؛ حيث حدّد بوضوح في روايةٍ / وثيقة[٢] الموقفَ من رواة الحديث فنوّعهم إلى أربعة أنواع:

أ. الراوي المنافق: «.. رجلٌ منافق يُظهر الإيمان، متصنّعٌ بالإسلام، لا يتأثّم ولا يتحرّج أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله متعمداً..»، وهذا هو من يطلَق عليه

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية: ١٥١.

(٢) محمد بن يعقوب الكليني، الكافي ١: ٨٣.

في علم الرجال بالكذّاب أو الوضّاع، فلا يُقبل حديثه، وتردّ روايته.

ب. **الراوي الواهم**: «...ورجلٌ سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله شيئاً لم يحمله على وجهه، ووَهم فيه، ولم يتعمّد كذباً..»؛ وهذا النوع من الرواة فتح لعلماء الدراية آفاقاً في بحث موضوع كيفيّة نقل الأخبار: هل أنّ نقلها كان باللفظ أم بالمعنى؟ فقد اشتهر بينهم أنّ النقل في عصر الصحابة رحمهم الله وأصحاب أئمة أهل البيت عليهم السلام كان بالمعنى، خصوصاً في الروايات الطويلة[1]، فلم يكونوا ينقلون الأخبار بالنصّ الحرفي إلا في عصور متأخرة، فكانوا يجلسون عند الإمام ويدوّنون ما يحدّثهم به، وهو ما يطلق عليه (الإملاء). ثمّ بحثوا حجية الأخبار المنقولة بالمعنى؛ وهل يجوز العمل بها أم لا؟ فتشعّبوا في ذلك إلى آراء عدّة، ذكروها وأدلّتها مفصّلاً في كتب الحديث والدراية[2].

ووفقاً لذلك قد يكون الراوي غير كاذب لكنّه غير دقيق في ما سمع أو غير دقيق فيما فهم ثم نقل بالمعنى، فقد يخلط بين حديثين فيربطهما ببعضهما ممّا يسبّب إرباكاً لمن يأخذ منه، وقد ينقل عن النبيّ قولاً ليس عن النبي في الحقيقة، خالطاً في المصدر الذي أخذ منه هذا الحديث، وهنا يبحث علماء الرجال في العادة عن ضبط الراوي ودقّته وتثبّته، ليرتّبوا الأحاديث وفقاً لهذه الخاصيّة في طبيعة النقل الذي وفّره لنا الراوي، وقد ميّز علماء الصنعة الحديثية من أهل السنّة بين الحديث الصحيح والحسن وكذلك غيرهما، اعتماداً على درجة تثبّت الراوي ودقّته وأمانته، وكانت لعلماء الرجال في هذا المجال تعابير كثيرة في توصيف الرواة من هذه الزوايا.

---

(١) الحسين بن عبدالصمد العاملي، وصول الأخيار إلى أصول الأخبار: ٤٤٨.

(٢) للتفصيل لاحظ: عبدالله المامقاني، مقباس الهداية في علم الدراية ٢: ٢٧٨.

ج. **الراوي المقتطِع**: «.. ورجل سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله شيئاً أمر به، ثمّ نهى عنه وهو لا يعلم، أو سمعه ينهى عن شيء ثم أمر به وهو لا يعلم، فحفظ منسوخه ولم يحفظ الناسخ...»، والمتتبّع للمجاميع الروائية عند المسلمين سيجد بعض الروايات التي تشير إلى هذا النوع من الرواة؛ وهو من يروي مرحلةً من مراحل التشريع ولا يروي المراحل الأخرى؛ كما وقع ذلك في تحريم (الحُمُر الأهلية)، فقد روى ابن أَبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن محمد بن مسلم وزرارة، عن أَبي جعفر عليه السلام: أنهما سَأَلاه عن أَكل لحوم الحمر الأهلية، فقال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن أَكلها يوم خيبر، وإنّما نهى عن أكلها لأنها كَانَتْ حمولة للناس، وإنَّما الحرام ما حَرَّمَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ في القرآن»[1]؛ فبحسب هذه الرواية يكون من نقل حرمة أكل الحُمُر الأهلية إنما نقلها استناداً إلى تحريم خاصّ بواقعة خيبر، دون أن يعرف أنّ هذا التحريم لحقه أو قارنه توضيح يفيد سياقه التاريخي، فهذه الرواية من أمثلة رواية المقتطِع، وقد تكون من أمثلة النوع الثاني من الرواة أيضاً.

د. **الراوي الثقة الضابط الحافظ**: «...وآخر رابع لم يكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله، مبغض للكذب خوفاً من الله، وتعظيماً لرسوله صلى الله عليه وآله، لم ينسه، بل حفظ ما سمع على وجهه؛ فجاء به كما سمع، لم يزد فيه، ولم ينقص، وعلِمَ الناسخ والمنسوخ..»؛ والراوي المتّصف بهذه الصفات هو من يؤخذ خبره، ويعتمد على قوله.

هذه الرواية/ الوثيقة عن الإمام علي عليه السلام، من أقدم ما أرشدنا إلى مواقف أهل البيت النبويّ عليهم السلام من الرواة، وإن كانت من الناحية السندية غير تامّة؛ لأنّ فيها

---

(١) محمد بن الحسن الطوسي، تهذيب الأحكام ٩: ٤١.

أبان بن أبي عيّاش، وهو رجل لم تثبت وثاقته[1].

٢ ـ تصاعد المواقف وأخبار الترجيح: بعد ذلك ـ وبالتحديد في القرن الثاني ـ جاءت مواقف أهل البيت أكثر وضوحاً، وأكثر تفصيلاً في بيان دور رواة الحديث والتساؤل عنهم في التعامل مع الأخبار والقبول بها؛ وذلك مع صدور مجموعة كبيرة من الروايات في اتخاذ مواقف حاسمة من الرواة الكاذبين وفي الدعوة إلى التنبّه لكذبهم، وفي تعيين الكثيرين منهم بالإسم، وكذلك في الدخول في تفاصيل درجات الرواة ومستوياتهم للترجيح بين رواياتهم، الأمر الذي يوفّر ذهنيّةً رجاليّة خصبة لتبلور علم من هذا النوع، وسنكتفي هنا بذكر ما جاء في النصوص ممّا يعطي الإمام فيه معايير ترجيح الأخبار المتعارضة فيما لم يمكن التوفيق فيه، وأبرز هذه الروايات:

أ. **مقبولة عمر بن حنظلة**، قال: سَأَلْتُ أَبا عبد الله عليه السلام عن رَجُلَيْنِ من أَصحابنا بينهما مُنَازَعَةٌ في دَيْنٍ أَوْ ميراث فتحاكما ـ إلى أن قال ـ: فإن كان كلّ واحد اختار رجلاً من أَصحابنا فرضيا أَنْ يكونا الناظرين في حقهما واختلفا فيما حكما وكلاهُمَا اختلفا في حديثكم؟ فقال: «الحكم ما حكم بِهِ أعدلهما وأفقههما وأَصدقهما في الحديث وأورعهما ولا يلتفت إلى ما يحكم به الآخر..»[2].

ب. **مرفوعة زرارة بن أعين**، قال: سألت الباقر عليه السلام، فقلت: جعلت فداك، يأتي عنكم الخبران أوالحديثان المتعارضان، فبأيهما آخذ؟ فقال عليه السلام: «يا زرارة، خذ بما اشتهر بين أصحابك ودع الشاذ النادر». فقلت: يا سيدي، إنهما معاً مشهوران مرويّان مأثوران عنكم، فقال عليه السلام: «خذ بقول أعدلهما عندك، وأوثقهما

---

(١) الطوسي، الرجال: ١٦٢.

(٢) الكليني، أصول الكافي ١: ٨٨.

في نفسك..»[1].

ففي هذين الخبرين يوضح الإمامان الباقر والصادق الأسسَ التي عليها تُرجَّح الأخبار المتعارضة، ومن هذه الأسس المعيار التوثيقي أو جرح الرواة وتعديلهم ومستويات وثاقتهم، ومن الطبيعي والمنطقي جداً أن تترك أمثال هذه المواقف من أهل البيت أثراً في تشكيل الوعي الرجالي، وذلك بتقويم رواة الحديث والتمييز بينهم وتعيين مستوياتهم ودرجات دقتهم في النقل.

٣ ـ **ذروة المواقف بتقويم الرواة**: كانت مواقف أهل البيت عليهم السلام السابقة مواقف ذات طابع كلّي تعطي ضوابط عامة لتقويم رجال الحديث، أما الآن فصاروا يقيّمون رواةً بأعينهم مدحاً وقدحاً؛ وكان لهذا دور هام في ترسيخ ذلك الوعي الذي تكوّن من خلال ما سبق ذكره من عوامل.

فقد أعطى بعض أئمة أهل البيت النبويّ رأيهم في وثاقة بعض الرواة، كمدح الإمام الباقر عليه السلام لأبان بن تغلب، حيث قال له: «اجلس في مسجد المدينة وأفتِ الناس؛ فإني أحبّ أن يرى في شيعتي مثلك»[2]، وكما حدّث الفضل بن شاذان عن فضل يونس بن عبدالرحمان أنه قال: حدثني عبد العزيز بن المهتدي ـ وكان خير قمّي رأيته، وكان وكيل الرضا عليه السلام وخاصته ـ فقال: إني سألته فقلت: إني لا أقدر على لقائك في كلّ وقت فعمّن آخذ معالم ديني؟ فقال: «خذ عن يونس بن عبد الرحمن»[3]، وغير ذلك الكثير.

وقد صرّحوا بضعف جماعةٍ آخرين من أمثال: المغيرة بن سعيد الذي قال عنه

(١) محمد بن علي بن إبراهيم الأحسائي (ابن أبي جمهور الأحسائي)، عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية ٤: ١٣٣.

(٢) النجاشي، الفهرست: ١٠.

(٣) المصدر نفسه: ٤٤٧.

الإمام الصادق عليه السلام: «..فإنّ المغيرة بن سعيد ـ لعنه الله ـ دسّ في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدّث بها أبي..»، وأبي الخطّاب الذي ورد في حقّه عن الإمام الرضا عليه السلام: «..إنّ أبا الخطاب كذب على أبي عبد الله عليه السلام، لعن الله أبا الخطاب، وكذلك أصحاب أبي الخطاب، يدسّون هذه الأحاديث إلى يومنا هذا..»[1]، وغيرها مما ورد عن أهل البيت عليهم السلام في تقويم الرواة فرادى وجماعات.

إذن، هذه العوامل الأربعة ـ وهي: بدء ظاهرة الكذب على النبي والأئمّة، وحادثة الوليد بن عقبة، والمنطلقات العقلانية في نقد السند، ومواقف أهل البيت المتنوّعة ـ نفترض أنها شكّلت البذور الأولى لانطلاقة المرحلة الجنينية لعلم الرجال عبر تكوين وعي رجالي في القرنين الأول والثاني، وأنّها ساهمت إسهاماً كبيراً في إشعال التساؤل عن الرواة وأحوالهم، فكانت هذه المرحلة النواةَ الأساسية لبروز ما بات يعرف لدينا بعلم الجرح والتعديل، كلّ ذلك عبر التحليل التاريخي لما وصل لدينا من كتب ووثائق مرتبطة بهذا الميدان.

٢ ـ «علم أسماء الرجال»، إرهاصات البداية لتكوّن علمٍ جديد

وفي هذا السياق، وفي القرن الثاني الهجري، ظهر ما أُطلق عليه الشيخ الدكتور عبدالهادي الفضلي اسم (علم أسماء الرجال) ويعني به: «...المادّة الموجودة في المدوّنات المعروفة بكتب الرجال، أمثال: (رجال النجاشي) و(رجال الطوسي) و(خلاصة الأقول) للعلامة الحلي و(تنقيح المقال) للشيخ المامقاني، تحتوي اسم الراوي ونسبه أو نسبته، وتقويمه من قِبَل الرجاليين.. وتمثّلت مادّة أسماء الرجال فيما يعرف بكتب الرجال التي هي بمثابة معاجم تشتمل على

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): ٢٢٤.

تعريف الراوي وتقييم حاله»[١]، ويُعتقد أنّ هذا العلم سبق نشوء علم الرجال؛ وأنه من المحطّات التي أسهمت في تكوّنه بالمعنى المصطلح عليه اليوم.

ومما يؤيّد هذا الرأي أنّ الشيخ آغا بزرك الطهراني، اعتقد أنّ أقدم كتاب رجالي عند الشيعة يرجع إلى عبيد الله بن أبي رافع[٢]، حيث كتب في تسمية من شهد مع أمير المؤمنين عليه السلام.

لكن لأنّ الكتاب لم يصلنا، فلا نستطيع أن نجزم أنّه كتابٌ رجالي بالمعنى المصطلح عليه اليوم؛ فلا توجد قرائن تؤكّد لنا أنّ مؤلّفه مارس فيه أيّ تقويم من توثيق أو تضعيف أو طبقات أو تمييز مشتركات أو.. فالمؤلِّف ـ كما ذكر الطهراني نفسه ـ: «... اقتصر من ترجمة الرجال وتسميتهم على خصوص الصحابة، واقتصر من بينهم على خصوص من شهد منهم حروب أمير المؤمنين عليه السلام؛ لغرض إتمام الحجّة على بعض الضعفاء والجاهلين لحقيقة الأمير..»[٣]، إذاً فليس من المعلوم أن يكون الكتاب قد ألّف انطلاقاً من وعي رجاليّ مارس فيه مؤلّفه جرحاً وتعديلاً لرواة الحديث، فقد يغلب عليه الطابع الكلامي والمذهبي والتاريخي؛ فيمكن أن يقال: إنّ الكتاب ليس في علم الرجال، إنما في علم أسماء الرجال، ولتأكيد هذا التوجّه فإنّ مَن كتب في علم الرجال كالسيد حسن الصدر تجاوز فكرة الطهراني هذه، وذكر شخصيّةً أخرى اعتقد أنها هي أوّل من صنّف في علم الرجال كما سيأتيك لاحقاً.

فما ذكره الطهراني يؤكّد مقولة أنّ علم أسماء الرجال سبق في تكوّنه ونشأته علم الرجال، بل أسهم في دفع العجلة لتكوّن الجرح والتعديل.

---

(١) عبد الهادي الفضلي، أصول علم الرجال: ٣٣ـ ٣٤.

(٢) آغا بزرك الطهراني، مصفى المقال في علم الرجال: ٢٥٨.

(٣) المصدر نفسه: ٢٥٩.

خلاصة واستنتاج

نستخلص ممّا تقدّم، أنّ علم الرجال والجرح والتعديل عند الإماميّة لم يظهر بشكل مستقلّ ومدوّن في القرنين الأوّل والثاني الهجريّين، وما رأيناه في هذه الفترة ـ وفقاً للمعطيات التاريخية المتوفّرة لدينا ـ هو ظاهرتان:

الظاهرة الأولى: وهي ظاهرة غير تدوينيّة، أعني تبلور وعي رجالي نقدي متحفّظ، يحاول أن يميّز بين الرواة وأن يكون على دراية بحالهم ليتثبّت من صحّة الحديث المنقول عبرهم، دون أن يكون تقويمه للرواة هو المعيار الوحيد في اعتبار الحديث أو عدم اعتباره عنده، وقد كانت الظروف الإسلاميّة العامّة وانقسام المسلمين وشيوع الوضع في الحديث، والنصوص التي صدرت عن النبي وأصحابه وأهل بيته.. بمثابة دوافع ومحفّزات للجماعة الشيعيّة، كي تكون على حذرٍ وترقّب من رواة الأحاديث، وتحاول أن تتعاطى معهم بوعي ودراية.

الظاهرة الثانية: وهي ظاهرةٌ تدوينية، شهدناها في هذه الفترة، وهي ظهور علم أسماء الرجال، والذي يمكن أن نعتبره بدايات أولى لتبلور التدوين في علم الرجال فيما بعد.

المرحلة الثانية

بداية التصنيف الرجالي الأوّلي

(ق٣هـ)

تمهيد

يُعَدُّ القرن الثالث الهجري قرنَ بدايات ظهور تصنيفات الجرح والتعديل، ويبدو هذا جليّاً باستقراء كتب المصنّفات والفهارس التي أرَّخت لنا أسماء مجموعة كتب يمكن عَدُّها من المصادر الرجالية الأوّلية، وكطبيعة البدء بالتصنيف في علم جديد ستكون الكتب صغيرةً في حجمها وكميّة المعلومات التي تعطينا إياها، خلافاً للمراحل اللاحقة لها والتي ستكون مدوَّناتها أكبر حجماً وأوفر عطاء.

أولاً: الخصائص العامة لهذه المرحلة

يمكن الحديث عن جملة من خصائص تمتاز بها هذه المرحلة، أهمّها:

١ ـ لأنّ كتب هذه المرحلة لم تصلنا، فلا نملك أيّ معلومات عن مدى اهتمامها بالرواة وعمقها و.. ممّا قد يرشدنا إلى أهميّتها والمنهج الذي سارت عليه. وما نقل عنها من مواقف رجالية سطحيّ جداً لا يمكن الاتكاء عليه لمعرفة مدى تأثيرها في المناخ الرجالي آنذاك.

٢ ـ بعض كتب هذه المرحلة واضحٌ في أنه يتصل بعلم الرجال، بمعنى أنه دُوّن بغرض تقويم رواة الحديث وأنه كان منطلقاً من حسٍ ووعي رجاليّين،

لكنّ البعض الآخر من هذه الكتب لا نستطيع أن نعلم مدى انتمائه للدائرة الرجالية، فمجرّد أنّ عناوينها عناوين رجالية لا يُمَكِّنُنا من الجزم بأنها رجالية بالمعنى الذي نريده اليوم، وهذا الأمر قد وقع نظيره في علم أصول الفقه؛ فقد تبنّى السيد محمد باقر الصدر (١٤٠٠هـ) أنّ أوّل مدوَّنة في علم الأصول هي رسالة (الألفاظ) لهشام بن الحكم (١٩٩هـ)[1]، وقد استفاد هذا من عنوان الرسالة، فمباحث الألفاظ من موضوعات علم الأصول، بل الأساسية منها، إلا أنّ هذا الرأي يُناقش بأنّ اصطلاح مباحث الألفاظ جديدٌ ظهر متأخراً، وسابقاً كان يطلق على هذه الموضوعات عنوان (كتاب البيان) كما عند الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) في كتاب الرسالة[2]، فلعلّ رسالة هشام كانت في اللغة، فالرسالة لم تصل إلينا حتى نتعرّف بالدقّة على موضوعها.

هنا نقع في نفس المشكلة؛ فعندما يُنقل لنا مثلاً أنّ للشريف العقيقي (٢٨٠هـ) كتاب (تاريخ الرجال)، فصحيح أنّ عنوانه يوحي بأنّه كتابٌ رجالي، لكن كيف لنا أن نعرف أنّ الكتاب في علم الرجال؟! فلعلّه كتابٌ في التاريخ تناول فيه مؤلِّفه بعض الشخصيات التاريخية، ولم يكن في صدد اتخاذ مواقف من رواة الحديث، فعلينا أن نبذل جهوداً في تتبّع ما نُقل عن الشريف العقيقي في مصنّفات القريبين من عصره، ليكون هذا النقل شاهداً على ترجيح افتراضٍ على آخر، أو نحاول التعرّف على مصطلح (تاريخ الرجال) في الوسط السنّي؛ لعلّنا نجده معنيّاً بعلم الرجال أو هو نفسه، كما في التاريخ الصغير والكبير للشيخ البخاري الذي عاش في هذا القرن عينه.

---

(١) محمد باقر الصدر، المعالم الجديدة للأصول: ٦٥.

(٢) الشافعي، الرسالة: ٢١.

ومن الأمثلة الأخرى هنا أيضاً: كتاب (المشيخة) لابن محبوب (٢٢٤هـ)، والذي لا سبيل لنا أن نتعرّف على مدى انتمائه للمناخ الرجالي بما له من وعي نقدي؛ فلعلّ الكتاب كان في سرد أسماء شيوخه الذين تلمّذ على أيديهم لا أكثر، ما لم نحشد شواهد إضافيّة.

وعندما نقول ذلك فلا نعني أنّ هذه الكتب لو ظهرت لنا اليوم فلن تكون مفيدةً لعالم الرجال، بل المقصود أنّه هل صنّفت هذه الكتب في سياق علم الرجال أم أنّ هدفها كان شيئاً آخر، لكنّها احتوت موضوعات قد تفيد البحث الرجاليّ اليوم لو ظهرت نسخها.

نعم، بعض كتب هذه المرحلة واضحٌ انتماؤه لعلم الرجال، مثل كتاب (رجال البرقي/ الطبقات) الذي وصلنا وأمكننا الاطّلاع عليه لمعرفته وتحديد هويّته وبذلك نتجاوز هذه الإشكالية فيه، وبعض هذه الكتب وإن لم يصلنا إلا أن بعض مواقفها الرجالية نُقلت لنا، وهي تدلّنا على أنها كُتُبٌ أُلّفت لغرض الجرح والتعديل أو سائر الخدمات الرجاليّة، وأما غيرها من الكتب التي لم تصل ولم تُنقل عنها أيّ مواقف رجالية، فلا سبيل لنا إلى معرفة مدى انتمائها لعلم الجرح والتعديل الذي نقصده اليوم.

ولنعزّز هذا التحليل نسأل: هل اسم (علم الرجال) كان موجوداً في القرن الثالث الهجري عند الإماميّة، حتى نقول: إنّ أيّ كتاب يعنون بعنوان فيه إشارة لعلم الرجال هو كتاب داخل فيما نصطلح عليه اليوم بعلم الرجال؟!

ثم، كيف لنا أن نعرف أنّ أسماء الكتب هي كما نُقلت لنا، فلعلّ أسماء هذه الكتب وُضعت من قِبل أصحاب الفهارس وكتب المصنّفات، فليس من المعلوم أنّ القدماء كانوا يسمّون كتبهم؛ فربما النجاشي ـ مثلاً ـ هو من سمّى كتاب علي

بن فضّال بكتاب الرجال! ومن ثمّ فعلينا أن نرصد المصطلح في عصر النجاشي على افتراض وصول نسخة ابن فضّال له، ووضعه هذا الاسم لها بناء على ما رآه فيها.

لست مصرّاً على هذه المناقشات، ولا أقصد نفي كون هذه الكتب رجاليّةً، بقدر ما نريد أن نقول بأنّ الاحتمالات في أمثال هذه الكتب مفتوحةٌ على جميع الاتجاهات؛ فقد تكون كتباً رجالية بالمعنى الذي نريده اليوم، وقد لا تكون كذلك، فربما تدخل في دائرة التاريخ أو السيرة أو التراجم أو.. فعلاقة علم الرجال مع بعض هذه العلوم لم تكن قد فُرزت آنذاك.

وهدفنا من هذه الإشارة أن نعرف أنّ تحديد هويّة هذه الكتب المفقودة راجع إلى الشواهد والقرائن والنقل والمقارنات والمقاربات.

٣ ـ يحتمل أن تكون بعض كتب هذه المرحلة التي استطعنا الحصول على أسمائها هي الكتب التي عناها الشيخ الطوسي (٤٦٠هـ) في نصّه في كتاب (عدّة الأصول)، حيث يقول فيه: «إنّا وجدنا الطائفة ميّزت الرجال الناقلة لهذه الأخبار، ووثقت الثقات وضعّفت الضعفاء، وفرّقوا بين من يعتمد على حديثه وروايته، ومن لا تعتمد على خبره، ومدحوا الممدوح منهم، وذمّوا المذموم، وقالوا: فلان متهم في حديثه، وفلان كذّاب، وفلان مخلّط، وفلان مخالف في المذهب والاعتقاد، وفلان واقفي، وفلان فطحي، وغير ذلك من الطعون التي ذكروها وصنّفوا في ذلك الكتب..»[1]، فالطوسي في هذه الوثيقة التاريخية ينقل لنا المناخ الرجالي الذي كانت تعيشه الشيعة الإمامية؛ فيكشف عن وجود

---

(١) الطوسي، العدة في الأصول ١: ١٤١.

مجموعة من المؤلّفات الرجالية التي كان موضوعها تقويم رواة الحديث للاعتماد عليهم أو لرفضهم، وأنّ تلك التقويمات الرجالية مباشرة أو شبه مباشرة مستفادة من نصوص متناقَلة عبر أجيال علماء الإمامية، وليست هذه الكتب التي تحدّث عنها الطوسي غير كتب هذا القرن التي وصلتنا أسماؤها؛ فلو كانت هناك كتبٌ أخرى غيرها لذكرها الطوسي نفسه في رجاله وفهرسته.

وقد يُستبعد هذا الاحتمال؛ بأنّ الطوسي من الممكن أن يكون قد عنى في نصّ العدّة المصادرَ الرجالية الأساسية التي بدأت بالظهور في القرن الرابع الهجري ـ على ما سيأتي لاحقاً ـ وهي كتب رجالية بالمعنى الذي أورده في نصّه، وأما كتب هذا القرن ـ أعني القرن الثالث الهجري ـ فبعضها خارج عن وصفه أو لا نعلم عن حالها شيئاً.

ولكن يمكن أن يجاب عن هذا، بأنّ الطوسي قال بعد النص المتقدّم مباشرةً، مكملاً حديثه عن الموضوع: «..وصنّفوا في ذلك الكتب، واستثنوا الرّجال من جملة ما رووه من التصانيف في فهارسهم، حتى إنّ واحداً منهم إذا أنكر حديثاً نظر في إسناده وضعّفه برواته، هذه عادتهم على قديم الوقت وحديثه لا تنخرم..»[1]، فإشارته الأخيرة تعزّز احتمال أنّ هذه الظاهرة كانت موجودة منذ قديم الأيام، بمعنى في فترة قديمة نسبيّاً بالنسبة للشيخ الطوسي، والقرن الرابع الهجري ليس كذلك؛ لأنّ الطوسي وُلِد في هذا القرن وتوفي في القرن الخامس الهجري، الأمر الذي يعزّز أنّ مقصوده من قديم الأيّام القرن الثالث الهجري في الحدّ الأدنى.

(١) المصدر نفسه ١: ١٤١ ـ ١٤٢.

ثانياً: جولة مع التصنيفات الرجالية الأولى

من خلال الرجوع لكتب المصنّفات والفهارس، استطعنا الوصول إلى مجموعة من الكتب التي قامت القرائن في حقّ بعضها على أنّها كتبٌ رجالية أو يحتمل في حقّها ذلك، فتكون هذه الكتب هي المصادر والمدوّنات الرجالية الأولى في الوسط الشيعي الإمامي، بحسب ما انكشف لنا، وهذه الكتب هي:

١. كتاب المشيخة، لجعفر البجلّي (٢٠٨هـ)

أبو محمد جعفر بن بشير البجلي (٢٠٨هـ): ذكر له النجاشي (كتاب المشيخة)؛ فقال: «له كتاب المشيخة ـ مثل كتاب الحسن بن محبوب إلا أنه أصغر منه ـ..»[1]، وهذا يعني أنه قد رأى الكتابين؛ لذا قارن بينهما في الحجم.

٢. كتاب الرجال، لابن جبلة الكناني (٢١٩هـ)

أبو محمد عبد الله بن حيّان بن أبجر بن جبلة الكناني (٢١٩هـ): ذكره السيد حسن الصدر كأوّل مصنِّف شيعي في علم الرجال[2]؛ وقد نصّ النجاشي على أنّ له كتاباً باسم (كتاب الرجال)[3].

٣. كتابا: المشيخة ومعرفة رواة الحديث، للحسن بن محبوب (٢٢٤هـ)

الحسن بن محبوب السرّاد (١٤٩هـ ـ ٢٢٤هـ): ممن روى عن الإمام الرضا عليه السلام، وروى عن ستّين رجلاً من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، وله

---

(١) أحمد بن علي النجاشي، فهرست النجاشي: ١١٩.

(٢) حسن الصدر، الشيعة وفنون الإسلام: ٥٧.

(٣) فهرست النجاشي: ٢١٦.

الكثير من المؤلّفات[١]، وقد ذُكر له كتابان: الأوّل بعنوان (المشيخة)[٢]، والآخر (كتاب معرفة رواة الأخبار)[٣]، وإن لم يصلنا هذان الكتابان؛ ولكن من عنوانيهما يمكننا أن نتعرّف على معالمهما العامّة.

فقد يكون كتاب (المشيخة) كتابٌ يذكر فيه مشايخه الذين يروي عنهم وطرقه إلى الأحاديث، كما في مشيخة الصدوق والطوسي، وإن صحّ هذا فتكون كتب المشيخة من أقدم المصنّفات الرجالية، وأنّ انطلاقتها كانت في هذا القرن، بناء على اعتبار محض بيان الطرق من علم الرجال.

أما كتاب (معرفة رواة الأخبار)، فعنوانه يوحي بأنّه يهتمّ بأحوال رواة الحديث والبحث فيهم.

٤. كتاب الرجال، لعليّ بن فضّال الكوفي (٢٢٤هـ)

أبو محمد علي بن فضّال الكوفي (٢٢٤هـ): ذكر الشيخ النجاشي له كتاباً بعنوان (كتاب الرجال)[٤].

٥. كتاب الرجال، لعلي بن الحسن بن علي بن فضال الكوفي (ق ٣هـ)

أبو الحسن علي بن الحسن بن علي بن فضّال الكوفي (القرن الثالث الهجري): ذكر النجاشي والطوسي له كتاباً بعنوان (كتاب الرجال)[٥]، ومن الواضح أنّ

---

(١) محسن الأمين، أعيان الشيعة ٥: ٢٣٣.

(٢) الطوسي، الفهرست: ٩٦.

(٣) ابن شهر آشوب، معالم العلماء: ٦٩.

(٤) فهرست النجاشي: ٣٦.

(٥) المصدر نفسه: ٢٥٨؛ والطوسي، الفهرست: ١٥٧.

نسخةً من الكتاب وصلت لابن داوود الحلي، فقد ذكره في مقدّمة كتابه بوصفه مصدراً من المصادر التي أخذ منها، ولو تتبّعنا كتابه لوجدنا أنّه ينقل عنه في مجموعة من التراجم مباشرةً، منها في ترجمة كلّ من:

١ـ جميل بن درّاج.

٢ـ حفص بن سالم أبو ولاد.

٣ـ فايد الحنّاط.

٤ـ محمد بن عثمان.

٥ـ عبدالنور بن عبدالله بن سنان الأسدي.

٦ـ علي بن حسان بن كثير الهاشمي[1].

٦. كتاب الرجال، للفضل بن شاذان النيسابوري (٢٥٤ أو ٢٦٠هـ)

أبو محمد الفضل بن شاذان النيسابوري (٢٥٤ أو ٢٦٠هـ): ذُكر له كتاب في الرجال[2].

ويبدو أنّ نسخةً من هذا الكتاب وصلت للشيخ الكشي، واعتمد عليها في بعض موارد كتابه، منها في ترجمة:

١ـ جندب بن زهير، وعبدالله بن بديل.

٢ـ عبيدالله بن العباس.

٣ـ سعيد بن المسيَّب.

٤ـ هشام بن الحكم.

٥ـ إبراهيم بن عبدالحميد الصنعاني.

(١) لاحظ: ابن داوود الحلي، الرجال: ٦٦، ٨٢، ١٥٠، ١٧٨، ٢٥٧، ٢٦١.

(٢) آغا بزرك الطهراني، مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٣٦١.

٦ـ يونس بن عبدالرحمن.

٧ـ الحسن بن محمد بن بابا القمّي.

٨ ـ موسى السوّاق، ومحمد بن موسى الشريقي.

٩ـ فارس بن حاتم القزويني[1].

ووصلت كذلك نسخةٌ منه لابن داوود الحلّي، فذكره مصدراً من مصادر كتابه الرجالي، واعتمده في ترجمة كلّ من:

١ـ محمد بن الحسن الواسطي.

٢ـ إبراهيم بن عبدالحميد.

٣ـ العباس بن صدقة.

٤ـ عبدالله بن مسعود.

٥ـ أبي العباس الطرباني.

٦ـ محمد بن علي بن إبراهيم القرشي.

٧ـ علي بن الصلت النهاوندي[2].

وهذا كلّه يشهد على مرجعيّة هذا الكتاب في مجال علم الرجال.

٧. كتاب الرجال، لمحمد بن خالد البرقي (ق ٣هـ)

أبو عبدالله محمد بن خالد البرقي (القرن الثالث الهجري): من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام، ووالد أحمد بن محمد بن خالد البرقي صاحب كتاب

---

(١) راجع: اختيار معرفة الرجال: ٦٩، ١١٢، ١١٥، ٢٥٥، ٤٤٦، ٤٨٥، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٣.

(٢) انظر: ابن داوود الحلي، الرجال: ١٣٩، ١٧١، ٢٢٦، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٧٤، ٣١٣.

(المحاسن)؛ ذكر له (كتاب الرجال)[1].

٨. كتاب الطبقات والرجال للبرقي (٢٧٤ أو ٢٨٠هـ)، الخصائص والنسبة

أبو جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقي (٢٧٤ أو ٢٨٠هـ): ذكر له كتابان في الرجال: (كتاب الطبقات) المعروف بـ(رجال البرقي)، و(كتاب الرجال)[2].

٨. ١. وصول الكتاب والاعتماد عليه

نقف قليلاً مع هذا الكتاب؛ نظراً لأهمّيّته ولوصوله إلينا، فهذا الكتاب هو الكتاب الوحيد الذي وصلنا من كتب هذه المرحلة، ولم يصلنا سواه، وقد اعتمد عليه ابن داوود الحلي وعدّه من مصادر كتابه، ورمز له بـ(قي)، اختصاراً لـ(البرقي). ويُعدّ من مصادر العلامة الحلي في كتابه الخلاصة في ترجمة كلّ من:

١ـ داوود بن أبي زيد.

٢ـ سليمان بن خالد البجلي.

٣ـ سويد بن غفلة الجعفي.

٤ـ فضيلة بن محمد راشد.

٥ـ أبو ليلى[3]، وغيرهم.

٨. ٢. المعالم العامة لرجال البرقي

يعتبر الكتاب من طليعة كتب الطبقات والجرح والتعديل عند الشيعة

---

(١) آغا بزرك الطهراني، مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٤٠٥.

(٢) فهرست النجاشي: ٧٦؛ والطوسي، الفهرست: ٦٢.

(٣) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ١٤٢، ١٥٤، ١٦٣، ٢٢٨، ٣٠٦.

الإماميّة، وقد تميّز بمجموعة من الخصائص أهمّها:

١ـ رتّب المؤلّف الكتابَ ترتيباً طبقياً، فبدأ بتعداد أصحاب النبيﷺ في الباب الأوّل، وفي الباب الثاني أصحاب الإمام عليعليه السلام، إلى الباب الحادي عشر الذي عدّدَ فيه أصحاب الإمام الحسن بن علي العسكريعليه السلام.

وفي الباب الثاني عشر ذكر الراويات من النساء في عصر كلّ واحدٍ من الأئمّة منذ عهد النبيﷺ إلى عصر الإمام علي بن محمد الهاديعليه السلام، أما في الباب الثالث عشر فعدّدَ الإثني عشر صحابياً الذين أنكروا على أبي بكر، ذاكراً نصَّ إنكارهم عليه.

٢ـ لهذا الكتاب طريقة متميّزة في ترتيب كلّ طبقة؛ حيث يذكر أصحاب الإمام السابق الذين عاصروا الإمام اللاحق (صاحب الطبقة)، وبعد ذلك يذكر أصحاب الإمام صاحب الطبقة، مثلاً: في طبقة الإمام موسى بن جعفر الكاظمعليه السلام، ذكر أوّلاً من عاصره من أصحاب زين العابدينعليه السلام، ثم من عاصره من أصحاب الباقرعليه السلام، ثم من عاصره من أصحاب الصادقعليه السلام، ثم أصحابه الخاصّين به.

٣ـ لم يقم المؤلّف بأيّ تقويمات رجالية لمن ذكرهم من الأصحاب؛ سوى ثلاثة موارد، كما ذكرها جواد القيومي في تحقيقه للكتاب، وهذه الموارد هي:

أ ـ إبراهيم بن إسحاق بن أزور، حيث قال فيه البرقي: (شيخٌ لا بأس به).

ب ـ عبيد الله بن علي الحلبي، وقال فيه: (ثقةٌ جليل).

ج ـ الفضل البقباق، وقال عنه: (ثقة)[1].

(١) أحمد بن محمد بن خالد البرقي، رجال البرقي: ١٨٨.

٤ ـ اكتفى عند ذكره لرجال كلّ طبقة بذكر اسمه، وفي بعض الأحيان بعض المعلومات العامّة عنه ككنيته وأصله و.. وفي بعض الموارد صرَّح بأنّه سنّي المذهب، وهذه الموارد هي:

أ ـ أبوبكر بن عيّاش.

ب ـ زافر بن عبيد الله الأيادي.

ج ـ زفر.

د ـ سالم بن أبي الجعد الأشجعي.

هـ ـ عباد بن صهيب البصري.

و ـ كثير النواء.

ز ـ مندل بن علي العنزي[١].

من هنا ذهب بعضٌ إلى احتمال أن يكون الأصل في كلّ من ورد اسمه في هذا الكتاب أنّه شيعي، إلا أن يطعن فيه بفساد مذهبه أو بانتمائه إلى غير مذهب الإمامية.

٥ ـ ذكر المؤلّف في هذا الكتاب ثمانيةً من أصحاب الإمام علي عليه السلام، ووصفهم بأنّهم (مجهولين)، ولا يُعلم ما هو مراده من الوصف بالجهالة هنا؟ فهل يريد بذلك جهالة الحال بالمعنى الرجالي ممّا يترتب عليه ضعف السند؟ أو أنّ مراده ما هو أبعد من ذلك، وهو أنّ هؤلاء ذُكروا في أصحاب الإمام علي عليه السلام ولم تأتِ عنهم أيّة معلومات تكشف لنا عن حالهم، وغيرها من الاحتمالات التي يراد لإثباتها جمع القرائن.

(١) المصدر نفسه.

٨.٣. نسبة الكتاب لمؤلّفه، اتجاهات مختلفة

اهتمّ علماء الرجال بالبحث في مؤلّف هذا الكتاب ولمن يُنسب له؛ والسبب في هذا الاهتمام الثمرة العملية المترتّبة عليه، إذ على بعض الآراء يصعب الاعتماد على هذا الكتاب في البحث الرجالي؛ لعدم ورود توثيق لمؤلّفه.

والنظريات في مؤلّف الكتاب أربع، هي أنه:

١ ـ لمحمد بن خالد البرقي.

٢ ـ لأحمد بن محمد بن خالد البرقي.

٣ ـ لابنه عبدالله بن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي.

٤ ـ لابنه أحمد بن عبدالله بن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي.

والاختلاف في مؤلّف الكتاب راجع في واقعه إلى مجموعة من الملاحظات، هي:

الملاحظة الأولى: إنّ النجاشي والطوسي ذكرا في فهرستيهما أنّ لأحمد بن محمّد بن خالد (كتاب الطبقات)، وكتاب آخر بعنوان (كتاب الرجال)[1]، وما بأيدينا إما أن يكون كتاب الطبقات؛ لأنّه مرتّب ترتيباً طبقياً، أو هو كتاب الرجال؛ لتناوله أصحاب النبيﷺ، وأئمة أهل البيت؛ ولهذا يُنسب الكتاب ـ وفق المعروف ـ لأحمد بن محمد بن خالد، وهذا هو مرجّح كون الكتاب له.

الملاحظة الثانية: إنّ في الكتاب إسناداً إلى كتاب سعد بن عبدالله القمّي (٢٩٩ أو ٣٠١هـ)، وسعدٌ هذا ممّن يروي عن أحمد بن محمد بن خالد؛ ولا معنى لإسناد الشيخ لتلميذه، فيضعف احتمال كون صاحب الكتاب هو أحمد بن محمّد بن خالد البرقي.

الملاحظة الثالثة: إنّ مؤلّف الكتاب قال ـ عند ذكره لعبدالله بن جعفر

---

(١) فهرست النجاشي: ٧٦؛ والطوسي، الفهرست: ٦٤.

الحميري ـ: «..سمعت عنه بالفتح»[1]، وعبدالله هذا ممّن روى عن أحمد بن محمد بن خالد[2]؛ فكيف يصرّح بأنه سَمِعَ منه وهو ممّن روى عنه؟!

الملاحظة الرابعة: ذُكر في الكتاب أنّ أحمد بن أبي عبدالله البرقي من أصحاب الإمامين: الجواد والهادي[3]، وهذا يعني أنّ المراد بأحمد البرقيّ هذا عينُ أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ولم يذكر أنّ الكتاب من مصنّفاته، على ما هو الدارج بين علماء الرجال حينما يذكرون أنفسهم، حيث يتعرّضون بالقول: فلان ـ مصنّف هذا الكتاب ـ كذا وكذا.. وهذا كلّه يبعّد من احتمال أن يكون مصنّف الكتاب هو أحمد بن محمّد بن خالد البرقي.

الملاحظة الخامسة: ذُكِرَ محمد بن خالد البرقي من أصحاب الكاظم والرضا والجوادعليهم السلام، ولم يشر إلى أنّه أبوه، ممّا يبعّد من كونه لأحمد بن محمّد بن خالد البرقي.

من هذه الملاحظات ـ الأولى لصالح كون الكتاب لأحمد بن محمّد بن خالد البرقي، والبقيّة لصالح استبعاد كونه له، ممّا يفتح الاحتمال على الثلاثة المتبقين؛ لأنّهم المعروفون بالبرقي والمحتملون في الموضوع ـ وقع الخلاف في نسبة هذا الكتاب لمؤلِّفه، ما دفع العلامة التستري إلى استبعاد النظريّتين الأولتين وترجيح الثالثة والرابعة مع ميله للنظرية الرابعة التي تذهب إلى أنّ الكتاب لأحمد بن عبدالله بن أحمد البرقي، وتبعه على هذا الشيخ السبحاني[4].

---

(١) أحمد بن محمد بن خالد البرقي، رجال البرقي: ١٤٣.

(٢) أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة ٢: ٣٢.

(٣) أحمد بن محمد بن خالد البرقي، رجال البرقي: ١٣٥، ١٤٠.

(٤) محمد تقي التستري، قاموس الرجال ١: ٤٥؛ وجعفر السبحاني، كلّيات في علم الرجال: ٧٢.

وعلى النظريتين: الثالثة والرابعة، لا يُعتمد على الكتاب؛ لعدم توثيق عبدالله وابنه أحمد عند علماء الجرح والتعديل[١].

٩. كتاب تاريخ الرجال، للشريف العقيقي (٢٨٠هـ)

الشريف أحمد بن علي بن محمّد العلوي العقيقي (٢٨٠هـ): ذكر له النجاشي والطوسي كتاب (تاريخ الرجال)[٢]، والذي يبدو أنّ نسخةً من هذا الكتاب وصلت لابن داوود الحلّي؛ لأنه نقل عنه اثنين وعشرين مرّة في كتابه؛ وهذا يعني أنّ الكتاب كان عنده وفُقِد بعد ذلك.

١٠. كتاب رجال الشيعة، لعليّ الأنباري (ق ٣هـ)

علي بن الحكم الأنباري (القرن الثالث الهجري): له كتاب (رجال الشيعة) نقل عنه ابن حجر العسقلاني في (لسان الميزان) في ترجمة كلّ من:

أ ـ إبراهيم بن سنان.

ب ـ إبراهيم بن عبد العزيز.

ج ـ جعفر بن مالك.

د ـ جهم بن صالح التميمي.

هـ ـ جناح بن زربي الأشعري.

و ـ جعفر بن المثنى.

ز ـ جبير بن حفص العثماني.

---

(١) أحمد بن محمد بن خالد البرقي، رجال البرقي، تحقيق جواد القيومي الإصفهاني: ٢٢.

(٢) فهرست النجاشي: ٨١؛ والطوسي، الفهرست: ٦١.

ح ـ جبلة بن حيّان بن أبجر.

ط ـ الجارود بن السري التميمي.

ي ـ جابر بن أعصم.

وغيرهم[١].

١١. كتاب الرجال، لإبراهيم الثقفي الكوفي (٢٨٣هـ)

إبراهيم بن محمد بن سعيد الثقفي الكوفي (٢٨٣هـ): ذُكر له كتاب في الرجال[٢].

هذا هو المشهد خلال القرن الثالث الهجري، وهذه هي كلّ الكتب التي استطعنا الوصول إليها منذ البداية عام (٢٠٨هـ) مع البجلّي (أو عام ٢١٩هـ مع الكناني لو لم نعتبر كتاب البجلّي من كتب الرجال)، إلى عام (٢٨٣هـ) مع الثقفي، مع ملاحظة أنّ كلّ هذه الكتب لم يصلنا منه شيء، إلا بعض الآراء الرجالية ـ القليلة نسبياً ـ التي نقلها بعض رجاليّي الشيعة والسنّة عن هذه الكتب، باستثناء كتاب (رجال البرقي/ الطبقات) الذي توجد نسخته اليوم بين أيدينا.

خلاصة واستنتاج

يمكن أن نستخلص ممّا تقدّم في هذه المرحلة ما يلي:

---

(١) راجع: آغا بزرگ الطهراني، مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٢٧٨؛ وابن حجر العسقلاني، لسان الميزان ١: ٤٨، ٥٩، و٢: ١٣١، ١٣٤، ١٤٠، ١٤٢، ١٦٢، ١٧٧، ١٨٠.

(٢) فهرست النجاشي: ١٦؛ والطوسي، الفهرست: ٣٤.

أولاً: بداية ظهور المرحلة التدوينية في علم الرجال عند الإماميّة، حيث بدأنا نشهد مصنّفات مستقلّة في هذا العلم، تطابقه تماماً أو تتلاقى معه في بعض الموضوعات.

ثانياً: إنّ الإرث الرجالي لهذه المرحلة لم يصلنا مع الأسف الشديد كي نصوّر من خلاله المشهدَ بطريقة دقيقة، فلم تتوفّر بين أيدينا تقريباً سوى المحاولة التي تركها لنا البرقي في الطبقات. لكنّ ما نقله اللاحقون وفّر لنا بعض المعلومات التي أمدّتنا بقدرٍ من التحليل.

ثالثاً: إنّ ما نقله اللاحقون يشي بأنّ منجزات هذه المرحلة قد تمّ الاعتماد عليها ـ في الجملة على الأقلّ ـ في المراحل اللاحقة.

رابعاً: إنّ المعطيات الأوليّة لهذه المرحلة تفيد أنّ كتابات المتقدّمين كانت ما تزال في بداياتها، ولم تتخذ طابعاً موسوعيّاً وشاملاً، ولا منهجاً نقديّاً مركّزاً وواضحاً بالنسبة إلينا، على خلاف ما سنراه في المرحلة الثالثة من مراحل هذا العلم مع مثل الطوسي والنجاشي.

المرحلة الثالثة

ظهور المصنّفات الرجالية الرئيسة

(ق ٤ ـ ٧هـ)

تمهيد

مرّ فيما سبق أنّ ما وصلنا من آثار المرحلتين السابقتين، كان أولاً: أسماء بعض المصنّفات الرجالية التي ذكرها أصحاب الفهارس. وثانياً: مجموعة من الآراء الرجالية لبعض المصنّفات التي لم تصلنا، نُقلت لنا عبر بعض المصادر الرجالية اللاحقة. وثالثاً: كتابٌ واحد وهو كتاب الطبقات للبرقي، على تفصيلٍ تقدّم.

أولاً: الخصائص العامة لهذه المرحلة

من خلال تحليل هذه المرحلة تبدو لنا مجموعة من الخصائص العامّة، وأبرزها ما يلي:

١ ـ يظهر في هذه المرحلة الاهتمام الواضح بالجرح والتعديل، وستبدو هذه المسألة أكثر جدّيةً مما كانت عليه في المرحلة السابقة، التي استُهلك أغلبها في سرد الأسماء وتحديد الطبقات وبصورة غير واضحة. فالاهتمام بالتوثيق والتضعيف سيبرز على أعلام هذه المرحلة وهم: ابن الغضائري والنجاشي والطوسي، الذين لعبوا دوراً هاماً في بناء القواعد الأساسية لهذا العلم بصورته الحاليّة.

٢ ـ سيشهد علم الرجال في هذه المرحلة حركة تدوين فهارس ذات سعة وشموليّة، خلافاً للمرحلة السابقة التي اتّسمت بالبساطة وعدم الوضوح،

وتكتمل هذه الشمولية مع الاستدراكات التي يقوم بها علماء الطبقة الثانية في هذه المرحلة، كالشيخين منتجب الدين وابن شهرآشوب.

٣ ـ ما سيميّز فهارس هذه المرحلة الاهتمام البالغ بذكر الطرق والأسانيد إلى الكتب والمصنّفات، وروّاد هذه الفكرة هما: النجاشي والطوسي، وذكر هذه الأسانيد والطرق حفّز بعض الرجاليين في توظيف هذه الطرق والأسانيد في مجالات أخرى في علم الرجال كنظريات تعويض الأسانيد، كما سوف يأتي بعون الله تعالى.

٤ ـ اتّسمت هذه المرحلة بضبطٍ دقيق للأسماء والألقاب والكنى والنسبة ومكان السكنى وغيرها من العناصر المرتبطة بالهوية الشخصية، ويبدو هذا جلياً عند أبي غالب الزراري والنجاشي، وإن بقيت هناك بعض النواقص التي استدركت فيما بعد بشكل أضبط مع العلامة الحلي.

٥ ـ تمثّل هذه المرحلة مرحلة جمع التراث الرجالي الحديثي، ورائد هذا النوع من التأليف الشيخ الكشي، والمقصود بالتراث الرجالي الحديثي هو ذلك التراث من تقويمات الرواة والمنقول عن نفس أئمّة أهل البيت في مدحهم للأشخاص أو ذمّهم وقدحهم لهم، وهذا النوع من التأليف عرّفَ الرجاليّين ـ ضمناً ـ على الكثير من آراء ومواقف الرجاليّين القدامى أيضاً، ممّن لم تصل مؤلَّفاتهم في المرحلة السابقة.

٦ ـ نشهد في هذه المرحلة تصاعداً لوتيرة الاهتمام بطبقات الرواة، ويبدأ هذا التصاعد من ابن عقدة الزيدي، إلى الشيخ الصدوق في مصابيحه، وصولاً إلى الشيخ الطوسي في رجاله.

٧ ـ تعتبر مصنّفات هذه المرحلة البنية التحتية والأساسية لعلم الرجال

الشيعي الإمامي؛ ويتمثّل هذا فيما يعرف بالأصول الرجالية الأربعة: اختيار الطوسي من كتاب الكشي، وفهرست الطوسي، ورجاله، وفهرست النجاشي. وهذه الأصول ستشكّل لاحقاً المادة الأساسية والبداية الحقيقيّة للكثير من النظريات والمعطيات والقواعد الرجالية.

٨ ـ صحيحٌ أنّ كتب هذه المرحلة هي القاعدة الأساس لعلم الرجال، إلا أنها اختلفت بين الدقّة في العرض والتحليل كما عند النجاشي، وبين بعض الأخطاء والإبهام في بعض المصطلحات كما عند الكشي والطوسي.

٩ ـ من أهمّ الخصائص التي برزت هنا؛ تنوّع أساليب التأليف الرجالي إلى: الاهتمام بالجرح فقط كالغضائري[1]، وبالفَهْرسة كالنجاشي والطوسي وابن شهر آشوب ومنتجب الدين، و بالجرح والتعديل كالنجاشي والطوسي، وبالطبقات كابن عقدة والطوسي.

١٠ ـ سيظهر في هذه المرحلة ـ ولأوّل مرّة ـ جمع فهارس الأصول وفهارس المصنّفات في فهارس كبرى جامعة لكلا النوعين، ويبرز ذلك عند الطوسي والنجاشي، كما سوف نرى.

١١ ـ رغم التطوّر الواضح في مستوى الرجال الشيعي في هذه المرحلة، إلا أنّ النتائج التي خلصوا لها لم يكن لها ـ بشكل مصرّح به ـ حضور فاعل في كتب الحديث والفقه؛ بمعنى أنّه لم يَمارس الفقه والحديث على أساس التوثيق والتضعيف الرجاليَّين وفقاً لما جاء في هذه الكتب؛ وذلك لتوفّر عناصر أخرى عندهم آنذاك، خلافاً للمراحل التالية التي ستشهد تفعيلاً واضحاً لتلك النتائج الرجالية يصل ذروته عند صاحب المدارك وصاحب المعالم على ما سيأتي لاحقاً،

(١) حيث له كتاب الضعفاء، وإن نسب له كتاب آخر مستقلّ صنّفه في الموثقين.

لكنّ هذا لا يعني عدم اهتمامهم بالجرح والتعديل بالكلّية.

إنّ هذه المرحلة هي الانطلاقة الجدّية لعلم الرجال الذي يتعامل معه الشيعة الإمامية اليوم، ففي هذه المرحلة تشكّلت البنية التحتية لما هو قائمٌ اليوم من علم الرجال، وعملية الإصلاح والتغيير لا بد أن تبدأ من هاهنا.

ثانياً: محطّات المرحلة ومنجزاتها على مستوى الشخصيات والأعمال

نتناول هنا أهمّ شخصيات هذه المرحلة من علم الرجال والمساهمين في تكوينها، وسنشهد مع كلّ شخصيّة وضعاً لعلم الرجال يضفي عليه المزيد من القوّة والرونق، وهم:

١. ابن عقدة الزيدي (٣٣٣هـ)، وبلورة نواة مدرسة الرجال الموسوعيّة

أحمد بن محمد بن سعيد بن عبد السَبِيعيّ الهمداني المشهور بابن عقدة الزيدي (**٢٤٩ ـ ٣٣٣هـ**)[١]: ذكر له علماء الرجال مجموعة مصنّفات تصبّ بمجملها في دائرة هذا العلم، والتي تعطي مؤشراً على أنه من المتخصّصين في علم الرجال وممّن لهم باعٌ طويل فيه، مع غضّ النظر عن تفاوت الخبروية فيما بينهم.

والكتب التي ذُكرت له هي:

١ـ كتاب التاريخ وذكر من روى الحديث.

وله إلى جانب هذا الكتاب مجموعة من الكتب المتشابهة فيما بينها، وكما يظهر من عناوينها أنها في الطبقات وتقويم رجال الحديث:

٢ـ كتاب من روى عن أمير المؤمنين عليه السلام.

---

(١) فهرست النجاشي: ٩٤.

٣ـ كتاب من روى عن الحسن والحسين عليهما السلام.

٤ـ كتاب من روى عن علي بن الحسين عليه السلام.

٥ـ كتاب من روى عن زيد بن علي عليه السلام.

٦ـ كتاب من روى عن محمد بن علي عليه السلام.

٧ـ كتاب الرجال (كتاب من روى عن جعفر بن محمد عليه السلام).

٨ـ تسمية من شهد مع أمير المؤمنين حروبه.

٩ـ كتاب الشيعة من أصحاب الحديث[1].

١٠ـ كتاب من روى عن فاطمة من أولادها[2].

وينبغي هنا التوقف قليلاً عند هذا الرجل، فقد اعتُمد ابن عقدة الزيدي المذهب مصدراً أساسيّاً لبعض الرجاليين الشيعة الإماميّة، كالشيخ الطوسي (٤٦٠هـ) في رجاله، بل قد صرّح بذلك في المقدّمة قائلاً: «فأنا أذكر ما ذكره (أي ابن عقدة)، وأورد من بعد ذلك ما لم يورده ..»[3]، وكذلك ابن داوود الحلّي (٧٠٧هـ) في كتاب الرجال حيث عدّه من مصادره، ورمز له بـ (قد) اختصاراً لابن عقدة؛ فذكره عند ترجمة كلّ من:

١ـ إبراهيم بن نصر القعقاع الجعفي.

٢ـ تليد بن سليمان، أبي إدريس المحاربي.

٣ـ جميل بن عبد الله بن نافع الخيّاط الكوفي.

٤ـ الحارث بن غُضين.

---

(١) المصدر نفسه؛ والطوسي، الفهرست: ٦٩.

(٢) الطوسي، الفهرست: ٦٩.

(٣) الطوسي، الرجال: ١٧.

٥ـ الحسن بن محمد، أبي علي القطّان الكوفي.

٦ـ ذريح بن محمد بن يزيد، أبي الوليد المحاربي.

٧ـ زياد بن محمد، أبي غياث.

٨ـ محمد بن أبي سلمة بن عبد الأسد بن هلال.

٩ـ محمد بن عبدالرحمن السهمي البصري.

١٠ـ الحصين بن مخارق بن جنادة السلولي(١)، وغيرهم.

ولم تقف المسألة عند هذا الحدّ، بل اعتمده العلامة الحلي (٧٢٦هـ) بعد ذلك أيضاً في كتابه: خلاصة الأقوال، ويظهر ذلك من الموارد التالية:

١ـ إسماعيل بن عبد الرحمن الجعفي الكوفي.

٢ـ جميل بن عبد الله بن نافع الخثعمي الخيّاط الكوفي.

٣ـ جابر بن عبدالله.

٤ـ جابر بن يزيد.

٥ـ جابر المكفوف الكوفي.

٦ـ الحسن بن سليمان التمار.

٧ـ الحسن بن صدقة المدائني.

٨ـ الحسين بن أرسن الأودي.

٩ـ حمّاد بن شعيب(٢)، وغيرها من الموارد.

واعتماد الإماميّة على ابن عقدة الزيدي يشهد على انفتاحهم على منجز

(١) ابن داوود، كتاب الرجال: ٣٤، ٥٩، ٦٧، ٦٨، ٧٨، ٩٢، ٩٩، ١٥٩، ١٧٧، ٢٤١.

(٢) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ٥٤، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ١٠٨، ١٠٩، ١١٦، ١٢٣، ١٢٦.

المذاهب الإسلاميّة الأخرى، ولا أقلّ تلك القريبة منهم في الفكر العقدي، الأمر الذي يقدّم لنا تجربةً حيّةً من التعاون الفكري والاستفادة العلميّة بين المذاهب في تلك الفترة.

ابن عقدة الزيدي وقاعدة توثيق أصحاب الصادق عليه السلام

تأتي أهمية ابن عقدة الزيدي في كتابه الذي ذكر فيه من روى عن الصادق عليه السلام؛ فقد أسّس بعض المتأخرين على هذا الكتاب قاعدةً رجاليّة في باب التوثيقات العامة؛ وهي التوثيقات التي لا تنصّ على توثيق شخص بعينه واسمه، إنما هي قاعدة كلّية يتمّ من خلالها توثيق مجموعة من الأشخاص ممن تنطبق عليهم القاعدة، وسيأتي الحديث عنها مفصّلاً بعون الله تعالى، وهذه القاعدة الرجاليّة العامّة التي استفيدت هنا من رجال ابن عقدة هي: «**كل من روى عن الصادق عليه السلام فهو ثقة**».

وفي الحقيقة، فقد بُنيت هذه القاعدة على أساس نصوص ثلاثة من العلماء الكبار، وهم:

١ ـ الشيخ المفيد (٤١٣هـ)، حيث ذكر في (الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد) قائلاً: «..ونقل الناس عنه (أي الصادق) من العلوم ما سارت به الركبان، وانتشر ذكره في البلدان، ولم ينقل عن أحد من أهل بيته العلماء ما نقل عنه، ولا لقي أحدٌ منهم من أهل الآثار ونقلة الأخبار، ولا نقلوا عنهم كما نقلوا عن أبي عبد الله عليه السلام؛ فإنّ أصحاب الحديث قد جمعوا أسماء الرواة عنه من الثقات، على اختلافهم في الآراء والمقالات، فكانوا أربعة آلاف رجل»[1].

(١) محمد بن محمد بن النعمان (المفيد)، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد ٢: ١٧٩.

٢ـ الشيخ الطبرسي (٥٤٨هـ) في كتابه (إعلام الورى بأعلام الهدى): «..ولم ينقل عن أحد من سائر العلوم ما نقل عنه، فإنّ أصحاب الحديث قد جمعوا أسامي الرواة عنه من الثقات على اختلافهم في المقالات والديانات، فكانوا أربعة آلاف رجل»[١].

٣ـ الشيخ ابن شهرآشوب (٥٨٨هـ) في (مناقب آل أبي طالب): «ينقل عنه[٢] من العلوم ما لم ينقل عن أحد، وقد جمع أصحاب الحديث أسماء الرواة من الثقات على اختلافهم في الآراء والمقالات وكانوا أربعة آلاف رجل»[٣].

والنتيجة المستخلصة من هذه النصوص الثلاثة: أنّ هناك أربعة آلاف راوٍ من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام كلّهم موثّقون معتمدون في الحديث. وإذا ضُمّت هذه النتيجة إلى النصّ الذي قاله الشيخ الطوسي في رجاله، من أنّه يذكر في كتابه ما ذكره ابن عقدة من أصحاب الصادق عليه السلام[٤]، ورجعنا لرجال الطوسي نفسه لوجدناه قد ذكر أقلّ من أربعة آلاف رجل في أصحاب الصادق عليه السلام؛ وهذا يعني ـ كنتيجة نهائية ـ أنّ كلّ من ذكرهم الطوسي من أصحاب الصادق عليه السلام في رجاله هم من الثقات.

والذي يبدو أنّ أوّل من قَعَّدَ لهذا القول هو الحرّ العاملي (١١٠٤هـ)؛ حيث قال في (أمل الآمل) في ترجمة (خليد بن أوفى أبي الربيع الشامي): «ولو قيل بتوثيقه وتوثيق جميع أصحاب الصادق عليه السلام، إلا من ثبت ضعفه، لم يكن بعيداً؛ لأنّ المفيد في الإرشاد وابن شهرآشوب في معالم العلماء والطبرسي في إعلام

---

(١) الفضل بن الحسن الطبرسي، إعلام الورى بأعلام الهدى ١: ٥٣٥.

(٢) أي الإمام جعفر الصادق.

(٣) ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب ٣: ٢٧٣.

(٤) الطوسي، الرجال: ١٧.

الورى؛ قد وثّقوا أربعة آلاف من أصحاب الصادق عليه السلام، والموجود منهم في كتب الرجال والحديث لا يبلغون ثلاثة آلاف..»[١].

ولكنّ هذه النظرية التي قامت على ما استفاده الطوسي من كتاب ابن عقدة من أسماء الرواة عن الإمام الصادق، تعرّضت للنقد من قِبل الرجاليّين، ومن أبرزهم السيد أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ)؛ فقد شكّك الخوئي في نسبة التوثيق لابن عقدة، وأورد نقضاً عليها بذكر أربعة من أصحاب الصادق عليه السلام قد ضعّفهم الطوسي نفسه في رجاله، بل ذهب ـ الخوئي ـ إلى أنّ ابن عقدة ذكر أسماء أصحاب الصادق فقط دون أن يقوّمهم، وأنّ توثيقهم جميعاً كان رأياً للمفيد وتبعه من تبعه من الرجاليّين[٢]، وتفصيل البحث في هذه القاعدة يراجع في محلّه، وإنّما ألمحنا إليها لورود اسم ابن عقدة في ثنايا الحديث عنها.

٢. أبو غالب الزراري (٣٦٨هـ)، وبداية الحديث عن الفهارس والطرق

أبو غالب أحمد بن محمد بن محمد بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بُكير بن أعين، المشهور بأبي غالب الزراري (٢٨٥هـ- ٣٦٨هـ)[٣]: ينتسب إلى آل أعين الأسرة العلمية الشيعية المعروفة، والتي من أبرز رجالاتها زرارة بن أعين (١٥٠هـ).

نصّ الرجاليون على توثيق أبي غالب الزراري؛ فقد عبّر عنه النجاشي بقوله: «شيخ العصابة في زمنه ووجههم»[٤]، ونعته الطوسي بأنه «كان شيخ أصحابنا في

---

(١) محمد بن الحسن الحرّ العاملي، أمل الآمل في علماء جبل عامل ١: ٨٣.

(٢) أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة ١: ٥٥.

(٣) فهرست النجاشي: ٨٣.

(٤) المصدر نفسه: ٨٤.

عصره، وأستاذهم وثقتهم»[١].

ومما يؤكّد منزلته العلمية تلك المؤلّفات التي نُسبت إليه، فقد ذكر له أصحاب الفهارس مجموعةً من الكتب ذات الطابع العلمي: كتاب التاريخ ـ غير كامل ـ، كتاب دعاء السفر، كتاب الأفضال، كتاب مناسك الحج ـ كبير ـ، كتاب مناسك الحج ـ صغير ـ، كتاب الرسالة إلى (ابن ابنه) أبي طاهر في ذكر آل أعين[٢].

١.٢. رسالة أبي غالب الزراري ثاني المصنّفات الرجالية الواصلة

بعد رجال البرقي، تُعدّ هذه الرسالة المصَنَّفَ الرجاليّ الثاني الذي وصلنا من المصَنَّفات القديمة، وهي عبارة عن رسالة في «**نسب آل أعين وتراجم المحدّثين منهم**»، كتبها في سنة (٣٥٦هـ) إلى حفيده محمد الذي كان له من العمر آنذاك أربع سنين وجدّدها سنة (٣٦٧هـ).

٢.٢. رسالة الزراري: المعالم العامّة، المحتويات، التوثيق التاريخي

١ ـ الرسالة عَرْضٌ إجماليّ لتاريخ آل أعين الأسري والعلمي في خدمتهم للمذهب الشيعي، وعلاقتهم بأئمة أهل البيت عليهم السلام منذ الإمام زين العابدين عليه السلام، وعلاقة عمّهم حمران، وغيرهم من أعلام هذه الأسرة الذين صحبوا أئمة أهل البيت عليه السلام وكاتبوهم حتى عصر الغيبة الصغرى للإمام المهدي عليه السلام. وهنا قيمة الرسالة على المستوى التاريخي؛ فهي من أقدم المصادر في تأريخ الأسر الشيعية آنذاك.

٢ ـ سرد لأحوال وتراجم أعلام هذه الأسرة، ابتداءً بـ(أعين) الجدّ الأكبر

---

(١) الطوسي، الفهرست: ٧٥.

(٢) فهرست النجاشي: ٨٤؛ والطوسي، الفهرست: ٧٥.

لهذه الأسرة، وبعد ذلك أولاده وأولاد أولاده؛ ولذا تعدّ الرسالة مصدراً من مصادر التراجم أيضاً.

٣ ـ تعرّض المصنّف في هذه الرسالة لمشايخه الذين يروي عنهم، والبالغ عددهم أكثر من عشرين شيخاً كما أحصاهم الطهراني[١]، وأوردت الرسالة أيضاً إجازة أبي غالب الزراري لحفيده أبي طاهر للرواية عنهم، وتعداد الكتب المجازة والمتجاوِزة في عددها للمائة كتاب وطرقه إليها، وهذه الإجازة تعتبر من أقدم الإجازات المكتوبة. وبهذا تفيد هذه الرسالة في علم الرجال في مجال التعرّف على أهم المشايخ والرواة، وهي فهرست للكثير من الكتب ومؤلّفيها والطرق إليها.

٤ ـ إلا أنّ هناك مشكلة لابد من معالجتها؛ ليكون اعتمادنا على هذه الرسالة اعتماداً علميّاً حسب المعايير في هذا العلم، وهي التوثّق من صحّة نسبة هذه الرسالة التي وصلتنا اليوم إلى مؤلّفها؛ فصحيحٌ أنّ الفهارس نقلت لنا أنّ لأبي غالب الزراري رسالةً إلى حفيده أبي طاهر، وما يوجد بأيدينا من رسالة منسوب لأبي غالب الزراري، لكن كيف يمكن لنا أن نعرف أنّ الرسالتين واحدة؟! فلعلّ ما عندنا قد زِيد فيه أو أُنقص منه أو حُرّف، أو لعلّها رسالة أخرى نسبت لأبي غالب كذباً أو خطأً أو اشتباهاً؛ لذا لابد أن يكون لنا طريقٌ نعتمد عليه يؤكّد لنا التطابق بين أصل رسالة أبي غالب والرسالة التي بين أيدينا اليوم.

وفي هذا السياق، توجد ثلاثة طرق يمكن من خلالها تأكيد وحدة الرسالة وصحّة ما بأيدينا:

الطريق الأوّل: أن تكون الرسالة مشهورة النسبة لمؤلّفها مع عدم وجود شاهد الدسّ أو الخطأ، كشهرة بعض الكتب التي لا نحتاج معها إلى طريق

---

(١) آغا بزرك الطهراني، مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٦٥.

يوصلنا إلى مؤلّفيها، ككتاب (أصول الكافي) للشيخ محمد بن يعقوب الكليني (٣٢٩هـ)، أو كتاب (الجامع الصحيح) للشيخ محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، وغيرهما من الكتب المشهورة لدى علماء المسلمين.

ولو وُجد طريقٌ لأمثال هذه الكتب المشهورة في الوقت الحاضر، فإنه لمجرّد الاتصال بسلسة السند الموصلة لمؤلّفيها.

الطريق الثاني: أن يوجد لنا طريقٌ يوصلنا للرسالة، عبر طرق نقل التراث المعتمدة في الأوساط العلمية، والتي يتمّ نقل المصنّفات عبر الأجيال بواسطتها، وأهمّها:

أ ـ **الإملاء أو السماع من الشيخ**؛ وذلك بأن يقرأ الشيخُ الكتابَ على طلاّبه وهم يكتبون ما يمليه عليهم؛ فيكون بهذا قد انتقل الكتاب إلى الطالب موثوقاً مأموناً من الزيادة والنقيصة والتحريف، ويقوم بعد ذلك الطلاب بإملائه على طلابهم وهكذا حتى يصلنا.

ب ـ **العَرْض أو القراءة على الشيخ**؛ وتتمّ بقراءة الكتاب المستنسَخ على الشيخ الذي يقوم بدوره بتصويب الأخطاء التي قد وقع فيه الطالب عند استنساخه للكتاب.

ج ـ **الإجازة**؛ وهي سماح الأستاذ لطلاّبه بنقل مرويّاته ـ كلّها أو بعضها ـ التي سمعها أو قرأها عن مشايخه، فينقلها الطالب إلى طلاّبه وهكذا، وهذه الطريقة التي يعبّر عنها في الأوساط العلمية بإجازة الرواية، وقد تلتقي هذه الطريقة مع ما سبق.

الطريق الثالث: جمع القرائن على صحّة النسبة للمؤلّف؛ وذلك عبر تتبّع الكتب والمصادر القديمة ونحوها والتي نقلت عن رسالة أبي غالب ـ مثلاً ـ

ومقارنتها بالرسالة الموجودة عندنا، حتى يتّضح مقدار التطابق وعدم التطابق بينهما، فيُطمأنّ بأنّ الرسالة الواصلة إلينا هي عين ما ألّفه أبو غالب.

هذه هي أبرز الطرق التي تُعتمد في نقل التراث عبر الأجيال والتوثق منه، فسابقاً لم تكن توجد مطابع أو سلطات وزاريّة أو قضائيّة تمكّن المؤلّف من نقل كتابه إلى طلاّب العلم بصورة مأمونة من الزيادة أو النقصان أو التحريف؛ لذا نجد أنّ الكتب المخطوطة كانت تُكْتَب سطورها متتاليةً من دون فراغ في نهاية السطر عند نهاية مقطعٍ ما، كلّ ذلك مخافة الإضافة على كلام صاحب الكتاب، وأيّ زيادة على كلام المؤلّف من قِبل شارح أو معلّق كانت تُكتب على جانبي الصفحات مثلاً.

ونكتفي بهذا القدر حول هذه الرسالة، ويمكن مراجعة النسخة المصحّحة لهذه الرسالة لاسيما المقدّمة؛ لكي يتعرّف على توثيقها بشكل مباشر. هذا، وللسيد محمد علي الموحّد الأبطحي شرح على هذه الرسالة.

٣ـ الصدوق (٣٨١هـ) واستمرار المسيرة الرجاليّة ومشروع كتب الطبقات

الشيخ محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، المشهور بـ(الشيخ الصدوق) (٣٨١هـ)[1]: ولد في مدينة قم، ونشأ فيها ودرس على مشايخها، ثم انتقل للريّ إحدى ضواحي مدينة طهران وتوفّي فيها. صنّف الصدوق الكثير من المصنّفات ذات الطابع الروائي بلغ عددها أكثر من مائة مصنّف[2].

ومن بين كتب الصدوق، ذُكر له كتاب في الرجال بعنوان (المصابيح)[3]، ذَكَرَ

(١) فهرست النجاشي: ٣٨٩؛ والطوسي، الفهرست: ٤٤٢.

(٢) محسن الأمين، أعيان الشيعة ١٠: ٢٤.

(٣) فهرست النجاشي: ٣٩٠؛ والطوسي، الفهرست: ٤٤٤؛ وقد يفهم من النجاشي أنه ليس

فيه خمسة عشر مصباحاً في مَنْ روى عن أهل البيت عليهم السلام:

المصباح الأول: في من روى عن النبي صلى الله عليه وآله من الرجال.

المصباح الثاني: في من روى عن النبي صلى الله عليه وآله من النساء.

المصباح الثالث: في من روى عن أمير المؤمنين عليه السلام.

المصباح الرابع: في من روى عن فاطمة عليها السلام.

المصباح الخامس: في من روى عن الحسن عليه السلام.

المصباح السادس: في من روى عن الحسين عليه السلام.

المصباح السابع: في من روى عن علي بن الحسين عليه السلام.

المصباح الثامن: في من روى عن محمد بن علي عليه السلام.

المصباح التاسع: في من روى عن جعفر بن محمد عليه السلام.

المصباح العاشر: في من روى عن موسى بن جعفر عليه السلام.

المصباح الحادي عشر: في من روى عن علي بن موسى عليه السلام.

المصباح الثاني عشر: في من روى عن محمد بن علي عليه السلام.

المصباح الثالث عشر: في من روى عن علي بن محمد عليه السلام.

المصباح الرابع عشر: في من روى عن الحسن بن علي عليه السلام.

المصباح الخامس عشر: في ذكر الرجال الذين خرجت إليهم توقيعات من الإمام المهدي عليه السلام.

اعتمد ابن داوود الحلّي في رجاله على ابن بابويه في ستة موارد؛ بل واعتبره في

كتاباً واحداً، وإنما مجموعة من الكتب، تمّ عنونتها بكتب المصابيح؛ إلا أنه مما ذكره الطوسي يبدو أنه كتاب واحد.

مقدّمة الكتاب من مصادره الأساسية، ورمز له بـ(يه)، ويعني (محمد بن بابويه)، مما يدلّل على أنّ الكتاب كان عنده آنذاك؛ أمّا الآن فهو مفقودٌ ككتابه الحديثي (مدينة العلم)، والذي كان يعدّ من المصادر الأساسيّة في الحديث عند الشيعة الإمامية، بجانب الكتب الأربعة[1]، حتى أنّ الشيخ الطوسي وصف كتاب مدينة العلم بأنّه أكبر من (كتاب من لا يحضره الفقيه)[2] الذي يعدّ أحد الكتب الأربعة عند الإماميّة.

والذي يبدو من تتبّع كتب الصدوق أنه كان يعتمد كثيراً على أستاذه محمد بن الحسن بن الوليد (٣٤٣ هـ) في تقويم رواة الحديث، كما يظهر هذا من قوله: «وأما خبر صلاة يوم غدير خمّ والثواب المذكور فيه لمن صامه، فإنّ شيخنا محمد بن الحسن كان لا يصحّحه، ويقول: إنه من طرق محمد بن موسى الهمداني وكان غير ثقة، وكلّ ما لا يصحّحه ذلك الشيخ ـ قدس الله روحه ـ ولم يحكم بصحّته من الأخبار فهو عندنا متروك غير صحيح»[3]، فلعلّ الصدوق كان امتداداً لمدرسة أستاذه ابن الوليد، فلو وصلنا الكتاب لبانت لنا معالم مدرسته أو المدرسة التي ينتمي إليها.

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أنّ قيام الشيخ الصدوق بتدوين المشيخة في آخر كتاب الفقيه ساعد كثيراً على تحديد الطبقات والطرق، ولهذا عدّ بعضهم المشيخة من جملة النشاط الرجالي له.

---

(١) راجع: الحسين بن عبدالصمد الحارثي العاملي، وصول الأخيار إلى أصول الأخبار: ٣٨٩.

(٢) الطوسي، الفهرست: ٤٤٣.

(٣) الصدوق، كتاب من لا يحضره الفقيه ٢: ٩٠ ـ ٩١.

٤. الشيخ الكشي (ق ٤هـ) وانطلاقة علم الرجال الحديثي

الشيخ أبو عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز الكَشّي (ق ٤هـ)[(١)]؛ نسبة إلى (كَشّ) من مناطق بلاد ما وراء النهر على مقربة من سمرقند[(٢)]، لا تُعرف سنة ولادته ولا سنة وفاته على وجه الدقّة، إلا أنّ القريب أنّه توفي في أواسط القرن الرابع الهجري، بقرينة تلمّذه على العياشي (٣٢٠هـ) من جهة، وأستاذيّته لجعفر بن محمّد بن قولويه (٣٦٨هـ) من جهة أخرى[(٣)].

تلمّذ الكشي على محمد بن مسعود العيّاشي صاحب المصنّفات الكثيرة[(٤)]، ولم يُذكر للكشي إلا كتاب واحد عُنوِن في كتب الفهارس بـ(كتاب الرجال)[(٥)].

٤.١. اسم الكتاب وعنوانه

نظراً لعدم وصول الكتاب الأصل إلينا، فقد اختُلف في اسمه على قولين:

أ ـ **معرفة الرجال**: هكذا ذكره الطوسي في ترجمته لـ(أحمد بن داوود الفزاري)، حيث قال: ذكره الكشّي في كتابه معرفة الرجال[(٦)]، وذكره ابن شهرآشوب (٥٨٨هـ) أيضاً بهذا الاسم في كتابه: مناقب آل أبي طالب[(٧)]، ويرجّح بعض أنصار هذا القول رأيهم بأنّه ما دام كتاب الطوسي هو اختيار

---

(١) فهرست النجاشي: ٣٧٢؛ والطوسي، كتاب الرجال: ٤٤٠.

(٢) جعفر السبحاني، كلّيات في علم الرجال: ٥٨.

(٣) مجيد معارف، علم الرجال الشيعي، مجلّة الاجتهاد والتجديد، العدد ١٩: ١٨١.

(٤) فهرست النجاشي: ٣٥٠.

(٥) راجع: المصدر نفسه: ٣٧٢؛ والطوسي، الرجال: ٤٤٠؛ والفهرست: ٤٠٢.

(٦) الطوسي، الفهرست: ٨٠.

(٧) محمد بن علي بن شهرآشوب، مناقب آل أبي طالب ٣: ٢١ وغيرها.

معرفة الرجال، فلابدّ أن يكون الكتاب الأصل هو معرفة الرجال.

ب ـ معرفة الناقلين عن الأئمة: كما ذكره ابن شهرآشوب في معالم العلماء[١].

٢.٤. بين الكَشّي والطوسي في كتاب الرجال

من المشهور بين علماء الرجال أنّ (كتاب معرفة الرجال) من الكتب المفقودة ككثير من كتب المسلمين التي لم تصلنا، ومع هذا من المؤكّد أنّ الكتاب كان عند الشيخين: النجاشي والطوسي، وأنّهما اعتمدا عليه في فهرستيهما[٢]، بل ولهما طريق إليه[٣]، وأمّا ما بأيدينا من كتاب الكشي فهو المعروف بـ(اختيار معرفة الرجال)، وهو ما اختاره الشيخ الطوسي من أصل كتاب الكشي، وذلك لعدّة قرائن:

١ ـ فقد أملاه الطوسي على تلاميذه في النجف الأشرف في السادس عشر من شهر صفر في عام ٤٥٦هـ، كما نقل ذلك السيد علي بن طاووس (٦٦٤هـ) عن أحد تلاميذ الطوسي، وأنّه عبّر في مجلس درسه أنّ هذه الأخبار اخترتُها من كتاب الرجال لأبي عمرو محمد بن عبد العزيز، وأخذت ما فيها[٤].

٢ ـ قد عدّ الطوسي كتاب (اختيار الرجال) من مصنّفاته[٥]، ولا يوجد عنده

---

(١) ابن شهرآشوب، معالم العلماء: ١٣٧.

(٢) راجع: فهرست النجاشي في كلّ من: إبراهيم بن هاشم: ١٦، وإبراهيم بن ربيع: ٢١، والحسن بن علي بن فضّال: ٣٤، والحسين بن أبي هاشم: ٣٨، والحسين بن إشكيب: ٤٤، وغيرها من الموارد؛ وفهرست الطوسي في: أحمد بن داوود بن سعيد الفزاري: ٨١، وداوود بن أبي زيد: ١٢٥، ولوط بن يحيى: ٢٠٤.

(٣) انظر: فهرست النجاشي: ٣٧٢؛ وفهرست الطوسي: ٤٠٣.

(٤) علي بن موسى بن طاووس، فرج المهموم: ١٣١.

(٥) الطوسي، الفهرست: ٤٥١.

كتابٌ بهذا العنوان إلا ما اختاره من كتاب الكشي.

ويشوب هذا الاختيار الذي قام به الطوسي الكثير من الغموض، فلا نعرف المعايير والآليات التي اعتمدها الطوسي في اختياره، حيث لم يصدّر الكتاب بمقدّمةٍ توضح منهجه وطريقته فيه، حتى نتعرّف من خلالها على منهج الكشي الرجالي أو منهج الطوسي في عمليّة الاختيار. لكن يمكن اقتناص مجموعة من القرائن التي يستفاد منها الأسس العامة التي سار عليها الطوسي، وأهمّها:

أ ـ **حذف طبقات الرجال**: فأصل الكتاب كان مشتملاً على تحديد طبقة كل راوٍ ـ كما في بعض ما ذكره النجاشي بتتبّع بعض الباحثين ـ فقام الشيخ الطوسي بحذف هذه الطبقات.

ب ـ **حذف أسماء كتب ومصنّفات الرجال**: فالذي يبدو أنّ الكشي كان يورد مصنّفات من يذكرهم من الرجال، فحذفها الطوسي ضمن مشروعه في الاختيار.

ج ـ **تهذيب الكتاب من أغلاطه**: فالكتاب ـ كما ذكر النجاشي ـ: «كثير العلم، وفيه أغلاط كثيرة»[1]. والذي يبدو أنّ الشيخ الطوسي صحّح الكثير من أغلاطه[2].

ولعلّ السبب الرئيس وراء ضياع كتاب الشيخ الكشي ـ الذي ألجأنا إلى الاعتماد على ما اختاره الطوسي ـ هو أنّ الكشي لم يكن في الحواضر العلمية الشيعيّة الكبرى كبغداد والكوفة والرّي و.. والتي كان الطلاب يتوافدون إليها من أجل تحصيل العلم، وقد أدّى هذا الابتعاد الجغرافي بدوره إلى عدم صيرورة

---

(١) النجاشي، الفهرست: ٣٧٢.

(٢) محمد رضا السيستاني، ملحقات وسائل الإنجاب الصناعية: ٦٢٧.

كتاب الكشي ككتب المحدّثين والعلماء المتواجدين في تلك الحواضر، والذين يتوافد عليهم الطلاب فيأخذون كتبهم ويروونها عنهم، وتكون محلاً أو ممرّاً لحركة المحدّثين الذين يطلبون الحديث ويتلقّونه في تلك الحواضر.

ورغم أنّ الكتاب فُقد بعد الشيخ الطوسي، إلا أنّ بعض الباحثين ذهب إلى أنّه كان لدى بعض العلماء نسخةٌ منه، ومن هؤلاء العلماء السيد أحمد بن طاووس (٦٧٣هـ)؛ حيث اعتمد عليه في كتابه: (حلّ الإشكال في معرفة الرجال)[١]، وكذلك ابن شهرآشوب المازندراني (٥٥٨هـ)؛ حيث نَقَل عنه في كتاب (مناقب آل أبي طالب)، وكذا الحال مع السيد علي بن طاووس؛ إذ نجده ينقل عنه في كتابه (الأمان من الأخطار)[٢].

٣.٤. رجال الكشي، والمصدر الأساس لفكرة أصحاب الإجماع

يعدّ كتاب الكشي مصدر نظرية (أصحاب الإجماع) الرجالية والحديثيّة؛ فقد أورد الكشي ثلاثة نصوص في حقّ مجموعة من أصحاب الأئمةعليهم السلام، كانت ـ أي هذه النصوص ـ النواة الأساسية الأولى لولادة نظريّة رجاليّة عامّة في التوثيقات والتصحيحات، وهذه النصوص هي:

أ ـ قال الكشي: «أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأوّلين من أصحاب أبي جعفرعليه السلام وأبي عبد اللهعليه السلام، وانقادوا لهم بالفقه؛ فقالوا: أفقه الأوّلين ستة: زرارة، ومعروف بن خرّبوذ، وبريد، وأبو بصير الأسدي، والفضيل بن يسار، ومحمّد بن مسلم الطايفي، وقالوا: أفقه الستة زرارة. وقال بعضهم مكان أبي

---

(١) جعفر السبحاني، كليات في علم الرجال: ٥٩.

(٢) محمد رضا السيستاني، ملحقات وسائل الإنجاب الصناعية: ٦٢٢.

بصير الأسدي: أبو بصير المرادي، وهو ليث بن البختري»[١].

ب ـ وقال في موضع آخر: «أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ من هؤلاء وتصديقهم لما يقولون، وأقرّوا لهم بالفقه، من دون أولئك الستة الذين عددناهم وسمّيناهم، ستة نفر: جميل بن درّاج، وعبد الله بن مسكان، وعبد الله بن بكير، وحمّاد بن عيسى، وحمّاد بن عثمان، وأبان بن عثمان. قالوا: وزعم أبو إسحاق الفقيه ـ يعني ثعلبة بن ميمون ـ أنّ أفقه هؤلاء جميل بن درّاج. وهم أحداث أصحاب أبي عبد الله عليه السلام»[٢].

ج ـ وقال في موضع ثالث: «أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء وتصديقهم وأقرّوا لهم بالفقه والعلم؛ وهم ستة نفر أخر دون الستة النفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، منهم: يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى بيّاع السابري، ومحمد بن أبي عمير، وعبد الله بن المغيرة، والحسن بن محبوب، والحسن بن علي بن فضّال، وفضالة بن أيّوب. وقال بعضهم مكان ابن فضّال: عثمان بن عيسى. وأفقه هؤلاء يونس بن عبد الرحمن وصفوان بن يحيى»[٣].

هذه النصوص الثلاثة شكّلت مادّةً للتحليل والمراجعة من قبل العلماء اللاحقين الذين هدفوا الخروجَ بقواعد في علم الحديث والرجال، لكنّهم اختلفوا في المعطيات التي تقدّمها لنا هذه النصوص الثلاثة، من هنا اختلف الرجاليّون في مفاد جملتَي: «تصديق هؤلاء» و«تصحيح ما يصحّ عنهم»، فما هو

(١) اختيار معرفة الرجال: ٢٣٨.

(٢) المصدر نفسه: ٣٧٥.

(٣) المصدر نفسه: ٥٥٦.

مراد الشيخ الكشي من هاتين الجملتين؟ هذا الخلاف أدّى إلى انقسام الرجاليّين إلى مجموعتين في صياغة النظرية:

المجموعة الأولى: وتذهب إلى أنّ المستفاد من هذه النصوص الثلاثة صحّة (المرويّ)؛ بمعنى أنّ ضعف أو جهالة وسائط السند بين أحد هؤلاء (أصحاب الإجماع) والإمام لا يضرّ بصحّة الرواية، وإنما المهم هو البحث عن صحّة سند الرواية إلى أحد هؤلاء الرواة، فمثلاً لو أخذنا هذا السند: الشيخ المفيد، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن فضّال، عن عبد الله بن بكير، عن عمر بن حنظلة..[1]. سنجد ـ بناءً على هذا الرأي ـ أنّه حتى نحكم بصحّة أو ضعف الرواية من الناحية السندية، يمكننا أن نقسّم السند إلى قسمين:

القسم الأول: من الشيخ الحرّ العاملي ـ الذي أورد الرواية في كتابه مثلاً ـ حتى الحسن بن علي بن فضّال، ولا بد من البحث عن صحّة هذا القسم من السند، وتقويم رجاله واحداً واحداً، ومن دون ذلك لا يمكننا تصحيح السند.

القسم الثاني: عبدالله بن بكير وعمر بن حنظلة؛ فعبدالله ثقة، بناءً على أنه أحد (أصحاب الإجماع)، أمّا عمر بن حنظلة فيُتَعامل مع خبره على أنّه خبر ثقة، حتى لو كان الراوي بنفسه ضعيفاً أو مجهولاً؛ لأنّ أصحاب هذه الصياغة فهموا من النصوص الثلاثة صحّة الروايات التي يقع في سندها أحد الرواة الذين أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم، فلا يقدح في السند هؤلاء ومن بعدهم، وأمّا من قبلهم إن وُثّقوا، فقد صحَّت الرواية، وإلا فلا تصحّ. هذه هي صياغة المجموعة الأولى من العلماء لنظرية أصحاب الإجماع.

(١) الحر العاملي، تفصيل وسائل الشيعة ١: ٢٧٩.

وممّن تبنّى هذا الرأي بهذه الصيغة الشهيدُ الثاني زين الدين الجبعي العاملي (٩٦٦هـ)، والشيخ محمد بن الحسن الحرّ العاملي (١١٠٤هـ)، والشيخ البهائي العاملي (١١٣١هـ)، والعلامة المجلسي (١١١١هـ)[١].

ونتيجة وجهة النظر هذه أنّ نصوص الكشي الثلاثة ستصبح أداةً لتصحيح الحديث، لا لتوثيق الرواة، ممّا يعطينا قاعدةً حديثيّة لا قاعدةً رجاليّة توثيقيّة.

المجموعة الثانية: وهي المجموعة التي تذهب إلى أنّ مؤدّى نصوص الكشي الثلاثة هو صحّة (الرواية)؛ أي أنّ ما يصحّ عن هؤلاء الرواة هو نفس إخبارهم بأنّهم يروون عن فلان، وهذا المعنى يلازم وثاقتهم، لا أزيد من ذلك، فإجماع العصابة على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء هو إجماع على وثاقتهم لا غير، وهذا يعني أنّ النصوص الثلاثة ستعطينا قاعدةً رجاليّة مفادها أنّ هؤلاء الأشخاص ثقات، الأمر الذي يحيجنا إلى البحث في السند قبلهم وبعدهم، كأيّ راوٍ ثقة ثبتت وثاقته.

ولو أردنا تطبيق هذه الصياغة لنظرية أصحاب الإجماع على الرواية أعلاه، فستكون النتيجة منها وثاقة عبد الله بن بكير فقط، وأما من هو واقع قبله أو بعده في سلسلة السند فلابد من البحث عن وثاقتهم، كما أنّ الحديث لن يكون صحيحاً بمجرّد ورود اسم أحدهم في السند.

ومن أبرز أصحاب هذا الرأي: الشيخ ابن شهرآشوب (٥٨٨هـ)، والشيخ عبد الله بن حسين التستري (١٠٢١هـ)، والفيض الكاشاني صاحب الوافي (١٠٩١هـ)، والمحقق الشفتي (١٢٦٠هـ)، والسيد الخوئي (١٤١٣هـ)[٢].

---

(١) انظر: باقر الإيرواني، دروس تمهيدية في القواعد الرجالية: ١٨١.

(٢) راجع: جعفر السبحاني، كليات في علم الرجال: ١٨٠، ١٨١.

وبالإضافة إلى هذا الخلاف، وقع بين الرجاليين خلافٌ آخر في عدد (أصحاب الإجماع)؛ وسببُه التردّد الذي وقع في عبارات الشيخ الكشي، ممّا يرجع في تفاصيله إلى كتب الكلّيات والقواعد الرجالية.

٤.٤. المعالم العامة لرجال الكشي، جولة في المكوّنات والمزايا والأهميّة

يمكن أن نلخّص أهم المعالم العامّة لهذا السفر التاريخي بما يلي:

١ ـ إنّ ما بأيدينا من كتاب الكشي يحتوي على الكثير من رواة الشيعة وبعضٍ من رواة السنة، والذي يبدو أنّ أصل الكتاب كان في رواة السنّة والشيعة على حدٍ سواء، كما اعتقد بذلك الشيخ عناية الله القهپائي (ق ١١هـ)، والشيخ أبو علي الحائري (١٢١٦هـ)، فلو كان الكتاب كذلك، فمن الطبيعي أن يكون أكبر بكثير مما هو عليه الآن، وهناك من يرى أنّ الأغلاط التي كانت في الكتاب وصحّحها الطوسي هي ورود أسماء غير الشيعة فيه، ولكنّ هذا الرأي غير سديد؛ إذ لا يعبّر عن هذه الحالة بالأغلاط كما هو واضح.

٢ ـ يعدّ هذا الكتاب أقدم كتاب وصلنا جَمَعَ فيه مؤلّفُه مواقف أهل البيت عليهم السلام من بعض أصحابهم، وهو يعتمد توثيق الروايات التي يتحدّث فيها هذا الإمام أو ذاك عن بعض أصحابهم أو رواة حديثهم، فيوثقه أو يضعّفه أو يطعن في سلوكه أو يمتدحه في أعماله، أو يوصّف اعتقاده أو غير ذلك. ويعتبر كذلك مصدراً من مصادر حفظ التراث الرجالي السابق عليه والذي لم يصلنا، والمتمثّل في آراء قدماء الرجاليين، أمثال: أستاذه محمد بن مسعود العياشي، وعلي بن الحسن بن فضّال، والفضل بن شاذان، ويونس بن عبد الرحمن، ومحمد بن قولويه، وغيرهم ممّن لم تصلنا كتبهم التي نصّ على بعضها أصحابُ الفهارس.

٣ ـ يحتوي الكتاب على أغلاط كثيرة، وقد صرّح بذلك الشيخ النجاشي

الذي كان له طريق إلى الكتاب الأصل؛ فقد ذكر أنّ لأبي عمرو «كتاب الرجال، وفيه أغلاط كثيرة..»[١]، ولم يبيّن لنا ما هي نوعيّة هذه الأغلاط؛ هل هي في ضبط الأسماء أو في النقل التاريخي أو فيما نقله من روايات أو..؟ ولكن بملاحظة ما وصلنا منه عبر اختيار الشيخ الطوسي يتّضح أنّ في الكتاب روايات كثيرة ضعيفة من جهة سندها، وقد لاحظ النجاشي على الشيخ الكشي هذه الملاحظة من قبلُ وصرّح بأنه كثير الرواية عن الضِّعاف[٢]. وهنا يُطرح احتمال أنّ مشروع الشيخ الطوسي الذي قام على هذا الكتاب؛ هو تنقيته من الروايات التي اعتقد بضعفها مما أورده الكشي في كتابه.

إنّ ما يهمّنا معرفته هنا ـ كي لا تتخذ جملة الكشي ذريعة لإسقاط هذا الكتاب برمّته عن الاعتبار ـ هو أنّ هذا الكتاب لم يصل إلينا، وأنّ الشيخ الطوسي قام بتهذيب هذا الكتاب في كتاب أطلق عليه اسم (اختيار معرفة الرجال)[٣]، وهو الكتاب الذي بين أيدينا اليوم، وهذا يعني أنّ نظر الشيخ النجاشي كان إلى أصل الكتاب، فيما الموجود بين أيدينا اليوم هو كتاب المهذّب للطوسي، فلا نستطيع أن نقول بأنّ ما بأيدينا هو نفس الكتاب الذي أطلق عليه النجاشي هذا التوصيف.

وقد حاول بعض علماء الإماميّة تحليل نوعية الأخطاء التي يتحدّث عنها النجاشي، فذهب بعضهم ـ كما أسلفنا ـ إلى أنّ التصفية كانت للكتاب من الرواة غير الشيعة؛ لأنّ الكشي كان سنياً، ثم تحوّل إلى التشيّع، فظلّت ترجمات بعض الرواة السنّة في كتابه فحذفها الطوسي، يقول الشيخ أبو علي الحائري

(١) النجاشي، الفهرست: ٣٧٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) انظر حول أصل الكتاب وتهذيبه: حسن الأمين، مستدركات أعيان الشيعة ١: ١٦١ ـ ١٦٢.

(١٢١٦هـ): «ذكر جملة من مشايخنا أنّ كتاب رجاله المذكور كان جامعاً لرواة العامّة والخاصّة خالطاً بعضهم ببعض، فعمد إليه شيخ الطائفة طاب مضجعه فلخّصه وأسقط منه الفضلات، وسمّاه باختيار الرجال، والموجود في هذه الأزمان بل وزمان العلّامة وما قاربه إنّما هو اختيار الشيخ لا الكشّي»[١].

لكنّ المحقق التستري يرفض هذا التحليل ويرى: «أنّه توهّم، وأنّه كان كباقي كتب رجال الإماميّة مختصّاً بالخاصّة ومن صنّف لهم أو روى لهم من غيرهم»[٢].

ولعلّ رفضه في محلّه؛ لأنّ تعبير فيه أغلاط كثيرة لا يدلّ على هذا المعنى أبداً، بل لو كان كذلك لأمكن أن يقول: فحصره برواة الخاصّة دون أهل السنّة، إذ تعميمه لهم جميعاً لا يعبّر عنه بأنّه أغلاط، علماً أنّ نسخة الكتاب المهذّبة اليوم فيها رواة غير إماميّة أيضاً ـ كمحمد بن إسحاق، ومحمد بن المنكدر، وعمرو بن خالد، وعمرو بن جميع، وعمرو بن قيس، وحفص بن غياث، والحسين بن علوان، وعبد الملك بن جريج، وقيس بن الربيع، ومسعدة بن صدقة، وعباد بن صهيب، وأبي المقدام، وكثير النوا.. ـ على ما ذكر بعضهم[٣].

ويظهر من المجلسي الأوّل أنّ المراد بالأغلاط الكثيرة هو الروايات المتعارضة[٤]، ولكنّه أيضاً بعيد عن ظاهر عبارة النجاشي؛ لأنّ نقل الروايات المتعارضة لا يسمّى غلطاً، كما أفاده الكلباسي[٥].

(١) الحائري، منتهى المقال في أحوال الرجال ٦: ١٤٤.

(٢) التستري، قاموس الرجال ٩: ٤٨٧.

(٣) راجع: جعفر السبحاني، كليات في علم الرجال: ٥٩ ـ ٦٠.

(٤) محمد تقي المجلسي، روضة المتقين ١٤: ٤٤٥.

(٥) الكلباسي، الرسائل الرجالية ٢: ٣٠١.

من هنا، يذهب التستري إلى القول بأنّ «مراد النجاشي من قوله: «وفيه أغلاط كثيرة» اشتباهات من مصنّف الكتاب لا تصحيفات النسخة، فالغلط يستعمل في اشتباه المصنّف، لا الكاتب؛ فالقاموس كثيراً يقول: «غلط الجوهري»، ومراده اشتباه صاحب الصحاح. إلاّ أنّ الظاهر أنّ النجاشي رأى تصحيفات من النسّاخ فتوهّمها اشتباهات من المصنّف، ففيها ما لا يتوهّمه جاهل فضلاً عن فاضل»[1].

وما يبدو لي أنّ كلام النجاشي مفتوح، فيمكن أن يستوعب اشتباهات من الكاتب نفسه أو تصحيفات طرأت على أصل الكتاب، أو كان الكتاب مسوّدة فحصلت فيه بعض المشاكل أو غير ذلك، بل يذهب المحدّث النوري إلى أنّه توجد قرائن على حصول سقط في نسخة الكتاب المهذَّب نفسه يقول: «واعلم أنه قد ظهر لنا من بعض القرائن أنه قد وقع في اختيار الشيخ أيضاً تصرّف من بعض العلماء أو النسّاخ بإسقاط بعض ما فيه، وأنّ الدائر في هذه الأعصار غير حاوٍ لتمام ما في الاختيار، ولم أر من تنبّه لذلك، ولا وحشة من هذه الدعوى بعد وجود القرائن»[2].

وعليه، فكتاب اختيار معرفة الرجال يحوي مشاكل في النسخ وبعض من الأخطاء التي تظهر بالمقارنة، ككثير من الكتب الأخرى في تراث المسلمين، لكن لا يمكن البناء على أنّه كتاب غير معتمد نتيجة كثرة الأخطاء؛ لعدم كون نظر النجاشي إلى هذا الكتاب بنسخته المهذّبة، فيمكن أن يكون التهذيب الذي قام به الطوسي قد نفى نسبةً كبيرة من هذه المشاكل التي قد تكون في الأسماء أو في

---

(١) التستري، قاموس الرجال ٩: ٤٨٦ ـ ٤٨٧.

(٢) النوري، خاتمة المستدرك ٣: ٢٨٧.

تحديد الطبقة أو في بعض المرويّات الضعيفة جدّاً أو نحو ذلك، كما يذهب إليه بعض المعاصرين أيضاً[١].

٤ ـ بلغ عدد الروايات والأقوال الرجالية الواردة في الكتاب الذي وصلنا عبر اختيار الشيخ الطوسي (١١٥١) رواية وقولاً، وهذا العدد في مجاله كبيرٌ جداً، وقد استوعبت عدداً ليس بقليل من الرواة، وصل إلى ٥١٥ رجلاً من أصحاب النبيﷺ وأصحاب الأئمةعليهم السلام، وقريب من ثلث رواياته المذكورة في هذا الكتاب ترجع إلى شيخه محمّد بن مسعود العياشي (٣٢٠هـ) كما يظهر بمراجعة بداية السند[٢]. ولم يعتمد الكشي في ترتيبه لهم الترتيب الألفبائي، إنما كان اعتماده على ترتيبٍ أقرب إلى الترتيب الطبقي بحسب عصور النبي وأهل بيته.

٥ ـ يتخطّى الكتاب في أهميّته علم الرجال إلى علم التاريخ، فيُعَدّ من المصادر الثرية في تأريخ علم الكلام الإسلامي والفرق الإسلامية عامّة، والشيعية بوجه خاصّ، والغلوّ والغلاة والانقسامات في الداخل الشيعي، ومنه يستطيع الباحث أن يدرس مسائل الخلاف بين أصحاب الأئمةعليهم السلام في الفقه والعقيدة.

ومع هذه الأهمية للكتاب، لكن لا ينبغي غضّ الطرف عن أنّه يخالف في بعض موادّه التاريخية المصادرَ التاريخية المعتبرة.

٦ ـ قلّما يبدي الشيخ الكشي رأيَه في الرواة الذين أوردهم، فهو يعتمد كثيراً على نقل ما ورد عن الأئمة في حقّ الرواة، كما في (أحمد بن محمد السياري) في خبر إبراهيم بن محمد بن حاجب قال: قرأتُ في رقعة مع الجوادعليه السلام يُعلِّم من

---

(١) راجع: محمد رضا السيستاني، ملحقات وسائل الإنجاب الصناعية: ٦٢٧.

(٢) مجيد معارف، علم الرجال الشيعي، مجلة الاجتهاد والتجديد، العدد ١٩: ١٨١ ـ ١٨٢.

سأل عن السياري: إنه ليس في المكان الذي ادّعاه لنفسه، وألا تدفعوا إليه شيئاً"[١]، أو ما نقله عن بعض أصحابهم كالذي نقله عن يونس بن عبد الرحمن في حقّ (ابن مسكان وحريز بن عبد الله) قال: لم يسمع حريز بن عبدالله من أبي عبدالله عليه السلام إلا حديثاً أو حديثين، وكذلك عبدالله بن مسكان لم يسمع إلا حديثه:.."[٢]، أو بعض مشايخه، حيث نقل عن محمد بن مسعود قوله: علي بن جعفر بن العباس الخزاعي كان واقفياً"[٣]، بل قد يورد في بعض الرواة روايات ونقولات متعارضة في المدح والذمّ دون أن يعالج تعارضها، بل يتركه للباحثين بعده، ولعلّ غرضه كان الجمع لكلّ ما ينقل عن أهل البيت في حقّ الرواة.

ولا نعلم، فقد يكون للشيخ الكشي آراء أوردها في كتابه، وقام الشيخ الطوسي بحذفها في اختياره.

٧ ـ يفتقد الكتاب إلى الخطبة الاستهلاليّة، أي المقدّمة، فلا نجد فيه مقدّمة تشرح رؤية المصنّف ومنهجه وغرضه، لا مقدّمة الشيخ الكشي ولا مقدّمة الشيخ الطوسي، كما لا توجد في كتاب الكشي عناوين جانبية تميّز لنا الابتداء براوٍ جديد، خصوصاً في النُسخ القديمة من الكتاب غير المصحّحة ولا المحقّقة، وهذا ما يُصعِّب مراجعة الكتاب والاستفادة منه، ويُمَيَّز الابتداء بالراوي بـ(في) مثلاً (في قيس بن رمّانة)، و بـ(ما روي)، فيقول (ما روي في حمّاد السمندري) وهكذا. أمّا في النسخ والطبعات الجديدة المصحّحة والمحققة فقد تمّ تجاوز هذه المشكلة.

---

(١) اختيار معرفة الرجال: ٦٠٦.

(٢) المصدر نفسه: ٣٨٢.

(٣) المصدر نفسه: ٦١٦.

٤.٥. الأعمال العلميّة اللاحقة لتنظيم رجال الكشي

رُتّب رجال الكشي ترتيباً طبقياً لكنّه غير دقيق ـ كما ذكرنا ذلك سابقاً ـ، وهذا ما جعل الكتاب يمرّ بعدّة مشاريع لإعادة ترتيبه لتسهل الاستفادة منه، وأهم هذه المشاريع:

أ ـ السيد أحمد بن طاووس الحلي (٦٧٣هـ): جمع في كتابه (حلّ الإشكال في معرفة الرجال) المصادر الرجالية الأساسية: فهرست النجاشي ورجال الطوسي وفهرسته وكتاب الضعفاء لابن الغضائري والاختيار من كتاب الكشي، ورتّب فيه الرواة في هذه الكتب على أساس الحروف؛ فيأتي على ذكر رواة الكتاب الأوّل المبتدئة أسماؤهم بحرف الألف، ثم رواة الكتاب الثاني من نفس الحرف، وهكذا إلى أن يستوعب كلّ الرواة بحسب ترتيب الحروف.

وقد وجّه المحقّق الكلباسي (١٣٥٦هـ) نقداً لمشروع ابن طاووس فيما يرتبط بكتاب الكشي، وخلاصته أنّه لم يذكر الكثير من الروايات الواردة في الكتاب، وأنّه اعتمد في نقل الكثير منها على المعنى دون النصّ[1].

ب ـ الشيخ حسن بن زين الدين العاملي صاحب المعالم (١٠١١هـ): إذ له كتاب (التحرير الطاووسي)، جمع فيه ما كتبه ابن طاووس في حلّ الإشكال عن كتاب اختيار معرفة الرجال، وأسماه بهذا الاسم نسبة لابن طاووس، ملتزماً فيه بترتيب ابن طاووس نفسه في كتابه.

ج ـ السيد يوسف العاملي (ق ١٠هـ)، صاحب كتاب (جامع الأقول): رتّب الكتاب ترتيباً طبقياً فرز فيه الرواة على أساس طبقة المعصومين، وأورد الروايات كلّ واحدةٍ في موردها، فالروايات التي تتحدّث عن شخصيات الطبقة الأولى

(١) أبو الهدى الكلباسي، سماء المقال في علم الرجال١: ٩٣.

أوردها في تلك الطبقة وهكذا.

د ـ **المولى عناية الله القهبائي** (ق ١١هـ)، صاحب كتاب (مجمع الرجال): له كتاب (ترتيب كتاب الكشي)، عمد فيه إلى ترتيب الكتاب ترتيباً ألفبائياً على الحرف الأول فقط؛ فقد يذكر أحمدَ قبل إبراهيم وهكذا.

هـ ـ **الشيخ داوود بن الحسن بن يوسف البحراني** (ق ١٢هـ): له (ترتيب كتاب الكشي) كتب فيه الكتاب بحسب الحروف الأوّل والثاني والثالث؛ (ألف ألف، ألف باء، ..).

٥. الشيخ المفيد (٤١٣هـ) والمحاولة المتواضعة نسبيّاً في الرسالة العدديّة

الشيخ محمد بن محمد بن النعمان، المشهور بـ(الشيخ المفيد) (٣٣٦/ ٣٣٨هـ ـ ٤١٣هـ)[1]: «من أجلّة متكلّمي الإمامية، انتهت رئاسة الإمامية في وقته إليه في العلم، وكان مقدّماً في صناعة الكلام وكان فقيهاً متقدّماً، حسن الخاطر، دقيق الفطنة، حاضر الجواب؛ له قريب مائتي مصنّف كبار وصغار»[2].

لم يُعرف المفيد رجالياً كتلميذيه النجاشي والطوسي ـ الآتي ذكرهما إن شاء الله ـ فلم ينقل عنه أنه ألّف كتاباً رجالياً بالمعنى المصطلح عليه، إلا أنّ له موقفاً رجالياً ظهر في مصنّفه المسمّى بـ(الرسالة العددية)، ففي هذه الرسالة ناقش المفيد مسألة الخلاف بين بعض فقهاء الإمامية في عدد أيّام شهر رمضان المبارك؛ حيث دلّت بعض الروايات على أنّ شهر رمضان لا يكون إلا ثلاثين يوماً، ومن أصحاب هذا الرأي الموافق لمضمون هذه الروايات كان الشيخ الصدوق، وفي المقابل توجد روايات أخَر دلّت على أنّ شهر رمضان كغيره من شهور السنة، قد

---

(١) النجاشي، الفهرست: ٣٩٩؛ والطوسي، الفهرست: ٤٤٤.

(٢) الطوسي، الفهرست: ٤٤٥.

يكون تسعةً وعشرين يوماً. وقد أراد الشيخ المفيد في هذه الرسالة الانتصار للرأي الثاني، وعند نقله للروايات الدالّة على ما تبنّاه من وجهة نظر، صَدَّر نَقْله بالنصّ التالي: «وأما رواة الحديث بأنّ شهر رمضان شهرٌ من شهور السنة، يكون تسعةً وعشرين يوماً، ويكون ثلاثين يوماً؛ فهم فقهاء أصحاب أبي جعفر محمد بن علي، وأبي عبد الله جعفر بن محمد، وأبي الحسن موسى بن جعفر، وأبي الحسن علي بن موسى، وأبي جعفر محمد بن علي، وأبي الحسن علي بن محمد، وأبي محمد الحسن بن علي بن محمد صلوات الله عليهم، الأعلام الرؤساء المأخوذ عنهم الحلال والحرام، والفتيا والأحكام، الذين لا يطعن[1] عليهم، ولا طريق إلى ذمّ واحد منهم، وهم أصحاب الأصول المدوّنة والمصنّفات المشهورة..»[2].

وهنا تلقّى الرجاليّون هذا النصّ بالترحيب، فقد اعتبر بعض الرجاليين هذا النصّ من الشيخ المفيد توثيقاً عاماً لكلّ أصحاب الروايات التي أوردها في رسالته، وقد بلغ عددهم ستة وأربعين شخصاً[3].

لكن ينبغي التنبّه إلى أنّ من يقول بأنّ حجيّة قول الرجالي من باب حجيّة قول أهل الخبرة قد يتوقّف هنا ـ كما ينقل عن بعضٍ ـ في قيمة المعطى الرجالي للرسالة العددية؛ لأنّ الشيخ المفيد لم يكن نقاداً أو خبيراً في هذا العلم من وجهة نظر هؤلاء، والمسألة تحتاج لبحث مطوّل، نوكله إلى محلّه.

٦ ـ النجاشي (٤٥٠هـ) والظهور الحقيقي لمدرسة التأصيل الرجالي المعمّق

الشيخ أحمد بن علي بن أحمد بن العبّاس بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن

---

(١) مطعن.

(٢) محمد بن النعمان المفيد، جوابات أهل الموصل في العدد والرؤية: ٢٥.

(٣) عبد الهادي الفضلي، أصول علم الرجال: ١٣٩.

محمد بن عبد الله النجاشي(٣٧٢هـ ـ ٤٥٠هـ)، هكذا ترجم لنفسه حتى وصل إلى معد بن عدنان، أحد أجداد النبي صلى الله عليه وآله، ممّا يعني أنه ذو أصل عربي[١].

جدّه عبد الله النجاشي الذي وُلّي الأهواز، وكتب إليه الإمام الصادق عليه السلام رسالته المعروفة بـ(رسالة عبد الله النجاشي)[٢]، وقد وصفها النجاشي بالمصنَّف الوحيد الواصل إلينا عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام، قائلاً: «ولم يُرَ لأبي عبد الله عليه السلام مصنَّف غيره»[٣]، ورأيه هذا يعارض الشهرة التي تنسب للإمام عليه السلام كتباً أخرى مثل كتاب مصباح الشريعة، وإن كان الصحيح أنّ هذا الكتاب لم يثبت أنّه للإمام الصادق.

تلمّذ النجاشي على يد علماء بارزين، منهم من اشتهر في علم الرجال أو التاريخ من أمثال: الشيخ المفيد (٤١٣هـ)، وأحمد بن عبدون (٤٢٣هـ)، وأحمد بن علي السيرافي (ق ٤هـ)، ومحمد بن علي بن شاذان، وأبو الفرج الكاتب وابن الجندي، والحسين بن عبيد الله الغضائري، وغيرهم، وقد أوصل عددهم المحدّث النوري إلى اثنين وثلاثين شيخاً[٤]، وقد زامله في سماعه من بعض الشيوخ الشيخُ محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠هـ).

عرض الشيخ النجاشي في ترجمته لنفسه مؤلّفاته، كالتالي: كتاب الجمعة وما ورد فيها من أعمال، كتاب الكوفة وما فيها من الآثار والفضائل، كتاب أنساب

---

(١) النجاشي، الفهرست: ١٠١.

(٢) الشهيد الثاني، كشف الريبة في أحكام الغيبة: ١٣٠؛ ونقلها عنه الشيخ مرتضى الأنصاري في كتاب المكاسب ٢: ١٠٠.

(٣) النجاشي، الفهرست: ١٠١.

(٤) جعفر السبحاني، كليات في علم الرجال: ٢٨٥؛ ومحمد مهدي بحر العلوم، الفوائد الرجالية: ٢: ٥٠.

بني نصر قُعَين وأيامهم وأشعارهم، كتاب مختصر الأنوار، كتاب مواضع النجوم التي سمّتها العرب[١].

وأمّا الكتاب الذي يهمّنا هنا من بينها فهو كتاب (فهرست أسماء مصنّفي الشيعة)، والمعروف بـ(فهرست النجاشي) تارةً وبـ(رجال النجاشي) أخرى، وقد نصّ بنفسه على اسم كتابه هذا في بداية الجزء الثاني منه، حيث قال: «الجزء الثاني من كتاب فهرست أسماء مصنّفي الشيعة..»[٢].

وقد عُدّ النجاشي من أضبط وأدقّ علماء الرجال الشيعة، حيث وصفه العلامة الحلّي (٧٢٦هـ) قائلاً: ثقة معتمد عليه عندي. والشهيد الثاني (٩٦٦هـ) في مسالك الأفهام، قائلاً: وظاهر حال النجاشي أنه أضبط الجماعة وأعرفهم بحال الرجال. وعبّر عنه الميرداماد (١٠٤١هـ): شيخنا الثقة الفاضل الجليل القدر، السند المعتمد عليه. والحر العاملي (١١٠٤هـ): ثقة جليل القدر. وكذلك العلامة المجلسي (١١١١هـ) في شرح مشيخة الفقيه قال عنه: وهو ثَبَتٌ كما يظهر من التتبّع[٣].

١.٦. رائد الببليوغرافيا الموسّعة للمصنّفات الشيعية، الطوسي أم النجاشي؟

إنّ القارئ لكتابيّ النجاشي والطوسي سيلاحظ أنّ بينهما اتفاقاً في المادّة الأساسية إلى حدٍّ ما، وتشابهاً كبيراً يصل في بعض الموارد إلى حدّ التطابق النصّي بينهما، مما جعل أحد الباحثين يطرح احتمال أنّ الكتابين قد أُخذا من مصدر

---

(١) النجاشي، الفهرست: ١٠١.

(٢) المصدر نفسه: ٢١١.

(٣) راجع: محمد بن محمد بن إبراهيم الكلباسي، الرسائل الرجالية ٢: ٢١٣، ٢١٤، ٣١٣.

علمي واحد أو من إملاء شيخ واحد[١]، أو ـ على الأقل ـ يجعلنا نطمئنّ بأنّ أحد الكتابين أُلّف قبل الآخر، وأنّ أحدهما كان مصدراً للآخر. فهل كَتَبَ الطوسي كتابه قبل النجاشي أو العكس؟

لو تصفّحنا الكتابين سنجد أنّ النجاشي ترجم للطوسي في فهرسته، وذكر أكثر مؤلّفاته والتي منها: «كتاب الرجال من روى عن النبيّ صلى الله عليه وآله وعن الأئمة عليهم السلام، وكتاب فهرست كتب الشيعة وأسماء المصنّفين»[٢]، في حين لا نجد الطوسي قد تعرّض لترجمة النجاشي في كتابيه الفهرست والرجال، رغم زمالتهما في الدرس عند بعض الأساتذة؛ فهذا الذكر من النجاشي لكتابَي الطوسي قد يدلّنا على أنّ للطوسي قصب السّبق في التأليف الفهرستي، وبعد ذلك ألّف النجاشي كتابه واستفاد مما ذكره الطوسي هناك.

وقد تبنّى هذا الرأي السيد محمد مهدي بحر العلوم (١٢١٢هـ)، وأضاف بأنّ النجاشي ذكر آراء، ونسبها إلى بعض الأصحاب، مريداً به الشيخ الطوسي[٣].

إلا أنّ هذا الذكر من النجاشي لمصنَّفَي الطوسي، نوقش في دلالته على أسبقيّة الطوسي في التأليف؛ إذ من المحتمل أن يكون النجاشي ـ المتقدّم على الطوسي في العمر ـ قد سبق في التأليف وترجم للطوسي وذكر كتبه التي كان قد صنّفها في ذلك الحين، وبعد أن صنّف الطوسي كتاب الفهرست والرجال أدرجهما

---

(١) محمد رضا الجلالي، المنهج الرجالي والعمل الرائد في الموسوعة الرجالية لسيد الطائفة آية الله العظمى البروجردي: ٦٣.

(٢) النجاشي، الفهرست: ٤٠٣.

(٣) محمد مهدي بحر العلوم، الفوائد الرجالية ٢: ٤٧.

النجاشي في الترجمة[١]، كما فعل الطوسي نفسه في فهرسته الذي لم يكن آخر مصنّفاته؛ فقد أدرج في ترجمة نفسه جميع كتبه التالية لكتاب الفهرست، مما يعني أنّه كلّما صنّف كتاباً أدرجه في ترجمته في الفهرست.

ولعلّ الإجمال عند الطوسي، والتفصيل عند النجاشي، يصلح أن يكون مؤشراً لفكرة أسبقيّة الطوسي على زميله؛ فكأنّ النجاشي أراد إصلاح بعض الأخطاء التي وقعت من الطوسي، فكان الإسهاب في كتابه، كما ذهب إلى هذا السيد حسين البروجردي (١٣٨٠هـ)[٢].

ولكن يبقى سؤال: لماذا لم يتعرّض الطوسي لترجمة زميله ومجاوره في بغداد؟ خصوصاً وأنّ الطوسي قد توفي بعد النجاشي بعشر سنين على ما هو المعروف، ومن البعيد أنه لم يطّلع على مصنّفاته بعد وفاته[٣]؟ لعلّ في الأمر علّة!

٢ ـ ٦ ـ النجاشي والتوثيقات العامّة، فكرة وثاقة مشايخ النجاشي

واحدةٌ من أهمّ القواعد العامة في التوثيقات الرجالية قاعدة: (**وثاقة مشايخ من لا يروي إلا عن الثقة**)؛ فإنّ علماء الجرح والتعديل قد لاحظوا مجموعةً من الأشخاص لا يروون إلا عمّن ثبتت وثاقته، إما بتصريحٍ منهم بذلك أو بملاحظة المنهج الذي اتبعوه في قبول الروايات، أو من تعاملهم مع من يروي عن غير الثقة. وقد أدرجوا تحت هذه القاعدة أشخاصاً منهم: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، وابن فضّال، وجعفر بن بشير، ومحمد بن إسماعيل بن ميمون

(١) علي الخامنئي، الأصول الأربعة في علم الرجال: ٣٩.

(٢) محمد واعظ زاده الخراساني، حياة الشيخ الطوسي (ضمن الرسائل العشر للشيخ الطوسي): ٣٣.

(٣) علي الخامنئي، الأصول الأربعة في علم الرجال: ٣٤.

الزعفراني، وعلي بن الحسن الطاطري، وأدرج بعضهم الشيخَ النجاشي مع هؤلاء، فحكم بوثاقة كلّ من ثبت أنه من مشايخه.

إنّ البنية الأساسية لإدراج النجاشي ضمن تطبيقات هذه القاعدة راجعةٌ إلى نصوص أوردها النجاشي في كتابه، استُفيد منها وثاقة كلّ من ثبت أنه من مشايخ النجاشي، وأهم هذه النصوص:

أ ـ قال النجاشي في ترجمة أحمد بن محمد بن عبيد الله: «..كان سمع الحديث وأكثر، واضطرب في آخر عمره.. رأيت هذا الشيخ، وكان صديقاً لي ولوالدي، وسمعت منه شيئاً كثيراً، ورأيت شيوخنا يضعّفونه؛ فلم أروِ عنه شيئاً وتجنّبته..»[1].

ب ـ وقال في ترجمة محمد بن عبد الله بن محمد: «..وكان في أوّل أمره ثَبَتاً ثم خلط، ورأيت جُلَّ أصحابنا يغمزونه ويضعّفونه.. رأيت هذا الشيخ وسمعت منه كثيراً، ثم توقّفت عن الرواية عنه إلا بواسطة بيني وبينه»[2].

ج ـ وذكر في ترجمة إسحاق بن الحسن بن بكران: «.. كثير السماع، ضعيفٌ في مذهبه، رأيتُه بالكوفة وهو مجاور، وكان يروي كتاب الكليني عنه، وكان في هذا الوقت علواً فلم أسمع منه شيئاً..»[3].

هذا التشدّد والتدقيق من النجاشي في مسألة عدم الرواية مباشرةً عمن لم يوثَّق، وإحجامه عن آخرين سمع منهم أوّلاً ثم ثبتت له عدم وثاقتهم؛ جعل بعض الرجاليين يركنون إلى أنّ الشيخ النجاشي لا يروي إلا عن الثقات من

(١) النجاشي، الفهرست: ٨٥.

(٢) المصدر نفسه: ٣٩٦.

(٣) المصدر نفسه: ٧٤.

الرواة، فالنتيجة: من لم ينصّ أئمة الرجال على وثاقته، يمكن أن نوثّقه لمجرّد أنّ النجاشي قد روى عنه وأنّه كان من مشايخ النجاشي.

ومن أبرز من تبنّى هذه القاعدة السيد محمد مهدي بحر العلوم، حيث قال: «.. ومَنْ هذا كلامه وهذه طريقته في نقد الرجال وانتقاد الطرق والتجنّب عن الضعفاء والمجاهيل والتعجّب من ثقةٍ يروي عن ضعيف؛ لا يليق به أن يروي عن ضعيف أو مجهول ويدخلهما في الطريق.. فتعيّن أن تكون مشايخه الذين يروي عنهم ثقاتاً جميعاً»[1]. وممن ناصرها أيضاً السيد أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ)، حيث قال: «وممّن شهد بوثاقة جماعة ـ على نحو الإجمال ـ النجاشي؛ فإنه يظهر منه توثيق مشايخه..»[2].

لكن ما قيمة هذه النصوص للنجاشي وهو لم يترك كتباً حديثيّة؟

يجيب علماء الرجال بأنّ مشايخ النجاشي يلتقون مع مشايخ الطوسي؛ لأنّهما درسا عند مجموعةٍ مشتركة من المشايخ، وهناك مشكلة ترجع إلى عدم وجود توثيقات خاصّة تتعلّق بمجموعة من مشايخ الطوسي الذين وقعوا في الطرق إلى الكتب والمصنّفات والأحاديث بكثرة، مثل ابن أبي جِيْد وغيره، الأمر الذي يهدّد مجموعةً وافرة من الأحاديث بالسقوط عن الاعتبار سنديّاً! وهنا قيمة توثيق مشايخ النجاشي؛ حيث إنّ هذا التوثيق سيوثق مشايخ الطوسي لاتحادهم، الأمر الذي سيحلّ قدراً لا بأس به من هذه المشكلة، وبهذه الطريقة حلّ السيد الخوئي هذه المشكلة بعد أن رفض حلولاً عدّة هامّة لها، مثل توثيق مشايخ الإجازة أو غير ذلك.

---

(١) محمد مهدي بحر العلوم، الفوائد الرجالية ٢: ٩٩.

(٢) أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرجال ١: ٥٠.

٦.٣. فهرست النجاشي، مطالعة للخصائص والعناصر والتأثيرات

للقيام برصد مختصر لفهرست النجاشي، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

١ ـ يعتبر هذا الكتاب من أوائل الفهارس الشيعية الواصلة إلينا وإن سبقته فهارس أخرى قد ألّفت، كما صرّح بذلك الطوسي في مقدّمة فهرسته، حين ذكر أنّ بعض شيوخ الطائفة الشيعية قد ألّفوا فهارس، ومن أبرزها ما ألّفه الشيخ أحمد بن الحسين الغضائري[١]، الذي سيأتي الحديث عنه مفصّلاً إن شاء الله تعالى.

٢ ـ يختصّ الكتاب بذكر مصنّفات الشيعة، كما صرّح في مقدّمة كتابه، حيث قال: «أما بعد، وقفت على ما ذكره السيد الشريف ـ أطال الله بقاءه وأدام توفيقه ـ من تعيير قوم من مخالفينا أنه لا سلف لكم ولا مصنّف. وهذا قول من لا علم له بالناس ولا وقف على أخبارهم، ولا عرف منازلهم وتاريخ أخبار أهل العلم، ولا لقي أحداً فيعرف منه، ولا حجّة علينا لمن لم يعلم ولا عرف. وقد جمعت من ذلك ما استطعته، ولم أبلغ غايته؛ لعدم كثرة الكتب..»[٢]، ويقصد بالشيعة هنا المعنى العام، حيث يدخل فيهم (الاثني عشرية، والزيدية، والإسماعيلية، والفطحيّة، والواقفية و..).

وإضافةً لذكره مصنّفي الشيعة، ذكر النجاشي بعض المؤلّفات لغير الشيعة، والتي رواها أصحابها عن المشايخ الشيعة أو تصبّ في مصلحة الشيعة[٣]؛ لذا ذهب السيد الخوئي (١٤١٣هـ) إلى أنّ الأصل فيمن يذكره النجاشي أن يكون

---

(١) الطوسي، الفهرست: ٢.

(٢) النجاشي، الفهرست: ٣.

(٣) محمد تقي التستري، قاموس الرجال ١: ٢٥.

شيعياً إلا أن يصرّح بأنه ليس كذلك[١].

٣ ـ لم يكن غرض النجاشي ـ كما بيّنا ـ حين تأليفه لكتابه تقويم رواة الحديث والرجال الذين يذكرهم فيه، إلا أنه مع ذلك قيّم جمعاً ممن ذكرهم على أنحاء:

الأول: من كانت لهم ترجمة مستقلة وقيّمهم في ترجمتهم، وهم الأغلب.

الثاني: من كانت لهم ترجمة مستقلة إلا أنهم قُيِّموا في داخل ترجمة آخرين، كأحمد بن محمد بن محمد بن سليمان الزراري (أبي غالب الزراري)، فقد ترجم له النجاشي مستقلاً[٢] ولم يقيّمه لا توثيقاً ولا تضعيفاً، ولكنّ النجاشي نصّ على وثاقته في ترجمة جعفر بن محمد بن مالك[٣]، وقد أحصى الشيخ السبحاني عدد من تمّ تقويمهم بهذه يالطريقة في كتاب النجاشي فبلغوا سبعة رجال[٤].

الثالث: من لم يفرد لهم ترجمة مستقلّة، ولكنه قيّمهم ضمن تراجم الآخرين، كمحمد بن مهاجر الأزدي الموثّق في ترجمة ابنه إسماعيل[٥]، وقد أحصاهم الشيخ السبحاني فبلغوا أكثر من أربعين رجلاً[٦].

الرابع: من لم يفرد لهم ترجمةً مستقلة، إلا أنّه ذكرهم في تراجم الآخرين، ولكن دون أن يقيّمهم، كإسماعيل بن أبي السمّال، حيث ذكره في ترجمة أخيه إبراهيم[٧].

---

(١) أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة ١: ٩٦.

(٢) النجاشي، الفهرست: ٨٣.

(٣) المصدر نفسه: ١٢٢.

(٤) جعفر السبحاني، كليات في علم الرجال: ٦٤.

(٥) النجاشي، الفهرست: ٢٥.

(٦) جعفر السبحاني، كليات في علم الرجال: ٦٤.

(٧) النجاشي، الفهرست: ٢١.

٤ ـ يعدّ هذا الكتاب ـ عند كثيرين ـ أضبط وأثبت كتب الرجال الشيعيّة القديمة، إذا ما قورن بغيره من الكتب؛ لذا بُحث في الكثير من كتب الرجال فيما لو تعارضت آراؤه مع آراء الطوسي، فأيّ القولين يُقدّم؟[١]، حيث رأى غير واحدٍ تقديم قول النجاشي؛ نظراً لأضبطيّته ودقّته.

وهذه الأضبطية والأرجحيّة التي يحظى بها النجاشي وكتابه راجعة لتخصّصه في هذا العلم، فمصنّفاته القليلة جعلته أكثر تركيزاً وتدقيقاً من غيره فيما ينقله ويحقّقه من آراء، وهذا بخلاف المكثر في التصنيف الذي يفتقد غالباً هذه الصفة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى معرفة النجاشي بعلمَي التاريخ والأنساب[٢] اللذين يلعبان دوراً هاماً في الخروج بنتائج أكثر ضبطاً في علم الرجال كما بيّنا ذلك سابقاً. بل من جهة ثالثة نجد تميّز النجاشي بالأضبطية والأثبتية نتيجة سكنه في الكوفة مقرّ الكثير من رواة الحديث الشيعيّ، ذلك كلّه وفّر له فرصة الاطلاع عليهم عن قرب وإبداء وجهة النظر فيهم، وتلمّذه على كبار العارفين بالرجال هناك كابن نوح السيرافي وغيره.

٥ ـ يتميّز الكتاب عن غيره من المصادر الرجالية بأنّ النجاشي دقّق فيه كثيراً في نسب الراوي وكنيته ولقبه وأوصافه ومكان سكناه؛ وذلك للسبب الذي ذكرناه أعلاه، وكمثال على ذلك:

أ ـ سلامة بن محمد بن إسماعيل بن عبدالله بن موسى بن أبي الأكرم، أبو الحسن الأرزني، خال أبي الحسن بن داود، شيخٌ من أصحابنا ثقة جليل، روى عن ابن الوليد وعلي بن الحسين بن بابويه وابن بطة وابن همام ونظائرهم..[٣].

---

(١) راجع ـ على سبيل المثال ـ: الكلباسي، الرسائل الرجالية ٢: ٣١٣.

(٢) محمد مهدي بحر العلوم، الفوائد الرجالية ٢: ٤٨.

(٣) النجاشي، الفهرست: ١٩٢.

ب ـ سماعة بن مهران بن عبد الرحمن الحضرمي، مولى عبد بن وائل بن حجر، يكنّى أبا ناشرة وقيل: أبا محمد. كان يتّجر في القز ويخرج به إلى حرّان، نزل الكوفة في كندة، وروى عن أبي عبد الله وأبي الحسن، ومات بالمدينة، ثقة ثقة..[(١)].

٦ ـ استفاد الشيخ النجاشي في تأليفه لهذا الكتاب من أكثر من سبعين مصدراً من مصادر الرجال والتاريخ والحديث، ويمكن ملاحظة ذلك من استقراء كتابه.

إنّ الاعتماد على أكثر من سبعين مصدراً يُعتبر في ذلك الوقت اعتماداً على عددٍ كبير لا يستهان به من المصادر والكتب؛ ولعلّ سبب هذه الوفرة في عدد المصادر راجع إلى وجوده ـ حال تأليف الكتاب ـ في بغداد التي كانت من كبرى المدن الإسلامية والعلميّة، وفيها الكثير من المكتبات العامة العامرة بالمصادر الأساسية، والتي من أبرزها مكتبة (سابور بن أردشير)، ومكتبة أستاذه السيد المرتضى (٤٣٦هـ) نقيب الطالبيين في عصره، والذي كانت له مع النجاشي علاقة خاصّة، حتى أنّ النجاشي هو الذي تولّى تغسيله عند وفاته[(٢)].

٧ ـ يمكن عدّ الشيخ النجاشي من المتأثرين بمدرسة النقد الرجاليّة، متابعاً في ذلك شيخه الغضائري الآتي ذكره مفصّلاً إن شاء الله، ويظهر هذا التأثّر في ثنايا كتابه عند نقده لآراء السابقين عليه من علماء الرجال، كنقده لرأي أحمد بن محمد بن عيسى في علي بن العباس بن شيرة، فقد «غمز عليه أحمد بن محمد بن عيسى

(١) المصدر نفسه: ١٩٣.

(٢) المصدر نفسه: ٢٧١.

وذكر أنه سمع منه مذاهب منكرة، وليس في كتبه ما يدلّ على ذلك منها»[١]، وكذلك انتقاده لمشايخه بسبب روايتهم عن جعفر بن محمد بن مالك الفزاري، حيث أبدى تعجّبه منهم بقوله: «..ولا أدري كيف روى عنه شيخنا النبيل الثقة أبو علي بن همام، وشيخنا الجليل الثقة أبو غالب الزراري رحمهما الله»[٢]، وغيرها من الموارد التي يبرز فيها الحسّ النقدي الذي كان النجاشي يمتلكه وجرأته العلمية في إبداء آرائه في مقابل آراء شيوخه والسابقين عليه؛ وبهذا يختلف النجاشي عن الشيخ الصدوق الذي يمكن اعتباره امتداداً لمدرسة أستاذه ابن الوليد كما أشرنا لذلك. هذه الجرأة في النقد وإبداء الرأي العلمي المخالف للسابقين عليه تفرض علينا التساؤل التالي: إلى أي مدى اعتمد النجاشي في آرائه الرجالية على مبدأ الحسّية مع هذا النقد الشديد نسبياً لآراء من تقدّم عليه؟!

٨ ـ رتّب النجاشي كتابه بالحروف الهجائية؛ وصدّر كتابه بعنوان (الطبقة الأولى) وذكر تحته ستة أشخاص من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله والإمام علي عليه السلام ممن ألّفوا كتباً، وهؤلاء هم: أبو رافع، وابنه علي، وربيعة بن سُميع، وسُليم بن قيس الهلالي، والأصبغ بن نباتة المشاجعي، وعبيد الله بن الحرّ الجعفي. ومجموع من ذكرهم في كتابه ١٢٦٩ مصنِّفاً، ويذكر في أغلب ما أورده من ترجماتهم طرقه لمصنّفاتهم.

٩ ـ العناصر التي اعتمدها النجاشي في ترجمة من أوردهم في كتابه تختلف باختلاف مقدار المعلومات التي كان يمتلكها عن كلّ واحد منهم، وهي كالتالي: الاسم، وسلسلة النسب، والألقاب، والكنى، والسكن، والأماكن التي تنقّل

---

(١) المصدر نفسه: ٢٥٥.

(٢) المصدر نفسه: ١٢٢.

بينها وإليها، وقيمته الرجالية من تضعيف وتوثيق، ومذهب الراوي، مع التركيز كثيراً على المذاهب والآراء المنحرفة[١]، والكتب التي ألّفها، ونُسَخ هذه الكتب والتمييز بينها[٢]، وطرق النجاشي إليها، والمشايخ والتلامذة، وسنة الولادة والوفاة، كما يشرح إمكان رواية الراوي عن الإمام بالمباشرة، ومقدار الروايات التي يرويها[٣]، وكذلك يصرّح بالعيوب الجسدية للراوي كالعمى[٤]، والعيوب والمزايا الذهنية كالنسيان وقوّة الحفظ[٥].

١٠ ـ يحتوي الكتاب على معلوماتٍ كثيرة خارج إطار تقويم الرجال، ترتبط بتاريخ الحديث عند الشيعة؛ لذا يعدّ من أهمّ المصادر في هذا الميدان.

٦ ـ ٤. هل حصل تزوير في كتاب الرجال للنجاشي؟!

حاول بعض النقاد من أهل السنّة أن يتحدّث عن عدم إمكانيّة الاعتماد على مصادر الرجال الشيعيّة، وحشدوا لذلك بعض الشواهد، ومن بينها: أنّ كتاب النجاشي نفسه ـ والذي هو عمدة كتب الرجال عند الإماميّة ـ لم يسلم من التزوير، فالنجاشي مات عام ٤٥٠هـ، بينما نجد في كتابه اليوم النصّ التالي: «محمد بن الحسن بن حمزة الجعفري أبو يعلى خليفة الشيخ أبي عبد الله بن النعمان والجالس مجلسه، متكلّم، فقيه.. مات رحمه الله [في] يوم السبت، سادس شهر رمضان، سنة ثلاث وستين وأربع مائة، ودفن في داره»[٦]، فكيف أرّخ النجاشي

---

(١) المصدر نفسه: ٩٤، ١١٩.

(٢) المصدر نفسه: ٢٠٥.

(٣) المصدر نفسه: ١١٦، ١٢٢، ١٢٥.

(٤) المصدر نفسه: ١٧٠، ٢٣٦.

(٥) المصدر نفسه: ٩٤، ٢٣٦.

(٦) المصدر نفسه: ٤٠٤.

وفاة الجعفري بعد وفاة النجاشي نفسه بثلاث عشرة سنة؟! بهذا لا تكون هناك قيمة لكتب الشيعة الرجاليّة، ولو قال شخص بأنّ هذا من خطأ النسّاخ أجبناه لماذا إذاً لم يغيّروا هذا الخطأ بعد مرور السنين إلى يومنا هذا ولم يشيروا إليه؟!

وفي سياق التعليق على هذه المطالعة النقديّة، يمكننا القول بأنّ قضيّة تاريخ وفاة محمّد بن الحسن الجعفري عام ٤٦٣هـ ووفاة النجاشي عام ٤٥٠هـ قد تنبّه لها الباحثون من علماء الإماميّة ورصدوها، وليس كما يقول الناقدون هنا من أنّهم لم يشيروا إليها، فذهب فريق إلى التصريح بأنّ هناك تصحيفاً في النسخ الواصلة إلينا، وكان من هؤلاء الشيخ النمازي، وأنّ هذا التصحيف كان لعام ٤٣٣هـ، وليس ٤٦٣هـ[١]، أو لعام ٤٤٣هـ.

لكنّ السيد الخوئي رفض هذا التقدير، وقال: «ما ذكره النجاشي صحيح، ولم يذكر أحدٌ خلافه فيما نعلم، وقد صرّح العلامة ـ قدّس سره ـ نفسه أيضاً بذلك، ونقله ابن داود عن النجاشي في (٩٤) من القسم الأول، إذاً فما ذكره العلامة في تاريخ وفاة النجاشي لعلّه سهوٌ من قلمه الشريف، والله العالم. فلو صحّ ما ذكره العلامة، من أنّ ولادة النجاشي كانت ثلاثمائة واثنين وسبعين، كان النجاشي من المعمّرين لا محالة»[٢].

وهذا ما ذهب إليه المحقّق التستري أيضاً حيث قال: «قال المصنّف: قال في النقد: «ما في النجاشي سنة ثلاث وستّين من سهو النسّاخ، والصواب سنة ثلاث وثلاثين؛ لأنّ النجاشي مات سنة خمسين وأربعمائة على نقل الخلاصة»، وإشكاله متين، إلاّ أنّ لاستصوابه كون الأصل سنة ثلاث وثلاثين إشكالاً آخر، وهو أنّ

---

(١) انظر: النمازي، مستدركات علم رجال الحديث ٧: ٢٧.

(٢) الخوئي، معجم رجال الحديث ١٦: ٢٢٦.

النجاشي قال في المرتضى: «وتولّيت غسله ومعي الشريف أبو يعلى»، وأرّخ موت المرتضى بسنة ستّ وثلاثين وأربعمائة، فالصواب أنّ ما هنا كان سنة ثلاث وأربعين. قلت [والقائل هنا هو التستري]: كلام كلّ منهما خبط، فانّ هذا عين كلام النجاشي وقد صدّقه العلاّمة في الخلاصة وابن داود، وعندهما النسخة الصحيحة من النجاشي، ولا ريب أنّ فوت هذا كان في سنة ٦٣؛ لتصديق الكامل له أيضاً، لا في ٣٣، ولا في ٤٣، ولا ريب أنّ العلاّمة في الخلاصة وَهَمَ في تاريخ النجاشي»[1].

والسيد الخوئي والعلامة التستري يريدان هنا أن يعيدا النظر في تاريخ وفاة النجاشي، وأنّنا لا نملك دليلاً على أنّ تاريخ وفاته هو عام ٤٥٠هـ إلا كلام العلامة الحلّي في خلاصة الأقوال[2]، ومن حقّنا أن نشكّك فيه بعد وجود هذا النصّ في كتاب النجاشي نفسه، وهو نصّ قَبِلَ به العلامة الحلي نفسه في كتبه، ولم يذكر أحد فيما نعلم من المتقدّمين على العلامة الحلي ـ لا من الشيعة ولا من السنّة ـ تاريخ وفاة النجاشي، ممّا يعني أنّ اشتهار تاريخ وفاته عام ٤٥٠هـ يعود لكلام العلامة الحلي الذي لم يشرح لنا مستنده في ذلك، في مقابل تأكيد ابن الأثير (٦٣٠هـ) أنّ الجعفري توفي عام ٤٦٣هـ[3]، تماماً كما جاء في نصّ النجاشي نفسه، لاسيما وأنّ النجاشي عندما ترجم للطوسي ذكر له حتى كتاب التبيان والفهرست والرجال وسائر الكتب ممّا يعني أنّه كان حيّاً عندما ظهرت أواخر كتب الطوسي، فلو كان النجاشي توفي عام ٤٥٠هـ لعنى ذلك أنّ الطوسي المتوفى

---

(١) التستري، قاموس الرجال ٩: ١٩٥ ـ ١٩٦.

(٢) خلاصة الأقوال: ٧٣.

(٣) ابن الأثير، الكامل في التاريخ ١٠: ٦٨ ـ ٦٩.

عام ٤٦٠هـ كأنّه لم يكتب شيئاً خلال السنوات العشر الأخيرة من عمره.

ولو غضضنا الطرف عن هذا كلّه، لا يصحّ اعتبار مثل هذا النصّ شاهداً على تحريف أو تزوير كتاب النجاشي، كيف ومثل هذا محتمل للتصحيف أو لزيادة المحشّين على المتن، ثم دخول هذه الزيادة في المتن اشتباهاً من النسّاخ بعد ذلك، مما هو موجود في بعض الكتب أحياناً، وقد تنبّه الناقد هنا لهذا الأمر، ثم علّل نقده بأنّه كان لابدّ أن يذكروا في الطبعات التي طبعوها لكتاب النجاشي أنّ هنا مشكلة، وقد بيّنا أنّهم متنبّهون لهذا، وقد ذكروه في أبحاثهم.

٧. ابن الغضائري (ق ٥هـ) والاتجاه الرجاليّ النقديّ المتشدّد عند الإماميّة

الشيخ أحمد بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائري، المشهور بـ(ابن الغضائري) (ق ٥هـ): كان معاصراً للشيخين النجاشي والطوسي؛ بل كان زميلاً للنجاشي عند أبيه الحسين بن عبيدالله، صرّح بذلك النجاشي في ترجمة أحمد بن الحسين بن عمر، حيث قال: «...له كتب لا يُعرف منها إلا النوادر، قرأته أنا وأحمد بن الحسين رحمه الله على أبيه..»[1]، ومن الغريب أنّ النجاشي الذي كانت هكذا علاقته مع ابن الغضائري لم يترجم له في فهرسته، مع أنه كان مطّلعاً على مصنّفاته! بل اكتفى بذكره وذكر بعض آرائه في طيّات ما كتبه عن الآخرين! بل حتى الشيخ الطوسي لم يترجم له، إلا أنّه ذكره في مقدّمة فهرسته مادحاً فهرسيه، وأنّهما من أجود ما كُتب في مجاليهما[2]؛ ولأن ابن الغضائري لم يترجم من قِبل معاصريه لم تحدَّد سنة مولده ووفاته، إلا أنه توفي في القرن الخامس الهجري

---

(١) النجاشي، الفهرست: ٨٣.

(٢) الطوسي، الفهرست: ٢.

بالتأكيد.

وقد ذكرت مجموعة من المصنّفات لابن الغضائري، وهي:

١ ـ فهرست المصنّفات.

٢ ـ فهرست الأصول

هذا ما نصّ عليه الطوسي في مقدّمة كتاب الفهرست، حيث قال: «أما بعد، فإني لما رأيت جماعةً من شيوخ طائفتنا من أصحاب الحديث، عملوا فهرس كتب أصحابنا وما صنّفوه من التصانيف ورووه من الأصول، ولم أجد أحداً استوفى ذلك ولا ذكر أكثره، بل كلّ منهم كان غرضه أن يذكر ما اختصّ بروايته وأحاطت به خزانته من الكتب، ولم يتعرّض أحدٌ منهم باستيفاء جميعه، إلا ما قصده أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله رحمه الله، فإنّه عمل كتابين: أحدهما ذكر فيه المصنّفات، والآخر ذكر فيه الأصول، واستوفاهما على مبلغ ما وجده وقدر عليه، غير أنّ هذين الكتابين لم ينسخهما أحدٌ من أصحابنا، واخترم هو رحمه الله، وعمد بعض ورثته إلى إهلاك هذين الكتابين وغيرهما من الكتب، على ما حكى بعضهم عنه..»[(١)]، ولم يذكر الطوسي للغضائري غير هذين الكتابين.

يقول مجيد معارف: «ومن هذا يُعلم أن الشيخ الطوسي لم يقف على كتب الشيخ ابن الغضائري، وظنَّ هلاكهما، كما أخبر به. ولم يكن الأمر كذلك؛ لما يظهر من اطّلاع النجاشي عليها وإخباره عنها»[(٢)].

٣ ـ كتاب الممدوحين: والذي يبدو من تتبّع كتاب العلامة الحلّي أنّ هذا

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) مجيد معارف، علم الرجال الشيعي، مجلة الاجتهاد والتجديد، العدد ١٩: ٢٠٧.

الكتاب كان قد وصله؛ ففي ترجمته لمحمد بن مصادف قال: «...اختلف قول ابن الغضائري فيه؛ ففي أحد كتابين: إنه ضعيف. وفي الآخر: إنه ثقة..»[١]، وكذلك ابن داوود الحلّي في الترجمة نفسها قال: «(غض)[٢]: ضعيف، ثقة في موضعين»[٣]، إذا فهمنا من هاتين العبارتين وأمثالها الإشارة إلى كتابين مستقلّين أو في موضوعين: أحدهما في الممدوح والآخر في الضعيف.

٤ ـ **كتاب الضعفاء**: وهو الواصل إلينا من هذه الكتب[٤].

أبوه هو الحسين بن عبيد الله الغضائري المشهور بـ(الغضائري) توفي عام (٤١١هـ)، أحد مشايخ الطوسي[٥] والنجاشي[٦]، ومن المتأثرين بمدرسته النقدية.

ويحسب ابن الغضائري ـ تبعاً لأبيه ـ على مدرسة النقد الرجالية، والقارئ لكتاب الضعفاء يتحسّس النَّفَس النقدي الذي يمارسه في جرح رواة الحديث، فكأنّ ابن الغضائري كان يعتقد أنّ المناهج السائدة في قبول رواة الحديث لا تتناسب وحجم الدسّ والتزوير الذي مُورس على الروايات.

وهناك من يبدو من كلامه أنّه يريد أن يثير فكرةً لا ندري مدى دقّتها التاريخيّة، حيث يقول بأنّ الطوسي عبّر عن وفاة ابن الغضائري بقوله كما تقدّم: «..واخترم هو (رحمه الله)..»، وأنّ هذا التعبير يعطي دلالةً على أنّ الرجل توفي

---

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ٤٠٤.

(٢) إشارة لابن الغضائري.

(٣) ابن داوود الحلي، الرجال: ٢٧٥.

(٤) للاطلاع أكثر، راجع: التستري، قاموس الرجال ١: ٤٤١؛ والكلباسي، سماء المقال ١: ٩.

(٥) الطوسي، الرجال: ٤٢٥.

(٦) النجاشي، الفهرست: ٦٩.

قبل انقضاء العمر الطبيعي للإنسان[١]، ممّا يعني أنّه رحل في مقتبل عمره، ومن هنا فلا يستبعد أن تكون وفاته لحادث وقع عليه نتيجة مواقفه النقديّة[٢].

٧.١. من هو مؤلّف كتاب الضعفاء؟ تحقيق حال النسبة

المُراجع للمصادر الرجالية يجد اتفاقاً بين علماء الرجال على أصل وجود كتاب الضعفاء؛ ولكنّ البحث جرى بينهم في مؤلّف هذا الكتاب، فهل هو للغضائري الحسين بن عبيد الله، أو لابنه أحمد؟

وقد انقسم الباحثون في ذلك إلى فريقين:

الفريق الأول: وهم القائلون بأنّ الكتاب للأب، أعني الحسين بن عبيد الله، ومن أبرزهم: الشهيد الثاني (٩٦٦هـ) في إجازته للشيخ حسين بن عبد الصمد (٩٨٤هـ) ـ والد الشيخ البهائي ـ[٣]، والمحقق الأردبيلي (٩٩٣هـ)[٤]، والمحقق النراقي (١٢٤٤هـ)[٥]، وغيرهم.

الفريق الثاني: وهم القائلون بأنّ الكتاب للابن، وهو أحمد بن الحسين، وهذا التوجّه هو الأشهر بين علماء الرجال، كما عبّر عن ذلك أبو الهدى الكلباسي[٦]، ومن رموز هذا الفريق: السيد أحمد بن طاووس (٦٧٣هـ)[٧]، وابن داوود الحلي

---

(١) محمد رضا السيستاني، ملحقات وسائل الإنجاب الصناعية: ٥٩٥.

(٢) محمد باقر البهبودي، صحيح الكافي ١: ط ـ ي، (المقدّمة)؛ وانظر حوار حيدر حب الله مع البهبودي، في ملحقات كتاب: نظريّة السنّة في الفكر الإمامي الشيعي: ٧٧٨ ـ ٧٧٩.

(٣) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامع لدرر أخبار الأئمة الأطهار ١٠٥: ١٥٩.

(٤) أحمد الأردبيلي، مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان ٨: ٤٥٥.

(٥) أحمد النراقي، عوائد الأيام: ٨٥٣.

(٦) أبو الهدى الكلباسي، سماء المقال في علم الرجال ١: ١٤.

(٧) الحسن بن زين الدين العاملي، التحرير الطاووسي: ٥.

(٧٠٧هـ)[١]، والعلامة الحلي (٧٢٦هـ)[٢]، والسيد محمد العاملي صاحب المدارك (١٠٠٩هـ)[٣]، والشيخ البهائي (١٠٣٠هـ)[٤]، والعلامة القهبائي (ق ١١هـ)[٥]، والمولى محمد الأردبيلي (ق ١٢هـ)[٦]، والسيد محمد مهدي بحر العلوم (١٢١٢هـ)[٧]، وغيرهم.

وينبغي الاطّلاع على أدلّة كلا التوجّهين والمذكورة في المطوّلات للحكم في هذه القضيّة التي لا نخوض فيها الساعة، ولكن ينبغي التذكير بوثاقة كلا الرجلين ـ على ما هو المعروف بين العلماء ـ على خلاف الحال في النتائج التي تعطينا إياها الخلافات التي دارت بينهم حول صاحب كتاب الطبقات للبرقي، فإنّ الأمر مردّد هناك بين الموثوق به وغيره، أمّا هنا فصاحب الكتاب معتمد على كلّ حال عندهم.

٢.٧. المسيرة التاريخية للكتاب، كيف اختفى ثمّ ظهر بعد قرنين؟!

المتتبّع لفهرست الشيخ النجاشي سيجد نقلاً لآراء أحمد بن الحسين الغضائري، وأنّ النجاشي قد اتخذ في نقله طريقين:

الطريق الأول: طريق المشافهة؛ فالعلاقة بين الرجلين ـ كما بيّنا سابقاً ـ مكّنت

---

(١) الحسن بن علي بن داوود الحلي، كتاب الرجال: ٢٠٨.

(٢) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال في علم الرجال: ٥٠.

(٣) السيد محمد العاملي، مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام ٣: ٢٥٩.

(٤) محمد بن الحسين بن عبد الصمد، الحبل المتين: ١٨٣.

(٥) عناية الله القهبائي، مجمع الرجال ١: ١١.

(٦) محمد الأردبيلي، جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والاسناد ١: ٤٨.

(٧) محمد مهدي بحر العلوم، الفوائد الرجاليّة ٤: ١٥٣.

النجاشي من سماع بعض آراء زميله ابن الغضائري، فنقلها عنه في كتاب الفهرست، ولعلّ ما يعبّر عن هذا النقل الشفوي عند النجاشي هو قوله أحياناً: «قال أحمد بن الحسين»، وذلك كما في ترجمته لأحمد بن الحسين بن صقيل، حيث قال: «..قال أحمد بن الحسين رحمه الله: له كتاب في الإمامة ..»[1].

الطريق الثاني: الذي اتخذه النجاشي لنقل آراء ابن الغضائري كان عبر كتابه، وقد عبّر عن ذلك بقوله أحياناً: «ذكره أحمد بن الحسين»؛ كما في ترجمة (أبو الشدّاخ)، حيث قال: «ذكر أحمد بن الحسين رحمه الله أنه وقع إليه كتاب الإمامة..»[2].

ويرى الدكتور محمد باقر البهبودي أنّ مشروع التضعيف لأحمد بن الحسين الغضائري ـ الذي كان بإشراف والده الحسين ـ هذا المشروع كان بمعونة النجاشي، وأنّ مسودات الكتاب كانت عنده؛ فمن الطبيعي على هذا أن ينقل النجاشي عن ابن الغضائري آراءه في تضعيف رواة الحديث[3].

ومن كلّ ما مرّ يظهر أنّ كتاب الضعفاء وآراء ابن الغضائري الرجالية كانت متوفّرةً عند الشيخ النجاشي في القرن الخامس الهجري.

لكنّ المفاجأة أنّه بعد هذا القرن لا يظهر للكتاب أيّ أثرٍ أو ذكر في الأوساط

---

(١) النجاشي، الفهرست: ٨٣.

(٢) المصدر نفسه: ٤٥٩؛ وللتفصيل أكثر، راجع: محمد تقي التستري، قاموس الرجال ١: ٤٤١.

(٣) محمد باقر البهبودي، معرفة الحديث وتاريخ نشره وتدوينه وثقافته عند الشيعة الإمامية: ١١٢؛ وانظر: حوار مع محمد باقر البهبودي في ملحقات كتاب نظرية السنّة في الفكر الإمامي الشيعي التكوّن والصيرورة لحيدر حب الله: ٧٧٨.

العلميّة، فربما ضاع الكتاب؛ لأنّ مؤلّفه مات في مقتبل عمره ولم يتسنّ له نقل الكتاب إلى طلابه ليرووه عنه، وقد ظلّ هذا الاستتار للكتاب سارياً إلى القرن السابع الهجري، حيث نجده يظهر مرّةً أخرى على يد السيد أحمد بن طاووس الحلي (٦٧٣هـ) في كتابه (حلّ الإشكال في معرفة الرجال)، وهو الكتاب الذي جمع فيه ابن طاووس كتباً خمسة من مصادر علم الرجال عند الشيعة الإمامية، وهي: كتاب الفهرست وكتاب الرجال وكتاب اختيار الرجال للشيخ الطوسي (٤٦٠هـ)، وكتاب الفهرست للشيخ النجاشي (٤٥٠هـ)، وكتاب الضعفاء لابن الغضائري. ويصرّح ابن طاووس أنّه لا طريق له إلى كتاب ابن الغضائري[١]؛ وهذا ما جعل السيد الخوئي يشكّك في مصداقية النسخة التي أدرجها ابن طاووس في كتابه هذا[٢]. ولولا هذا الإدراج من قِبل ابن طاووس لكتاب الضعفاء؛ لانحصر الطريق في التعرّف على آراء ابن الغضائري بما نقله لنا النجاشي في كتابه.

ثم إنّ أوّل من استفاد من كتاب الضعفاء الذي أدرجه أحمد بن طاووس كان تلميذيه: ابن داوود الحلي (٧٠٧هـ) والعلامة الحلي (٧٢٦هـ)، حيث عُدّ كتاب الضعفاء من مصادر كتابيهما؛ فها هو ابن داوود يصرّح في مقدّمة كتابه بذلك[٣]، وبتتبّع كتاب العلامة الحلي يظهر ذلك جلياً أيضاً.

ومؤخّراً حقّق العلامة السيد محمد رضا الجلالي كتابَ ابن الغضائري؛ وما ميّز تحقيقه هذا هو أنّه لاحظ في كتب النجاشي وابن داوود والعلامة الحلي آراء

---

(١) الحسن بن زين الدين، التحرير الطاووسي: ٥.

(٢) أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرجال ١: ٤٢.

(٣) ابن داوود، كتاب الرجال: ٢٤.

لابن الغضائري ليست موجودة في الكتاب المنسوب إليه، فأدرجها المحقّق تحت عنوان (مستدركات)، فكان عدد ما أدرجه ٢٥ رجلاً، وهذه خدمة مهمّة في تحقيق تراث ابن الغضائري.

٣.٧. المواقف من كتاب الضعفاء للغضائري، اختلاف في وجهات النظر

بعد ذلك الاختلاف الذي وقع بين علماء الرجال والمصنّفات في شأن كتاب الضعفاء؛ وفي مؤلِّفه، وبعد اختفائه أكثر من قرنين عن الأوساط العلمية، ثمّ ظهوره مجدّداً بشكل مفاجئ مع ابن طاووس، بعد ذلك كلّه، من الطبيعي أن ينفتح جدلٌ آخر بين العلماء يطال مدى اعتبار التضعيفات الواردة في هذا الكتاب، فهل يؤخذ بها ويُرتّب الأثر عليها أم لا؟ وهل لهذا الكتاب من قيمة حقّاً؟

أبرز المواقف من الكتاب وتضعيفاته، جاءت على النحو التالي:

الموقف الأول: وهو الموقف الذي تبنّاه الشيخ آغا بزرك الطهراني (١٣٨٩هـ)، من أنّه لا يمكن الاعتماد على هذا الكتاب؛ فلم تثبت نسبة الكتاب لابن الغضائري حتى يمكن الاعتماد عليه، فابن الغضائري «...أجلّ من أن يقتحم في هتك أساطين الدين، حتى لا يفلت من جرحه أحدٌ من هؤلاء المشاهير بالتقوى والعفاف والصلاح؛ فالظاهر أنّ المؤلّف لهذا الكتاب كان من المعاندين لكبراء الشيعة، وكان يريد الوقيعة فيهم بكلّ حيلة ووجه؛ فألّف هذا الكتاب وأدرج فيه بعض مقالات ابن الغضائري تمويهاً؛ ليُقبل عند الجميع ما أراد إثباته من الوقايع والقبايح. والله أعلم..»[1].

---

(١) آغا بزرك الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة ١٠: ٨٩.

وهذا الموقف من الطهراني معناه الرفض التام لكلّ ما ورد في الكتاب من تضعيفات؛ لأننا لا يمكن أن نميّز رأي ابن الغضائري عن رأي هذا المعاند الذي ألّف الكتاب. ولو أردنا آراءه الموثوقة النسبة إليه فليس أمامنا سوى أخذها من الكتب المعتبرة التي نسبت له بعض الآراء، وهو بعض ما جمعه المحقّق الجلالي، كما قلنا سابقاً.

ويلتقي السيد الخوئي (١٤١٣هـ) مع هذا الرأي، في عدم إمكان الاعتماد على هذا الكتاب أساساً، ليس لأجل المبرّر الذي افترضه الطهراني، بل لأنّ المشكلة في كتاب ابن الغضائري والتي ترفض على أساسها آراؤه، هي الطريق الذي وصلنا الكتاب من خلاله؛ فالكتاب وصلنا عن طريق ابن طاووس الحلي (٦٧٣هـ) والعلامة الحلي (٧٢٦هـ) ـ كما فصّلنا ذلك ـ وابن طاووس نفسه ـ مع العلامة ـ ينصّ على أنّه لا طريق له إلى هذا الكتاب، إذاً فالمشكلة المحورية هي توثيق طريق هذا الكتاب؛ إذ لعلّ الكتاب الواصل إلينا قد حرّف أو أُضيفت فيه آراء ليست لابن الغضائري، فكيف نثق بكتاب اختفى لمدّة قرنين ثم ظهر فجأةً بطريقة لا نعرف عنها شيئاً؟!(١).

الموقف الثاني: ومن أبرز من اتخذه العلامة الحلي (٧٢٦هـ)؛ وهو الاعتماد على تضعيفات ابن الغضائري، إلا في الموارد التي يتعارض فيها تضعيفه مع توثيقات غيره. وهذا الرأي يقع على خلاف القاعدة الرجالية المشهورة: (الجرح مقدّم على التعديل)(٢).

---

(١) أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة ١: ٤٢.

(٢) محمد تقي التستري، قاموس الرجال ١: ٤٤٣؛ وجعفر السبحاني، كلّيات في علم الرجال: ٩٢.

الموقف الثالث: وهو موقف العلامة الكلباسي (١٣١٥هـ)، وخلاصته أنّ الكتاب ثابت النسبة لمؤلِّفه؛ فجرحه لرواة الحديث معتبر ولا يقدّم قول غيره عليه عند التعارض، خلافاً لما فعله العلامة الحلي، وقد أوضح الكلباسي موقفَه هذا في رسائله الرجاليّة حين قال: «..بعد ما ثبت اعتبار مقالته من جهة الاعتبار أو الوثاقة؛ فيثبت اعتبار جرحه»[١]. وعدمُ تقييده بقيد العلامة الحلي لا هنا ولا في أيّ مكان آخر معناه أنّه يسير فيه وفقاً للقاعدة في تعارض الجرح والتعديل.

الموقف الرابع: وهو رفض التضعيفات الرجالية الموجودة في كتاب الضعفاء أو فسح المجال لنقدها ورفضها؛ بصرف النظر عن قيمة أصل الكتاب ونسخته، وقد اختلف أصحاب هذا الموقف في المبرّرات التي دفعتهم لهذا الرفض، فعدّوا منها اثنين:

المبرّر الأول: وهو يقرّ بأنّ الكتاب الموجود بين أيدينا هو لابن الغضائري، إلا أنّه يعتمد في جرحه لرواة الحديث على الاجتهاد بالنظر في مرويّات الراوي؛ فإن وجد فيها شيئاً من الارتفاع/ الغلو ـ بحسب توسعته لمعنى الغلو ـ حَكَمَ بضعف هذا الراوي وعدم الاعتماد على رواياته. وقد توافق ابن الغضائري في هذه الطريقة من تقويم الرواة مع أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي.

ولعلّ ممّن اعتمد هذا المبرّر في اتخاذ موقف من تضعيفات الغضائري: الوحيد البهبهاني (١٢٠٥هـ)، حيث يلوح هذا الرأي من قوله: «..ثم اعلم أنّه[٢] والغضائري ربّما ينسبان الراوي إلى الكذب ووضع الحديث أيضاً بعدما نسباه إلى الغلو، وكأنّ لروايته ما يدلّ عليه»[٣].

---

(١) الكلباسي، الرسائل الرجالية ١: ٤١٩.

(٢) أي أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري القمّي.

(٣) محمد باقر بن محمد أكمل (الوحيد البهبهاني)، الفوائد الرجالية: ٣٩.

المبرّر الثاني: ويتحفّظ على آراء ابن الغضائري؛ لأنه كثير الجرح والتضعيف قليل التعديل، فلم يكد يسلم أحدٌ من جرحه أو غمزه في رواياته أو دينه أو.. وهذه الطريقة غير معتدلة في التعامل مع رواة الحديث؛ لذا لا يمكن الركون إلى آرائه الرجالية[١].

ولعلّ الرأي الأرجح من بين هذه المواقف هو موقف السيّد الخوئي، شرط السعي لحشد الشواهد، فإذا فقدناها لتأكيد نسبة تضعيفٍ ما إلى الغضائري، فالحقّ عدم إمكان إثبات النسخة.

٨. الطوسي (٤٦٠هـ) وانفتاح العمل متعدّد الجهات في النشاط الرجالي

الشيخ محمد بن الحسن الطوسي المشهور بـ(شيخ الطائفة) (٣٨٥ - ٤٦٠هـ)[٢]؛ شيخ الإمامية بلا منازع، فإذا أُطلق لقب (الشيخ) انصرف إليه مباشرةً، وإليه تنتهي معظم الطرق إلى الكتب والمصنّفات والأصول في التراث الشيعي. هاجر الطوسي إلى العراق، وهو ابن ثلاث وعشرين، وتلمّذ على الشيخ المفيد والغضائري وغيرهما، نصبه الخليفة العباسي القائم بأمر الله على كرسي الكلام ببغداد، واستمرّ إلى أن سقطت بغداد بيد السلاجقة عام ٤٤٧هـ، فهجرها الطوسي واستقرّ في النجف وأسّس حوزتها المعروفة وتوفي فيها[٣].

المنجزات الرجاليّة للطوسي، مطالعة في المعالم والخطوات والخصائص

كان الطوسي صاحب مؤلّفات كثيرة جداً في أغلب العلوم الشرعيّة، منها في

---

(١) جعفر السبحاني، كلّيات في علم الرجال: ١٠٢.

(٢) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ٤٤٩.

(٣) آغا بزرك الطهراني، طبقات أعلام الشيعة ٢: ١٦١.

الرجال ثلاثة كتب: **كتاب الرجال**، و**كتاب الفهرست**، و**كتاب اختيار الرجال** من كتاب الشيخ الكشي الذي تناولناه سابقاً. وهنا نتناول الكتابين الآخرين، لتكتمل الصورة عن منجزه الرجالي، وما آلت إليه حال هذا العلم عند الإماميّة:

٨.١. كتاب الرجال، تطوير منهج الرصد الشمولي وعلم الطبقات

كتاب الرجال، هو أشهر أسماء هذا الكتاب؛ ولعلّه جاء ممّا ذكره الطوسي نفسه في مقدّمة الكتاب، حين قال: «..فإني أجبت إلى ما تكرّر سؤال الشيخ الفاضل فيه، من جمع كتاب يشتمل على أسماء الرجال..»[١]. وعُرف أيضاً بكتاب (الأبواب)؛ لأنه ـ كما قال الشيخ آغا بزرك الطهراني ـ: «..مرتّبٌ على أبواب بعدد رجال أصحاب النبيﷺ، وأصحاب كلّ واحد من الأئمةعليهم السلام..»[٢]. ويُطلق عليه في الأوساط العلمية أيضاً (رجال الطوسي).

ومن خلال مطالعة الكتاب، يمكننا أن نُبْرِز أهم المعالم التي تميّز بها، وهي:

١ ـ حدّد الطوسي منذ البداية هدفَه من هذا الكتاب في المقدّمة؛ فهو كتاب جامع لأسماء الرجال الذين يروون عن النبي الأكرمﷺ، والأئمة الطاهرينعليهم السلام، ومن تأخّر عنهم أو عاصرهم ولم يروِ عنهم[٣]، ولم يتعهّد فيه بتقويم من يورد أسماءهم أو يعطي معلومات مفصّلة عنهم. وهذا الهدف ـ وهو مجرّد سرد الأسماء ـ أعطى الطوسي فسحة في جمع عدد كبير من الرجال أوصلهم إلى ٦٤٢٩ رجلاً، وهذا العدد لا يمكن الاستهانة به إذا ما قارنّاه بما قبله من كتب الرجال ككتاب النجاشي المخصّص للمصنّفين مثلاً، ومع ذلك فهو لم

(١) الطوسي، كتاب الرجال: ١٧.

(٢) آغا بزرك الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة ١٠: ١٢٠.

(٣) الطوسي، كتاب الرجال: ١٧.

يستوعب كلّ رواة الحديث.

ورغم أنّ الطوسي لم يتعهّد بتقويم من يورد أسماءهم من الرجال الرواة، إلا أنه وثّق ١٥٧ رجلاً، وضعّف ٧٢ رجلاً، ووصف ٥٠ منهم بالمجاهيل، والباقي سكت عنهم، فلم يصفهم لا بالسلب ولا بالإيجاب.

٢ ـ قسّم الطوسي الكتاب إلى ثلاثة عشر باباً، وكلّ بابٍ منها يمثّل طبقةً للرواة عن أحد المعصومين؛ فالباب الأوّل: باب من روى عن النبيﷺ من الصحابة، والثاني: باب من روى عن الإمام عليعليه السلام، وهكذا حتى الإمام الحادي عشر الحسن العسكري. وأما الباب الثالث عشر، فهو باب ذكر أسماء من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمة.

ورتّب الطوسي في الباب الواحد الأسماءَ ترتيباً هجائياً، من الألف إلى الياء، وأيضاً ذكر في نهاية كلّ باب بعض الرواة بكناهم، كما استعرض أسماء الراويات من النساء.

٣ ـ المعلومات الأساسيّة التي يقدّمها المؤلّف لكلّ رجل يذكره هي: اسمه، واسم أبيه، والقبيلة التي ينتمي إليها، وسكنه، وقليلاً ما يتعرّض لأكثر من ذلك، كالتوثيق والتضعيف.

٤ ـ في هذا الكتاب لا يمكن اعتبار كلّ من لم يُذكر اتجاهُه المذهبي أنّه شيعي أو إماميّ؛ وذلك لأنّه ذكر بعض الرجال ممّن هو ـ بالقطع واليقين ـ من غير الشيعة أو الإمامية بالمعنى المصطلح، كعمرو بن العاص، ومعاوية بن أبي سفيان، اللذين عدّهما من أصحاب النبيﷺ[1]، وعبيد الله بن زياد في أصحاب أمير

(١) المصدر نفسه: ٤٣، ٤٦.

المؤمنين علي عليه السلام[١]، وذكر أبا جعفر المنصور من أصحاب الصادق عليه السلام[٢]؛ لذلك يمكن أن يُقال ـ كما ذهب إليه المحقّق التستري (١٤٢٠هـ) ـ: «..أنه أراد استقصاء أصحابهم عليهم السلام، ومن روى عنهم، مؤمناً كان أو فاسقاً، إمامياً كان أو عامياً[٣]..»[٤].

٥ ـ الرواة المعاصرون لأكثر من طبقة وإمام، يذكرهم الطوسي في أكثر من طبقة، لكنه لو ضعّفه فهو يضعّفه مرّة واحدة؛ كما فعل في أبان بن عيّاش فيروز، حيث عدّه في أصحاب علي بن الحسين[٥]، ولم يصفه بالضعف، وعدّه أخرى في أصحاب محمد الباقر بن علي، ووصفه بأنّه ضعيف[٦]، وثالثة ذكره في أصحاب جعفر الصادق[٧]، ولم يذكره بشيء.

وقد برّر محمد باقر البهبودي فعلَ الطوسي هذا بأنّه نوعٌ من التحذّر وأخذ الحيطة في مسألة التضعيف[٨]، لئلا يبدو على كتابه سمة التضعيف، بكثرة ورود هذه الكلمة في كتابه. إلا أنّ هذا الذي ذكره البهبودي لا يبدو لنا أنّه توجد عليه شواهد تدعمه.

---

(١) المصدر نفسه: ٧٨.

(٢) المصدر نفسه: ٢٢٩.

(٣) أي سنّياً.

(٤) محمد تقي التستري، قاموس الرجال ١: ٢٩؛ ولاحظ أيضاً: الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة ١: ٩٧.

(٥) الطوسي، كتاب الرجال: ١٠٩.

(٦) المصدر نفسه: ١٢٤.

(٧) المصدر نفسه: ١٦٤.

(٨) محمد باقر البهبودي، معرفة الحديث: ٩٢.

ومن الجدير ذكره هنا أنّه لا يمكن الاعتماد على هذا الكتاب فقط، لأخذ آراء الشيخ الطوسي في الرواة، دون مراجعة كتابه الآخر (الفهرست)؛ فليس كلّ من سكت عنه في هذا الكتاب فقد سكت عنه في كتابه الآخر؛ إذ العلاقة بين الكتابين في تقويم الرواة هي العموم والخصوص من وجه، فربما قوّم راوياً في الفهرست، وسكت عنه في كتاب الرجال، وربما حصل العكس، وقد يتعرّض له في الكتابين معاً.

٦ ـ يعدّ كتاب ابن عقدة الزيدي في أصحاب الصادقعليه السلام، والذي ألمحنا إليه من قبل، من أهم مصادر كتاب الرجال للطوسي، بل قد صرَّح المؤلِّف بذلك في المقدّمة قائلاً: «..فأنا أذكر ما ذكره[1]، وأورد من بعد ذلك ما لم يورده..»[2]، وقد كانت لنا وقفةٌ مع كتاب ابن عقدة سابقاً، فليراجع.

٧ ـ صحيحٌ أنّ الشيخ الطوسي لم يولِ في هذا الكتاب أهمّيةً كبيرة لتقويم الرجال، إلا أنّه صبّ جهده في تحديد طبقاتهم وعصورهم، فهو يشترك في هذه الخاصّية مع كتاب رجال البرقي الذي وقفنا عنده سالفاً، ويمكن عدّ هذين الكتابين أهمّ مصدرين قديمين مدوّنين للإماميّة في علم الطبقات.

٨ ـ صرّح الشيخ الطوسي في مقدّمة الكتاب أنّ الباعث لتأليفه هذا الكتاب، هو إجابة لسؤال قد تكرّر من أحد الأشخاص، لم يصرّح باسمه، ولكنّه وصفه بأنّه (الشيخ الفاضل). ويعتقد الشيخ القهبائي (ق ١١هـ) أنّ هذا الشيخ الموصوف بالفاضل في كلام الطوسي هو الشيخ المفيد (٤١٣هـ)[3]، بينما يحتمل

---

(١) أي ابن عقدة الزيدي.

(٢) الطوسي، كتاب الرجال: ١٧.

(٣) عناية الله القهبائي، مجمع الرجال ١: ٥، (الهامش).

السيد علي الخامنئي أن يكون هذا الشيخ هو القاضي عبدالعزيز بن البرّاج (٤٨١هـ)[١].

(الباب الثالث عشر) وإشكالية التكرار

الباب الأخير من هذا الكتاب، عنونه المؤلّف بـ«من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمةعليهم السلام»، وقد خصّصه ـ كما صرّح في المقدمة ـ: «...ثم أذكر بعد ذلك من تأخّر زمانه من رواة الحديث، أو من عاصرهم ولم يروِ عنهم»[٢]، وذكر فيه أكثر من ٥٠٠ شخصية من المفترض ـ بحسب ما حدّده ـ أن يكون هؤلاء إما متأخّرون زماناً عن عصر المعصومين أو أنّهم عاصروا أحد أو بعض المعصومين ولكنهم لم يرووا شيئاً عنه.

وقد توقف علماء الرجال والجرح والتعديل كثيراً عند هذا الباب؛ لأنهم وجدوا بعض المدرَجين فيه قد أُدرجوا في أبواب أُخَر سابقة؛ فتساءلوا: لماذا أدرج الطوسي بعض الأسماء التي ذكرها سابقاً في هذا الباب، أعني الباب الثالث عشر؟!

ومن نماذج هذا التكرار ما يلي:

أ ـ بكر بن محمد الأزدي، عدّه في أصحاب الصادقعليه السلام[٣]، وفي أصحاب الكاظمعليه السلام مرّة أخرى[٤]، وثالثة في أصحاب الرضاعليه السلام[٥]، ومع ذلك عدّه

(١) علي الخامنئي، الأصول الأربعة في علم الرجال: ٤٠.

(٢) الطوسي، كتاب الرجال: ١٧.

(٣) المصدر نفسه: ١٧٠.

(٤) المصدر نفسه: ٣٣٣.

(٥) المصدر نفسه: ٣٥٣.

أيضاً في باب من لم يروِ عنهم[١].

ب ـ ثابت بن شريح، عدّه في أصحاب الصادق عليه السلام[٢]، وفي باب من لم يروِ عنهم[٣].

ج ـ القاسم بن محمد الجوهري، عُدّ في أصحاب الصادق عليه السلام[٤]، وفي أصحاب الكاظم عليه السلام[٥]، وفي باب من لم يروِ عنهم[٦].

د ـ كليب بن معاوية الأسدي، عُدّ في أصحاب الباقر عليه السلام[٧]، وفي باب من لم يروِ عنهم[٨].

هـ ـ محمّد بن عيسى بن عبيد، عُدّ في أصحاب الرضا عليه السلام[٩]، وفي أصحاب الهادي عليه السلام[١٠]، وفي أصحاب العسكري عليه السلام[١١]، وفي باب من لم يروِ عنهم[١٢]،

---

(١) المصدر نفسه: ٤١٧.

(٢) المصدر نفسه: ١٧٤.

(٣) المصدر نفسه: ٤١٨.

(٤) المصدر نفسه: ٢٧٣.

(٥) المصدر نفسه: ٣٤٢.

(٦) المصدر نفسه: ٤٣٦.

(٧) المصدر نفسه: ١٤٤.

(٨) المصدر نفسه: ٤٣٦.

(٩) المصدر نفسه: ٣٦٧.

(١٠) المصدر نفسه: ٣٩١.

(١١) المصدر نفسه: ٤٠١.

(١٢) المصدر نفسه: ٤٤٨.

وغيرهم.

لقد وقع العلماء والباحثون للإجابة عن هذا التساؤل في اختلاف كبير وحيرة شديدة، وأتوا لذلك بحلول عديدة، هادفين رفع هذه الإشكالية في كتاب الرجال، وقد بلغت النظريات المعالِجة هنا إلى اثنتي عشرة نظرية؛ ذكر العلامة المامقاني (١٣٥١هـ) في كتابه (تنقيح المقال في علم الرجال) تسعاً منها، وأورد العلامة الكاظمي (١٢٥٦هـ) في كتابه (تكملة الرجال) ثلاث نظريات.

وأبرز هذه النظريات التي حاولت تفكيك هذا الإشكالية، ما يلي:

النظرية الأولى: وهي نظرية العلامة المامقاني، والتي تقسّم الرجال الذين أوردهم الطوسي في كتابه إلى ثلاثة أقسام:

الأول: من يروي عن الإمام بغير واسطة، أي أنه يروي مباشرةً عن الإمام.

الثاني: من لم يروِ عن الإمام إلا بواسطة بينه وبين الإمام، سواء أدرك زمن الإمام أم لم يدركه.

الثالث: من روى عن الإمام بالمباشرة وروايات أخرى بالواسطة.

فالشيخ الطوسي ـ بحسب هذه النظرية ـ يدرج القسم الأوّل من الرواة في باب من روى عنهم، أي في أحد الأبواب الاثني عشر. فيما يدرج القسم الثاني من الرواة في الباب الثالث عشر (باب من لم يروِ عنهم). وأمّا القسم الثالث من الرواة فيدرجه مرّةً في أبواب من روى عنهم؛ باعتبار أنّ له رواياتٍ بالمباشرة عن الأئمة، ومرّةً أخرى يذكره في الباب الثالث عشر؛ باعتبار أنّه روى عنهم بواسطة. هكذا حلّ العلامة المامقاني (١٣٥١هـ) إشكالية الباب الثالث عشر[1].

النظرية الثانية: ما ذكره الدكتور محمد باقر البهبودي، وهي تقرّر أنّ إيراد

---

(١) المامقاني، تنقيح المقال في علم الرجال (طبعة حجرية) ١: ١٩٤.

بعض الرواة في الباب الثالث عشر هو تضعيفٌ لهم، ونفيٌ لصحبتهم وروايتهم عن أحدٍ من الأئمة؛ وأمّا ذِكر الشيخ الطوسي لهم في الأبواب الاثني عشر السابقة، فهو مبنيٌّ على ما هو المشهور من أنهم معاصرون للأئمة عليهم السلام[١].

النظرية الثالثة: وهي أنّ الشيخ الطوسي أورد بعض الأشخاص في أصحاب الأئمة عليهم السلام؛ لمعاصرتهم لهم، بغضّ النظر عن روايتهم أو عدم روايتهم، وأما إيرادهم مرّةً أخرى في الباب الأخير فقد كان لأجل أنّهم لم يرووا شيئاً. وهذا معناه أنّ أصحاب هذه النظرية يعتقدون أنّ الطوسي لاحظ الرواة من جهتين مختلفتين؛ واحدة معاصرتهم لأحد الأئمة، والأخرى عدم روايتهم شيئاً عنهم.

هذا، وقد أورد السيد أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ) هذه النظرية، دون أن يسندها إلى أحد[٢].

النظرية الرابعة: ما يلوح من ابن داوود الحلي[٣]، من أنّ الواردة أسماؤهم في الأبواب الاثني عشر هم أشخاصٌ مختلفون عن أولئك الذين وردت أسماؤهم في الباب الثالث عشر، وأنّ هذا التكرار إنّما هو تشابهٌ في أسماء الأشخاص؛ فيكون هناك شخصان بنفس الاسم أحدهما ممّن عاصر الأئمة والآخر لم يعاصرهم أو لم يروِ عنهم شيئاً[٤].

النظرية الخامسة: وهي التي ترى أنّ هذا التكرار من الشيخ الطوسي غير مقصود، ولا يخفي وراءه شيئاً أو غاية، وهو رأي أكثر متأخّري المتأخرين؛ كالسيد البروجردي (١٣٨٣هـ)، الذي كان يذهب ـ في رؤية بالغة الأهمّيّة ـ إلى

---

(١) البهبودي، معرفة الحديث وتاريخ نشره وتدوينه وثقافته عند الشيعة الإماميّة: ٩٤.

(٢) الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة ١: ٩٧.

(٣) راجع: كتاب الرجال: ١٥٤، ترجمة القاسم بن محمد الجوهري.

(٤) الخوئي، معجم رجال الحديث ١: ٩٨.

أنّ الكتاب: «..كان بصورة مسودّة، وكان غرض الشيخ الرجوع إليه ثانياً؛ لتنظيمه وترتيبه وتوضيح حال المذكورين فيه، كما يشهد بذلك الاقتصار في بعض الرواة على ذكر مجرّد اسمه واسم أبيه من دون التعرّض لبيان حاله من حيث الوثاقة وغيرها، وكذا ذكر بعض الرواة مكرّراً كما يتّفق فيه كثيراً على ما تتبّعناه»[١].

وهذا هو ـ تقريباً ـ ما اختاره السيد الخوئي (١٤١٣هـ) أيضاً، حيث رأى أنّ «..التوجيه الصحيح: أنّ ذلك صدر من الشيخ لأجل الغفلة والنسيان؛ فعندما ذَكَر شخصاً في من لم يروِ عنهم عليهم السلام، غَفَل عن ذكره في أصحاب المعصومين عليهم السلام، وأنّه روى عنهم بلا واسطة؛ فالشيخ لكثرة اشتغاله بالتأليف والتدريس كان يكثر عليه الخطأ..»[٢].

كانت هذه أبرز النظريات في تفسير التكرار الذي صدر من الشيخ الطوسي في بعض الأشخاص في الباب الثالث عشر بعد أن ذكرهم في الأبواب السابقة عليه، وهي تفتح على تقويم عام لهذا الكتاب ينبغي أخذه بعين الاعتبار.

جملة (أسند عنه)، الإشكالية الأخرى في كتاب الرجال

الإشكالية الأخرى التي لوحظت في كتاب الرجال للشيخ الطوسي، هي أنّ هناك مجموعة من الأشخاص أوردهم الطوسي في كتابه واصفاً إياهم بجملة: (أسند عنه)، ولم يبيّن لنا الطوسي مراده من هذه الجملة، وأكثر من وصفهم بهذا الوصف هم أصحاب الصادق عليه السلام، كأحمد بن عبدالله بن محمد بن عمر بن علي

(١) نهاية التقرير ٢: ٢٧٠.

(٢) الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة ١: ٩٩.

بن أبي طالب الهاشمي المدني[١]، وإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى المدني، وإبراهيم بن الفضل الهاشمي المدني[٢]، وغيرهم البالغ عددهم حوالي ٣٠٠ شخص.

لقد وقع علماء الجرح والتعديل في اختلاف كبير في مدلول هذه الجملة، والغرض من إيرادها في حقّ بعض الرواة دون آخرين، ووقعوا قبل هذا في كيفية ضبط قراءتها[٣]. وأبرز المداليل التي احتملوها لهذه الجملة، هي الآتي:

١ ـ أن تُقرأ بصيغة المبني للمعلوم (أَسْنَدَ عَنْهُ)، ومعانيها متردّدة بين:

أ ـ أنّ الشخص سمع الرواية عن الإمام مباشرةً، دون أيّة واسطة[٤].

ب ـ أو أنّ الشخص قد يكون عاصر الإمام وروى عنه بالمباشرة، إلا أن ما يميّزه عن غيره من الرواة أنّه يروي عن الإمام بواسطة أحد الأصحاب أو عبر أحد الأصول المعتمدة[٥].

ج ـ أو أنّ ابن عقدة الزيدي (٣٣٣هـ) يروي عن هذا الشخص بسندٍ متّصل في كتابه (أصحاب الصادقعليه السلام) الذي تحدّثنا عنه سابقاً[٦].

د ـ أو أنّ هذا الشخص لا يروي إلا عن الإمام الذي عاصره؛ فإن كان من أصحاب الصادقعليه السلام ووردت في حقّه هذه العبارة، فمعناها: أنّ هذا الشخص

---

(١) الطوسي، كتاب الرجال: ١٥٥.

(٢) المصدر نفسه: ١٥٦.

(٣) للتفصيل أكثر حول هذا الموضوع، راجع: محمد رضا الحسيني الجلالي، في دراسة له تحت عنوان: (المصطلح الرجالي (أسند عنه) ماذا يعني؟ وما هي قيمته الرجالية؟)، في مجلة تراثنا العدد الثالث: ٩٨.

(٤) الوحيد البهبهاني، الفوائد الرجالية: ٣١.

(٥) محمد باقر الاسترآبادي (الميرداماد)، الرواشح السماوية: ١١٠.

(٦) حسن الصدر، نهاية الدراية: ٢٠٤.

لم يروِ إلا عن الصادق دون غيره من الأئمة[١].

٢ ـ أن تُقرأ بصيغة الفعل الماضي المبنيّ للمجهول (أُسْنِدَ عَنْهُ)، ويكون معناها أنّ المحدّثين قد رووا عن هذا الشخص واعتمدوا عليه، واعتُبر هذا الوصف كالتوثيق والمدح[٢].

وقد ناقش المحقّق التستري في بعض هذه الأقوال، فقال: «وأمّا قول رجال الشيخ فيه في أصحاب الصادق عليه السلام: أسند عنه، وإن قال بعضهم أيضاً: إنّه مدح وإنّه بلغ من الرتبة بحيث أسند عنه إلاّ أنّه غلط أيضاً، كقول بعضهم: إنّه دالّ على الضعف، ففي الرجال في محمّد بن عبد الملك الأنصاري: أسند عنه ضعيف، فتعقيب اللفظ بكلمة: ضعيف، يدلّ على أعمّيّته منهما.

وكذلك تفسير بعضهم لقول: أسند عنه، بأنّ المراد أنّه لم يرو عن المعصوم الذي عدّ في أصحابه، بل عن أصحابه عنه أيضاً غلط، فقد قال في الرجال في كلّ من: جابر بن يزيد، ومحمّد بن إسحاق، جملةَ: أسند عنه، وصرّح بروايتهما عنهم عليهم السلام.

وكذلك تفسير بعضهم له أيضاً بأنّ المراد أنّه روى عن الإمام الذي هو من أصحابه غلط أيضاً، فإنّ كلّ من يعدّه في أصحابهم عليهم السلام مراده أنّه روى عنهم عليهم السلام، ولو كان رجلٌ من أصحاب أحدهم عليهم السلام ولم يرو عنه يعنونه في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام، فصرّح الشيخ في أوّل كتابه بأنّه أجاب إلى جمع كتاب يشتمل على أسماء الرجال الذين رووا عن النبيّ صلى الله عليه وآله وعن الأئمّة عليهم السلام من بعده

---

(١) أبو الهدى الكلباسي، سماء المقال في علم الرجال ٢: ١٧٢؛ والخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة ١: ١٠٠.

(٢) الوحيد البهبهاني، الفوائد الرجالية: ٣١.

إلى زمن القائم عليه السلام. ثمّ قال: ثمّ أذكر بعد ذلك من تأخّر زمانه، أو من عاصرهم ولم يرهم في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام.

وكذلك تفسير بعضهم له بأنّ مراده أنّ ابن عقدة أسند عنه؛ لقوله في أوّل كتابه: إنّي ذاكر ما ذكره ابن عقدة وأورد من بعد ذلك ما لم يذكره، أيضاً غلط؛ فإنّ إرجاع الضمير إلى ابن عقدة في وسط الكتاب لذكره له في أوّله خارج عن طريق المحاورة، مع أنّ كتاب ابن عقدة إنّما هو في أصحاب الصادق عليه السلام فقط. وقال في الرجال في حمّاد بن راشد، الذي عدّه في أصحاب الباقر عليه السلام أيضاً: أسند عنه. والأقرب في معناه: أنّه روى خبره عنه جمعٌ ينتهي طرقهم إليه..»[1].

هذه أبرز آراء علماء الرجال وتعليقاتهم في تفسير هذا المصطلح الذي أورده الشيخ الطوسي في كتابه. ولبعض المتأخّرين من علماء الرجال كالسيد أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ) رأي في مجهوليّة معنى هذه الجملة، حيث يقول: «.. وقد اختُلف في معنى هذه الجملة وفي هيئتها؛ فقرئت ـ تارة ـ بصيغة المعلوم وأخرى بصيغة المجهول. ولا يكاد يظهر لها معنى محصّل خال من الإشكال»[2].

٢.٨. كتاب الفهرست، وبلورة الطرق واستحضار التوثيق والتضعيف

كتاب (فهرست كتب الشيعة وأصولهم وأسماء المصنّفين وأصحاب الأصول) هو الكتاب الثاني للشيخ الطوسي في علم الرجال، والمشهور في الأوساط العلمية بـ(فهرست الشيخ الطوسي). ويضيف إليه بعضهم مشيخة الطوسي في التهذيب والاستبصار، فيضعونها في مصنّفاته الرجاليّة؛ من حيث

---

(١) التستري، قاموس الرجال ١٢: ٤٣٧.

(٢) الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة ١: ٩٩.

بيانهما الطرق إلى الكتب.

باعث التأليف

بيّن الطوسي الباعث الذي حرّكه نحو تأليف هذا الفهرست من خلال عرض نقطتين، هما:

النقطة الأولى: عرض واقع الفهارس عند الشيعة، وذلك عبر تبيين طريقة القدماء في تدوين فهارسهم، وأفاد هنا أنّهم كانوا يعتمدون على فهرست ما كانوا يمتلكونه من كتب ومصنّفات في مكتباتهم الخاصة أو التي كانت لديهم طرق خاصّة لرواياتها، وهنا يُبْرز الطوسي ملاحظة عامة على هذا النوع من الفَهْرَسة، وهي أنها لم تستوفِ كلّ مصنّفات الشيعة بل ولا أكثرها. وهذه الملاحظة تعتبر إحدى نقاط الضعف في الفهارس السابقة على الطوسي، حاول في كتابه هذا أن يتداركها، وسنأتي على تفصيلها إن شاء الله.

وقد استثنى الشيخ الطوسي من تلك الفهارس التي سبقته ما كتبه «..أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله (رحمه الله)؛ فإنّه عمل كتابين أحدهما ذكر فيه المصنّفات والآخر ذكر فيه الأصول، واستوفاهما على مبلغ ما وجده وقدر عليه. غير أنّ هذين الكتابين لم ينسخهما أحد من أصحابنا واخترم هو، وعمد بعض ورثته إلى إهلاك الكتابين وغيرهما..»[1].

إذن، صحيحٌ أنّ هناك من سبق الطوسي في هذا النوع من التأليف، كابن عبدون، وابن بطّة، وجعفر بن محمد بن قولويه، ومحمد بن الحسن بن الوليد، والمفيد، والصدوق، وسعد بن عبدالله الأشعري، وعبدالله بن جعفر الحميري،

---

(١) الطوسي، الفهرست: ٢.

والسيد المرتضى، وأبي الحسن ابن المفضّل، وابن الجنيد الإسكافي، وأحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، والحسين بن الحصين العمي، ومحمّد بن علي بن شاذان القزويني، وهارون بن موسى التلعكبري، وحميد بن زياد الدهقان، ومحمد بن إبراهيم العلوي، وعلي بن محمّد ماجيلويه، ومحمد بن جعفر الرزاز، ومحمد بن عبد الحميد العطار.. صحيح أنّ كلّ هؤلاء وغيرهم قد سبقوا الطوسي في كتابة فهرست لمصنّفات الشيعة وأصولهم، إلا أنه لاحظ عليهم عدم الشمولية، فأراد بفهرسته هذا تجاوز هذه الملاحظة.

النقطة الثانية: التي من خلالها يتضح الباعث والمحرّك للطوسي نحو هذا التأليف هي: الطلب المتكرّر من الشيخ الفاضل في أن يكمل الطوسي ذلك الطريق الذي سلكه ابن الغضائري في الفَهْرَسَة[1]. والشيخ الطوسي لم يصرّح باسم هذا الفاضل، والذي يبدو ـ كما أشار لذلك السيد علي الخامنئي ـ أنّ هذا الشيخ كان شخصيّةً علمية كبيرة ومتميّزة آنذاك[2]، ويحتمل الخامنئي أن يكون هذا الشيخ هو نفسه الذي طلب من الطوسي تأليف (كتاب الجمل والعقود وكتاب الرجال)، وهو القاضي عبدالعزيز بن البرّاج (٤٨١هـ)[3]، فيما احتمل آخرون أن يكون هذا الفاضل هو الشيخ المفيد (٤١٣هـ)، أو أحد علماء بني نوبخت.

هذان هما العاملان المعلنان اللذان حفّزا الطوسي لتأليف كتابه هذا، على ما يظهر من مقدّمة الكتاب نفسه.

---

(١) المصدر نفسه: ٣.

(٢) علي الخامنئي، الأصول الأربعة في علم الرجال: ٤٠.

(٣) المصدر نفسه.

المعالم العامة للكتاب، رسم خطوطه ومنهجه ومضمونه

يمكن اختصار أبرز معالم هذا الكتاب الذي شهد علم الرجال الشيعي تطوّراً على يديه بما يلي:

١ ـ حاول المؤلّف في هذا الكتاب أن يجمع ما استطاع من الأصول والمصنّفات الشيعيّة، وقد صرّح قائلاً: «..ولم أضمن أن أستوفي ذلك إلى آخره؛ فإنّ تصانيف أصحابنا وأصولهم لا تكاد تضبط؛ لانتشار أصحابنا في البلدان وأقاصي الأرض..»[1]، وبهذا حاول تحاشي ما كان لاحظه على من قبله من المفهرسين.

٢ ـ جمع المصنّفات والأصول ولم يفصلهما عن بعضهما بعضاً، خلافاً لما فعله من قبله ابنُ الغضائري؛ وذلك: «..لئلا يطول الكتاب؛ لأنّ في المصنّفين من له أصل، فيحتاج إلى أن يعاد ذكره في كلّ واحد من الكتابين»[2].

٣ ـ رتّب أسماء الأشخاص الذين أوردهم ترتيباً أبجدياً في الحرف الأول فقط. وقد جاءت بعده محاولات لترتيب الكتاب في الحرف الثاني والثالث، سنعرض بعضها بإذن الله.

٤ ـ تعهّد في مقدّمة كتابه أن يوثّق أو يضعّف كلّ من يورده من المصنّفين، وذكر مذهبه، وهل يُعتمد على روايته أو لا؟ لكنه ـ مع شديد الأسف ـ لم يلتزم بذلك في كثير ممّن أوردهم[3]، فتجده يذكر الشخص دون أن يشير إلى قيمته الرجالية أو مذهبه أو.. مما وعد به، وقد ذكر بعض علماء الرجال لذلك

---

(١) الطوسي، الفهرست: ٤.

(٢) المصدر نفسه: ٣.

(٣) محمد تقي التستري، قاموس الرجال ١: ٢٨.

توجيهات عديدة، لا نطيل بذكرها.

من هنا، ذهب السيد محمد مهدي بحر العلوم (١٢١٢هـ) إلى القول: «.. أن جميع من ذكره الشيخ في الفهرست من الشيعة الإمامية، إلا من نصّ فيه على خلاف ذلك من الرجال..»[١]. كما يعتقد السيد الخامنئي أنّ الطوسي التزم بذكر مذهب الشخص إذا كان سنّياً فقط، ويذهب إلى أنه في الموارد التي يسكت فيها عن مذهب الشخص فهذا يعني أنّ الراوي ليس سنّي المذهب؛ ولكن لا يعني أنه إمامي المذهب؛ إذ قد يكون منتمياً إلى إحدى الفرق الشيعيّة غير الإماميّة[٢].

٥ ـ ترجم الطوسي في هذا الكتاب لـ(٩١٢) شخصيّة، اشترك مع النجاشي في حوالي (٧٠٠) شخصيّة منها، وعدّد حوالي (٢٠٠٠) مصنّف وأصل، وفي بعض الأحيان لا يذكر اسم الكتاب، بل يكتفي بالقول: له كتاب.

يقول الدكتور مجيد معارف: «..ويعدّ كتاب «الفهرست» للشيخ الطوسي ـ بتصحيح لويس اسبرنگر ـ من الكتب المناسبة لمقارنة آراء الشيخ الطوسي والنجاشي، حيث تعرَّض في هذا الكتاب المصحَّح، بعد إدراج كلام الشيخ الطوسي، إلى ذكر معلومات تخصّ بعض المصِّنفين بحسب كلام النجاشي. فالقارئ بمجرّد مطالعته لمضمون الكتاب يمكنه الاطّلاع بسهولة على رأي كلٍّ منهما، وعلى أسلوبهما العلمي، وعلى مقدار سعة معلوماتهما الرجالية..»[٣].

٦ ـ وثّق الطوسي هنا (٩٢) شخصاً فقط ممّن ذكرهم، وضعّف (٢١) فقط منهم؛ لذلك يمكن أن يقال: إنّ الشيخ الطوسي لا يُحسب على مدرسة النقد التي

---

(١) محمد مهدي بحر العلوم، الفوائد الرجالية ١: ١١٤.

(٢) علي الخامنئي، الأصول الأربعة في علم الرجال: ٤١.

(٣) مجيد معارف، علم الرجال الشيعي، مجلة الاجتهاد والتجديد، العدد ١٩: ٢٠٤.

رادها أستاذه الغضائري وتبعه فيها ابنه والنجاشي.

٧ ـ يذهب بعض العلماء إلى أن نُسَخ الفهرست الواصلة إلينا قد ابتليت بأخطاء وتصحيفات كثيرة، ومن المتأخّرين المؤيّدين لهذه الفكرة الشيخُ التستري (١٤٢٠هـ) والسيد الخامنئي، حيث يعتقدان أنّ نسخةً من الكتاب بخطّ الطوسي وصلت لابن داوود الحلي (٧٠٧هـ)؛ ففي أكثر من مورد من كتابه يُصرّح: «..كذا ضبطه الشيخ أبو جعفر الطوسي (رحمه الله) بخطّه في كتاب الرجال، ورأيت في الفهرست بخطّه أيضاً..»[1].

ويذهب هذان العالمان أيضاً إلى أنّه في الموارد التي يختلف فيه ما هو موجود في الفهرست المتوفّر حالياً مع ما ينقله ابن داوود عن الفهرست، يقدّم قول ابن داوود؛ لهذا السبب عينه[2].

٨ ـ إنّ واحدةً من أهم ميّزات هذا الكتاب أنّ الشيخ الطوسي ذكر طرقه إلى كثير من المصنّفات والأصول التي أوردها في كتابه، وهذه الطرق تفيد الباحثين فيما يسمّى في علم الرجال بـ(نظرية تعويض الأسانيد)، خصوصاً في أسانيد كتابي (تهذيب الأحكام) و(الاستبصار)، وحاصل هذه النظرية: أنّه في بعض الموارد من هذين الكتابين لا يذكر الطوسي في مشيخة كتبه طريقاً إلى كتاب الراوي الذي يروي عنه روايةً ما، أو أنّ الطريق الذي ذكره كان ضعيفاً بأحد الوسائط الرجاليّة، ففي هاتين الحالتين يُعوّض بعض الرجاليّين عن هذا الطريق المفقود أو الضعيف في المشيخة بما ذكره الطوسي من طريق إلى كتاب الراوي نفسه في الفهرست. وهذه الطريقة تعدّ إحدى طرق التعويض، وهناك طرق

---

(١) الحسن بن علي بن داوود، كتاب الرجال: ١١٢.

(٢) التستري، قاموس الرجال ١: ٦٥؛ والخامنئي، الأصول الأربعة في علم الرجال: ٤٣.

كثيرة ابتكرها الرجاليّون للتعويض ذُكرت في المطوّلات من كتب الرجال، كما وهناك من وضع شروطاً متعدّدة لإجراء التعويض، ولعلّ أهم من بحث في نظريّة التعويض ـ تقعيديّاً ـ السيد محمّد باقر الصدر (١٤٠٠هـ)، وتبعه تلميذه السيد كاظم الحائري[١].

(الجماعة) و (العدّة)، وإشكالية المعنى

بيّنا سابقاً أنّ واحدةً من أهمّ معالم هذا الكتاب أنّ الطوسي حينما يذكر مصنّفات شخصٍ ما يقوم بذكر طريقه إلى هذه المصنّفات، فيقول مثلاً: أخبرنا أو رواه لنا فلان وفلان عن فلان.. إلى أن يصل لصاحب الكتاب، إلا أنه في بعض الطرق لا يصرّح بمن أخبره بنحو المباشرة، وإنما يعبّر عنهم بـ (جماعة) أو (عدّة) أو غيرها من التعابير التي لا يُصَرَّح فيها بالأسماء، وإنما تشير إلى مجموعة من الأشخاص، كطريقه إلى كتاب علي بن رئاب، قال: «..أخبرنا جماعة، عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، عن أبيه..»[٢]، وإلى كتاب علي بن الحكم، قال: «..أخبرنا جماعة، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه..»[٣]، وغيرهما الكثير. ولم يصرِّح الطوسي بأسماء أفراد هذه الجماعة أو العدّة حتى يتمّ تقويمهم ومعرفة حالهم، فإن كانوا ثقاتاً معتمَدين أخذنا بالطريق أو السند إلى هذا الكتاب المعيّن، وإن لم يكونوا من الثقات لم نأخذ بهذا الطريق.

---

(١) راجع: الصدر، مباحث الأصول ج٣، ق٢: ٢٣٨ ـ ٢٦٠؛ والحائري، كتاب القضاء: ٥٢ ـ ٦٥.

(٢) الطوسي، الفهرست: ٢٦٣.

(٣) المصدر نفسه: ٢٦٤.

وهنا ذكر علماء الرجال مجموعةً من المحاولات الهادفة إلى تشخيص أفراد هذه الجماعة، ومن أهمّها ما قام به السيد محمد مهدي بحر العلوم (١٢١٢هـ)، وهو أنّ هذه الجماعة أو العدّة إذا عُرف أحدهم ارتفع الغموض عن هذا السند وصار طريق الطوسي إلى صاحب المصنّف معروفاً. ويعتقد بحر العلوم أنه بتتبّعه الفهرست وَجَدَ أنّ كلّ الطرق التي ذكرها الطوسي، والتي عبّر في أولها بالجماعة أو العدّة، فإنّ أحد مشايخه الأربعة المعروفين الثقات داخلٌ فيها، وهم: الشيخ المفيد (٤١٣هـ)، والحسين بن عبيد الله الغضائري (٤١١هـ)، وابن عبدون (٤٢٣هـ)، وابن أبي جيد. وكنماذج لدعوى بحر العلوم هذه يمكن ذكر مثالين هما:

المثال الأول: ما جاء في ترجمة أحمد بن محمد بن خالد البرقي، حيث قال: «..أخبرنا بهذه الكتب وبجميع رواياته عدّةٌ من أصحابنا، منهم أبو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان، وأبو عبدالله الحسين بن عبيد الله، وأحمد بن عبدون، وغيرهم..»[١].

المثال الثاني: ما جاء في ترجمة أحمد بن الحسن الاسفرائني، حيث قال: «..أخبرنا به عدّة من أصحابنا، منهم أبو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان، والحسين بن عبيد الله، وأحمد بن عبدون وغيرهم..»[٢]، وغيرهما من النماذج التي حشدها بحر العلوم لتأييد فكرته من أنّ هذه العدّة أو الجماعة لا تخلو من أحد هؤلاء المشايخ الأربعة أو جميعهم، فتصريحه بانضمامهم في العدّة في كثير من

(١) المصدر نفسه: ٥٤.

(٢) المصدر نفسه: ٦٧.

الموارد يعني انضمامهم في كلّ الموارد التي لم ينصّ عليهم فيها[١].

مشاريع مكمّلة لفهرست الطوسي، رفع النواقص وتحقيق الإضافة النوعيّة

ثمّة مجموعة من العلماء حاولت إكمال مشروع الطوسي في الفهرسة، وتناول كلّ منهم زاويةً في هذا الإكمال. ومن أبرزهم:

١ ـ الحافظ محمد بن علي بن شهرآشوب (٥٨٨هـ)، وذلك في كتابه (معالم العلماء في فهرست كتب الشيعة وأسماء المصنّفين منهم قديماً وحديثاً).

٢ ـ الشيخ منتجب الدين بن بابويه (بعد ٥٨٥هـ)، في كتابه الفهرست.

٣ ـ المحقّق نجم الدين الحلي (٦٧٦هـ)، في كتابه تلخيص الفهرست، والذي يتميّز بأنه يذكر فقط أسماء المصنّفين دون مصنّفاتهم والطرق إليها، كما وصفه آغا بزرك الطهراني[٢].

٤ ـ عناية الله القهبائي (ق ١١هـ)، في كتابه مجمع الرجال.

٥ ـ الشيخ علي بن عبيدالله الأصبعي البحراني (١١٢٧هـ)، في كتابه: ترتيب الفهرست[٣].

٦ ـ الشيخ سليمان الماحوزي البحراني (١١٢١هـ)، في كتابه شرح الفهرست المسمّى بمعراج الكمال في معرفة الرجال، والذي رتّب فيه الفهرست أبجدياً على الحروف الثلاثة الأُوَل وصحّحه، ولكنه لم ينجز الكتاب كاملاً، وإنما انتهى إلى حرف الألف أو حرف التاء[٤].

---

(١) انظر: محمد مهدي بحر العلوم، الفوائد الرجالية ٤: ١٠٤.

(٢) آغا بزرك الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٤: ٤٢٥.

(٣) المصدر نفسه؛ ومصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ١٨٩.

(٤) علي الخامنئي، الأصول الأربعة في علم الرجال: ٤٩.

٩ ـ محاولة الشيخ منتجب الدين الرازي (ح ٥٨٥هـ) في تتويج مرحلة النضج الرجالي

الشيخ علي بن عبيد الله بن الحسن بن الحسين بن الحسن بن الحسين بن علي (والد الشيخ الصدوق)، والمشهور بـ(الشيخ منتجب الدين) (٥٠٤هـ ـ ٥٨٥/ ٦٠٠هـ): **أحد علماء الإماميّة الكبار**، اختُلف في سنة وفاته، إلا أنّه كان حيّاً عام (٥٨٥هـ)، بل ذكر بعضهم أنه كان حياً عام (٦٠٠هـ)[١]. وهو ممّن يروي عن الشيخ الطوسي بواسطة ابن عمه الشيخ بابويه بن سعد[٢]، ويروي عن الشيخ الطبرسي، وأبي الفتوح الرازي[٣]، وروى عنه بعض علماء أهل السنّة منهم: الإمام الرافعي الشافعي[٤].

له **كتاب الفهرست** الذي يُعتبر مكمّلاً لفهرست الشيخ الطوسي. استفاد من هذا الفهرست الشيخُ الحرّ العاملي (١١٠٤هـ) في كتابه (أمل الآمل في علماء جبل عامل)، وصرّح أنه وزّع محتويات كتاب الشيخ منتجب الدين كلّه في كتابه، قال في ترجمته لمنتجب الدين: «..نقلنا كلّ ما فيه[٥] في هذا الكتاب..»[٦].

وقد أدرجه أيضاً العلامة المجلسي (١١١١هـ) في كتابه الموسوعيّ (بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار) وكان من دأب المجلسي أن يدخل

---

(١) نقل ذلك السيد الخامنئي عن ابن الفوطي في كتابه: مجمع الآداب في تلخيص معجم الألقاب.

(٢) زين الدين الجبعي العاملي، الرعاية إلى البداية: ٣٦٢.

(٣) عبدالله أفندي، رياض العلماء وحياض الفضلاء ٤: ١٤٠.

(٤) المصدر نفسه ٤: ١٤.

(٥) أي الفهرست.

(٦) الحرّ العاملي، أمل الآمل في علماء جبل عامل ٢: ١٩٤.

في كتابه هذا بعض الكتب التي لم يكن لها انتشار وتداول في الأوساط العلمية؛ لذا نجده يفصح عن نيّته في إدراج مجموعة من كتب الرجال، قائلاً: «..ثم قد كان في العزم أن نورد في هذا المجلّد جملة من كتب الرجال والفهارس أيضاً؛ ككتاب اختيار رجال الكشي، وكتاب الرجال لابن الغضائري، وكتاب رجال ابن طاووس، وكتاب رجال الشيخ، وكتاب فهرسه، وكتاب رجال النجاشي، وكتاب رجال معالم العلماء لابن شهر آشوب، وكتاب فهرس منتجب الدين، إلى غير ذلك من كتب الرجال.. واقتصرنا من بينها على إيراد كتاب فهرس منتجب الدين المذكور؛ لكونه أكثر فائدةً وأقلّ وجوداً من الباقي..»[١].

كما اعتمد على هذا الكتاب ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) في كتابه (لسان الميزان)، معبّراً عنه برجال الشيعة[٢].

مطالعة في فهرست الشيخ منتجب الدين

١ ـ قصد مؤلّف هذا الفهرست إتمام فهرست الشيخ الطوسي ـ كما صرّح في مقدّمة كتابه ـ فترجم فيه لمن كان معاصراً للطوسي ومن تأخّر عنه حتى عصر المؤلِّف، أي ما يقرب من مائة وخمسين سنة تقريباً[٣].

٢ ـ ألّف الشيخ منتجب الدين الفهرست استجابةً لطلب السيد يحيى بن محمد بن علي المطهّر نقيب الطالبية في العراق.

٣ـ رتّب الكتاب على حروف المعجم، كطريقة ترتيب الشيخ الطوسي، مُبتدئاً

(١) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار ١٠٢: ١٩٤.

(٢) السبحاني، كلّيات في علم الرجال: ١١٢.

(٣) آغا بزرك الطهراني، مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٦٤٦.

بأبي بكر أحمد بن الحسين بن أحمد النيسابوري، ومنتهياً بيعقوب بن محمد بن داوود الهمداني.

٤ ـ كان المؤلِّف معاصراً لابن شهرآشوب صاحب (معالم العلماء) ـ الآتي ذكره ـ إلا أنّه لايوجد في طيّات الكتاب ما يشير إلى أنّه على علم بكتاب ابن شهرآشوب.

٥ ـ صحيحٌ أنّ المؤلّف قصد إكمال مشروع الطوسي في ترجمة المصنّفين، إلا أنّه لم ينضبط لطريقته ولم يلتزم بها، فمن أصل (٥٤٤) شخصاً ـ بين علماء دين وشعراء ـ ذكرهم في كتابه، لم يذكر إلا مصنّفات مائة منهم[١]، خلافاً لابن شهرآشوب الذي سار بدقةٍ أكثر على طريقة الطوسي.

٦ ـ لأنّ الكتاب كان هدفه إتمام مشروع الطوسي؛ لذا لا نجد فيه من الرجال الذين نستفيد منهم في أسانيد المصنّفات والأصول، وفائدة الكتاب في مجال التراجم أكثر منها في مجال التوثيق والتضعيف.

١٠ ـ ابن شهر آشوب (٥٨٨هـ)، وتجاوز التراجم إلى الرجال والطبقات

الشيخ محمد بن علي السروي، المشهور بابن شهرآشوب المازندراني (٤٨٩هـ ـ ٥٨٨هـ): كان من المعمّرين، توفي عن مائة سنة إلا عشرة أشهر.

هو الوحيد الذي لُقِّب بشيخ الطائفة بعد الشيخ أبي جعفر الطوسي. ومن ميّزاته التي تذكر له أنّه حفظ القرآن الكريم وعمره ثماني سنوات. عاش في العراق ودرس فيها، ثم انتقل إلى حلب، ودفن فيها في مقبرة المحسن بن الحسين عليه السلام.

تلمّذ المازندراني على أساتذة مشهورين، من أبرزهم: جار الله الزمخشري

---

(١) السبحاني، كلّيات في علم الرجال: ١١٢.

(٥٣٨هـ) صاحب تفسير الكشاف، وأحمد بن علي بن طالب الطبرسي صاحب كتاب الاحتجاج، وسعيد بن هبة الله القطب الراوندي (٥٣٧هـ)، وغيرهم من العلماء[١].

ذكر له علماء التراجم مجموعةً من المؤلَّفات، منها: مناقب آل أبي طالب، والمثال الأمثل، ومعالم العلماء في **فهرست كتب الشيعة وأسماء المصنّفين قديماً وحديثاً**، كما صرّح نفسه في مقدّمة الكتاب. ويعتبر الكتاب مصدراً مهمّاً لكثيرٍ من كتب التراجم والرجال التي جاءت بعده، أمثال: خلاصة الأقوال للعلامة الحلي، وأمل الآمل للحرّ العاملي، وغيرهما[٢].

جولة تعريفيّة سريعة مع معالم العلماء لابن شهرآشوب المازندراني

١ ـ اعتبر المؤلِّف كتابَه هذا تتمّةً لما قام به الشيخ الطوسي، فأراد به إحصاء ما فات الطوسي أو من جاء بعده من المصنّفين، وقد أوضح هذا في مقدّمة كتابه، قائلاً: «..وقد زدت فيه نحواً من ستمائة مصنَّف، وأشرت إلى المحذوف من كتابه، وإن كانت الكتب لا تعدّ ولا تحدّ..»[٣].

٢ ـ جمع هذا الكتاب (١٠٢١) ترجمةً، كلّهم من أصحاب المصنَّفات، ومن هنا يظهر التفاوت بينه وبين الشيخ منتجب الدين.

٣ ـ بتتبّع بعض التراجم، يبدو أنّ الكتاب أُلِّف بعد سنة (٥٣٧هـ)[٤].

٤ ـ سار فيه على طريقة الشيخ الطوسي في ترتيب الكتاب؛ فكان ترتيبه على

---

(١) مقدّمة محمد صادق بحر العلوم على كتاب معالم العلماء: ٨.

(٢) المصدر نفسه: ٣٠.

(٣) محمد بن علي بن شهرآشوب، معالم العلماء: ٣٨.

(٤) مقدّمة محمد صادق بحر العلوم على معالم العلماء: ٢٩.

حروف المعجم في الحرف الأول فقط.

٥ ـ نصّ المازندراني على وثاقة ٤٤ شخصاً، وعلى ضعف خمسة أشخاص آخرين، وبيّن طبقة ٥٣ شخصاً، وهذا ما يلحق كتابه بعلمَي الرجال والطبقات أكثر من المنجَز الذي قدّمه لنا الشيخ منتجب الدين، والذي اقترب كثيراً من مجال علم التراجم.

٦ ـ ترجم الشيخ المازندراني في هذا الكتاب لبعض علماء أهل السنّة؛ لأنهم ألّفوا في أهل البيت، كالحافظ المعروف أبي نعيم أحمد بن عبيد الله الإصفهاني، قال فيه: «..عامي المذهب[1]، إلا أنّ له كتاب (منتخب المطهرين ومرتبة الطيبين وما نزل من القرآن في أمير المؤمنين)»[2].

٧ ـ أبدع في آخر الكتاب فصلاً عنونه بـ(فيما جهل مصنِّفه)، عَرَضَ فيه مجموعةً من المصنَّفات التي لم يُعرف مصنِّفوها، ذكر فيه اثنين وعشرين مصنَّفاً.

٨ ـ في آخر الكتاب أدرج باباً بعنوان (بعض شعراء أهل البيت عليهم السلام).

٩ ـ يُعتبر الكتاب أوّل وأقدم مصدر جاء النصّ فيه على فكرة الأصول الأربعمائة التي ألّفها أصحاب الأئمة عليهم السلام، فقد نقل المصنِّف نصّاً عن الشيخ المفيد ينصّ على وجود هذه الأصول بهذا العدد، قال: «..وقال الشيخ المفيد أبو عبد الله محمد بن النعمان البغدادي رضي الله عنه وقدّس روحه: صنَّف الإمامية من عهد أمير المؤمنين علي عليه السلام إلى عهد أبي محمد الحسن العسكري (صلوت الله عليه)، أربع مائة كتاب تسمّى الأصول..»[3]، ولا يراد بهذا حصر ما كتبه

---

(١) أي أنّه سنّي المذهب.

(٢) محمد بن علي بن شهرآشوب، معالم العلماء: ٦١.

(٣) المصدر نفسه: ٣٩.

بهذه الأصول والمصنَّفات؛ لأنه من الواضح أنّ الشيعة لديهم الكثير منها، فلك أن تراجع قارئي العزيز فهارس الكشي والنجاشي والطوسي، وإنما المراد من **الأصل**: ما جُمعت فيه الآثار والأخبار لأجل الضبط والحفظ من الضياع والنسيان[1]، ومن هذه الأصول الأربعمائة صنَّف المحمّدون الثلاثة (الصدوق والكليني والطوسي) الكتب الأربعة التي تُعدُّ المصادر الحديثية الأساسيّة عند الشيعة الإمامية بعد ضياع تلك الأصول.

ومع أهميّة هذا النص للمفيد الذي ذُكر في هذا الكتاب، إلا أنّ الباحثين عندما رجعوا لكتب المفيد لم يجدوا مثل هذا النصّ فيها؛ ولعلّه مذكور في كتابٍ له لم يصلنا، أو وصلنا ناقصاً؛ لذا وقع بعض النقاش مؤخّراً في هذه الفكرة.

١٠. رجال ابن بطريق (٦٠٠هـ)، ونهاية هذه المرحلة

تنتهي هذه المرحلة المهمّة في تاريخ علم الرجال الشيعي، **بالشيخ يحيى بن الحسن بن الحسين بن علي بن محمد بن البطريق، المشهور بابن بطريق (٥٢٣هـ - ٦٠٠هـ)**، حيث ذكر له كتاب بعنوان (رجال الشيعة)، نقل عنه ابن حجر في (لسان الميزان)[2].

خلاصة واستنتاج

يمكن لنا استخلاص بعض النتائج السريعة فيما يتصل بهذه المرحلة، أهمّها:

أولاً: تمثل هذه المرحلة مرحلة انطلاق العمل التأسيسي لعلم الرجال عند

---

(١) عبدالله المامقاني، مقباس الهداية في علم الدراية ٢: ١٤٩.

(٢) آغا بزرك الطهراني، مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٥٠١.

الإماميّة، حيث دوّنت فيها أمّهات الكتب التي باتت تشكّل ـ إلى يومنا هذا ـ مصادر يرجع إليها الرجاليون للبحث في أقدم ما بأيديهم من معلومات عن الرواة في القرون الخمسة الهجرية الأولى.

ثانياً: تنوّعت الأعمال الرجاليّة في هذا الفترة، فقسم منها سلّط الضوء على طبقات الرواة مثل كتاب الرجال للشيخ الطوسي، فيما لاحظنا قسماً آخر يهتمّ بمجال الفهارس والمصنّفات كما في فهرستي الطوسي والنجاشي، وقسم ثالث يهتمّ بالتراث الرجالي الحديثي الذي وصل من أئمّة أهل البيت النبوي في القرون الثلاثة الهجرية الأولى كما في رجال الكشي الذي اختصره الطوسي وهكذا.

ثالثاً: يلاحظ في هذه الفترة أنّ هناك من صنّف مستقلاً في الضعفاء، وكانت هذه هي محاولة ابن الغضائري في كتابه، فيما نجد البقيّة يختارون التصنيف في عامّة الرواة بمن فيهم الضعفاء وغيرهم.

رابعاً: يمكن تصنيف هذه المرحلة إلى طبقتين: إحداهما تنتهي بزمن الشيخين: الطوسي والنجاشي، وهي المرحلة البنيوية الرئيسة، والثانية تأتي مع الأعمال المكمّلة للطبقة الأولى، مثل أعمال الشيخ منتجب الدين الرازي والشيخ ابن شهر آشوب المازندراني، ومن الصعب تصنيف الجميع على أنّه في وزان واحد من هذه الناحية؛ لأنّ تلك تمثل أعمالاً بنيوية فيما هذه تعدّ مكمّلة لجهود تلك.

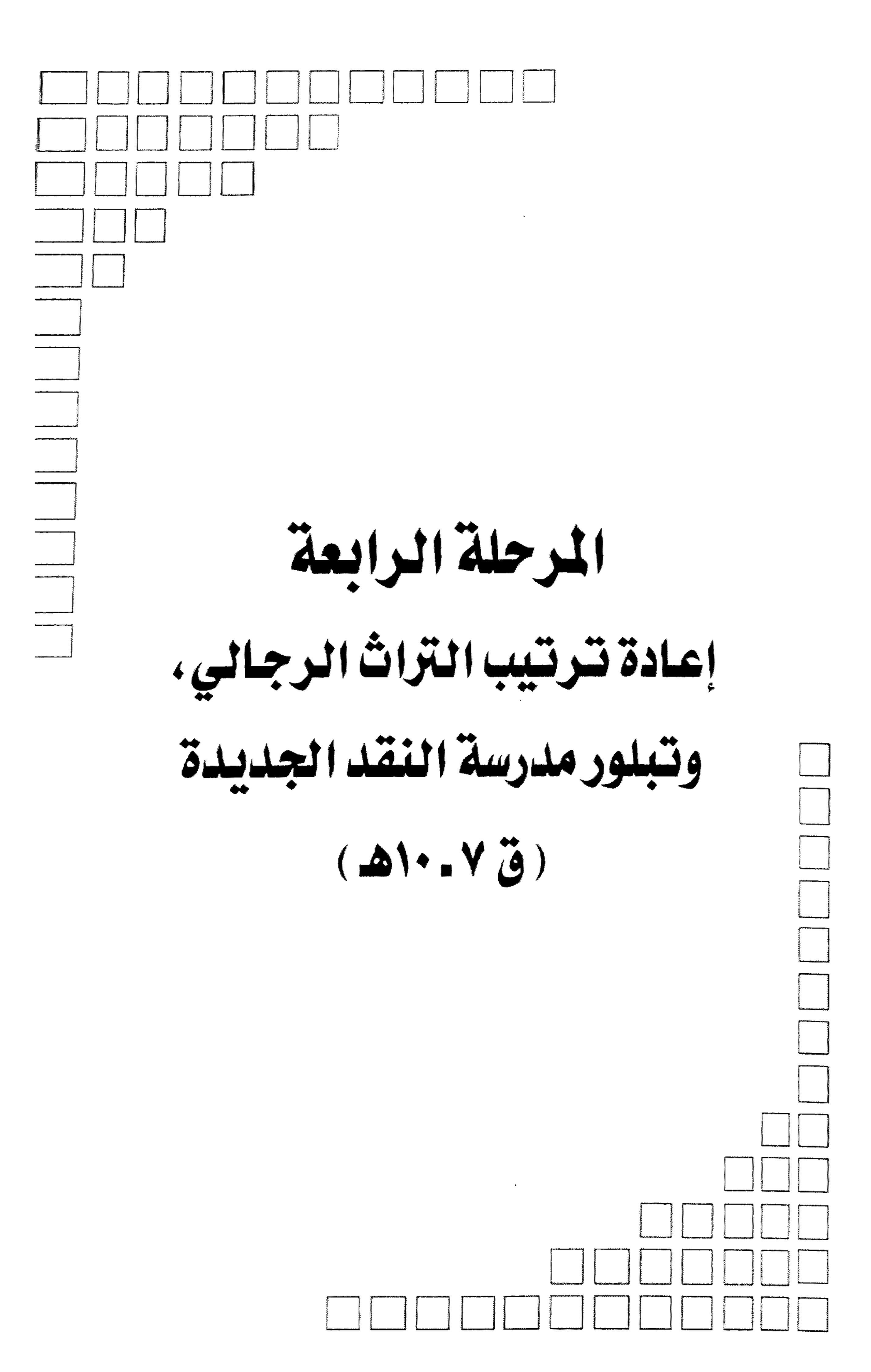
خامساً: تفاوتت قيمة الكتب التي بأيدينا من هذه المرحلة، ففيما رأينا كتباً بالغة الدقّة نسبيّاً ككتاب النجاشي، كانت هناك أعمال تشوبها مشاكل، مثل رجال الشيخ الطوسي الذي احتوى بعض الأخطاء بسبب كونه مسوّدة، كما كان يرى السيد البروجري فيما ينقل عنه، أو مثل روايات الشيخ الكشي التي كانت

في الكثير منها ضعيفة السند ببعض الشيوخ مثل جبرئيل بن أحمد الفاريابي، وفق ما أشار إليه مكرّراً السيد الخوئي في معجمه.

سادساً: وصلتنا بعض كتب هذه المرحلة لكنّ بعض الكتب الأخرى لم تصل مع الأسف الشديد، فلم يصلنا أصل كتاب الكشي مثلاً، وإن وصلنا اختيار الطوسي لكتاب الكشي، كما لم تصلنا نسخة كتاب الغضائري، وإن وصلت للعلامة الحلي مع نقاش في دقّة الطريق الذي وصلته النسخة عبره وهكذا.

سابعاً: تبلورت في هذه المرحلة الطرق إلى المصنّفات والكتب عبر فهرست: النجاشي والطوسي، وكذلك عبر مشيخة الفقيه والتهذيب والاستبصار، وهو ما سيساعد لاحقاً أنصار نظرية التعويض السندي في حلّ مشاكل تتصل بالأسانيد، فيما يُعرف بتصحيح الأسانيد.

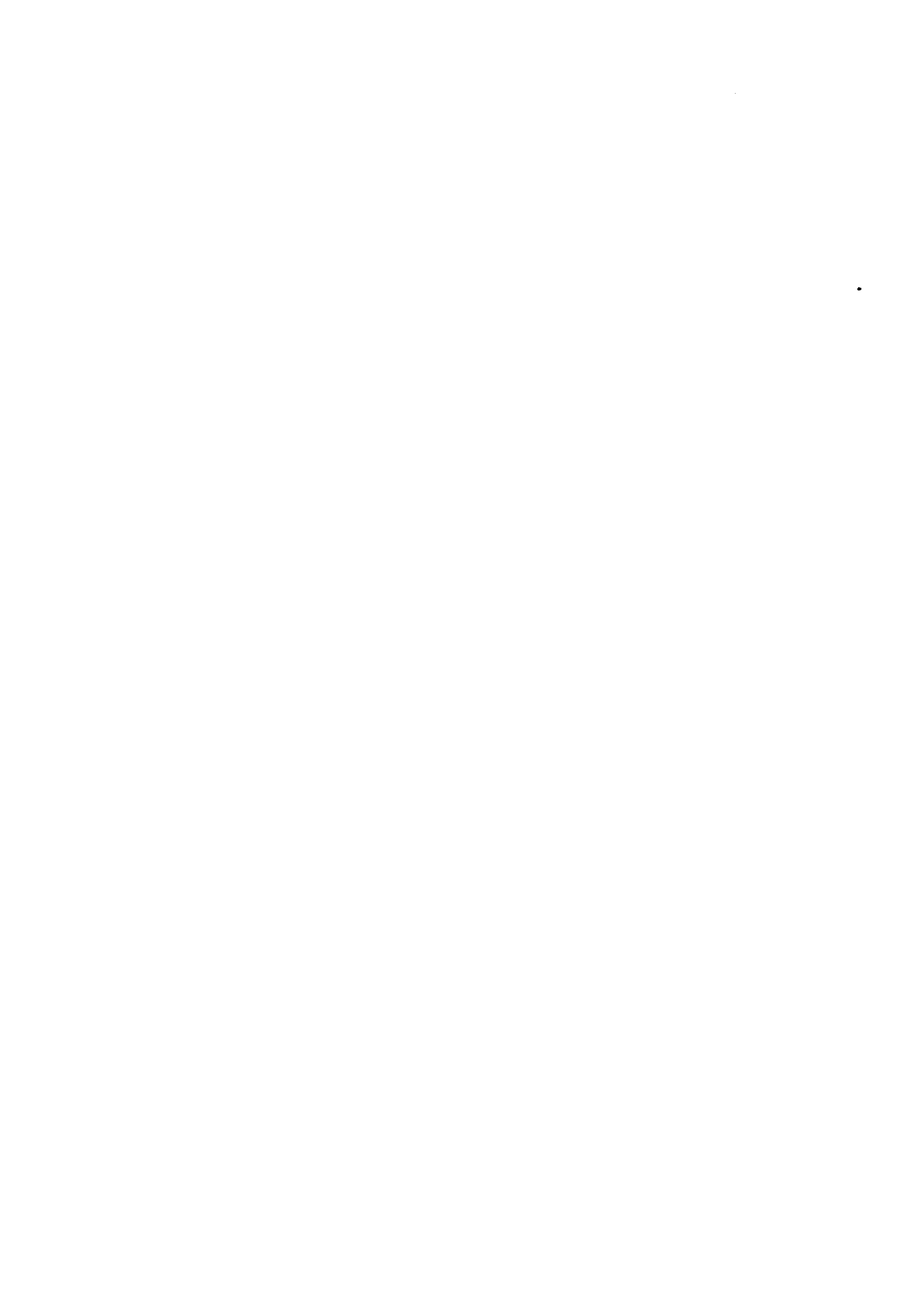
إلى غير ذلك من نقاط سبق أن تعرّضنا لها ونكتفي بهذا القدر.



المرحلة الرابعة

إعادة ترتيب التراث الرجالي، وتبلور مدرسة النقد الجديدة

(ق ٧ ـ ١٠هـ)



تمهيد

اتّضح مما سبق أنّ المرحلة السابقة كانت مرحلة بناء وتأسيس للقواعد الرئيسة لعلم الرجال الإمامي، وقد برز هذا البناء في تكوّن المصادر الأساسيّة لهذا العلم على أيدي رجاله الكبار من أمثال: ابن الغضائري، والنجاشي، والطوسي، والكشي و.. ويمكن أن نصنّف هذه المرحلة جغرافيّاً بمرحلة (الكوفة وبغداد والنجف) أو (مرحلة العراق)، إذا لم نحسب شخص الشيخ الكشي، وإلا أطلقنا عليها اسم: (مرحلة العراق وسمرقند).

أما مرحلتنا هذه، فمن الناحية الجغرافية يمكن أن نطلق عليها اسم: (مرحلة الحلّة وجبل عامل) فروّادها كانوا من هاتين البقعتين اللتين أصبحتا في ذلك العصر مقرّ الفكر الشيعي الإمامي وعاصمته[1].

وكالعادة ندرس هذه المرحلة تارةً من خلال خصائصها العامّة، وأخرى برصد تطوّراتها وأعمالها ورجالاتها:

أولاً: الخصائص العامة لهذه المرحلة

تتميّز هذه المرحلة من تاريخ علم الرجال الإمامي بمجموعة من السمات

---

(١) لمزيد من التفصيل، راجع: عبدالهادي الفضلي، تأريخ التشريع الإسلامي: ٣٤١؛ ومحمد مهدي الآصفي، تاريخ الفقه الشيعي (مقدّمة كتاب اللمعة الدمشقية) ١: ٧٢.

والخصائص، نشير إلى أبرزها هنا، وهي:

١ ـ في هذه المرحلة، سيتمّ جمع كلّ التراث الرجالي الأساسي الذي تكوّن حتى القرن السابع الهجري، وذلك على يد السيد أحمد بن طاووس الحلّي في كتابه حلّ الإشكال، ليستمرّ المشروع مع تلميذيه ابن داوود في كتاب الرجال، والعلامة الحلّي في خلاصة الأقوال.

كما وسيتم أيضاً إعادة ترتيب هذه المصادر مرّةً أخرى، في محاولة لتنظيمها أكثر، كما سنشهد ذلك مع ترتيب ابن طاووس والسيد يوسف العاملي.

٢ ـ سيظهر في هذه المرحلة بشكل قويّ جداً وفعّال من قبل مدرسة النقد والتحليل الرجالية، نقدٌ لتلك المعطيات التي تجمّعت طيلة القرون السابقة، وتحليلٌ لها؛ لإنتاج معطيات جديدة لم تكون مشهودة من قبل، وتتمثّل هذه المدرسة في الحلّيين الثلاثة: أحمد بن طاووس، وابن داوود الحلّي، والعلامة الحلّي. كما سنشهد هنا ـ وفق هذا المنهج النقدي الجديد ـ المحاكمة الأولى لروايات كتاب الكشّي والمواقف منها.

٣ ـ الاعتماد على منطق المدح والذم، والجرح والتعديل، كأساس لتقسيم الكتب الرجالية وتبويبها وتصنيفها، كما في تجربة ابن داوود الحلّي الذي قسّم كتابه إلى الممدوحين والمذمومين، وكذلك تجربة العلامة الحلّي، حيث قسّم كتابه إلى من تُقبل روايتهم ومن تُردّ. ومثل هذا الأساس في التقسيم لم يكن مألوفاً في المصادر التي سبقت هذين الشخصين، كفهرستي النجاشي والطوسي وغيرهما؛ إلا ما كان عند ابن الغضائري من تأليفه لكتاب خاصّ بالضعفاء.

وهذه النزعة الثنائية (المدح والذم)، سنلاحظ أنّها ستبدو مرّةً أخرى في محاولة ربط الاجتهاد الفقهي بعلم الرجال، وسنجد كيف سيُعدّ هذا العلم

مقدّمةً من مقدّمات الاجتهاد، وهذا الأمر لم يكن مشهوداً بهذه القوّة في السابق من المراحل.

٤ ـ المكوّنات الأساسية والأوّلية لكلّيات علم الرجال وقواعده العامّة ستتبلور في هذه المرحلة أيضاً، انطلاقاً من ابن داوود الحلّي في خاتمة كتابه، وتصاعداً مع العلامة الحلّي فيما نثره من بذور النظريّات الرجالية في طيّات كتابه، إلى أن تصل أوجها في المراحل التالية بفرزها في مصنّفات خاصّة بها، كما سوف يأتي الحديث عنه إن شاء الله تعالى.

٥ ـ شهدت هذه المرحلة تصاعداً رجاليّاً حاداً من أواسط القرن السابع الهجري وحتى أواسط القرن الثامن الهجري مع ابن طاووس وتلامذته، وقد بقي صدى المدرسة الحلّية هذه حتى القرن العاشر الهجري، ليظهر بعد ذلك بعض الحراك مع المحقّق الكركي والشهيد الثاني و..

٦ ـ نشأ في هذه المرحلة لونٌ جديد من التأليف، وهو النقد الرجالي والسندي للمصادر الحديثية الشيعيّة، كما في تجربة علاء الملك الذي سيبحث هذه المرّة في أسانيد الكافي والتهذيب. هذه الظاهرة التي لم تشهدها الساحات الشيعية من قبل بهذه الطريقة، ستعطي مؤشراً على مكانة الجرح والتعديل في ذهنية شخصيّاتها.

٧ ـ ستكثر في هذه المرحلة التعليقات والمختصرات والتلخيصات، خاصّةً في القسم الثاني منها، أعني القرن الهجري العاشر؛ وهذا ما يكشف عن تدهور نسبي في الإنتاج الرجالي، وسيطرة أصداء إبداعات ما سبق من القرون؛ لأنّ أمثال هذه التأليفات في غالبها يدور في فلك ما سبقه من نظريات وأفكار ورؤى، ما لم يكن المتن مجرّد مادّة للانطلاق، كما في متن كتاب شرائع الإسلام

للمحقق الحلي، عندما اتخذه الشيخ محمد حسن النجفي مادّةً للانطلاق الموسوعي البحثي الرائع.

٨ ـ تظهر في الساحة الرجالية هذه المرّة كتبٌ ستؤثر على هذا العلم، فكتاب الخلاصة للعلامة الحلي سيغدو محوراً للجهود الرجالية التي ستأتي من بعده إلى مدّة تقارب الثلاثة قرون، وهذا ما سيلقي ضوءاً على أهميّة الكتاب والإبداعات التي خرج بها.

٩ ـ تقدّم لنا هذه المرحلة معطيات رجالية، كانت مصادرها غائبةً عنّا، حيث سيظهر ـ على سبيل المثال ـ كتاب الضعفاء لابن الغضائري على يد مدرسة الحلّة، وسنقف على بعض مواقف وآراء الرجاليين المتقدّمين الذين لم تصلنا كتبهم، كابن عقدة والسيد العقيقي، ممّن وصلت نسخٌ من كتبهم إلى رجالات هذه المرحلة.

١٠ ـ سنلاحظ في هذه المرحلة أيضاً أنّ الغالب على تأليفاتها التوسّط بين الإيجاز والإطناب، فلن نلاحظ التأليفات الموسوعيّة المطوّلة كما لن نشهد المختصرات البسيطة جدّاً. ونستثني من ذلك بعض التجارب التي لم تصلنا، ولكنّها نُسبت إلى كلّ من العلامة الحلّي وابن معيّة.

ثانياً: تفاعلات المرحلة وتطوّراتها ومنجزاتها، رصد ومتابعة

لكي نطلّ على طبيعة التحوّلات والمنجزات والمعطيات التي قدّمتها هذه المرحلة، يجب علينا أن نسير مع رجالاتها ومنجزاتهم؛ لنتأمّل في الخطوات التي قدّموها والمعطيات التي أضافوها نوعيّاً على علم الرجال الإمامي، ونفضّل هنا استخدام التقسيم الزمني لمزيد من التوضيح، حيث نرى أنّ هذه المرحلة كان لها

عهدان: أحدهما في الحلّة، والآخر في جبل عامل، ونحاول استعراض المنجزات عبر هذين العهدين، ونلخّص ذلك على الشكل التالي:

العهد الأول: عهد مدرسة الحلّة ومشروعها الرجالي

ويمكن لنا أن نقوم بجولة سريعة في العهد الأول من عهود هذه المرحلة، وهو الذي شهدته الحلّة في العراق، وذلك كالتالي:

١ ـ لبنة ابن إدريس الحلّي (٥٩٨هـ) الأساسية في بناء مدرسة الحلّة النقديّة

يمكن أن نعتبر المحرّك لانطلاق هذه المرحلة هو الشيخ محمد بن إدريس العجلي الحلّي (٥٩٨هـ) المشهور بابن إدريس الحلّي، حيث ظهر في كتابه: (السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي) ممارساً للعملية الرجالية النقديّة الناتجة عن المرحلة السابقة أكثر مما سبق، فنحن نجده في غير مورد من كتابه يردّ روايةً ما لعلّةٍ في رجال سندها، ويصرّح بأنّ رواتها ـ مثلاً ـ من غير الإمامية كالفطحية أو غيرهم من الفرق الأخرى؛ فكثيراً ما ردّ روايات عمّار الساباطي، وعلّل هذا الردّ بأنه فطحي[(١)]. وردّ أيضاً الحسن بن فضّال[(٢)]، وجعفر بن سماعة[(٣)]، وعبدالله بن بكير[(٤)].. للسبب عينه، وهو كونهم من الفطحيّة[(٥)]؛ إلى غيرها من الموارد التي

---

(١) محمد بن إدريس الحلي، كتاب السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي ١: ٢٧٦، و٢: ٥٢٠.

(٢) المصدر نفسه ١: ٤٩٥.

(٣) المصدر نفسه ٢: ٩٦.

(٤) المصدر نفسه ٣: ٢٧٣.

(٥) وهم من فرق الشيعة القائلين باستمرار الإمامة ـ بعد الإمام جعفر بن محمد الصادق ـ في ابنه عبدالله الأفطح، الذي مات بعد أبيه بسبعين يوماً. والأفطح ـ لغةً ـ تعني عريض الرأس.

يمكن للقارئ ملاحظتها بقراءة كتاب السرائر[١].

لقد فتحت جهود ابن إدريس البابَ على مصراعيه لمزيد من التركيز على أمر الأسانيد ورجال الرواية، وليس فقط أخذها مجرّد عنصر من العناصر، فعدد الروايات التي فيها رجال من هذه الفرق ليس واحداً أو اثنين وإنّما هو رقمٌ هائل جداً، إذا أردنا حساب تداعيات نظرية ابن إدريس فيه فستكون غير عادية.

من هنا، ذكر جماعةٌ من الباحثين في تاريخ الفقه والفقهاء، أنّ خطوات ابن إدريس شكّلت منعطفاً سرعان ما وجدنا تبلوره النظري في مدرسةٍ متكاملة عند العلامة الحلّي. كانت تحفظات ابن إدريس وتشدّده في أمر الأسانيد ـ رغم عدم قوله بحجيّة خبر الواحد ـ مفتاحاً لمزيد من الاهتمام برجال السند، وهو أمر إذا تقارن مع ضعف حضور القرائن القطعية الموجبة للوثوق بصدور الأخبار، إمّا ضعفاً وجودياً أو ضعفاً معرفيّاً، سوف يفضي ـ عندما ندرك أنّ العلامة الحلّي الرائد الجديد في القرن الثامن لإحياء نظرية السند والنقد السندي ـ إلى مزيد من التركيز على الأسانيد ورجال الحديث، وهذا معناه أنّنا بتنا نشهد إرهاصات تحوّل جديد في طريقة التعامل مع الروايات والأسانيد، فتراجعت آليات نقد المتن لصالح نقد السند، وهذا ما يوفر البيئة الحاضنة لنموّ علمٍ مثل علم الرجال.

صحيحٌ أنّ التعامل الجديد ـ بمساحته ـ مع الروايات، والذي برز مع ابن إدريس شكّل المحرّك لعجلة هذه المرحلة؛ إلا أنّها بداية بسيطة ومتواضعة وتطبيقية، فلم يصلنا عنه أيّ مصنّف في الجرح والتعديل. ويمكن القول بأنّ إسهام ابن إدريس كان بمثابة حلقة الوصل بين إنجازات المرحلة السابقة وهذه

---

(١) لمزيد من التفصيل حول نظرية ابن إدريس الحلّي في أخبار الآحاد، انظر: حيدر حب الله، نظرية السنّة في الفكر الإمامي الشيعي: ١٦٧ وما بعدها.

المرحلة.

وعليه، يمكننا القول بأنّ التكوّن الفعلي لهذه المرحلة كان مع أبرز رجالاتها، وهم:

٢. ابن طاووس (٦٧٣هـ) والتأسيس لمرحلة جديدة من النقد الرجالي والحديثي

السيد جمال الدين أحمد بن موسى بن جعفر بن طاووس الحسني الحلّي (٦٧٣هـ): أخو السيد علي بن طاووس الحلي (٦٦٤هـ) العالم المعروف. أستاذ الشيخين: العلامة وابن داوود الحلّيين، له من المؤلَّفات اثنين وثمانين مؤلَّفاً، كما نصّ على ذلك تلميذه ابن داوود الحلّي[1].

غاب أحمد بن طاووس عن الساحة العلمية، فلم يكن له حضور بارز فيها، خلافاً لأخيه علي؛ ولعلّه لذلك لم تنتشر كتبه كثيراً، بل لم يبقَ منها اليوم إلا كتابان هما: (**بناء المقالة الفاطمية في نقض الرسالة العثمانية**)[2]، والذي ردّ فيه على الجاحظ (٢٥٥هـ)، والكتاب الآخر هو ما حرّره الشيخ حسن صاحب المعالم (١٠١١هـ)، من كتابه (حلّ الإشكال في معرفة الرجال)، وقد أطلق عليه صاحب المعالم اسم (التحرير الطاووسي) نسبةً للسيد أحمد بن طاووس. وأمّا غير هذين الكتابين مما ذكره ابن داوود فلم يصلنا منه شيء مع الأسف.

ورغم هذا الغياب لابن طاووس، إلا أنه يتصدّر بجدارة هذه المرحلة، لعوامل ثلاثة امتلكها وتميّز بها عن غيره، وهي:

---

(١) ابن داوود الحلي، كتاب الرجال: ٤٥ ـ ٤٦؛ وآغا بزرك الطهراني، طبقات أعلام الشيعة ٣: ١٣.

(٢) حقّق هذا الكتاب علي العدناني الغريفي، وطبعته مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث.

العامل الأول: إنّه أوّل من نوّع الحديث ـ في الوسط الشيعي ـ إلى أنواعه المعروفة: الصحيح والحسن والموثّق والضعيف، وقبله لم تعرف الأوساط الشيعيّة هذا التقسيم، على خلاف الأوساط السنّية التي تداولت هذا التقسيم منذ القرن الرابع الهجري.

نعم، ريادة ابن طاووس لهذا التقسيم في الوسط الشيعي ليست أمراً متّفقاً عليه بين علماء الرجال والدراية، فهناك مواقف ثلاثة في الموضوع هي:

أ ـ إنّه هو ـ أعني السيد أحمد بن طاووس ـ صاحب هذا التقسيم ولم يسبقه إليه غيره، كما صرّح بذلك الشيخ حسن في منتقى الجمان، قائلاً: «..ولا يكاد يُعلم وجود هذا الاصطلاح قبل زمن العلامة، إلا من السيد جمال الدين بن طاووس (رحمه الله)»[١].

ب ـ إنّ صاحب التقسيم هو العلامة الحلّي (٧٢٦هـ) تلميذ السيد ابن طاووس، وقد تبنّى هذا الرأي الفيضُ الكاشاني (١٠٩١هـ)، حيث قال: «..وأوّل من اصطلح على ذلك وسلك هذا المسلك العلامة الحلّي (رحمه الله)، وهذا الاصطلاح لم يكن معروفاً بين قدمائنا (قدّس الله أرواحهم)..»[٢].

وأقدم نصّ شيعي على التقسيم الرباعي للحديث جاء في كتاب العلامة الحلي (**منتهى المطلب في تحقيق المذهب**)، حيث قال: «..وقد يأتي في بعض الأخبار أنه صحيح، ونعني به ما كان رواته ثقاتاً عدولاً، وفي بعضها الحسن، ونريد به ما كان بعض رواته قد أثنى عليه الأصحاب وإن لم يصرّحوا بلفظ التوثيق له، وفي بعضها بالموثّق ونعني به ما كان بعض رواته من غير الإمامية كالفطحية

---

(١) الحسن بن زين الدين، منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان ١: ١٤.

(٢) محمد محسن الفيض الكاشاني، الوافي ١: ٢٢.

والواقفية وغيرهم، إلا أنّ الأصحاب شهدوا بالتوثيق له»[١]، ولعلّ هذا النصّ هو الذي يدعم وجهة النظر هذه، حيث لا نملك نصّاً لابن طاووس في هذا المجال، لا بالمباشرة ولا بالنقل.

ج ـ موقف التردّد في صاحب هذا التقسيم بين الأستاذ ابن طاووس وتلميذه العلامة، وممّن تردّد في ذلك المحدّث البحراني (١١٨٦هـ)، حين قال: «..الأصل في تنويع الحديث إلى الأنواع الأربعة المشهورة هو العلامة أو شيخه جمال الدين ابن طاووس (نوّر الله تعالى مرقديهما)..»[٢].

«وليست نسبة الشيخ حسن لابن طاووس بالبعيدة أوالمستغربة، انطلاقاً من العقل النقدي الذي يتمتّع به هذا الفقيه، وإنه لما كان العلامة الحلي أشهر من ابن طاووس في سماء الفكر الشيعي كان من المحتمل جداً أن يُقرن هذا التقسيم الجديد للحديث باسم العلامة أكثر من اقترانه باسم ابن طاووس، خصوصاً وأنّ أكثر كتب الأخير قد فُقدت..»[٣].

فإذا ثبت أنّ ابن طاووس هو مبدع هذا التقسيم الرباعي؛ فهذا يعني أنه لعب دوراً هاماً وأساسياً في تفعيل حركة النظر في أسانيد الروايات وتقويم رجال سند كلّ رواية، فإذا كان الحديث الصحيح هو أن يتصل سنده إلى المعصوم بنقل العدل الضابط عن مثله في جميع الطبقات بلا شذوذ ولا علّة؛ فهذا يعني أنّنا سنبحث عن رجال السند، هل هم من الإمامية العدول، فيدخل السند في إطار الصحيح، أم لا؟ وهكذا في بقيّة الأقسام، وهذه هي الصلة التي تربط قضيّة

---

(١) العلامة الحلي، منتهى المطلب في تحقيق المذهب ١: ٩ ـ ١٠.

(٢) يوسف البحراني، الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ١: ١٤.

(٣) حيدر حب الله، نظرية السنّة في الفكر الإمامي الشيعي، التكوّن والصيرورة: ١٧٢.

التقسيم الرباعي للحديث بعلم الرجال هنا.

العامل الثاني: هذا الرجل ـ أعني ابن طاووس ـ هو من أدخل علم الرجال الشيعي في مرحلة النقد والتحليل، بعد أن كان أغلب الرجاليّين السابقين عليه يدورون في فلك جمع ونقل الآراء والوثائق الرجالية دون أيّ عملية تحليل للمعلومات التي يتحصّلون عليها. وهناك شاهدان على هذه الخطوة التي خطاها ابن طاووس:

الشاهد الأوّل: ما يصرّح به ابن داوود الحلّي، من أنّ أكثر فوائد كتابه (الرجال) هو من أستاذه السيد أحمد[١]، ورجال ابن داوود يُعدّ بداية ظهور القواعد الكلّية في علم الرجال ـ على ما سيأتي مفصّلاً بحول الله ـ؛ فما لابن داوود من خبرة رجالية والنتائج التي خرج بها في كتابه يعود لابن طاووس ولا أقلّ في خطوطه الأساسيّة، وهذا مؤشر على أنّ الرجل ـ أي ابن طاووس ـ قد قام بنقلة جادّة في علم الرجال الشيعي.

الشاهد الثاني: المحدّث حسين النوري (١٣٢٠هـ)، حيث يصف في خاتمة مستدركه ابنَ طاووس بأنّه: «..وهو (رحمه الله) أوّل من نظر في الرجال، وتعرّض لكلمات أربابها في الجرح والتعديل وما فيها من التعارض، وكيفيّة الجمع في بعضها، وردّ بعضها وقبول الأخرى في بعضها..»[٢]، وقريبٌ من كلام الشيخ النوري ما جاء في كلمات الشيخ عباس القمّي (١٣٥٩هـ) في كتاب: فوائد الرضويّة[٣]. ومن الواضح جداً أنّ النوري في هذا النصّ لا يقصد أنّ ابن

---

(١) ابن داوود الحلي، كتاب الرجال: ٤٦.

(٢) حسين النوري، خاتمة مستدرك الوسائل ٢: ٤٣٧.

(٣) عباس القمّي، فوائد الرضويّة في أحوال علماء المذهب الجعفريّة: ٤٠.

طاووس كان مؤسّساً للرجال الشيعي، فالعلماء قد عملوا قبله في ميدان الرجال، وأثروا هذا العلم بالكثير من الوثائق والمواقف الرجالية، بل إنّ تعبيره بأنّه «أوّل من نظر في الرجال»، يدلّ على أنّ ابن طاووس أوّل من أسّس للعملية النقدية في علم الرجال في الساحة الشيعية.

هذان شاهدان على الإنجاز الذي حقّقه السيد أحمد بن طاووس في علم الرجال بإدخاله مرحلة النقد والتحليل.

ولابدّ لنا هنا من وقفة بسيطة مع إشكاليّة سبّبها هذان الشاهدان المشار إليهما، فقد سجّل بعض النقّاد من أهل السنّة النقد التالي على علم الرجال الشيعي، وهو أنّ هذين الشاهدين، يدلّان على أنّ الإماميّة لم يسبق أن اشتغلوا أساساً قبل القرن السابع الهجري بالنقد والتمحيص في علم الرجال والجرح والتعديل، فكيف يمكن البناء على اعتبار أحاديثهم وأسانيدهم وتقوياتهم للرواة وللنصوص؟!

ويمكننا التعليق على هذا الكلام بأنّ كلام المحدّث النوري حول أنّ أوّل من نقد الرجال هو ابن طاووس، غير صحيح لو أخذنا بإطلاقه، ونحن لا نقصد إطلاقه، إلا إذا قصد أنّ أوّل من نظر في التراث الرجالي الذي جاءنا من القرن الرابع والخامس الهجريّين ـ نقداً وتمحيصاً ومقارنةً وضبطاً ورفعاً وتحليلاً للتعارض أو تفكيكاً للمعطيات ـ هو ابن طاووس، بحيث يكون ابن طاووس أوّل من نظر في رجال الطوسي والنجاشي والبرقي والكشّي والصدوق في المشيخات، فهذا يمكن قبوله؛ لأنّ الفترة الفاصلة بين القرنين الخامس والسابع الهجريّين ليس فيها ـ وفق ما وصلنا ـ كتبٌ تبحث في هذا المضمار، والقفزة الهائلة التي عرفها الشيعة رجاليّاً كانت بعد ذلك عندما صنّفوا عشرات المجلّدات في

علم الرجال والجرح والتعديل، كما سيأتي إن شاء الله، وهذا لا يضرّ بقيمة الحديث أو علم الرجال الإمامي؛ لأنّه لا يدلّ على أنّ الإماميّة في القرون الخمسة الهجرية الأولى لم يعملوا في نقد الرجال، وإنّما يدلّ على أنّ هناك فترة راكدة في البحث الرجالي وقعت بين نهايات القرن الخامس وأواسط القرن السابع، وأغلب العلوم الإسلاميّة عند المذاهب شهدت فترات ركود وفترات نشاط كما هو معروف، وليس هذا بالأمر الغريب.

أمّا إذا قصد أنّ الإماميّة لم تعرف البحث في الرجال منذ أن وجدت وحتى ابن طاووس، فهذا باطل قطعاً؛ لأنّ هذا التحليل من النوري المتوفى عام ١٣٢٠هـ يناقض صريح كلام الطوسي (٤٦٠هـ) الذي قال فيه: «ومما يدلّ أيضاً على صحّة ما ذهبنا إليه، أنّا وجدنا الطائفة ميّزت الرجال الناقلة لهذه الأخبار، ووثقت الثقات منهم، وضعّفت الضعفاء، وفرّقوا بين من يعتمد على حديثه وروايته، ومن لا يعتمد على خبره، ومدحوا الممدوح منهم وذمّوا المذموم، وقالوا فلان متهم في حديثه، وفلان كذاب، وفلان مخلط، وفلان مخالف في المذهب والاعتقاد، وفلان واقفي، وفلان فطحي، وغير ذلك من الطعون التي ذكروها، وصنّفوا في ذلك الكتب، واستثنوا الرجال من جملة ما رووه من التصانيف في فهارسهم، حتى إنّ واحداً منهم إذا أنكر حديثاً نظر في إسناده وضعّفه برواته. هذه عادتهم على قديم الوقت وحديثه لا تنخرم..»[1]. فنصّ الطوسي وثيقة مخبِرة عن واقع معاصر وقريب منه، بينما كلام النوري منذ مائة عام من اليوم فقط ـ وهو من علماء الإخبارية المعارضين عادةً لعمليات النقد

(١) الطوسي، العدّة في أصول الفقه ١: ١٤١ ـ ١٤٢.

الرجالي ـ مجرّد تحليل لاحق جاء بعد أكثر من سبعة قرون، فلا يمكن البناء عليه بعدما تقدّم، ولهذا نحن نميل إلى أن يكون مقصوده ما أشرنا إليه أوّلاً.

العامل الثالث: وهو أنّ ابن طاووس أوّل من عمل على جمع المصادر الأوّلية لعلم الرجال في كتابٍ واحد، ورتّبها بما يخدم غرضه؛ وهذا يعني أنه قد أدرك مبكّراً أنّ المادّة الأساسية لعلم الرجال قد تكوّنت وتبلورت مع هذه المصادر، وهي كتب ابن الغضائري والنجاشي والطوسي.

إنّ هذه العوامل الثلاثة التي ذُكرت أعلاه تضطرّنا لجعل السيد أحمد بن طاووس رأس المرحلة الرابعة رغم أنّ كتبه لم تصلنا كلّها، وسنرى كيف أنّ هذه الشخصية بهذه المميّزات أثّرت في صياغة شخصيّة تلميذيه اللذين لعبا دوراً هاماً من بعده في إكمال مسيرته النقديّة.

جولة مع الأثر الرجالي الواصل إلينا من ابن طاووس (حلّ الإشكال)

ذكرنا سابقاً أنّ الكتاب الرجاليّ الوحيد الذي وصلنا عن ابن طاووس هو ما حرّره الشيخ حسن من كتاب (**حلّ الإشكال في معرفة الرجال**)، ولابدّ لنا من جولة في ثنايا هذا الكتاب لنتعرّف عليه، ونطّلع على ما فيه:

١ ـ جمع المؤلِّف في كتابه المصادرَ الأساسيّة في علم الرجال، وهي: (كتاب الضعفاء لابن الغضائري، وفهرست النجاشي، وفهرست الطوسي ورجاله والاختيار من كتاب الكشي)، ورتّب الأسماء على حروف المعجم، فذكر في الهمزة ـ مثلاً ـ الأسماء الواردة في كلّ مصدر من هذه المصادر الخمسة.

٢ ـ يصرّح المؤلِّف في مقدّمة الكتاب بأنّ له طرقاً إلى الكتب الرجالية التي أوردها، إلا كتاب الضعفاء، فإنّه ينصّ على أنّه لا طريق له إليه، حيث يقول: «..

ولي بالجميع روايات متّصلة، عدا كتاب ابن الغضائري»[١].

٣ ـ الهدف الذي توخّاه من هذا الكتاب، هو جمع أسماء الرواة وذكر ما قيل في حقّهم من مدحٍ أو ذمّ.

٤ ـ يعتبر هذا الكتاب أوّل كتاب أعيد فيه ترتيب كتاب الكشّي من جديد، وقد أشار إلى أنّه اعتنى كثيراً بكتاب الكشي فنسّقه ورتّبه، وأخذ يناقش في أسانيد رواياته والجمع بين ما تعارض منها، وهذا نسقٌ جديد لم نشهده من قبل.

٥ ـ فُقِد هذا الكتاب تقريباً واختفى من بين الأوساط العلميّة والدينيّة، إلا أنّ نسخةً بخطّ المؤلّف كانت موجودةً عند الشهيد الثاني (٩٦٦هـ)، على ما ذكره في إجازته للشيخ حسين بن عبد الصمد (٩٨٤هـ)[٢]، وقد انتقلت هذه النسخة إلى ولده الشيخ حسن صاحب المعالم (١٠١١هـ)، فاستخرج منها كتاب (اختيار الرجال)، وسمّاه (التحرير الطاووسي)، وذكر أجزاء من مقدّمة (حلّ الإشكال).

وقد وصلت هذه النسخة بعينها إلى الشيخ عبدالله التستري (١٠٢١هـ)، وكانت مشرفةً على التلف، فاستخرج منها كتاب الضعفاء لابن الغضائري[٣]، ورتّب الرجال فيه ترتيباً بحسب الحروف، وذكر في المقدّمة أنّ السبب الذي حدا به إلى استخراج كتاب الضعفاء بالخصوص، هو: «.. وكنت قد رُزقت ـ بحمد الله تعالى ـ النافعَ من تلك الكتب، إلا كتاب ابن الغضائري؛ فإنّي كنت ما سمعت له وجوداً في زماننا هذا. وكان كتاب السيد[٤] هذا بخطّه الشريف مشتملاً عليه؛ فحداني التبرّك به مع ظنّ الانتفاع بكتاب ابن الغضائري أن أجعله

---

(١) الحسن بن زين الدين، التحرير الطاووسي: ٥.

(٢) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار ١٠٥: ١٥٤.

(٣) القهبائي، مجمع الرجال ١: ١١؛ وآغا بزرك الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٧: ٦٤.

(٤) يعني ابن طاووس.

منفرداً عنه..»[١].

وبعد ذلك قام تلميذه الشيخ عناية الله القهبائي (ق ١١هـ) بإدراج كلّ ما استخرجه أستاذه من كتاب ابن طاووس، في كتابه (مجمع الرجال)، وذلك موزّعاً مع المصادر الرجالية الخمسة الأخرى، ويبدو أنّه بعد هذا فُقد الكتاب من جديد، ولا توجد معلومات عن نسخةٍ له اليوم في حدود تتبّعنا.

٦ ـ ختم مقدّمتَه بخاتمة ذكر فيها بعض القواعد الرجالية في الجرح والتعديل، وهذه إضافة جيّدة في بذر بذور علم كلّيات الرجال الذي سيظهر بقوّة فيما بعد.

٧ ـ يصرّح المؤلّف في نهاية الكتاب بأنه قد فرغ من تأليفه عام (٦٤٤هـ).

٣ ـ ابن داوود الحلّي (٧٠٧هـ) ومرحلة جديدة من التقسيم الرجالي

الشيخ الحسن بن علي بن داوود الحلّي، ويسمّى أيضاً بالحسن بن داوود (٦٤٧ ـ ٧٠٧هـ)[٢]: تلمّذ على السيد أحمد بن طاووس الحلّي، وقرأ عليه كتابي: (بشرة المحققين) و(الملاذ)، كما تلمّذ على المحقّق الحلي (٦٧٦هـ). له عدّة مؤلّفات تصل إلى الثلاثين مؤلّفاً ذكرها في ترجمته[٣]، ولم يصلنا منها إلا كتابٌ واحد هو (كتاب الرجال).

ولكي نتعرّف على إنجازات ابن داوود في علم الرجال من خلال تراثه هذه، يجب التوقّف عند مجموعة أمور:

١ ـ ظهر في هذا الكتاب إبداعٌ جديد في تقسيم المادّة الرجالية، لم يسبقه إليه

---

(١) عناية الله القهبائي، مجمع الرجال ١: ١١.

(٢) ابن داوود الحلّي، كتاب الرجال: ٧٥.

(٣) المصدر نفسه: ٧٥.

غيره من الرجاليّين فيما نعلم، حتى أنّ الشهيد الثاني (٩٦٦هـ) قال في حقّه: «.. سلك فيه[1] مسلكاً لم يسبقه به أحد من الأصحاب..»[2].

فقد قسّم الكتاب إلى جزئين:

الأوّل: «في ذكر الممدوحين ومن لم يضعّفهم الأصحاب»، وأورد فيه أكثر من ١٧٤٤ شخصيّةً.

الثاني: «في ذكر المجروحين والمجهولين»، وأورد فيه أكثر من ٥٦٥ شخصيّة.

إنّ هذا التقسيم للكتاب على أساس المدح والقدح أو التعديل والجرح، ينذر ببداية اشتغال النظر في رجال الأسانيد وتقويمهم، والذي كان بدأ ـ كما رأينا ـ مع ابن طاووس من قبل، وأمّا من قَبلهما من الجيل الرجالي فلم يكن مثل هذا التوظيف حاضراً عنده.

٢ ـ ختم ابن داوود كلَّ جزء من الجزئين ببعض الفصول ذات الطابع الكلّي والعمومي، وسنجد أنها ستُلفت نظر مَنْ بعده لتكون هذه الفصول اللبنة الأولى لتكوّن القواعد الرجالية؛ ففي الجزء الأوّل أورد ستّة فصول، منها: ذِكر جماعة قال النجاشي في كلّ منهم: (ثقة) مرّتين؛ ذِكر جماعة قال النجاشي: إنهم ثقات في رواياتهم، مع أنّ مذاهبهم مضطربة غير صحيحة، وغيرها. وأورد في الجزء الثاني سبعة عشر فصلاً، منها: في مَنْ قيل أنه مخلّط أو مضطرب؛ في مَنْ قيل أنّه ثقة لكنّه يروي عن الضعفاء، وغير ذلك أيضاً.

٣ ـ اتّبع ابن داوود في هذا الكتاب طريقةً جديدة في عرض مصادر المعلومات التي ينقلها من الكتب الرجالية التي اعتمد عليها؛ ويقول عن هذه الطريقة

(١) أي كتاب الرجال.

(٢) المجلسي، بحار الأنوار ١٠٥: ١٥٣.

الجديدة التي استعملها: «.. وهذه لجّة لم يسبقني أحدٌ من أصحابنا (رضي الله عنهم) إلى خوض غمارها، وقاعدة أنا أبو عذرها..»[1]، فرمز للكشي بـ(كش)، وللنجاشي بـ(جش)، ولكتاب الرجال للطوسي بـ(جخ)، ولفهرسته بـ(ست)، وللبرقي بـ(قي)، وللعقيقي بـ(عق)، ولابن عقدة بـ(قد)، وللفضل بن شاذان بـ(فش)، ولابن عبدون بـ(عب)، وللغضائري بـ(غض)، ولمحمد بن بابويه بـ(يه)، ولابن فضّال بـ(فض).

فإذا أراد أن يعرض إحدى الشخصيات يقول ـ مثلاً ـ: عمّار أبو اليقظان الأسدي (جش) له كتاب. وهذ يعني أنّ مصدر معلومته هذه هو النجاشي، وهكذا.

٤ ـ اهتم ابن داوود الحلّي كثيراً بطبقة الشخصيات التي أوردها، واستعمل لتحديد كلّ طبقة رموزاً أيضاً كما فعل سابقاً في المصادر، فرمز للرسول صلى الله عليه وآله بـ(ل)، ولعليّ بـ(ي)، وللحسن بـ(ن)، وللحسين بـ(سين)، ولعلي بن الحسين بـ(ين)، ولمحمد الباقر بـ(قر)، ولجعفر الصادق بـ(ق)، ولموسى الكاظم بـ(م)، ولعليّ الرضا بـ(ضا)، ولمحمد الجواد بـ(ع)، ولعلي الهادي بـ(دي)، وللحسن العسكري بـ(كر)، ومن لم يروِ عن أحد منهم عليهم السلام بـ(لم).

فمثلاً يقول: داوود بن أبي يزيد الكوفي العطّار (ق) (م)، (جخ) (ست)؛ يعني أنّ داوود العطّار من أصحاب الصادق والكاظم، وقد ذكره الطوسي في رجاله وفهرسته.

٥ ـ رتّب ابن داوود الكتاب على ترتيب حروف المعجم، في الأسماء وأسماء الآباء والأجداد، وختم كلّ جزء بباب خصّصه للكنى، وأورد في الجزء الأوّل

(١) ابن داوود، كتاب الرجال: ٢٦.

باباً لذكر النساء. وأكثر الشخصيّات التي أوردها في كتابه هم من الشيخ الطوسي ومن قبله، وهذه إحدى الفوارق بينه وبين الشيخ منتجب الدين وابن شهر آشوب.

٦ ـ اعتمد المؤلِّف على العديد من المصادر في تأليفه هذا، فبالإضافة إلى المصادر الخمسة الأساسية التي أشرنا إليها، اعتمد على البرقي، وعلي بن أحمد العقيقي، وابن عقدة الزيدي، والفضل بن شاذان، وابن عبدون، ومحمد بن بابويه، وابن فضّال. وهذا التعدّد في المصادر واحدةٌ من أهم ميّزات هذا الكتاب؛ إذ عن طريقه نتعرّف على مواقف الكثير من الرجاليين الذين لم تصلنا كتبهم، فيما وصلت بالمباشرة أو بالنقل إلى ابن داوود الحلّي.

٧ ـ ذكر في كتابه أيضاً طريقه إلى المشايخ، كالصدوق والمفيد والطوسي وغيرهم.

٨ ـ ركّز في مقدّمة الكتاب على علاقة علم الرجال بالاجتهاد الفقهي والربط بينهما، هذا الأمر لم يكن مألوفاً بهذا الشكل فيما سبق من مراحل، بل ويظهر مما أفاده أنّه يعتبر هذا العلم إحدى مقدّمات الاجتهاد الفقهي، يقول: «..رأيت من لوازم هذه القضية[1] النظر في الأحاديث الإمامية ورجالها المرضية وغير المرضية؛ فصنّفت هذا المختصر..»[2].

٩ ـ أدرج كلّ من لم يكن إمامياً في الجزء الثاني من الكتاب، أي اعتبره من المجروحين، فذكر الفطحية والناووسية والكيسانية والزيدية وغيرهم؛ ويظهر من هذا أنّ الشيخ ابن داوود كان ممّن لا يعمل إلا بخبر العدل مع أخذ الاعتقاد

---

(١) أي الاجتهاد في الأحكام.

(٢) ابن داوود، كتاب الرجال: ٢٥.

قيداً في العدالة، وهذا غير مستبعد منه، فهذه المرحلة هي المرحلة التي راجت فيها هذه النظريّة الأصوليّة، ابتداءً بابن إدريس إلى أن نصل لصاحب المدارك كما سيبدو ذلك جليّاً، بعون الله.

ابن داوود والتجاذبات الرجاليّة في الموقف من قيمة أعماله

لاحظ المتتبّعون من الرجاليّين وجود مشاكل في هذا الكتاب، كالأخطاء الواردة في ضبط الأسماء، وفي النقل من المصادر، وفي مقدّمتهم السيد مصطفى التفرشي (ق ١١هـ)، في كتابه (نقد الرجال)، الذي رصد فيه بشكل مكثّف أهم الملاحظات على الكتاب[١]، قال في إحدى ملاحظاته: «..ولا يخفى أنّ ابن داوود ذكر في كتابه كثيراً في موضع كلّ واحد من لفظ (كش) و(جش) و(جخ) (ست) و(غض) غيرها، لاسيّما (كش) في موضع (جش)، كما يظهر من أدنى تتبّع..»[٢]. وجاء مِن بعده أبو الهدى الكلباسي (١٣٥٦هـ) ليقتفي أثر التفرشي في رصد الملاحظات على هذا الكتاب[٣]، وليصرّح هو الآخر قائلاً: «ولكنّ كتابه هذا مشتمل على أغاليط لا تُحصى، واشتباهات لا تستقصى، يعرفها من تأمّل فيه ونظر في ظاهره وخافيه..»[٤].

ومن أجل هذه الصبغة العامة التي ظهرت على الكتاب، اختلف الرجاليّون في مدى اعتبار الكتاب مصدراً من مصادر علم الرجال، وتبلورت حوله مواقف ثلاثة:

---

(١) مصطفى التفرشي، نقد الرجال ١: ٧٠، ٧٨، ١٠٣، ١٠٧ وغيرها.

(٢) المصدر نفسه ١: ٧٠.

(٣) أبو الهدى الكلباسي، سماء المقال في علم الرجال ١: ٢٨٠ وغيرها.

(٤) المصدر نفسه ١: ٢٨٠.

الموقف الأوّل: القبول الكامل بكلّ ما جاء في الكتاب، والتغاضي عن ما وجد فيه من ملاحظات، وما أُورد حوله من نقود، ومن هؤلاء الذين اختاروا هذا الموقف الشيخ حسين بن عبد الصمد العاملي والد الشيخ البهائي (٩٨٤هـ)[(١)].

الموقف الثاني: الرفض التام للكتاب، وعدم القبول به مصدراً من المصادر الرجالية، وعلى رأس أنصار هذا الفريق كان المولى عبدالله التستري[(٢)].

الموقف الثالث: التعامل المعتدل مع الكتاب، واعتباره كسائر المصادر الرجالية بقبول صحيحه ورفض أخطائه، وهذا موقف أغلب علماء الرجال، كما نقل الميرزا النوري (١٣٢٠هـ)[(٣)].

وقد قام المحقّق السيد محمد صادق بحر العلوم بتحقيق الكتاب تحقيقاً يخرجه عن كثيرٍ من الملاحظات التي لوحظت عليه؛ بالرجوع للمصادر التي نقل عنها ابن داوود في كتابه ونُقلت خطأً اشتباهاً منه أو من نسّاخ كتابه، الأمر الذي يخفّف من حجم المشاكل التي تواجه الكتاب، وتمنحه مزيداً من القيمة التاريخية والاعتبار الرجالي.

لكن ـ ومع ابن داوود بشكل أوضح ـ تظهر قضيّة جديدة في علم الرجال، تحدّد طبيعة الاستفادة من المنجَز الرجالي الذي جاء بعد الشيخين: النجاشي والطوسي؛ وتعيّن طبيعة المرجعيّة التي ستحظى بها مصنّفات هذه الفترة إلى يومنا هذا، وهذه القضية هي أنّ الشيخ ابن داوود من متأخّري الرجاليّين الذين

---

(١) الحسين بن عبد الصمد العاملي، وصول الأخيار إلى أصول الأخبار: ١١٧.

(٢) محمد صادق بحر العلوم، مقدّمة كتاب الرجال: ١٦.

(٣) حسين النوري، خاتمة مستدرك الوسائل ٢: ٣٢٦.

وقعت معركة علمية حول قبول آرائهم الرجالية ومديات التسليم بها؛ فهل تُعامل كآراء المتقدّمين من الرجاليّين، وهم الكشي والنجاشي والطوسي؟ أم أنّ آراءهم لا يؤخذ بها؛ لأنها نتاج عملية اجتهاديّة؟ ويأتي هذا النقاش بشكل أوضح إذا بنينا على أنّ مشروعية الأخذ بآراء الرجاليين إنّما هي من باب الرواية؛ بأن يكونوا ناقلين للآراء حول الشخصيات والرواة ممّن عاصرهم أو وصل إليهم عنهم بالواسطة الحسيّة[1].

إنّ وجهة النظر الرجاليّة التي لا تأخذ بأقوال المتأخّرين من علماء الرجال ولا تتعبّد بها، ترى أنّ المتأخرين مجتهدون في تلك المصادر التي وصلتنا ووصلتهم في العادة، أما المتقدّمون فهم أصحاب الوثائق والمعاصرون أو القريبون من الرواة، فيما المتأخّرون لم يعثروا على وثائق، وإنما اجتهدوا في الوثائق التي وصلتنا ووصلتهم في الغالب، لهذا لا نرى قولهم حجّةً علينا، مادام بإمكاننا أن نفكّر معهم في نفس الوثائق ونحلّلها. وهذا الإشكال يسجّله أمثال السيد الخوئي على كلّ المتأخّرين بعد القرن الخامس الهجري، فيشمل عنده الحلي وابن داوود وابن شهر آشوب والشهيد الثاني من الإماميّة، كما يشمل تماماً ابن حجر والذهبي والمزي وابن الجوزي وابن عساكر والفخر الرازي وغيرهم من غير الإماميّة، ممّن يعدّ قوله اليوم في وسط أهل السنّة أساساً معتمداً في التوثيق والتضعيف، بل يرجّح أحياناً على غيره من المتقدّمين.

ولكنّ هذا لا يلغي قيمة كتب المتأخّرين، فهي مثل كتب الاجتهاد الفقهي

---

(١) وللشيخ حيدر حب الله محاضرات تخصّصية حول (المدرك في حجّية قول الرجالي)، ألقاها في الموسم الدراسي لعام ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠م، استوعب فيها الآراء في هذا الموضوع، وقارن بينها ليخرج بنظريّته الخاصّة به.

التي تظلّ ذات قيمة، لكنّها لا تتحوّل بالنسبة للمجتهد اللاحق زمناً إلى نصوص ملزِمة له، فبإمكانه الاختلاف معها.

٤. العلامة الحلّي (٧٢٦هـ) والانطلاقة الواسعة للمدرسة الرجاليّة

الشيخ الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن المطهّر الحلّي، المشهور بالعلامة الحلي (٦٤٨ ـ ٧٢٦هـ): غنيّ عن التعريف إمامياً؛ لما يمثّله من منعطف أساسي في الفكر الإمامي بموسوعيّته وشموليّته في العلوم الشرعية. ولعلّ من أفضل الدراسات التي كُتبت حول شخصيّته ومنهجه العلمي والاجتهادي ما كتبه الدكتور محمود البستاني (رحمه الله) في مقدّمته لكتاب منتهى المطلب في تحصيل المذهب[١].

للعلامة الحلّي مجموعة وافرة من المؤلّفات في شتى العلوم الإسلامية، ثلاثةٌ منها في علم الرجال، هي:

٤ ـ ١ ـ كشف المقال والاستيعاب الرجالي الأكبر

أ ـ كشف المقال في معرفة الرجال: وهو أكبر كتبه الرجاليّة، بل هو أشبه ما يكون بموسوعة رجاليّة كبيرة جامعة، حقّق فيها آراءه الرجالية، بحسب نقل المؤلِّف؛ فنجده كثيراً ما يحيل إليه في كتابيه الآخرين ويَسِمه بـ(الكتاب الكبير)؛ ففي مقدّمة كتاب إيضاح الاشتباه يقول: «..ولم نطل باستقصاء أحوال الرجال، ولا ذكرنا تعديلهم وجرحهم؛ إذ جعلنا ذلك موكولاً إلى كتابنا الكبير..»[٢]،

---

(١) راجع: منتهى المطلب ١: ٥ ـ ٧٧، تحقيق مجمع البحوث الإسلامية في مشهد.

(٢) العلامة الحلي، إيضاح الاشتباه في أسماء الرجال: ٧٧.

ويعطي في مقدّمة كتابه الخلاصة خلاصةً عن الكتاب ومحتواه، فيقول: «ولم نذكر[١] كلّ مصنّفات الرواة، ولا طوّلنا في نقل سيرتهم؛ إذ جعلنا ذلك موكولاً إلى كتابنا الكبير المسمّى بـ(كشف المقال في معرفة الرجال)، فإنّا ذكرنا فيه كلّ ما نُقل عن الرواة والمصنّفين مما وصل إلينا عن المتقدّمين، وذكرنا أحوال المتأخّرين والمعاصرين، ومن أراد الاستقصاء فعليه به، فإنه كافٍ في بابه..»[٢].لكنّ هذا الكتاب ـ مع شديد الأسف ـ مفقودٌ لم يصلنا.

٤ ـ ٢ ـ (إيضاح الاشتباه) والدخول لأوّل مرّة في مرحلة التصحيح والضبط

ب ـ إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة: وقد يُسمّى الكتاب بغير هذا الاسم، إلا أنّ مؤلّفه صرّح بهذا الاسم في مقدّمته[٣].

وأهمّ ما قدّمه لنا العلامة الحلي هنا هو:

١ ـ لم يهدف المؤلِّف في هذا الكتاب تقويم الرواة بتوثيقهم أو تضعيفهم؛ إنما غايته منه علاج الأخطاء والاشتباهات التي وقعت في الكتب الرجالية، في ضبط اسم الراوي، واسم أبيه وجدّه وقبيلته، ففي مقدّمة الكتاب يقول: «إنّي مثبت في هذه الأوراق تحقيق أسماء جماعة من رواتنا، وإيضاحها على وجه الإيجاز والاختصار، ولم نطل الكتاب باستقصاء أحوال الرجال، ولا ذكرنا تعديلهم ولا جرحهم..»[٤]؛ فمثلاً يقول: أبان بن تغلب الجريري: بالجيم المضمومة والراء

(١) في كتاب الخلاصة.

(٢) العلامة الحلّي، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ٤٤.

(٣) العلامة الحلي، إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة: ٧٧.

(٤) المصدر نفسه.

المفتوحة ثم الياء المنقطة تحتها نقطتين ثم الراء[1]، وهكذا.

إنّ هذا التصدي من قبل العلامة الحلّي لهذا النوع من التأليف وللمرّة الأولى في تاريخ علم الرجال عند الإماميّة، ينقل لنا الجوّ الذي كان يعيشه ذلك الجيل مع مصادر الرجال السابقة، ونسخ الكتب الواصلة، وطريقة تداول الأسماء، فبالتأكيد وصلت إليهم بعض النسخ مضطربةً وذات أخطاء بيّنة، فتصدّى الحلّي لهذه الخطوة المهمّة في الحفاظ على التراث من الضياع والتشويه.

وقد اتخذت خطوة الحلّي هذه هنا أساساً للنقد على علم الرجال الإمامي، من حيث إنّ المتتبع لأخبار رجال الإماميّة يجد أنه كثيراً ما يقعُ غلطٌ واشتباه في أسماء الرجال أو آبائهم أو كناهم أو ألقابهم، ممّا يكشف عن ضعف شديد عندهم ـ منذ البدايات ـ في الاشتغال على القضايا الرجاليّة والسنديّة، حتى ألّف العلامة الحلي بهذا الصدد كتاباً خاصّاً أسماه (إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة).

ولكن الذي يبدو لنا أنّ هذه الملاحظة لا ترد على الإماميّة بالخصوص بهذه الطريقة؛ فإنّ الحديث عن وجود غلط واشتباه عند الإمامية كثيرٌ في ضبط أسماء الرواة وكناهم وألقابهم وغير ذلك هو دعوى لم نعرف مقصود صاحبها:

فإذا كان يقصد أنّ تأليف العلامة الحلي لكتاب إيضاح الاشتباه هو الدليل، فهذا الكتاب يعمل على الضبط الدقيق لأسماء الرواة، ومثله موجود عند أهل السنّة، فهذا كتاب (تقييد المهمل وتمييز المشكل من رجال الصحيحين)، لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الحافظ (٤٩٨هـ)، ضبط فيه كلّ لفظ يقع فيه اللبس من رجال الصحيحين، ما ائتلف خطّه واختلف لفظه. وهذا كتاب (توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم)، لابن ناصر الدين

---

(١) المصدر نفسه: ٨١.

شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي (٨٤٢هـ)، في تسعة مجلدات ويعدّ من أوسع الكتب في هذا المضمار. وهذا كتاب (المشتبه في الرجال، أسمائهم وأنسابهم)، للإمام الذهبي (٧٤٨هـ)، يعالج فيه الموضوع نفسه لكن باختصار نسبيّ. وقد قام ابن حجر (٨٥٢هـ) بتأليف كتاب (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه)؛ لتوضيحه وبسطه، ففي هذا المجال توجد كتب عديدة عند المسلمين، وهي من منجزاتهم، ومن الطبيعي أن تحدث مشاكل في كيفية النطق بالكلمات والأسماء وضبطها، فأريد الضبط كي لا يقع الالتباس، وقد اعتبر ابن الصلاح علم المختلف والمؤتلف في الأسماء والأنساب من الفنون الجليلة، وأنّ من لم يعرفه من المحدّثين كثر عثاره ولم يعدم مخجلاً[1].

وأمّا إذا قصد ما نراه في كتاب (معجم رجال الحديث) للإمام الخوئي (١٤١٣هـ)، من ذكر عدّة أسماء للراوي والحديث عنه في أكثر من مكان بما يوحي بأنّه وقع اضطراب في تدوين اسمه، فهذا غير صحيح؛ فإنّ السيد الخوئي يكرّر الاسم بتبع تكرار التعبير عن الراوي في الروايات نفسها، فتارةً هو أحمد بن إدريس وأخرى هو أبو علي الأشعري، فيكرّره مرتين مع العلم أنّهما واحد، مشيراً إلى الوحدة هذه، وأغلب تكرارات السيد الخوئي في هذا الكتاب ترجع إلى هذا الأمر، وقد فعل مثل ذلك ابن حجر في (الإصابة في تمييز الصحابة) أحياناً.

وقد أفرد ابن الصلاح النوع الثامن والأربعين من كتابه في معرفة من ذكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعدّدة، فظنّ من لا خبرة له بها أنّ تلك الأسماء أو

---

(١) راجع: ابن الصلاح، علوم الحديث: ٣٤٤.

النعوت لجماعة متفرّقين، معتبراً أنّ هذا الفنّ عويص والحاجة إليه حاقّة[١]، وقد ألّف في هذا الصدد الخطيب البغدادي كتاباً كبيراً تحت عنوان: (موضح أوهام الجمع والتفريق)، فما في كتاب السيد الخوئي من هذا النوع.

وأمّا إذا قصد وقوع الخطأ أحياناً من بعض الرجاليين في اسم الراوي أو ضبطه، فهذا أمر كثير الحصول في كتب الرجال والتراجم والتاريخ عند المسلمين جميعاً، فقد أشارت مقدّمة تصحيح تاريخ بغداد إلى أنّ الخطيب البغدادي قد سجّل هذه المخالفات أو الروايات الشاذّة، وهي إما مخالفة في أسماء الرواة، أو التوهّم فيها، أو تصحيفها، أو قلبها، أو في جعل الاثنين واحداً، أو الخطأ في الكنى أو الأنساب، أو في تحديد طبقة الرجل، أو موضع قبره، أو وقوع التصحيف في ألفاظ الأحاديث، أو النقص في أسانيدها..[٢].

وقال الذهبي متحدّثاً عن ابن حزم الظاهري: «..كان واسع الحفظ جداً، إلا أنه لثقة حافظته كان يهجم، كالقول في التعديل والتخريج وتبيين أسماء الرواة، فيقع له من ذلك أوهام شنيعة، وقد تتبّع كثيراً منها الحافظ قطب الدين الحلبي ثم المصري من المحلّى خاصّة وسأذكر منها أشياء..»[٣]. ولعلّ كتبُ مشتبه النسبة تصبّ في هذا الإطار.

وقد ذكر ابن الصلاح أنّ في الرواة من اختلف في كنيته مع معرفة اسمه، ومنهم من عُرفت كنيته مع الاختلاف في اسمه، ويذكر أنّ من هؤلاء الراوية المعروف أبا هريرة، حيث يرى أنّه اختلف في اسمه واسم أبيه اختلافاً كثيراً جدّاً

---

(١) راجع: المصدر نفسه: ٣٢٣.

(٢) تاريخ بغداد ١: ٢٦ ـ ٢٧، المقدّمة.

(٣) لسان الميزان ٤: ١٩٨.

لم يختلف مثله في اسم أحدٍ في الجاهلية والإسلام، وأنّ هناك من اختلف في اسمه وكنيته معاً[1]، وهذا كلّه كاشف عن وجود أخطاء أو تصحيفات أو مشاكل أو اضطرابات في تحديد أسماء بعض الرواة بمن فيهم بعض المشاهير.

وأمّا إذا قصد تمييز المشتركات، وأنّ بعض الرواة تتشابه أسماؤهم فيحتاج لتمييزهم، فهذا علم قائم بنفسه من علوم الحديث عند السنّة والشيعة، ويسمّيه أهل السنّة ـ كما ذكر ابن الصلاح وغيره[2] ـ بعلم المتفق والمفترق من الأسماء والأنساب. وقد يخطأ الباحث في التمييز هذا وقد يصيب، فهناك الكثير من رواة الحديث تتشابه أسماؤهم فلا يمكن تمييزهم عن بعض، خصوصاً إذا وصل هذا التشابه إلى أسماء الآباء والأجداد، وبعضهم ثقات وآخرون غير ثقات، فتمييزهم عن بعضهم ضروريٌّ للأخذ برواية الثقة ورفض رواية غيره، وقد ابتكر علماء الرجال طريقةً أطلقوا عليها (تمييز المشتركات) أسهم الشيخ الأردبيلي ـ كما سيأتي الحديث عنها لاحقاً ـ في تكوينها في كتابه مجمع الفائدة لتتطوّر فيما بعد ويكون لها حضورها الفاعل مع تلامذته وتلامذتهم، إلى أن تصل ذروتها مع السيد حسين البروجردي (١٣٨٠هـ). ومن أبرز من كتب فيها إمامياً ـ كما سيأتي ـ كلٌّ من الشيخ عبد النبي الجزائري في كتابه حاوي الأقوال، والتفرشي في كتابه نقد الرجال، والطريحي في كتابه جامع المقال فيما يتعلّق بالحديث والرجال، ومحمد علي الأردبيلي في رجاله، والكاظمي في كتابه هداية المحدّثين والمعروف بمشتركات الكاظمي.

وأمّا إذا قصد شيئاً آخر كالمقارنة بين أسماء الرواة عند أهل السنّة وأسمائهم

---

(١) انظر: ابن الصلاح، علوم الحديث: ٣٣٣ ـ ٣٣٥.

(٢) راجع: المصدر نفسه: ٣٥٨ ـ ٣٦٥.

عند الإماميّة، وتبيّن أنّ الإماميّة اشتبهوا فيهم، فليرشدنا الناقدون إلى ذلك وكم هو عدده، حتى لا نطلق الكلام في الفراغ والهواء الطلق.

إذن، فخطوة العلامة الحلي في إيضاح الاشتباه لا تعبّر إلا عن واقع تاريخي طبيعي في قضايا النُسخ والتداول والتناقل، وهو أمر موجود عند الجميع، ولا ينمّ عن تدهورٍ في حال علم الرجال عند الإماميّة.

٢ ـ رُتّب الكتاب على ترتيب حروف المعجم في الحرف الأوّل فقط، فيذكر في الحرف الأوّل أبان، ثم الأصبغ، فيعود مرّةً أخرى، ليذكر أبان بن تغلب، ثم أيوب وهكذا[١]؛ فلا توجد ضابطة واضحة في ترتيب الحروف سوى في الحرف الأوّل.

وإذا ما قارنّا بين هذا الترتيب الذي تبنّاه العلامة الحلّي والترتيب الذي سلكه زميله ابن داوود، فسنجد أنّ مسلك العلامة الحلّي كان تراجعاً إلى الوراء، بعدما خطى ابن داوود خطوةً إلى الأمام في هذا المجال، كما بينّا سابقاً.

٣ ـ لاحظ بعض المحقّقين للكتاب تكرار بعض الأسماء فيه أكثر من مرّة، ولا يمكن حمل كلّ هذا التكرار على تشابه الأسماء أو خطأ النسّاخ؛ فالموارد كثيرة، إلا أن يكون هذا التكرار من قِبل العلامة نفسه، ولم يصل الرجاليّون إلى تفسيرٍ واضح ومعقول له. ومن أمثلة ذلك ما جاء في: أحمد بن محمد أبو غالب الزراري[٢]، وأحمد بن إبراهيم بن أبي رافع بن عبيد بن عازب[٣]. وغيرها من النماذج التي يمكن مراجعتها[٤].

---

(١) لاحظ مقدّمة تحقيق الكتاب.

(٢) العلامة الحلي، إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة: ٩٢، ١٠١.

(٣) المصدر نفسه: ١٠١، ١١٤.

(٤) لاحظ: مقدّمة التحقيق.

٤ ـ لوحظ أنّ اختلافاً وقع بين ضبط العلامة لبعض الأسماء في هذا الكتاب وكتابه الآخر خلاصة الأقوال في معرفة الرجال ـ الذي نأتي على ذكره إن شاء الله ـ كأن يزيد حرفاً في أحدهما ويُنقص في الآخر، أو يُعجم في هذا ويهمله في ذاك. فهل هذا راجع إلى اختلاف نسخ الكتاب؟ أو أنّ العلامة قد غيّر رأيه في الإيضاح الذي كتبه بعد الخلاصة بأربعة عشر سنة؟! مسألة تستحقّ التأمّل.

ونذكر هنا أنموذجين لذلك: إدريس بن زياد، فقد ضبطه العلامة في الإيضاح بالكفرثوثي[١]، فيما ضبطه في خلاصة الأقوال بإدريس بن زياد الكفرثوثاني[٢].

٥ ـ ثمّة ملاحظة أخرى في هذا الكتاب، وهي وجود اختلاف في ضبطه للاسم الواحد؛ فبعض ما كرّره ضبطه مرّةً بصورة، وأخرى بصورة أخرى[٣].

٦ ـ انتهى المؤلِّف من هذا الكتاب سنة (٧٠٧هـ)[٤]، وحوى حوالي ٧٩٩ شخصاً، مع تكرار بعض الأسماء. والكتاب في طبعته الحجريّة كان ذا أخطاء كثيرة، تمّ تجاوز أغلبها في تحقيق الكتاب من قِبل جماعة المدرّسين بمدينة قم.

٧ ـ قام المحدّث ابن الفيض الكاشاني المعروف بعلم الهدى، بترتيب الكتاب وتهذيبه والزيادة عليه، وأسماه (نضد الإيضاح)[٥]، طبع على الحجر سنة ١٢٧١هـ[٦].

---

(١) العلامة الحلي، إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة: ٨٢.

(٢) خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ٦٠.

(٣) المصدر نفسه: ٢٢.

(٤) آغا بزرك الطهراني، مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٤٩٣.

(٥) المصدر نفسه: ١٣٢.

(٦) مقدّمة تحقيق إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة: ١٢.

وجاء من بعده أبو القاسم جعفر بن الحسين بن قاسم الموسوي الخوانساري (١١٥٨هـ)، فرتّب الكتاب من دون أيّ زيادة[١]، وأسماه (تتميم الإفصاح في ترتيب إيضاح الاشتباه)[٢].

٤ـ٣ـ (خلاصة الأقوال)، والتعبير عن الجهد الاجتهادي المكثف في علم الرجال

ج ـ خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: هذا هو المؤلَّف الثالث من مؤلَّفات العلامة الحلي في هذا العلم. وهكذا سمّاه هو نفسه في مقدّمة الكتاب[٣]، وقد طُبع الكتاب بتحقيق السيد محمد صادق آل بحر العلوم، بعنوان (رجال العلامة الحلي) سنة ١٣٨١هـ، ومؤخّراً طُبع بعنوانه الأصلي بتحقيق الشيخ جواد القيّومي.

ويُحتمل أن يكون هذا الكتاب خلاصةً لكتابه الكبير (كشف المقال في معرفة الرجال)، كما قد يوحيه عنوانه؛ فهناك فقرة في مقدّمة الكتاب ربما يُستوحى منها هذا، قال: «ولم نذكر كلّ مصنّفات الرواة، ولا طوّلنا في نقل سيرتهم؛ إذ جعلنا ذلك موكولاً إلى كتابنا الكبير..»[٤]، إلا أنه في الخلاصة لم يذكر إلا الشيخ الطوسي (٤٦٠هـ) ومَنْ قبله، وبعضاً من المتأخّرين، في حين أنّ (كشف المقال) اشتمل على المتقدّمين والمتأخّرين، فهل هو خلاصة له مع حذف من تأخّر؟ أو أنه لا علاقة بين الكتابين؟! هذا ما لا نستطيع الجواب عنه بشكل جازم، فالكتاب الكبير لم يصلنا حتى نقارن بينهما ونخرج بالنتيجة الواضحة.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) آغا بزرك الطهراني، مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ١٠٤.

(٣) خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ٤٤.

(٤) المصدر نفسه.

ولكي نتعرّف على ما قدّمه لنا العلامة الحلّي من خلال هذا الكتاب/ المنجَز، يمكن التوقف عند نقاط:

النقطة الأولى: يسلّط العلامة الحلّي الضوءَ على هدفه من تأليف هذا الكتاب في مقدّمته، ببيان العلاقة التي تشكّلت بين عملية الاجتهاد الشرعي وعلم الرجال آنذاك، فيقول: «..فإنّ العلم بحال الرواة من أُسس الأحكام الشرعية، وعليه تبتني القواعد السمعية؛ يجب على كلّ مجتهد معرفته وعلمه، ولا يسوغ له تركه وجهله؛ إذ أكثر الأحكام الشرعية تستفاد من الأخبار النبوية والروايات عن الأئمة المهدية (عليهم أفضل الصلوات وأكرم التحيّات)، فلابد من معرفة الطريق إليهم؛ حيث روى مشايخنا (رحمهم الله) عن الثقة وغيره، ومن يُعمل بروايته ومن لا يجوز الاعتماد على نقله؛ فدعانا ذلك إلى تصنيف مختصرٍ في بيان حال الرواة ومن يعتمد عليهم ومن تترك روايته..»[(١)].

لقد أضحى جليّاً أنّ هذه المرحلة بدأ فيها الحضور الفاعل لعلم الرجال لدى الفقهاء في ممارساتهم الاجتهادية ـ كما رأينا ذلك أيضاً عند ابن داوود ـ إذا ما قُورن هذا الحضور بالمرحلة السابقة وفقاً لما بأيدينا من كتب عنها. فهذا النصّ يؤرّخ لحركة الاجتهاد الفقهي عند الشيعة الإمامية بعَدِّ تقويم رواة الحديث أحد مقوّمات الاجتهاد التي لا يستغنى عنها.

النقطة الثانية: أُلِّف الكتاب حوالي سنة (٦٩٣هـ)، ففي ترجمته للسيد المرتضى، يقول الحلّي: «.. وله مصنّفات كثيرة ذكرناها في كتابنا الكبير. وبكتبه استفادت الإمامية منذ زمانه (رحمه الله) إلى زماننا هذا، وهو سنة ثلاث وتسعين

(١) المصدر نفسه: ٤٣.

وستمائة»[١].

وقد يكون من الملفت أن لا يترجم العلامة لزميله الشيخ ابن داوود في الوقت الذي ترجم هو للعلامة في كتابه؛ ولعلّ هذا الإعراض من العلامة عن ذلك، لأنه اقتصر على المتقدّمين من الأصحاب إلا في بعض الموارد.

النقطة الثالثة: حاول في هذا الكتاب أن يكون عرضه متوازناً لا تطويل مملّ ولا إيجاز مخل؛ فاقتصر على التعريف المختصر للشخص من دون ذكر مصنّفاته وطرقه إليها كما دَأَبَ السابقون عليه، وأحال ذلك كلّه إلى كتابه الكبير. وقد بيّن العلامة ميزة كتابه بقوله: «..ومع أنّ مشايخنا السابقين (رضوان الله عليهم أجمعين) صنّفوا كتباً متعدّدة في هذا الفنّ؛ إلا أنّ بعضهم طوّل غاية التطويل مع إجمال الحال فيما نقله، وبعضهم اختصر غاية الاختصار، ولم يسلك أحد النهج الذي سلكناه في هذا الكتاب، ومن وقف عليه عرف منزلته وقدره وتميّزه عمّا صنَّفه المتقدّمون..»[٢].

النقطة الرابعة: قسّم الحلّي الكتاب إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: تحت عنوان «فيمن أعتمد على روايته أو ترجّح عندي قبول قوله»، وأدرج فيه كلّ من يَعتمد هو على قوله وروايته، وبغض النظر عن المدح والذم الذي قيل في حقّ هذا الراوي؛ فربّما يكون الراوي ممدوحاً إلا أنه لا يَعْتمد عليه فلا يذكره في هذا القسم، وربَّ راوٍ ذُم إلا أنّ لديه شواهد على وثاقته فيدرجه هنا. فالضابط لإدراج الراوي في هذا القسم هو من يَقبل هو قوله وروايته، وقد أدرج في هذا القسم ١٢٢٧ شخصاً.

---

(١) المصدر نفسه: ١٧٩.

(٢) المصدر نفسه: ٣٤.

القسم الثاني: وقد عنونه بـ«فيمن تركتُ روايتَه، أو توقّفتُ فيه»، وهذا القسم خاصّ بمن لا يَعتمد على قوله وإن كان ممدوحاً، وكذلك يدرج في هذا القسم المجهولين، فهذا هو معيار الإدراج وعدمه في هذا القسم، وقد أدرج فيه ٥١٠ أشخاص.

ودلالة مصطلح (المجهول) عند العلامة وابن داوود تختلف عن دلالته عند غيرهم. فعلماء الرجال يقصدون من جهالة الراوي مَن نَصّ علماء الرجال في كتبهم على أنه مجهول أو مَن لم يذكر في حقّه مدحٌ أو ذم، بمعنى المهمل. والحلّيان يريدان من المجهول غير المهمل، وهو من نَصَّ الرجاليون على أنّه مجهول[1]، ولعلّ هذا الاصطلاح قريبٌ من بعض الاستخدامات عند أهل السنّة.

الخاتمة: ذكر فيها عشرة فوائد مرتبطة بالرجال، وتوضيح ومناقشة بعض ما ورد في كتب المتقدّمين، وطرقه إلى الشيخين الصدوق والطوسي.

النقطة الخامسة: رتّبَ العلامة الحلّي الكتاب على حروف المعجم، ولكن بالطريقة التالية:

جزّء كل قسم من القسمين اللذين ذكرناهما سالفاً إلى فصول، وكل فصل يمثّل حرفاً من حروف المعجم؛ فالفصل الأول للهمزة، والثاني للباء، والثالث للتاء، وهكذا حتى حرف الياء، والفصل الثامن والعشرون خصّصه للكنى. فيكون في كلّ قسم من القسمين ثمان وعشرون فصلاً. ثم ذكر تحت كلّ حرف مجموعةً من الأبواب، فيها أبرز الأسماء في ذلك الحرف، وفي هذا الباب كلّ من كان اسمه على هذا الاسم البارز.

---

(١) السبحاني، كلّيات في علم الرجال: ١٢٢.

مثلاً، في القسم الأوّل: الفصل الأوّل في الهمزة، وفيه ثلاثة عشر باباً: باب (إبراهيم)، ويدرج فيه كلّ من كان اسمه إبراهيم (إبراهيم بن نعيم، إبراهيم أبو رافع، إبراهيم بن أبي محمود..)، باب (إسماعيل)، وفيه كلّ من كان اسمه إسماعيل (إسماعيل بن الفضل، إسماعيل بن جابر، إسماعيل بن عبد الرحمن..)، وفي نهاية كلّ فصل يذكر باباً بعنوان (في الآحاد)، ويدرج فيه الأسماء التي لا تتكرّر ليفرد لها باباً مستقلاً، فيضمّها في باب الآحاد، مثل: إياس، أسيد، أوس و.. وهذه الطريقة هي السارية عنده في جميع الفصول، من الهمزة وحتى الياء.

النقطة السادسة: لم يذكر المصنّف المصادرَ التي اعتمد عليها في التأليف كما كانت طريقة الشيخ ابن داوود الحلّي؛ إلا أنّ متابعة الكتاب من خلال الآراء التي نقلها تُظهر لنا أبرز هذه المصادر، وهي: كتاب الكشي، وفهرست النجاشي، وفهرست ورجال الطوسي، وضعفاء ابن الغضائري وثقاته، ورجال العقيقي، وابن عقدة.

والميزة الأساسية في مصادره أنه إذا نقل عن أحد هذه المصادر فإنّه ينقله بنصّه، لكن دون أن يشير إلى هذا المصدر، فينقل نصّ النجاشي كثيراً، لكن لا يسند ما نقله عنه وهكذا في بقية المصادر.

وبملاحظة محتويات الكتاب، نجده يحمل ثلاثة أنواع من الآراء:

النوع الأول: آراء ومواقف من لم تصلنا كتبهم من الرجاليّين كالعقيقي وابن عقدة ومواقف ابن الغضائري ممن اعتمد عليهم؛ فإنّ هذا الكتاب ـ بجانب كتاب ابن داوود ـ يُعدّ مصدراً من المصادر التي تُعرّفنا على تقويمات السابقين لرواة الحديث مدحاً وقدحاً. فمثلاً في ترجمته لجابر بن يزيد، يقول: «..وقال السيد علي بن أحمد العقيقي العلوي: روى عن أبي عمّار بن أبان، وعن الحسين بن

أبي العلاء.. وقال ابن عقدة: روى أحمد بن محمد الصائغ عن أحمد بن الفضل بن حيان بن سدير.. وقال ابن الغضائري أنّ جابر بن يزيد الجعفي الكوفي ثقة في نفسه»[1]، فهذا النصّ حوى آراء ثلاثة هم: السيد العقيقي وابن عقدة الزيدي وابن الغضائري في ثقاته، وكلّ مصادر هذه الآراء غير متوفّر لنا اليوم.

مع هذا تبقى إشكالية طرق الحلي إلى هذه الكتب وأصحابها التي لابد من حلّها، ممّا ألمحنا له سابقاً عند الحديث عن كتاب ابن الغضائري، فلا نعيد.

النوع الثاني: الآراء التي نقلها عمّن وصلتنا كتبهم ولو كان هناك بعض الجدل في الكتب الواصلة، كالنجاشي وضعفاء ابن الغضائري وغيرهما؛ والخاصّية البارزة هنا أنّ العلامة في هذا الكتاب نقل ـ فيما نقل ـ ما ليس موجوداً فيما بأيدينا من كتبهم، فالذي يبدو أنّ بعض الكتب عندنا قد وصلته كاملةً وما عندنا منها ناقصٌ نتمّه بما أورده منها، وهذه من أهم فوائد هذا الكتاب[2]، شرط أن يكون له طريق معتبر إلى هذه الكتب.

النوع الثالث: آراؤه الشخصية التي خلص بها باعتماده على الراوي أو عدم الاعتماد عليه. وقد وقعت معركة بين علماء الرجال في الإجابة على هذا السؤال: هل تقبل تقويمات المتأخّرين من الرجاليين وتُعامل كتقويمات المتقدّمين أم لا؟ كما أشرنا إلى ذلك من قبل، ويريدون بالمتقدّمين الشيخ الطوسي (٤٦٠هـ) ومن قبله. والمتأخرين هم: الشيخين منتجب الدين وابن شهر آشوب، والحلّيين ابن

---

(١) خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ٩٤.

(٢) للاطلاع على ما نقله العلامة وابن داوود من آراء غير متوفّرة عن ابن الغضائري، راجع: المستدرك الذي قام به السيد محمد رضا الجلالي في تحقيقه لكتاب ابن الغضائري: ١٠٩.

داوود والعلامة ومَنْ بعدهم.

واختلفوا في الإجابة على هذا السؤال إلى رأيين:

الأوّل: قبول آراء المتأخّرين والتعامل معها كآراء من تقدّمهم؛ فإذا وثّق أو ضعّف أحد المتأخرين أحداً من الرواة أخذوا به.

الثاني: وهو التفريق بين تقويمات منتجب الدين وابن شهرآشوب وتقويمات ابن داوود والعلامة ومن بعدهما؛ فالأوّلان يؤخذ بقوليهما بسبب أنّهما يقيّمان من يقيّمان لمعاصرتهما له أو لقرب عصره منهما، ومثل هذا التقويم لا ملاحظة عليه.

وأمّا الآخران فلا يؤخذ بقوليهما وتقويمهما، فإذا كانت آراؤهما ناتجة عمّا ورد عن المتقدّمين كالنجاشي والطوسي و.. فلماذا نأخذ بقوليهما والمصادر التي اعتمدوها متوفّرة بعينها عندنا؟! وإن كان ما خلصوا به من نتائج في تقويم الرواة حصيلة الاجتهاد وإعمال النظر في الأدلّة الواصلة لهما، إذا كان الأمر كذلك فلم يقم الدليل على حجيّة مثل هذا الاجتهاد حتى تُؤخذ أمراً مفروغاً منه، والرأي السائد عند الرجاليين أنّ قول الرجالي يؤخذ إذا كان منبعه عن حسّ ومعرفة واقعية بالمخبَر به لا عن اجتهاد حدسي. ومن أبرز من ذهب لهذه الرؤية السيد أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ)[١]، كما بينّا سابقاً.

العلامة وابن داوود.. الاتفاق والاختلاف

الملاحِظ لرجال ابن داوود وخلاصة العلامة، يجد تشابهاً كبيراً بين الكتابين في الترتيب والعرض والمنهج، وأبرز هذا التشابه كان في التقسيم الذي تظهر فيه نزعة الجرح والتعديل، حتى أنّ القارئ للكتابين سيثار عنده احتمال اقتباس

(١) الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة ١: ٤٣.

أحدهما من الآخر، إلا أنّ هذا الأمر مستبعد أو لا معطيات ترجّحه؛ إذ تأليف الكتابين كان متقارباً جدّاً؛ فقد أُلّف الكتابان في حياة كلٍّ منها، فابن داوود ترجم للعلامة ولم يشر إلى وفاته، والعلامة كان في سنة ٦٩٣هـ مشتغلاً في تأليف الكتاب وابن داوود كان حياً آنذاك فوفاته سنة ٧٠٧هـ؛ هذا التقارب في التأليف يُبعد احتمال أن يكون أحدهما استفاد من الآخر على مستوى الأخذ من كتابه المدوّن المنتشر، ومن المستقرَب أن يكون هذا التشابه نتيجة تأثرهما بأستاذهما أحمد بن طاووس الحلي (٦٧٣هـ)، إذ ظهر من دراستنا له سابقاً أنه تمتّع بعقلية رجالية خاصّة ومتميّزة.

ورغم هذا التشابه بين المنهجين والكتابين، وُجِدَت فروق ميّزت كلاً منهما عن عديله. وأهمّ هذه الفروق التالي[1]:

الفارق الأوّل: صحيحٌ أنّ الكتابين قد قسّما إلى قسمين متباينين؛ إلا أنّ ابن داوود كان ناظراً عند تقسيمه إلى المدح والذم وبغض النظر عن تعارضهما، ففي الجزء الأول «في الممدوحين ومن لم يضعّفهم الأصحاب فيما علمتُ»، يدرج كلّ من مُدح سواء ذُم أم لا، وفي الجزء الآخر «في المجروحين والمجهولين» يُدرج كلّ من ذمّه الرجاليون سواء ورد في حقّه مدح أيضاً أم لا. وهذا ما سيفسّر لنا تكرار بعض الأسماء في القسمين، كهشام بن الحكم الذي ورد اسمه في الممدوحين لورود مدحٍ فيه[2]، ثم ورد مرّةً أخرى في المذمومين لذمٍّ قيل في حقّه[3]. وبهذه

---

(١) أهم من تتبّع الفروق بين الكتابين: الشيخ محمد تقي التستري في كتابه قاموس الرجال ١: ٣٥.

(٢) ابن داوود الحلّي، كتاب الرجال: ٢٠٠.

(٣) المصدر نفسه: ٢٨٤.

الخطوة فرز ابن داوود آراء الرجاليّين في حقّ الرواة مع تجاوز التعارض الذي قد يحصل بين مدحٍ وذم.

أمّا العلامة الحلي، فقد خطى خطوةً أخرى نحو الأمام مقارنة بما فعله ابن داوود في تقسيمه؛ فصار يعطي رأيه في أولئك الممدوحين والمذمومين، فمعياره في القسم الأول من يَقبل روايته، وفي القسم الثاني من يردّ روايته، فربَّ ممدوح لا يقبل العلامةُ روايته فيدرجه في القسم الثاني، وآخر مذموم يَقبل روايته فيورده في القسم الأوّل، كعلي بن فضّال الذي أورده في الأوّل[1]، أمّا من ورد فيه مدحٌ وذم فلا يدرجه في القسمين ـ كما فعل ابن داوود ـ إنما يدرجه حيث رجّح عنده أمره، فإن كان ممن يَعمل بروايته ففي القسم الأوّل وإلا ففي الثاني، وإن توقف في أمره أدرجه في القسم الثاني؛ لأنّ نتيجة التوقف هي عدم العمل بالرواية.

الفارق الثاني: دأب ابن داوود على ذكر مصادر المعلومات التي ذكرها في كتابه، خلافاً للعلامة الذي نقل كثيراً عن المصادر الرجالية الخمسة بالنصّ في بعض الموارد دون الإشارة إلى ذلك، إلا فيما لو اختلفت آراؤهم حول شخصٍ ما، فإنّه يذكر رأي كلّ منها ـ أي المصادر الخمسة ـ؛ ولذا ذهب المحقّق التستري (١٤٢٠هـ) إلى أنّ العلامة الحلي إذا ذكر معلومةً ما ولم يُشر إلى الآراء فيها، فهذا دليل على اتفاق المصادر الخمسة عليها وإن لم ترد فيما لدينا من مصادر[2]، هذا فيما نقله عن المصادر الخمسة الرجالية. وإن نقل عن غيرها من المصادر كالعقيقي وابن عقدة فإنّه يذكر مصدره.

الفارق الثالث: يعدّ ابن داوود المهمَلين الذين لم يرد في حقّهم شيء من علماء

---

(١) خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ١٧٧.

(٢) محمد تقي التستري، قاموس الرجال ١: ٣٧.

الجرح والتعديل، يعدّهم في الممدوحين؛ لذا عَنْوَنَ الجزء الأوّل بـ«ذكر الممدوحين ومن لم يضعّفهم الأصحاب فيما علمت»، وربما يُفهم من هذا أنه يقبل الخبر المهمل، أو لا أقلّ من قبوله له مع أدنى شاهد. وهذا بخلاف العلامة الحلّي الذي لا يعدّ المهمَلين في القسم الأول إلا إذا رجّحهم.

هذه هي أهم الفروق بين العلامة وابن داوود في كتابيهما الرجال والخلاصة.

٤ ـ ٤ ـ (كتاب الخلاصة) والخطوة الجادّة نحو التقعيد الرجالي

أثار العلامة الحلّي في طيّات هذا الكتاب ـ خلاصة الأقوال ـ مجموعةً من الآراء والنظريات شكّلت الأسس الأوّلية لتكوّن كلّيات علم رجال الحديث[1].

وقد تنامت هذه الأسس بشكل تصاعدي في القرون التالية حتى أفردها الرجاليّون في مقدّمات كتبهم أو خواتيمها، تحت عنوان (الفوائد الرجالية) على ما سيأتيك قارئي العزيز، إن شاء الله تعالى.

ولا بأس هنا بذكر أبرز هذه الإثارات التي أسّست للقواعد الرجالية فيما بعد:

١ ـ أعلن العلامة الحلّي لأوّل مرّة بشكل واضح ـ بحسب ما بأيدينا من مصادر ـ الاعتمادَ على آراء ابن الغضائري في توثيقاته وتضعيفاته، ويمكن الاطّلاع على هذا الاعتماد بجولة عابرة في ثنايا كتاب الخلاصة.

هذا الإعلان سيشكّل لاحقاً واحدةً من أهمّ وأكثر المسائل خلافاً بين الرجاليّين، وهي صحّة نسبة الكتاب لابن الغضائري وحجّيّة آرائه فيه.

٢ ـ الاعتماد على توثيقات ابن عقدة الزيدي الذي لم يُعرف طريق العلامة إلى كتابه، فهل يُقبل ما نقله عن ابن عقدة أم لا؟!

---

(١) ممن لاحظ هذا الموضوع: الشيخ عبدالهادي الفضلي في أصول علم الرجال: ٧٦؛ والشيخ جواد القيّومي في مقدّمة تحقيقه لكتاب الخلاصة: ٢٥.

٣ ـ يُفهم من بعض ما أورده العلامة في حقّ بعض الأشخاص أن من ترحّم عليه الإمام كان ثقةً؛ لأنّ الترحّم توثيق للمترحَّم عليه؛ كما في إسماعيل بن الخطّاب على ما فهمه بعضٌ، حيث قال: «قال النجاشي: حدّثني محمد بن قولويه، عن سعد، عن أيوّب بن نوح، عن جعفر بن محمد بن إسماعيل، قال: أخبرني معمّر بن خلاد رفعت إلى الرضاﷺ ما خرج من غلّة إسماعيل بن الخطاب بما أوصى به إلى صفوان. فقال: رحم الله إسماعيل بن الخطّاب بما أوصى به إلى صفوان ورحم صفوان؛ فإنّهما من حزب آبائي، ومن كان من حزب آبائي أدخله الله الجنّة. ولم يثبت عندي صحّة هذا الخبر ولا بطلانه؛ فالأقوى الوقف في روايته»[1].

ويقرِّب العلامة الفضلي اعتماد الحلّي على الترحّم في التوثيق بقوله: «إنّ مفهوم تعليق العلامة على رواية الكشي، وهي قوله (لم يثبت عندي..) أنه يذهب إلى أنّ ترحّم الإمام المعصوم توثيقٌ للراوي..»[2].

ومن هنا تكوّنت قاعدة رجالية لتوثيق الرواة، وهي: وثاقة كلّ من ترحّم عليه الإمام. فجاء مَنْ بعده من الرجاليين وتجاوزوا من ترحّم عليه الإمام إلى من ترحّم عليه العلماء، فهل يدل ذلك على وثاقته أم لا؟ ووقع جدلٌ في هذا الأمر كانت فيه آراء متعدّدة.

إشكاليّة أصالة العدالة في توثيقات العلامة الحلّي، جدل الإثبات والنفي

٤ ـ من المسائل التي أعاد العلامة الحلي ـ على رأي بعضهم ـ إحياءها في الأوساط العلمية، أنّ الشخص الذي لم يرد في حقّه توثيق أو تضعيف ـ يعني

---

(١) خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ٥٧.

(٢) عبداهادي الفضلي، أصول علم الرجال: ٧٦.

مشكوك الحال ـ مثل هذا الشخص هل يُحكم بعدالته أم لا؟ وهذا ما يسمّى عند علماء الجرح والتعديل بأصالة العدالة في المسلم؛ فالأصل في كلّ المسلمين الذين لا نعلم حالهم ـ من حيث الوثاقة وعدمها ـ أن نتعامل معهم على أنّهم عدول.

وعبّرتُ بأن العلامة أعاد إحياء المسألة؛ لأنّ هناك ممن تقدّم عليه قال بهذا الأصل فيما يقال، فقد نسب الشيخ مرتضى الأنصاري (١٢٨١هـ) لجماعة من الفقهاء تبنّيهم هذا الأصل، يقول في رسالته في العدالة: «..الإسلام وعدم ظهور الفسق، وهو المحكيّ عن ابن الجنيد، والمفيد في كتابه الأشراف، والشيخ في الخلاف، مدّعياً عليه الإجماع»[١].

ونَصّ عبارة الطوسي على الشكل التالي: «..الأصل في الإسلام العدالة، والفسق طارٍ عليه يحتاج إلى دليل..»[٢]، فإذا ثبت أنّ الطوسي ممن أعمل هذا الأصل في الرجال، فإنّه سيضع الرجاليّين في زاوية ضيّقة تجاه قبول آراء الطوسي؛ إذا لعلّ بعض من وثقهم راجع إلى هذا الأصل! الأمر الذي يفرض ضرورة بحث قضية أصالة العدالة في التراث الرجالي عامّةً، وربما يفضي ذلك إلى إسقاط حجيّة قول الرجالي ما لم يبيّن منطلق التعديل لديه. وقد احتمل الكلباسي أن يكون الشيخ البهائي هو الأصل في إثارة هذه الإشكالية[٣].

ولم ينصّ العلامة الحلّي ـ فيما نعلم ـ على اعتماده على هذا الأصل في التوثيق؛ إلا أنّ الذين ينسبون له ذلك يقولون بأنّه ظاهر طريقة توثيقه لمجموعة من الرواة؛ مثلاً عند ترجمته لإبراهيم بن هاشم، قال: «..ولم أقف لأحدٍ من أصحابنا على قول في القدح فيه، ولا على تعديله بالتنصيص، والروايات عنه

(١) مرتضى الأنصاري، رسالة في العدالة (ضمن رسائل فقهية) ٢٣: ٨.

(٢) الطوسي، الخلاف ٦: ٢١٨.

(٣) الكلباسي، الرسائل الرجاليّة ١: ٨٣.

كثيرة، والأرجح قبول قوله»[١]، وهنا يعلّق الشيخ باقر الإيرواني على ذلك قائلاً: «..إنّ حكمه بأرجحيّة قبول قوله لا يتم إلا بناءً على أصالة العدالة وثبوتها في حقّ من لم يرد في حقه ضعفٌ ولا توثيق»[٢].

ولكن مع هذا يُفهم من بعض عبارات الحلّي أنّه لا يذهب إلى هذا الأصل، كما في ترجمة ثوير بن أبي فاختة بعدما نقل رواية عن الكشي، قال: «...وهذا لا يقتضي مدحاً ولا قدحاً؛ فنحن في روايته من المتوقّفين»[٣]، فلو كان يقول بهذا الأصل لوثّق ثويراً. وكذلك قوله في ترجمة إسماعيل بن الخطاب، بعدما نقل روايةً مادحة له من الإمام عليه السلام: «ولم يثبت عندي صحّة هذا الخبر ولا بطلانه، فالأقوى الوقف في روايته»[٤]، وكذلك ذكر في ترجمة أحمد بن حمزة: «روى الكشي عن حمدويه، عن أشياخه، قال: كان في عداد الوزراء. وهذا لا يثبت به عندي عدالته»[٥]، وقوله في ترجمة بشير النبال: «روى الكشي حديثاً في طريقه محمد بن سنان وصالح بن أبي حمّاد، وليس صريحاً في تعديله، فأنا في روايته متوقّف»[٦]، ونحوه ما ذكره في ترجمة كلّ من كليب بن معاوية الصيداوي، ومحمد بن علي بن بلال، وسفيان بن مصعب العبدي، والفضل بن الحارث وغيرها من الموارد[٧].

---

(١) خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ٤٩.

(٢) الإيرواني، دروس تمهيدية في القواعد الرجاليّة: ١٢٢.

(٣) خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ٨٧.

(٤) المصدر نفسه: ٥٧.

(٥) المصدر نفسه: ٦٩.

(٦) المصدر نفسه: ٧٩.

(٧) المصدر نفسه: ٢٣٢، ٢٤٢ ـ ٢٤٣، ٣٥٦، ٣٨٦؛ وانظر: الإيرواني، دروس تمهيديّة في

بل إنّ تقسيم الحلّي كتابه إلى قسمين، والثاني منهما في ذكر من لا يعتمد على رواياته إما لضعفه أو لاختلاف في توثيقه وتضعيفه أو لكونه مجهولاً، شاهد على عدم قوله بأصالة العدالة، وإلا فلماذا يدرج المجاهيل في عداد من لا يؤخذ برواياته مع إمكان إجراء أصالة العدالة؟!

إنّ هذا التناقض الذي وقع في كلمات العلامة في هذا الكتاب بخصوص هذه المسألة سيقسّم الباحثين في قبول آرائه ـ مرّةً أخرى ـ إلى قسمين؛ فمن ذهب إلى أنّ العلامة من القائلين بأصالة العدالة قد لا يقبل آراءه إذا لم يتّفق معه في هذا الأصل. ومن اعتقد أنّ العلامة لم يكن من القائلين به ـ أعني بهذا الأصل ـ فإنّه سيأخذ بآرائه بعد أن يتخطّى عقبة حجيّة قول المتأخرين التي أشرنا لها سابقاً.

ولا نريد أن نتخذ موقفاً هنا في هذه المسألة، لكنّنا نعلّق بتعليق بسيط، وهو أنّ بعض الشواهد التي ذكروها لقول العلامة بأصالة العدالة في المسلم ليست بشواهد، فمثلاً ما نقلناه عن الشيخ الإيرواني، يمكن أن يناقَش بأنّ عدم تنصيص العلماء على الجرح والتعديل في إبراهيم بن هاشم لا يعني أنّ توثيق العلامة الحلي له كان لأصالة العدالة، فالسيد الخوئي نفسه ـ وتبعه على ذلك الشيخ الإيرواني ـ يوثقون إبراهيم بن هاشم أيضاً، مع أنّهم لا يقولون بأصالة العدالة، ولا بوجود تنصيص على الرجل في التعديل، أو لا أقلّ من أنّ بعض أدلّتهم على توثيقه لا ترجع إلى التنصيص، فالشيء الذي دفعهم لتوثيقه ربما يكون هو ـ أو شبيهه ـ الذي دفع العلامة الحلي لذلك، من هنا، كان لابدّ من التدقيق في مسألة قول العلامة الحلي بأصالة العدالة، ونحن لا ننفي ذلك هنا، وإنّما نثير هذه الإثارة لتحريك عجلة البحث، وإطلاع القارئ على طبيعة الجدل

القواعد الرجاليّة: ١٢٣.

في الموضوع هنا، وإلا فقد حقّقنا ذلك مفصّلاً في الأبحاث الاستدلاليّة الرجاليّة.

٥ ـ طرح العلامة الحلّي هنا نظريّة حجيّة خبر العدل الإمامي، والذي يعني أنه لا يقبل من أخبار الآحاد إلا ما كان راويه عادلاً إماميّ المذهب، وهذا الأمر واضح في كتابه، فلم يورد في القسم الأوّل من كتابه إلا الإماميّين، وأمّا غيرهم ممن وردوا فيه فلأمور أخرى دعمتهم، كأن تكون الطائفة ممّن عملت برواياتهم وغيرها من الدعائم. فهذا علي بن الحسن بن فضّال الذي يصرّح العلامة الحلّي بأنّه فاسد المذهب؛ لأنّه فطحي، نجده يقبل برواياته ويعمل بها[1].

إلا أنّه بمراجعة بقيّة كتبه الكثيرة الفقهية والأصولية، يظهر اضطرابٌ واضح جداً في كلامه، ففي كتاب مختلف الشيعة يقول في ردّه لرواية: «..والجواب: الطعن في السند؛ فإنّ زرعة وسماعة في طريق هذا الحديث، وهما وإنا كانا ثقتين إلا أنهما واقفيّان..»[2]، إلا أنّه في موضع آخر من الكتاب نفسه يقول: «..وإن كان في طريقه الحسين بن المختار، وهو واقفي، إلا أنّ ابن عقدة وثّقه..»[3]، وغيرها من المواضع في هذا الكتاب وغيره[4].

هذا الاضطراب في كلامه حيّر الباحثين، فعلى ماذا يعمل الحلّي، هل على خبر العدل أو مطلق خبر الثقة؟! أم أنّ ذلك نتاج طبيعي لبدايات تطبيق النقد السندي بالطريقة الجديدة؟

---

(١) خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ١٧٧.

(٢) العلامة الحلّي، مختلف الشيعة ١: ٢٦٠.

(٣) المصدر نفسه ١: ٣٠٤.

(٤) لمزيد من الاطّلاع حول هذا الموضوع، راجع: حيدر حب الله، نظرية السنّة في الفكر الإمامي الشيعي، التكوّن والصيرورة: ١٧٥.

٦ ـ حيث إنّ العلامة الحلّي في هذا الكتاب يذكر آراء مختلف الرجاليين، ففي بعض الموارد تختلف تقويماتهم لرواة الحديث وتتضارب، كأن يوثّق النجاشي شخصاً قد ضعّفه ابن الغضائري و.. وهنا أسّس العلامة قاعدةً رجالية مفادها: متى ما تعارض توثيق الشيخين النجاشي والطوسي مع تضعيف ابن الغضائري قُدّم قولهما على قوله؛ مثلاً في ترجمة إبراهيم بن سليمان بن عبدالله بن حيان: «...قال الشيخ أبو جعفر الطوسي (رحمه الله): إنه ثقة في الحديث.. وضعّفه ابن الغضائري، فقال: إنه يروي عن الضعفاء وفي مذهبه ضعف. والنجاشي وثّقه كالشيخ، وحينئذ يقوى عندي العمل بما يرويه»[١]. وغيره[٢].

ولعلّ مثل هذه القواعد التي جاءت في كلمات العلامة الحلّي ترجع إلى الأوثقيّة ودرجة حصول اليقين، فمع تعارض نصّ الشيخين ونصّ الغضائري يقدّم نصّهما؛ لكونه أقوى في إفادة الوثوق.

٧ ـ يؤسّس العلامة الحليّ في بعض الموارد قاعدةً مفادها عدم التعارض بين الوثاقة في الراوي وكون الراوي ممّن يروي عن الضعفاء، فقد قال في ترجمة إدريس بن زياد الكفرثوثاني: «..وقال ابن الغضائري: إنه خوزي الأم روى عن الضعفاء. والأقوى عندي قبول روايته؛ لتعديل النجاشي له. وقول ابن الغضائري لا يعارضه؛ لأنه لم يجرحه في نفسه ولا طعن في عدالته»[٣]، فهذا النصّ يؤسّس هذه القاعدة في رفع التنافي بين الوثاقة والرواية عن الضعفاء.

٨ ـ يذهب العلامة الحلّي إلى أنَّ كثرة رواية المشايخ عن راوٍ ما علامة وثاقة

---

(١) خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ٥٠.

(٢) ترجمة إسماعيل بن مهران، المصدر نفسه: ٥٤.

(٣) المصدر نفسه: ٦٠.

هذا الراوي، كما يظهر في ترجمته لعليّ بن محمد بن قتيبة النيسابوري، حيث قال: «..تلميذ الفضل بن شاذان، فاضل، عليه اعتمد أبو عمرو الكشي في كتاب الرجال»[١]. فكأنّه اعتمد عليه؛ لأنّ الكشي اعتمد عليه.

٩ ـ يكاد يستفاد من العلامة الحلّي في هذا الكتاب أنّه يَعتبر من شهد مشاهد النبيصَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَآلِهِ أو شهد مع أهل البيتعَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ مشاهدهم فإنّ شهوده هذا دليلٌ على وثاقته ما لم يكن هناك معارِض، ولهذا أدرجهم في الموثقين دون بيان علّة أخرى للتوثيق، كأنس بن معاذ بن أنس بن قيس الأنصاري، حيث قال فيه: «..شهد بدراً وأُحداً»[٢]، وأوس بن ثابت، قال في حقّه: «..من أصحاب رسول اللهصَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَآلِهِ، شهد بدراً والعقبة مع السبعين، وآخى رسول اللهصَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَآلِهِ بينه وبين عثمان بن عفّان»[٣].

بهذه الإثارات السريعة والأوّليّة، أسهم العلامة الحلي ـ إلى جانب زميله ابن داوود ـ في تكوين أحد أهم فروع هذا العلم، وهو الكلّيات والقواعد الرجالية التي ستغدو فيما بعد أنشط فروع هذا العلم، كما سنشهد ذلك مفصّلاً، إن شاء الله تعالى.

(الخلاصة) محور الدراسات الرجالية، الشروح والخلاصات والتعليقات

ثمّة ظاهرة تكاد تتميّز بها المدارس الدينية عن غيرها، وهي أنه إذا وُجد كتاب يتمتّع بميّزات منهجية وثراء في المعلومات، فإنه يغدو محوراً للدراسات في مجاله،

(١) المصدر نفسه: ٧٧.

(٢) المصدر نفسه: ٧٥.

(٣) المصدر نفسه: ٧٧.

فعلى سبيل المثال في البيئة الشيعية هناك كتاب (شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام) في علم الفقه، و (كفاية الأصول) في علم الأصول وغيرها الكثير، حيث أخذ هذان الكتابان دوراً محورياً في الدراسات الفقهيّة والأصوليّة اللاحقة عليهما، وصارا متناً تدور البحوث العلميّة حولهما وعلى أساسهما. وهذه الظاهر تعطي مؤشراً على أهميّة وتأثير ذلك الكتاب في المناخ العلمي في وقته، إذ لو لم يكن له تأثير ولم يحظَ بخصائص وميزات ترجّحه، إلى جانب النفوذ العلمي الفاعل لمؤلّفه، لما وصل الكتاب إلى هذه المرحلة.

ويمكننا القول بأنّ هذا الأمر قد تحقّق على صعيد علم الرجال أيضاً، وذلك مع كتاب الخلاصة للعلامة الحلّي، فقد شكّل هذا الكتاب محوراً للدراسات الرجاليّة فيما بعد، فكُتِبَت حوله الشروح والتعليقات والتلخيصات، نذكر هنا أهمّها:

أ ـ التعليقات/ الحواشي:

١ ـ السيد علي بن عبدالحميد النيلي (ق ٩ هـ)[١].

٢ ـ الشهيد الثاني زين الدين الجبعي العاملي (٩٦٦هـ)[٢].

٣ ـ الشيخ حسين بن عبدالصمد العاملي، والد الشيخ البهائي (٩٨٤هـ)[٣].

٤ ـ السيد محمد العاملي (صاحب المدارك) (١٠٠٩هـ)[٤].

---

(١) آغا بزرك الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٦: ٨٣.

(٢) المصدر نفسه ٦: ٨٢.

(٣) المصدر نفسه ٩: ٨٢.

(٤) المصدر نفسه ٦: ٨٣.

٥ ـ الشيخ نور الله الشوشتري (١٠١٩هـ)[١].

٦ ـ السيد ماجد البحراني (١٠٢٨هـ)[٢].

٧ ـ الشيخ البهائي (١٠٣١هـ)[٣].

٨ ـ الشيخ مساعد بن بديع الحويزي (ق ١١هـ)[٤].

٩ ـ الشيخ سليمان الماحوزي (١١٢١هـ)[٥].

ب ـ التخليصات:

١ ـ الشهيد الثاني زين الدين العاملي (٩٦٦هـ)[٦].

٢ ـ السيد محمد رضا الموسوي الشيرازي (ق ١٤هـ)[٧].

٣ ـ محمد جواد الإصفهاني (١٣١٢هـ)[٨].

٤ ـ محمد جواد حسين آبادي (ق ١٤هـ)[٩].

ج ـ الترتيبات:

١ ـ علي بن حيدر القمي (ق ١٠هـ)[١٠].

---

(١) آغا بزرك الطهراني، مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٤٨٦.

(٢) آغا بزرك الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٦: ٨٣.

(٣) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٤٠٤.

(٤) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٦: ٨٣.

(٥) المصدر نفسه ٦: ٨٣.

(٦) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ١٨٤.

(٧) المصدر نفسه: ١٧٦.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه: ١١٧.

(١٠) المصدر نفسه: ٢٧٩.

٢ ـ الشيخ عزيز الله المجلسي (١٠٧٤هـ)[1].

د. المستدركات:

الميرزا لطف علي التبريزي الشيرازي (١٣٥٠هـ)[2].

تبلور ظاهرة المصطلحات الجديدة في هذه الحقبة

في هذه المرحلة أيضاً، وبعد تراكم هذا العدد من المصادر الرجالية وتشكُّل الأرضية الأساسيّة لعلم الرجال، راجت بعض المصطلحات لتصنيف وفرز المصادر الرجالية الأساسية، نشير إليها للتوضيح وللنفع، وأهمّها ما يلي:

١ ـ **الأصول الرجالية الأربعة الأولى**: ويقصد بها كتاب الكشي، وفهرست النجاشي، وفهرست الطوسي، ورجال الطوسي.

٢ ـ **الأصول الرجاليّة الخمسة الأولى**: وهي الأربعة السابقة، بإضافة ضعفاء ابن الغضائري.

٣ ـ **الأصول الرجالية الثمانية الأولى**: وهي الأربعة الأولى، بإضافة رجال البرقي، ورسالة أبي غالب الزراري، ومشيخة الصدوق ومشيخة الطوسي، حيث يفضّل بعضهم جعلهما في سياق علم الرجال.

٤ ـ **الأصول الرجالية التسعة الأولى**: وهي الثمانية السابقة، بإضافة ضعفاء ابن الغضائري.

٥ ـ **الأصول الرجالية الأربعة الثانوية**: وهي فهرست منتجب الدين، ومعالم

(١) المصدر نفسه: ٢٦١.

(٢) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ١٠: ١٢١.

ابن شهر آشوب، ورجال ابن داوود، وخلاصة العلامة الحلّي.

هل تأثر العلامة الحلّي بابن تيميّة في إنتاجه الحديثي والرجالي؟!

يذهب بعض الناقدين للحديث والرجال عند الإماميّة، إلى أنّ هذا العلم لم تعرفه الإماميّة في قرونها الأولى، ولم تهتم بالرجال والأسانيد، وقد شهدنا لديهم هذه القفزة في عصر العلامة الحلّي وابن طاووس، ولو غصنا أكثر في تحليل الأسباب التي دفعت العلامة الحلي وابن طاووس لاستخدام هذا المنهج، لنرى هل استخدموه نتيجة تطوّر الحديث والرجال عندهم أم لا، فسنصل إلى نتيجة تقول بأنّ ذلك لم يكن استدعاءً طبيعياً لتطوّر علم الحديث والرجال عند الإماميّة، بل له أسبابه السياسية والمذهبيّة في هذا السياق، فمن الملاحظ أنّ هذا العلم ظهر عند الشيعة موافقاً لحملة الشيخ ابن تيمية الحراني (٧٢٨هـ) في التشنيع على الشيعة في كونهم ليست لديهم كتب في أحوال الرجال، ولهذا يقول محمد أمين الاسترآبادي (١٠٣١هـ): «من تأمّل فيما ذكره المحقّق الحلّي في أوائل كتاب المعتبر، وفي كتاب الأصول في مبحث العمل بخبر الواحد، وفي فهرستي الشيخ والنجاشي، وفيما ذكر رئيس الطائفة في مبحث العمل بخبر الواحد من كتاب العدّة، وما ذكره في آخر كتابي الأخبار، وغيرها بعين الاعتبار والاختبار، يقطع بأنّ أحاديث الكتب الأربعة وغيرها من الكتب المتداولة في زماننا مكتوبة من أصول قدمائنا التي كانت مرجعهم في عقائدهم وأعمالهم، ويقطع بأنّ الطرق المذكورة في تلك الكتب إنّما ذُكرت لمجرّد التبرّك باتّصال السند وباتّصال سلسلة المخاطبة اللسانية إلى مؤلّفي تلك الأصول، ولدفع تعيير العامّة أصحابنا بأنّ

أحاديثهم مأخوذة من أُصول قدمائهم وليست بمعنعنة»[١].

إنّ ذلك شاهد على أنّ حركة الرجال والحديث والأسانيد عند الإماميّة جاءت لمجرّد دفع تعيير أهل السنّة، لا لأنّ عندهم علوماً بهذا المستوى، بل هذا ما نجده حتى عند النجاشي (٤٥٠هـ) الذي إنّما ألّف فهرسته لأجل دفع تعيير العلماء المخالفين في المذهب للإماميّة[٢]، وهذا كلّه يدلّ على أنّ وضع الشيعة للسند واهتمامهم برجاله إنّما هو لدفع اتهامات أهل السنّة، وإلا ما وضعوا أسانيد أساساً، ولا ألّفوا في كتب الرجال، ولعلّ ذلك يشي بوضع واختلاق هذه الأسانيد، وكذب تلك المعطيات التي أوردوها في كتبهم.

إنّ ما ذكره الناقدون هنا من أنّ دخول علم الحديث عند الإماميّة كان بسبب حملات الشيخ ابن تيمية الحراني (٧٢٨هـ)، ومن ثم جاء لردّ تعيير أهل السنّة، وهذا يعني أنّ علم الرجال والحديث ووضع الأسانيد إنّما هو لمجرّد محاكاة أهل السنّة فقط.. يحتاج إلى وقفة، وذلك:

أ ـ إنّ كتب الإماميّة قبل الشيخ ابن تيمية الحراني موجودة بالعشرات ومنها الكتب الأربعة، وكلّها تحوي الأحاديث المسندة وغيرها، بل فيها عشرات الآلاف من الأحاديث المسندة، فلا معنى للقول بأنّ الأسانيد ظهرت عند الإماميّة في القرن السابع أو الثامن الهجري. إلا بناء على افتراض أنّ كلّ كتبهم الحديثية القديمة مجعولة منحولة مختلقةٌ نسخها! ومثل هذه الافتراضات غير معقولة ولم يقم عليها أيّ شاهد معتمد.

---

(١) الاسترآبادي، الفوائد المدنيّة: ١١٨؛ وانظر: الحرّ العاملي، تفصيل وسائل الشيعة ٣٠: ٢٥٨.

(٢) انظر: النجاشي، الفهرست: ٣.

وكذلك الحال في علم الرجال، فرجال البرقي (ق ٣هـ)، والكشي (ق ٤هـ)، والطوسي (٤٦٠هـ)، وفهرستَي: النجاشي (٤٥٠هـ) والطوسي، ورسالة أبي غالب الزراري (٣٦٨هـ)، ومشيخة الصدوق (٣٨١هـ) في الفقيه، ومشيخة الطوسي في التهذيب والاستبصار، وفهرست الشيخ منتجب الدين الرازي (ق ٦هـ)، ومعالم العلماء للشيخ ابن شهر آشوب المازندراني (٥٨٨هـ) وغيرها ممّا أسلفنا الحديث عنه سابقاً.. كلّها موجودة قبل الشيخ ابن تيمية (٧٢٨هـ)، وهي التي تتشكّل منها كتب الرجال والجرح والتعديل عند العلامة الحلّي نفسه لمن قارن وطابق، حتى يكاد يكون عمله الرجالي ـ في جزء كبير ـ تنظيماً وجمعاً لما فيها، فكيف نقول: إنّ علم الرجال ـ لاسيما مع نصّ الطوسي المتقدّم في العدّة ـ لم تعرفه الإماميّة قبل الشيخ ابن تيمية؟!

ب ـ إنّ التقسيم الرباعي للحديث يحتمل جدّاً أنّه جاء مع أحمد بن طاووس أستاذ العلامة الحلي، وأحمد بن طاووس توفي عام ٦٧٣هـ، فيما ولد الشيخ ابن تيمية عام ٦٦١هـ، فلم يكن عمر ابن تيمية عند وفاة ابن طاووس سوى أربعة عشر عاماً على أبعد التقادير، فيما كان عمر العلامة الحلي حينها ٢٥ عاماً؛ لأنّه ولد عام ٦٤٨هـ، ومع هذا الاحتمال القويّ الذي تشهد به جملة نصوص تاريخيّة عند الإماميّة الذين هم أعرف بحالهم، لا يكون من المنطقي الجزم بأنّ تأثيرات ابن تيمية هي التي دفعت إلى ظهور المصطلح الجديد في التقسيم، فلا شيء يثبت ارتباط التقسيم الرباعي للحديث بخلاف ابن تيمية مع الحلّي، فضلاً عن إثبات ارتباط النقد الرجالي بابن تيمية.

هذا، وقد ذهب الشيخ المامقاني إلى أنّ ظهور التقسيم الرباعي للحديث عند الإماميّة كان سببه مرور الزمن الذي أوجب تضاؤل قرائن الوثوق عند

المتأخّرين، وهو يذهب إلى أنّ قول المتقدّمين بعدم حجيّة إلا الخبر اليقيني العلمي شاهد وفرة القرائن وتعاضدها لتوثيق الأحاديث في زمانهم[١].

ج ـ إنّ النص الذي ذكره العلامة الحلي ويفيد تقسيمه الحديث رباعيّاً جاء ـ كما قلنا ـ في مقدّمات كتابه منتهى المطلب في تحقيق المذهب، وهو على الشكل التالي: «إنّه قد يأتي في كتابنا هذا إطلاق لفظ الشيخ، ونعني به: الإمام أبا جعفر محمّد بن الحسن الطوسي ـ قدّس اللهّ روحه ـ والمفيد، ونريد به: الشّيخ محمّد بن محمّد بن النّعمان، وبالشّيخين، هما. وقد يأتي في بعض الأخبار، أنّه في الصّحيح، ونعني به: ما كان رواته ثقاتاً عدولاً، وفي بعضها، في الحسن، ونريد به: ما كان بعض رواته قد أثنى عليه الأصحاب وإن لم يصرّحوا بلفظ التوثيق له، وفي بعضها في الموثّق، ونعني به: ما كان بعض رواته من غير الإماميّة، كالفطحيّة والواقفيّة، وغيرهم، إلّا أنّ الأصحاب شهدوا بالتّوثيق له»[٢]، فهذا النصّ أقدم نصّ إمامي وصلنا حول هذا التقسيم.

وكتاب منتهى المطلب انتهى مؤلّفُه من سبع مجلدات منه عام ٦٩٣هـ كما يقول هو نفسه في الخلاصة[٣]، ولم يكتب غيرها كما يظهر من إجازته لابن سنان، المؤرّخة حدود عام ٧٢٠هـ[٤]، وقد جاء بعد جملة كتب ذكره فيها مثل إرشاد الأذهان[٥]، أمّا خلاف العلامة الحلي مع ابن تيمية فيظهر مع كتاب منهاج السنّة الذي صنّفه ابن تيمية للردّ على الإماميّة في كتاب منهاج الكرامة للحلي، فهناك

---

(١) راجع: المامقاني، مقباس الهداية ١: ١٨٢، ١٩٤.

(٢) الحلّي، منتهى المطلب ١: ٩ ـ ١١.

(٣) انظر: الحلّي، خلاصة الأقوال: ١٠٩ ـ ١١٠.

(٤) انظر: الحلّي، أجوبة المسائل المهنائيّة: ١٥٥، ١٥٧.

(٥) انظر: إرشاد الأذهان ٢: ٢٤٦.

حمل ابن تيمية على الإماميّة وشنّ هجماته الفكريّة عليهم وعلى عقائدهم وحديثهم وغير ذلك. ومنهاجُ الكرامة فرغ منه العلامة الحلّي ـ كما جاء في آخره ـ في شهر جمادى الأولى من عام ٧٠٩هـ[1]، وقد كان كتبه للسلطان ألجياتو خدابنده كما يقول نفسه في المقدّمة[2]، وكان الجياتو خدابنده قد استلم الحكم عام ٧٠٣هـ، وهناك من يرى أنّه تشيّع عام ٧٠٩هـ.

وهذا كلّه يعني أنّ التقسيم الرباعي للحديث ظهر على أبعد تقدير عام ٦٩٣هـ، أي قبل شنّ ابن تيمية أعنف هجماته النقديّة على الإماميّة بأكثر من عشرين عاماً، وقبل الحملات الكسروانية الثالثة في جبل لبنان التي شارك ابن تيمية في التحريض عليها عام ٧٠٥هـ، فكيف يكون التقسيم الرباعي للحديث قد جاء إفرازاً لانتقادات ابن تيمية للمذهب الإمامي، وتأثر العلامة الحلي بها؟! وهل يعقل وبهذه السرعة تبنّي هذا التقسيم حتى في الداخل الشيعي وحذف كثير من الأحاديث لأجل مواجهة هجمات ابن تيمية؟! لقد كان بإمكان العلامة الحلي ـ لو أراد مجرّد دفع تعيير الخصوم ـ أن يستخدم ما يعتبره الخصوم تقيةً أو مراوغة ويعلن وجود هذا التقسيم، لا أن يقوم بحذف عدد كبير من روايات مذهبه عن الحجية بحجّة هذا التقسيم نفسه.

وما يعزّز ما نقول هو أنّ النصّ المتقدّم يفيد أنّ فكرة التقسيم الرباعي مارسها العلامة الحلي في هذا الكتاب، ممّا يعني أنّها موجودة منذ بداية تأليفه له لا حين الانتهاء منه، فتكون فكرة التقسيم الرباعي سابقةً على عام ٦٩٣هـ، ممّا يزيد من استبعاد ظهورها لمواجهة هجمات الشيخ ابن تيمية.

---

(١) انظر: منهاج الكرامة: ١٨٨.

(٢) المصدر نفسه: ٢٧ ـ ٢٨.

د ـ إنّ تأليف النجاشي كتابه لردّ تعيير أهل السنّة لا يعني أنّ مضمون الكتاب غير صحيح وغير موجود؛ فهناك فرق بين الأمرين، فعندما ألّف النجاشي لم يخترع أسماء الكتب، وإنّما ذكرها وبيّن طرقه إليها عبر المشايخ والأسانيد، تماماً كما فعل العلامة محسن الأمين العاملي في القرن العشرين لردّ تعيير بعض معاصريه أنّ الشيعة لا علماء لديهم، حيث قام بكتابة موسوعته (أعيان الشيعة) للتدليل على عكس هذه القضيّة، وهذا ما فعله الطهراني في كتاب (الذريعة إلى تصانيف الشيعة)، فليس كون باعث التأليف هو ردّ تهمة معناه أنّ مضمون التأليف غير صحيح، حتى نسجّل هذه الملاحظة على النجاشي.

نظرة خاطفة للمشهد بعد ابن طاووس وتلميذيه

لم توجد بعد العلامة الحلّي أيّة دراسات يمكن أن نعبّر عنها بأنّها دراسات مفصليّة في علم الرجال، وهذا ما يعكس الحجم الذي لعبته القفزات التي قام بها أحمد بن طاووس الحلّي وتلميذاه في بُنية هذا العلم والاهتمام به، فامتدّ تأثير هذه المدرسة إلى فترة طويلة خيّم عليها الرتابة في الإنتاج الرجالي، كما سنرى، ما خلا بعض الإنتاج الذي حرّك بعضاً من ذلك الركود.

٥ ـ ابن معيّة (٧٧٦هـ)، وآخر رجالات مدرسة الحلّة الرجاليّة

ويبقى لمدرسة الحلّة بعد العلامة شخصٌ واحدٌ نودّ أن نشير إليه، وهو السيد محمد بن القاسم بن معيّة الحلّي الحسيني الديباجي (٧٧٦هـ): من مشايخ الشيخ الشهيد الأوّل محمد بن مكّي العاملي (٧٨٦هـ)، وقد ذُكر له **كتاب في معرفة الرجال**، طُبع في مجلّدين ضخمين[١].

---

(١) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٤٣٧.

العهد الثاني: عهد مدرسة جبل عامل، واستكمال سبيل رجالات الحلّة

قلنا سابقاً بأنه يمكننا أن نطلق على هذه المرحلة من الناحية الجغرافية اسم (مرحلة الحلّة وجبل عامل)، وكان النتاج الذي تناولناه سابقاً من مدرسة الحلّة. لكن من الآن فصاعداً سندخل إلى جبل عامل ومدرسته المتمثّلة في أبرز رجالاتها التابعين لمرحلة إعادة ترتيب التراث الرجالي، والذي يبدو أنّ قنطرة الانتقال من الحلّة إلى جبل عامل ستلقي بظلالها على نتاج هذه المرحلة، وما سنشهده في جبل عامل إنّما هو أصداء لمدرسة الحلّة واستكمال لمشروعها وأهدافها.

وأبرز ما تركه لنا عهد جبل عامل ورجالاته ما يلي:

١. الكركي (٩٤٠هـ)، وبداية متواضعة وعابرة في التقعيد والنقد الرجالي

الشيخ علي بن الحسين بن عبد العالي الكركي العاملي، المشهور بـ(المحقّق الكركي) (٨٦٨ ـ ٩٤٠هـ)[١]: درس في مصر وبلاد الشام، ثم انتقل إلى النجف، وبقي فيها مدّةً طويلة، بعدها هاجر إلى إيران أيّام الدولة الصفوية، وبالتحديد في فترة حكم الشاه إسماعيل الصفوي، وكان نافذ الكلمة عنده وعند ابنه الشاه طهماسب الأوّل؛ ولهذا كان له دور مهم في تشكيل الثقافة الشيعيّة في إيران آنذاك. كانت بينه وبين الشيخ إبراهيم القطيفي ردودٌ ونقود ومنازعات حول الكثير من القضايا الحيوية[٢].

أشهر مؤلّفات المحقّق الكركي كتابُه الفقهي (جامع المقاصد في شرح

---

(١) المصدر نفسه: ٢٧٧؛ ومقدّمة تحقيق جامع المقاصد ١: ٢٧.

(٢) محسن الأمين، أعيان الشيعة ٨: ٢٠٩.

القواعد)، ولم يترك لنا الكركي أيّ مصنّف في علم الرجال، حتى نعدّه من علماء الرجال البارزين في تلك الفترة كالشخصيات التي سبقته؛ ولكنّه كان صاحب مواقف رجالية نثرها في صفحات كتبه الفقهية، لذا نذكره هنا.

قام المحقّق محمد حسّون بجمع ما تركه المحقّق الكركي من آراء ونظريات وتطبيقات رجالية في كتبه ورسائله، جمعها كلّها في رسالة أسماها (الفوائد الرجالية للمحقّق الكركي)، وطبعت في الجزء الثاني من سلسلة (ميراث حديث شيعه) التي تصدر عن دار الحديث في إيران.

رُتّبت كلّ هذه المواقف على قسمين:

الأوّل: قضايا كلّية في علمَي الرجال والدراية.

الثاني: مواقفه من بعض رواة الحديث، وتناول فيه ٢٩ شخصيّة.

كانت هذه حصيلة ما تركه المحقّق الكركي من تراثٍ رجالي. ومن الضروري لنا أن نعلّق هنا بأنّ هذه الخطوة التي قام بها المحقّق حسّون ـ جزاه الله خيراً ـ في جمع تراث الكركي، نأمل أن تُعمل لكثيرٍ من العلماء والشخصيّات العلميّة التاريخية البارزة، من الذين لم يتركوا لنا تراثاً رجالياً، سوى ما بثّوه في مصنّفاتهم المختلفة في الفقه والأصول و.. كالشهيد الأول والمقداد السيوري و.. لأنّ ذلك سوف يعرّفنا على مسيرة علم الرجال والنظريات المطروحة في ثنايا الكتب، ممّا قد لا يلاحظه الباحثون في هذا العلم بسهولة؛ نظراً لاختبائه بين سطور كتبٍ تنتمي إلى علومٍ أخر، ولهذا أيضاً أحببنا ذكر المحقّق الكركي هنا.

٢ ـ الشهيد الثاني (٩٦٦ هـ) والقفزة النوعيّة في الرجال والحديث في جبل عامل

الشيخ زين الدين بن علي الجبعي العاملي، المشهور بـ(الشهيد الثاني) (٩١١ ـ

٩٦٦هـ)[١]: من مشاهير علماء الإماميّة، وصاحب المؤلّفات المعروفة، والتي من أبرزها: مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام، والروضة البهيّة في شرح اللمعة الدمشقية، الذي يُعدّ أحد الكتب الدراسية في مادّة الفقه منذ عصره حتى يومنا هذا. درس الشهيد الثاني على والده في قريته (جباع) في منطقةٍ تُعرف اليوم بإقليم التفاح في جنوب لبنان، وتنقّل بين بعض أقطار العالم الإسلامي (الشام، مصر، الحجاز، القسطنطينيّة، بعلبك)، وتولّى في الأخيرة المدرسةَ النوريّة، ودرّس فيها المذاهب الخمسة. وكان له مشايخ من علماء أهل السنّة كأبي الحسن البكري في مصر، وقد أحصى السيد محسن الأمين العاملي مشايخَه من أهل السنّة في أعيان الشيعة، فبلغوا تسعة عشر شيخاً[٢].

والمعروف أنّ شهادته كانت بسبب رسالةٍ كتبها قاضي صيدا إلى السلطان العثماني، وجاء فيها أنّ رجلاً في بلاد الشام خارجٌ عن المذاهب الأربعة؛ فأرسل السلطان رجلاً يطلب الشيخ الشهيد، فوجده في طريق الحج، وبعد أداء الحجّ أخذه إلى السلطان، ولكنّه في الطريق قتله عند ساحل البحر، وأخذ برأسه إلى السلطان، فأنكر عليه السلطان ذلك، وقتل قاتله[٣].

قام الشهيد الثاني بخطوتين بارزتين تصبّان لصالح الجهود الرجالية، حرّك من خلالهما الجمود الذي بات مخيّماً على هذا العلم بعد مدرسة الحلّيين الثلاثة، والخطوتان هما:

الخطوة الأولى: ثمّة خلاف وقع بين الباحثين حول مؤسّس علم دراية

---

(١) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ١٨٣.

(٢) أعيان الشيعة ٧: ١٥٤.

(٣) المصدر نفسه ٧: ١٥٣ وما بعدها؛ وآغا بزرك الطهراني، طبقات أعلام الشيعة ٤: ٩٠ وما بعدها.

الحديث في الدائرة الشيعية؛ «إلا أنّ الأنظار كلّها تتجه إلى الشهيد الثاني (٩٦٦هـ) بوصفه إما مؤسّس علم دراية الحديث واصطلاحه في الوسط الشيعي، كما يراه شهاب الدين الكركي والحرّ العاملي والباحث في علم دراية الحديث الدكتور شانه جي، أو محيي هذا العلم بعد ولادته الخجولة في الوسط الشيعي.

ألّف الشهيد الثاني في الدراية ثلاثة مصنّفات أساسيّة، هي: (البداية) و(الرعاية) و(غنية القاصدين في معرفة مصطلحات المحدّثين)، كان هذا التأسيس المجدّد لعلم الدراية برهاناً على وصول نظرية الخبر إلى مرحلة متقدّمة جداً في التمركز حول الأسانيد، وكان تعبيراً صارخاً عن أنّ السند بات هو المعيار في تقويم الحديث»[1].

هذه هي الخطوة الأولى التي قدّمها الشهيد زين الدين خدمةً لعلم رجال الحديث الشيعي.

الخطوة الثانية: التراث الرجالي الذي تركه لنا في الميدان الرجالي، وتمثّلت هذه التركة التراثية في التعليق والتلخيص، بما يلي:

أ ـ تعليقة الخلاصة: والتي سمّاها الحرّ العاملي في أمل الآمل بـ(فوائد خلاصة الرجال)[2]، تناول في هذه التعليقة ٣٨٧ شخصيّةً من التي ذكرها العلامة في خلاصته، وقد قسّم الحاشية إلى قسمين كقسمي العلامة الحلي[3]، وتضمّنت تعليقته هذه إضافة معلومات أو تصحيحاً في ضبط اسم أو تاريخ أو.. أو نقداً

(١) حيدر حب الله، نظرية السنّة في الفكر الإمامي الشيعي، التكوّن والصيرورة: ٢٠١.

(٢) الحرّ العاملي، أمل الآمل ١: ٨٧.

(٣) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ١٨٣.

لبعض الموارد.

وطريقته في ذلك أن يورد كلام العلامة الحلّي، ثم يعلّق عليه بما يراه، فمثلاً عند تعليقه على ترجمة بريد بن معاوية العجلي يقول: «قوله[١] بريد ـ بضم الباء وفتح الراء ـ ابن معاوية العجلي...هو وجهٌ من وجوه أصحابنا ثقة ثقة. قلت[٢]: في نسخة شيخنا الشهيد (ثقة فقيه) وهو الصحيح؛ لأنّ من ضُبط بالثقة مرّتين محصور العدد في كتاب ابن داوود وغيره، والمصنّف كرّر، وليس هذا منه.

وقوله[٣] رحمه الله: بريد ـ بضم الباء وفتح الراء ـ ابن معاوية العجلي، عن جميل بن درّاج قال: سمعت أبا عبدالله يقول: بشّر المخبتين بالجنّة؛ بريد بن معاوية العجلي. وذكر آخرين.

قلت[٤]: هم ليث المرادي، وزرارة، ومحمد بن مسلم. والطريق: حمدويه بن نصير، عن يعقوب بن يزيد، عن محمّد بن أبي عمير، عن جميل بن درّاج..»[٥].

ب ـ حاشية على رجال ابن داوود: تناول فيها ٣٩ شخصيّةً من ذلك الكتاب، قسّم الحاشية على تقسيم ابن داوود أيضاً[٦]، ومن أمثلة ذلك قوله: «وهيب بن حفص النخاس، لم. جش. له كتاب ذكره سعد. قلت[٧]: الذي ذكره النجاشي في وهيب بن حفص أنه (روى عن أبي عبدالله وأبي الحسن، ووقف عليه، وكان

(١) أي العلامة الحلي.

(٢) القول للشهيد الثاني.

(٣) أي العلامة الحلّي.

(٤) القول للشهيد الثاني.

(٥) زين الدين بن علي (الشهيد الثاني)، حاشية على خلاصة الأقوال، رسائل الشهيد الثاني ٢: ٣٤.

(٦) مثلاً يقول في ترجمة وُهَيب بن حفص: قوله، أي ابن داوود.

(٧) القول لابن داوود الحلّي.

ثقة) والمصنّف رحمه الله ذكر أنه لم يروِ عن الأئمة، فخالف النجاشي في ذلك، وخالف في نقله عنه ما ذكره النجاشي. ونسبتُه إلى سعد، ما ذكره غريب أيضاً؛ لأنّ سعداً ليس من أصحاب الرجال، وكان نسبة ما ذكره النجاشي إليه أولى»[١].

ج ـ **مختصر الخلاصة**: ويذكر العلامة الطهراني أنّ هذا الكتاب غير (تعليقة الخلاصة).

د ـ الرجال والنسب[٢].

٣ ـ الحسين بن عبد الصمد الجبعي (٩٨٤هـ)، ومنجزاته

الشيخ الحسين بن عبد الصمد الجبعي الحارثي (٩١٨ ـ ٩٨٤هـ): والد الشيخ البهائي، والتلميذ الأبرز للشهيد الثاني وله إجازة منه[٣].

له في علم الرجال:

أ ـ تعليقة على الخلاصة.

ب ـ **مشايخ الشيعة**: وهو فهرست في رجال الشيعة، ابتدأ بعلي بن هاشم القمّي، وانتهى بشيخه الشهيد زين الدين العاملي[٤].

ويذكر بعض المتخصّصين في مجال المخطوطات أنّ الكتاب متوفّر لكنّه لم يُطبع.

٤ ـ يوسف الحسيني العاملي (ق ١٠هـ)، واستكمال جهود الجمع والترتيب

السيد يوسف بن محمد الحسيني العاملي (ق ١٠ هـ): تلمّذ على الشهيد الثاني

---

(١) الشهيد الثاني، حاشية على كتاب الرجال ٢: ١٩.

(٢) الحرّ العاملي، أمل الآمل ١: ٨٧.

(٣) آغا بزرك الطهراني، طبقات أعلام الشيعة ٤: ٦٢.

(٤) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ١٤٧.

في الشام، وبعد شهادة أستاذه بقي مدّةً في الشام إلى سنة ٩٦٨هـ[١].

ترك لنا في علم الرجال، التركة التالية:

أ ـ جامع الأقوال في معرفة الرجال: يقول العلامة الشيخ آغا بزرك الطهراني في وصفه: «.. وهو كتاب كبير حسن الترتيب، فيه تنبيهات ونكات تدلّ على غاية مهارة مؤلّفه في الحديث والرجال. أوّله (الحمد لله الولي الحميد المبدئ المعيد)، ذكر فيه أنه أثبت فيه جميع ما في فهرس الشيخ وكتاب النجاشي والخلاصة للعلامة، وأثبت فيه المهم من كتاب الكشي، ومن تعرّض له الشيخ الطوسي في كتاب رجاله بتوثيق أو تضعيف أو مدح أو ذم، وجعل لها رموزاً للاختصار. فرغ منه في النجف الأشرف في العشر الأُوَل من ذي القعدة (٩٨٢هـ)..»[٢].

ب ـ ترتيب كتاب الكشي: الذي انتهى منه سنة (٩٨٢هـ)[٣].

ج ـ فائدة في بيان ألفاظ التعديل[٤].

٥ـ المرعشي (ق ١٠هـ)، وأوّل محاولة شاملة لنقد الكافي سنديّاً ورجاليّاً

السيد علاء الملك بن عبدالقادر المرعشي (ق ١٠هـ): كان مقرّباً من السلطان في حكومة كيلان (جيلان) الإيرانية في عصر الشاه طهماسب الصفوي، عُرف بتضلّعه في أصول الفقه والرجال والحديث[٥]، وترك لنا في علم الرجال التراث التالي:

---

(١) طبقات أعلام الشيعة ٤: ٢٧٦.

(٢) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٥: ٤٢.

(٣) المصدر نفسه ٤: ٦٧.

(٤) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٥٠٧.

(٥) طبقات أعلام الشيعة ٤: ١٤٢.

أ ـ **فهرس الكافي وأبوابه وأحاديثه والجرح والتعديل لرواته**[١]: نحى المؤلّف في كتابه منحىً جديداً في التأليف الرجالي لم تشهده الساحة الشيعية من قبل، فلأوّل مرة تمارَس المحاكمة للمصادر الحديثية الشيعية من جهة أسانيدها، وتقويم رجالها، من حيث الوثاقة وعدمها. وهو يبحث فيه أسانيد كتاب الكافي ويقيّم رواتها، وينوّع أحاديثه بحسب نتيجة البحث السندي. وقد أَلَّف الكتاب سنة (٩٨٥هـ).

وهناك تجربة معاصرة مشابهة لهذه التجربة قام بها الشيخ محمد آصف محسني القندهاري في كتابه مشرعة بحار الأنوار؛ فقد عمد هذا الشيخ إلى متابعة أسانيد كتاب بحار الأنوار كلّها وحاكمها سنديّاً، وحدّد ما يمكن الاعتماد عليه من هذه الأحاديث وما لا يمكن الاعتماد عليه. وقد صدر هذا الكتاب في جزئين عام ١٤٢٣هـ، ليثير بعض الجدل في الأوساط العلميّة[٢].

ب ـ **حاشية على تهذيب الأحكام**[٣]: تناول في هذه الحاشية رجال أسانيد كتاب تهذيب الأحكام للشيخ الطوسي، من أول الجهاد حتى آخر الكتاب.

خلاصة واستنتاج

نستخلص ممّا تقدّم في هذه المرحلة جملة نقاط نوجز بعضها هنا:

أولاً: شهدت هذه المرحلة حركة نقديّة سنديّة واسعة تجلّت في المشاريع السنديّة لابن طاووس والعلامة الحلّي على هدي التقسيم الرباعي للحديث.

---

(١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ١٦: ٣٨٦.

(٢) لمزيد من الاطلاع حول جهود الشيخ آصف محسني القندهاري وآرائه، يمكن مراجعة: حيدر حب الله، نظريّة السنّة في الفكر الإمامي الشيعي: ٥٧٧ ـ ٥٨٩.

(٣) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٢٦٣ ـ ٢٦٤.

ثانياً: اشتغل العلماء على المصادر الرجاليّة التي تركتها القرون السبعة الأولى بحثاً ونقداً وتمحيصاً وتصحيحاً وإضافةً وتعليقاً. وكانت هذه خطوة متميّزة في هذا الإطار.

ثالثاً: بدأنا نشهد غزارةً نسبيّة في الإنتاج والتعاطي الرجالي داخل الكتب الفقهية والأصوليّة.

رابعاً: لقد رأينا انفتاحاً واضحاً على المنجز السنّي ومحاولة للاستفادة منه فيما ينسجم مع المناخ الفكري الشيعي، وذلك مع مثل كتب الدراية والحديث والتقسيم الرباعي وغير ذلك.

خامساً: انفتحت أمام علم الرجال الإمامي مجالات جديدة للبحث الرجالي كمجال ضبط الأسماء وتحرير الكتب السابقة وغير ذلك.

إلى غير ذلك ممّا أسلفناه سابقاً فلا نطيل.

المرحلة الخامسة

علم الرجال في مناخ التجاذب

الإخباري - الأصولي

(ق ١١ - ١٢هـ)

تمهيد في مصائر علم الرجال مع ظهور المدرسة الإخبارية الحديثة

لعلّ من أهم ما يميّز هذه المرحلة من مراحل علم الرجال، هو بروز المدرسة الإخبارية، هذه المدرسة التي هيمنت على البيئة العلمية في الوسط الشيعي لفترة طويلة. ويمكن تعريفها بأنّها: المدرسة التي تعتمد على السنّة، مصدراً وحيداً أو شبه وحيد في استنباط الأحكام الشرعية، أو تعتمد السنّة والقرآن الكريم فيما ورد فيه تفسيرٌ عن أئمة أهل البيت عليهم السلام فقط[1]، أمّا العقل والإجماع فلهم فيهما انتقادات كثيرة، ذُكرت مفصّلاً في مصادرهم وما كتب حولهم[2].

إذن، فالحديث الشريف هو محور اهتمام العلماء الإخباريين ـ أو المحدِّثين الجدد ـ وهذا الاهتمام جعل من الحديث مدار قراءتهم للعلوم الإسلامية، وكمثال على ذلك تفسير القرآن الكريم، حيث اصطبغ في هذه الفترة باللون الروائي أو الحديثي، فكثرت التفاسير الروائية وباتت أشبه بالظاهرة السائدة.

ومن الطبيعي أن يتبادر إلى ذهننا هنا السؤال التالي: كيف تعاملت هذه

---

(١) راجع: يوسف البحراني، الدرر النجفيّة في الملتقطات اليوسفيّة ١: ٢٩٠.

(٢) لمزيد من الاطّلاع على هذه المدرسة، يمكن مراجعة: محمّد عبد الحسن محسن الغراوي، في كتابه: الاستنباط بين الأصوليين والإخباريين، حيث خصّصه لهذا الموضوع؛ وانظر أيضاً: حيدر حبّ الله، نظريّة السنّة في الفكر الإمامي الشيعي: ٢١٣ ـ ٣٦١.

المدرسة التي تَعتبر الحديث المصدر الوحيد للمعرفة الدينية تقريباً.. كيف تعاملت مع علم الرجال الذي قد يضيّق أو يحدّ ـ بحسب آليّاته ـ من هذه الهيمنة الحديثيّة ويعيق حركتها ويفنّد في الأحاديث وينقدها؟ سؤال أساسيّ لابدّ من الإجابة عليه، وقراءة كيف تعامل الإخباريون مع هذا العلم.

لقد تفاوت التعاطي مع هذا العلم في أوساط هذه المدرسة، فظهرت ثلاثة مواقف:

الموقف الأول: وهو الموقف الأكثر عنفاً تجاه علم الجرح والتعديل، ويتلخّص في الرفض التّام والقاطع له، وذلك لسبب واضح؛ فهذا العلم تكوّن ونشأ في بيئة تحتاج لمثل هذا البحث والتمحيص في رجال الأسانيد وهي البيئة السنّية، أمّا البيئة الشيعية فلا تحتاج لمثل هذه الآليّات؛ لأنّ أمّهات كتبهم مقطوعة الصدور، فأيّ حاجة بعد هذا الوضوح في الصدور أن يُبحثَ عن القيمة الرجالية لهذا الراوي أو ذاك؟!

وقد أثار أنصار هذا الموقف ـ في سياق هذا الرفض ـ إشكالاً شرعيّاً، استندوا إليه في تنحية هذا العلم عن قائمة الأدوات التي قد يحتاجها الفقيه في الاجتهاد الشرعي، وهو أنّ هذا العلم فيه فضحٌ للناس وبيان لمعايبهم ومساوئهم، وقد نُهينا عن التجسّس على معايب الغير، وأُمرنا بالغض والتستّر، وترك الغيبة والتشهير بالمسلمين[1].

وهذا الموقف هو ما ذهب إليه متشدّدو الإخبارية، وهم ـ إنصافاً ـ الأقّل عدداً في هذه المدرسة.

الموقف الثاني: عدم رفض هذا العلم من أساسه ـ كما كان في الموقف الأول ـ

---

(١) علي كني، توضيح المقال في علم الرجال: ٤٤.

وإنّما الوقوف موقف التشكيك في الدور الذي قد يقوم به هذا العلم في تحقيق أهدافه التي رسمها أصحابُه له. وجاء هذا التشكيك عبر مجموعة من الملاحظات التي لوحظت عليه، ومع بقائها لا يمكن الوثوق بجدوائيّة النتائج التي تصدر عن هذا العلم.

وأبرز الذين اتخذوا هذا الموقف هو المحدّث الشيخ يوسف البحراني (١١٨٦هـ)، الذي أثار ملاحظاتٍ على علم الرجال، لتتحوّل هذه الملاحظات عينها فيما بعد محوراً للبحث الرجالي، كما سوف نرى بحول الله. وتكشف ملاحظات البحراني عن مدى اطّلاعه المفصّل على هذا العلم ومصادره، فبدل نقد علم الرجال من الخارج عبر إلغاء سياق إنتاجه في الوسط العلمي بتصحيح الأحاديث كلّها تقريباً على المستوى اليقيني، كانت محاولة البحراني نقداً داخليّاً لهذا العلم بالتشكيك في جدوائيّته وإنتاجيّته، وأبرز ملاحظاته يمكن اختصارها على الشكل التالي:

الملاحظة الأولى: إنّ المطّلع على أسانيد الروايات يدرك أنّ هناك عدداً من الرواة تتشابه أسماؤهم بقدرٍ كبير جداً يصل في بعضها إلى حدّ التشابه في اسم الأب والجدّ، والشيء المهم في هذا الأمر أنّ قيمتهم الرجالية قد تختلف، فتجد راويين يتشابهان في الاسم وأحدهما ثقة والآخر غير ثقة! والملاحظة التي سجّلها البحراني هنا هي: كيف استطاع الرجاليّون أن يميّزوا هؤلاء الرواة عن بعضهم، وأن يعرفوا الموائز فيما بينهم؟ فإن قيل: أمكن ذلك بالقرائن. قال البحراني: «...فأين تأثير القرائن في هذه الأعداد؟ وأين الوصول إلى تشخيص المطلوب منها والمراد؟»[1].

---

(١) يوسف البحراني، الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ١ : ٢٢ (المقدّمة).

هذه الملاحظة ـ على ما يبدو ـ كانت حاضرةً عند الرجاليّين وبقوّة، وهو ما يفسّر لنا كثرة المؤلّفات التي جاءت في تمييز المشتركات في هذه المرحلة، ممّا سنشاهده بنحو التفصيل إن شاء الله تعالى، وإن كانت هذه الملاحظة بعينها قد التفت إليها الرجاليّون من قبل.

الملاحظة الثانية: العمدة في تقويم رواة الحديث ورجال الأسانيد عند الرجاليّين هو توثيقات المتقدّمين من الرجاليين الذين قرأناهم قراءة مفصّلة من قبل. وهنا يطرح الشيخ يوسف ملاحظةً بنيوية على هذا النوع من التقويم، وهي أنّ المدّة الزمنية بين هؤلاء الموثِّقين وأولئك الموثَّقين لا تسمح بالاطّلاع على أحوالهم من حيث الوثاقة وعدمها، فكيف يمكن الاعتماد على هذه التقويمات الصادرة عنهم؟! فهم لم يشاهدوهم، فكيف عرفوا أنّهم ثقات أو غير ثقات؟!

هذا التساؤل صار فيما بعد من أهم مسائل كلّيات علم الرجال وقواعده، وهو ما بات يُعرف بـ(مدرك حجيّة قول الرجالي).

الملاحظة الثالثة: لاحظ الشيخ البحراني في النظريات الرجالية نوعاً من التناقض؛ فالرجاليّون يحكمون على الروايات غير معروفة السند بأنّها مرسلة وهي ليست حجّةً عندهم، في حين أنّهم يقبلون مراسيل أمثال محمد بن أبي عمير وصفوان والبزنطي، فيعتبرون مراسيلهم كمسانيدهم[1].

الملاحظة الرابعة: ثمّة اضطراب واقع في كلام الرجاليين أنفسهم في التوثيق والتضعيف، فتجد بعضهم يوثّق راوياً في مورد، ويضعّفه في آخَر، ويذكر لكلّ من التوثيق والتضعيف سبباً وعلّة، وقد شهدنا هذا التأرجح بين التوثيق

---

(١) المصدر نفسه ١: ٢٣.

والتضعيف في بعض المؤلّفات الفقهية لبعض الرجاليين كالعلامة الحلّي. ويخلص البحراني في هذه الملاحظة إلى أنّ هذا التأرجح يدلّ على أنّ بنية هذا العلم وأساسيّاته غير واضحة ولا تتسم بالحسم، فلا يمكن الوثوق بنتائجه.

كانت هذه هي الملاحظات التي أثارها الشيخ صاحب الحدائق بوجه علم الرجال، وشكّك فيها بجدوائية نتائج هذا العلم وضمانها، ليخلص إلى القول: «..والبناء من أصله لمّا كان على غير أساس كثر الانتقاض فيه والالتباس»[1].

الموقف الثالث: وهو القبول بهذا العلم وعدم رفض نظريّاته في تقويم رواة الحديث، إلا أنّ أنصار هذا الموقف عملوا بجدّ على إنتاج نظريّات توثيقية تتجّه بهذا العلم نحو النزعة التوثيقيّة، وبهذا تصبّ نتائجه في الخطّ العام للتيار الإخباري، ولهذا سيبدو في هذه المرحلة واضحاً الحضورُ الفاعل للتيار الإخباري في تأسيس الكثير من نظريّات التوثيق في علم الرجال، وستبقى هذه النظريات ذات تأثير حتى العصر الحاضر، وقسمٌ منها بات يعرف اليوم بالتوثيقات العامّة أو ما يعبّر عنه بعض أهل السنّة بالتوثيقات الضمنيّة.

ويمكننا أن نعدّ الفيض الكاشاني والحرّ العاملي والعلامة المجلسي من أصحاب هذا الموقف.

ولكي نستوضح أكثر ما فعله أنصار هذا الموقف في علم الرجال، نذكر بعض النماذج من جهودهم التوثيقية، كالتالي:

أ ـ **(الثقة لا يروي إلا عن الثقة)**؛ فكلّ من ثبتت وثاقته، فهو لا يروي إلا عن راوٍ ثقة، وبهذا الطريق نستطيع أن نوثّق الكثير من مشايخ الثقات.

ب ـ **(وثاقة كلّ رواة تفسير علي بن إبراهيم القمّي، وكامل الزيارات لابن**

---

(١) المصدر نفسه.

قولويه)؛ فهناك توجّه قوي جداً في الأوساط الرجالية، يقول بأنّ هذين العَلَمين قد شهدا بأنّهما لم ينقلا ما نقلاه في كتابيهما إلا عن الثقات عن الأئمة عليهم السلام. وبناءً على هذه النظرية سنوثّق الكثير من الرواة الذين لا دليل لدينا على وثاقتهم سوى أنّ أسماءهم وردت في هذين الكتابين. وهذه النظريّة من نظريات الحرّ العاملي[1].

فقد استفاد الحرّ العاملي من مقدّمة كتاب كامل الزيارات في توثيق ابن قولويه لرجال أسانيد روايات هذا الكتاب كافّة، والمحدّث النوري ـ وهو من رموز الإخباريّة لاحقاً ـ كأنه تراجع فيما بعد، فذكر أنها تفيد التوثيق، لكن لاثنين وثلاثين شخصاً، هم مشايخ ابن قولويه المباشرين[2]، وعلى حساب الحرّ العاملي تكون النتيجة توثيق حوالي ٣٨٨ شخصاً على ما قيل[3].

وقد راج العمل بهذه النظرية في الأوساط الرجالية حتى المعاصرة منها، فها هو السيد أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ) قد تبنّى هذه الوجهة، إلا أنّه عدل عن وثاقة كلّ رجال كامل الزيارات خاصّة في أخريات حياته[4].

وعلى أيّة حال، فسوف نحاول رصد المعالم العامّة لهذه المرحلة، ثم منجزاتها ومفاصلها؛ لنرى أكثر فأكثر كيف أنّ للإخباريّة الدور الكبير في تحريك عجلة علم الرجال في هذه المرحلة، إن بنقده، أو بتطويره، أو بدفاع المدافعين عنه.

---

(١) الحرّ العاملي، تفصيل وسائل الشيعة ٣٠: ٢٠٢.

(٢) النوري، خاتمة مستدرك الوسائل ٣: ٢٥٢ ـ ٢٥٧.

(٣) محمد آصف محسني، بحوث في علم الرجال: ٦٩؛ وباقر الإيرواني، دروس تمهيدية في القواعد الرجالية، القسم الثاني: ١٧٦؛ وجعفر السبحاني، كلّيات في علم الرجال: ٣٠٠.

(٤) انظر: صراط النجاة ٢: ٤٥٧؛ ومعجم رجال الحديث ١: ٢٣، مقدّمة الطبعة الخامسة.

أولاً: الخصائص العامة لهذه المرحلة

يلاحظ على هذه المرحلة السمات التالية:

١ ـ الملاحظ في هذه المرحلة دَوْرَانِ للتعامل مع الأسانيد؛ الدور الأول هيمنة نزعة نقد الأسانيد وعلى أساس من هذا النقد ينوّع هذا الحديث إلى أنواعه الأربعة ويمثّل هذا الدور المحقق الأردبيلي والشيخ صاحب المعالم والسيد صاحب المدارك. والدور الثاني في هذه المرحلة هو دور النزعة التصحيحية للأسانيد عبر تمييز المشتركات وحلّ مشاكل الإرسال بنظريات التعويض التي تطوّرت في هذه المرحلة وصار لها الحضور البارز، ويقف على رأس القائمين بهذا الدور الأردبيلي والكاظمي والطريحي وغيرهم.

٢ ـ لعلّ البارز من خصائص هذه المرحلة هو موضوع تمييز المشتركات الذي سنجد له طرقاً عديدة، من أهمّها الاستفادة من تحديد الراوي والمرويّ عنه، وهذا الأسلوب في تمييز المشتركات سيحلّ الكثير من المشكلات الأساسية التي عانى منها الرجاليون فيما سبق. وبطبيعة الحال فسوف تفتح هذه الطريقة للرجاليّين باباً أساسيّاً من المصادر التي يرجع إليها الرجالي لحلّ قضاياه الرجاليّة، وهو كتب الحديث ومجاميع الروايات، هذه الكتب التي لم يكن قد تعامل معها الرجاليون فيما سبق بالشكل المطلوب، بوصفها مصادر مفيدة في علم الرجال، وإنّما اقتصروا على المصادر الرجالية المعروفة ككتب الكشي والنجاشي والطوسي و..

٣ ـ سيظهر في هذه المرحلة لونٌ جديد من المؤلّفات الرجالية، وهو شروحات مشيخات المجاميع الروائيّة، كمشيختَي الصدوق والطوسي، وهي شروحات ستحتوي الكثير من الفوائد الرجاليّة. وهذا ما نلمحه في كتبٍ مثل كتاب

(استقصاء الاعتبار) و (معراج أهل الكمال) وغيرهما. ولعلّ هذا من تأثير المدّ الإخباري في هذه المرحلة أيضاً.

٤ ـ ازدهار واضح في هذه المرحلة لكتب التراجم والسّير التي لم تكن من قبل بهذه الوفرة، ككتاب الدرجات (الطبقات) الرفيعة. بل والملاحظ على هذه المرحلة أنّ أغلب مصادر التراجم المعتمدة اليوم هي من نتاجاتها، ككتاب رياض العلماء لعبدالله أفندي.

٥ ـ سيبلغ الاهتمام بالإجازات حدّه الأقصى هنا بعد أن شهد حركةً تصاعديّة منذ العلامة الحلّي؛ لما تلعبه هذه الإجازات من دور مهمّ في الأسانيد والطرق وكيفيّة انتقال التراث، والتغلّب ـ من وجهة نظر البعض ـ على مشاكل الإرسال وعدم ثبوت الكتب والمصادر لأصحابها، وهو ما كان يشكّل على الدوام هاجساً قويّاً للعلماء، ومن أبرز المهتمّين بموضوع الإجازات العلامة المجلسي في كتابه المشهور: بحار الأنوار، حيث خصّص القسمَ الأخير منه لذلك.

٦ ـ شَكْلٌ آخر من أشكال التأليف الرجالي سنشهده في هذه المرحلة، وهو إعادة ترتيب المصادر الرجالية الأولى والمشيخات لتسهيل الاستفادة من هذه المصادر، كترتيبهما بحسب الحروف أو بحسب الحرفين الأوّلين أو.. وهذا الشكل من التأليفات تشكّل نتيجة التضخّم الذي حدث في علم الرجال حتى هذه المرحلة. والملاحَظ في هذه المرحلة تشابه المؤلّفات في الطريقة والأسلوب و..

٧ ـ ظاهرةٌ أخرى، تعدّ الأظهر والأجلى من خصائص هذه المرحلة، هي التأليفات الموسوعيّة التي لم تكن مألوفةً في الوسط الرجالي الشيعي من قبل وبهذه السعة، فللمرّة الأولى سنجد مؤلّفات تقع في أكثر من مجلّد، مثل كتاب:

حاوي الأقوال، ومنهج المقال، ونقد الرجال و.. وهذا الأمر يتّضح بمقارنة سريعة بين كتب هذه المرحلة وما تركته لنا المراحل السابقة من كتب ومصنّفات.

٨ ـ ثمّة سعي حثيث في هذه المرحلة لتطوير هذا العلم، على مستوى الانفتاح على مصادر جديدة لم تتمّ الاستفادة منها من قبل، ككتب الجرح والتعديل السنّية، والكتب الفقهيّة عبر تتبع الآراء الرجالية المبثوثة في طيّاتها. وممن استفاد من هذه الخطوة السيد مصطفى التفرشي والشيخ الاسترآبادي. وسوف نلاحظ أنّ هذا الانفتاح على هذا النوع من المصادر سيثري البحث الرجالي بمعطيات لم تتوفّر فيما سبق أو أوضح بعضاً مما كان غامضاً.

٩ ـ الاهتمام الواسع بتعدّد نسخ الكتب الرجالية، ونقدها والموازنة بينها؛ للاعتماد على أصحّها، ففي هذه المرحلة سنجد نسخاً كثيرةً للمصادر الأوليّة ككتب النجاشي والطوسي والكشي وغيرهم، والملفت أنّ هناك تفاوتاً في هذه النسخ عمد الرجاليّون إلى استخلاص أصحّه. ومن روّاد جمع نُسخ الكتب والمصادر الشيعية في هذا المضمار كان العلامة المجلسي (١١١١هـ).

١٠ ـ البذور الأولى التي بذرها العلامة وابن داوود الحلّيان لكلّيات علم الرجال ستنمو في هذه المرحلة، لتغدو أحد الأبواب الرئيسة في مقدّمات أو خواتيم الكتب الرجاليّة، وتبلغ في تطوّرها أن تستقلّ في تأليفات منفردة مع الشيخ البهائي والشيخ الخواجوئي.

١١ ـ الحديث عن الصحابة ودراستهم وتقويمهم سيشكّل أحد اهتمامات هذه المرحلة رجاليّاً ـ وإن كان بشكله البسيط ـ فلم نجد فيما سبق دراسةً جادّة لهذا الموضوع من قبل علماء الرجال بحجم ما سنلاحظه مع أمثال: الحرّ العاملي والسيد علي خان المدني.

١٢ ـ سوف نلاحظ في هذه المرحلة تحقّق الانطلاقة الأولى للدراسة الموضوعة والمخصّصة لأحوال بعض الرواة الذين عُدّوا من الحالات المشكلة؛ لما يشكله هؤلاء الرواة من محوريّة في البحث الرجالي ومن تأثير واسع في الحديث والاجتهاد فيه عموماً، فرواةٌ من أمثال محمّد بن سنان ومحمّد بن إسماعيل وسهل بن زياد الآدمي.. ممن أثيرت حولهم إشكاليّات هامة في قيمتهم الرجاليّة، سيحظون بتأليفات أو فصول مخصّصة من الكتب الرجاليّة، الأمر الذي مازال مستمرّاً إلى يومنا هذا، كما نلاحظه مع مثل الشيخ مسلم الداوري المعاصر.

١٣ ـ سيحذو علم الرجال في هذه المرحلة حذو علم الفقه في عمليّة التصنيف وأنواعه، حيث سنرى ظاهرةً جديدة، وهي التصنيف في الرجال على طريقة نظم الأراجيز، وهذا اللون من التأليف يعطي مؤشراً على أنّ العلم قد بلغ في هذه المرحلة حداً من التضخّم لجأت معه شخصيّات هذه المرحلة إلى أمثال هذه التأليفات التي لا تضيف ـ في الغالب ـ أيّ معطىً جديداً، سوى نوع من التنظيم الفنّي للعلم، إمّا تفنّناً أو بهدف الحفظ والضبط.

١٤ ـ نجد في هذه المرحلة ظهور النقد الصريح لآراء المتقدّمين من الرجاليّين بشكل أكبر من السابق، بل قد رأينا أنّ تياراً إخباريّاً سوف يضع علم الرجال كلّه في مرمى نقده، عبر متابعة أخطاء الرجاليين وهفواتهم؛ للتشكيك في جدوائيّة هذا العلم.

ثانياً: تطوّرات المرحلة وإرثها الرجالي

يمكن الحديث عن حلقات هذه المرحلة، وشخصيّاتها التي شادت بناءها،

ومدوّناتها، كالتالي:

١ ـ المحقّق الأردبيلي (٩٩٣هـ)، بين النقد والترميم الرجاليّين

الشيخ أحمد بن محمد الأردبيلي، والمشهور بالمقدّس الأردبيلي (٩٩٣هـ): الذي اشتهر بالزهد والورع وكثرة العبادة والكرامات حتى صار مثالاً يقتدى به فعُرف بالمقدّس[1]. أستاذ صاحبَي (المعالم) و(المدارك) وغيرهما، هو صاحب الكتاب الفقهي الكبير (مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان)، والذي تناول فيه كثيراً من الأبواب الفقهيّة، وله كتاب آخر في تفسير آيات الأحكام هو (زبدة البيان في أحكام القرآن)، وفي هذين الكتابين تركّزت أفكار المحقّق الأردبيلي، ومنهما يمكن معرفة الكثير من نظراته الفقهيّة والأصوليّة والرجاليّة.

لم يخلّف لنا الأردبيلي تراثاً رجالياً مستقلاً، إلا أنّه امتلك مجموعةً من الميّزات أهّلته منصب ريادة هذه المرحلة، وأن يحسب مؤسّساً للحركة الرجالية فيها:

أ ـ عُرف المقدّس الأردبيلي بمخالفته للكثير من آراء مشهور فقهاء الشيعة، وهذا الأمر واضحٌ لمن يتابع كتابه الفقهي، وكأنموذجٍ على ذلك، يقول: «.. تحريم أخذ الأجرة على الأذان هو المشهور؛ ودليله خبر زيد بن علي عن أبيه عن آبائه عن علي عليه السلام.. والشهرة ليست بحجّة، والخبر ليس بصحيح؛ لكون عمر بن خالد بترياً، ولمجهوليّة الحسين بن علوان..»[2]، وغيرها من الموادّ المتناثرة في كتابه، والذي يظهر فيه رفضه لهذا المشهور.

وتُمثّل نظريّتا الشهرة الفتوائيّة وجبر الخبر الضعيف بعمل المشهور الرافد

---

(١) محسن الأمين، أعيان الشيعة ٣: ٨٠.

(٢) أحمد الأردبيلي، مجمع الفائدة والبرهان ٨: ٩١.

الأخير للكثير من الفقهاء الذين اصطدموا بنتائج تحقيق الأسانيد، والتي استطاعوا من خلال هذا الرافد إحداث توازن بين ما يؤمنون به من التشدّد السندي ومحاولة عدم تنحية الكثير من الأخبار أو الفتاوى التي يُعمل بها في الاستدلال الفقهي. فرفض الأردبيلي وبحثه في الأسانيد بوصف ذلك المرجع الحاسم في قبول الأخبار ورفضها، جعله ذا آراء غير مألوفة في الوسط الفقهي، وهذه المرجعية ستبدو واضحة عند تلميذيه صاحبَي المعالم والمدارك، حيث ستصل لديهما النظرية أقصى عنفوانها في الفقه الشيعي، ما زاد التأزّم بين الإخباريين والأصوليين فيما بعد.

ب ـ اهتمامه الواضح والبارز بالتقسيم الرباعي للحديث الذي أتى به ابن طاووس والعلامة، هذا التقسيم الذي يضطرّ معه الباحث إلى ملاحقة أسانيد الأخبار والبحث في قِيَمِها الرجالية؛ ليتمكّن من فرز الأخبار وفق تلك الأنواع الأربعة. هذا بالإضافة إلى تبنّي الأردبيلي نظرية حجيّة خبر العادل مما زاد في تشدّده تشدّداً، وإليك قارئي هذه النماذج من اهتمامه بالنقد السندي والرجالي:

الأنموذج الأوّل: معلّقاً على روايةٍ، يقول: «..فإنّ سندها ضعيفٌ؛ لعدّة عن سهل بن زياد، وعدم معلوميّة إبراهيم في الكافي، وفي التهذيب صحيح إلى إبراهيم بن ميمون، وهو مجهول»[1].

الأنموذج الثاني: وفي مورد آخر يقول: «..وهو وهب بن وهب، ضعيفٌ جداً..»[2]، وغيرها من الموارد الكثيرة التي لا تخلو منها صفحةٌ من كتابه تقريباً.

ج ـ إنّ هناك الكثير من رواة الحديث تتشابه أسماؤهم، فلا يمكن تمييزهم عن

---

(١) المصدر نفسه ١: ٢٢١.

(٢) المصدر نفسه ٤: ١٩.

بعض، خصوصاً إذا وصل هذا التشابه إلى أسماء الآباء والأجداد، وبعضهم ثقات وآخرون غير ثقات، فتمييزهم عن بعضهم ضروريٌّ، للأخذ برواية الثقة ورفض رواية غيره. وقد اعتمد علماء الرجال الشيعة طريقةً أطلقوا عليها اسم (تمييز المشتركات)، وقد كانت موجودةً في الحديث عند أهل السنّة أيضاً، ويسمّونها ـ كما ألمحنا سابقاً ـ بعلم المتفق والمفترق من الأسماء والأنساب. وقد أسهم المحقّق الأردبيلي في تكوين هذه الطريقة في كتابه مجمع الفائدة، لتتطوّر فيما بعد ويكون لها حضورها الفاعل مع تلامذته وتلامذتهم، إلى أن تصل ذروتها عند السيد حسين البروجردي (١٣٨٠هـ).

وهذه نماذج من تلك البدايات في أصل التفكير في هذا الموضوع:

١ ـ قال الأردبيلي: «.. في صحيحة أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام، (إلى قوله) إنّ بي دماميل ولست أغسل ثوبي حتى تبرأ قاله في المنتهى. ولكنّ أبا بصير مشترك كأحمد بن محمد، والظاهر أنه الثقة..»[1].

٢ ـ وقال أيضاً: «..ويدلّ عليه صحيحة ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: لا تمسك بخمرك وأنت تصلّي، ولا تستند إلى جدار إلا أن تكون مريضاً. وابن سنان مشترك، وإن كان الظاهر أنه عبدالله الثقة..»[2].

٣ ـ وقال أيضاً في موضعٍ ثالث: «..مثل رواية عمر بن يزيد، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: يقرأ الرجل السورة الواحدة في الركعتين من الفريضة؟ قال: لا بأس إذا كانت أكثر من ثلاث آيات. وعمرُ مشترك، وإن كان الظاهر أنّه الثقة..»[3]، وغيرها من الموارد.

(١) المصدر نفسه ١: ٣٣٠.

(٢) المصدر نفسه ٢: ١٨٩.

(٣) المصدر نفسه ٢: ٢٠٥.

د ـ سعى المحقّق الأردبيلي إلى تربية جيلٍ من العلماء أمسكوا بزمام علم الرجال الشيعي، وكانت لهم إسهاماتهم المتميّزة في تطوير هذا العلم، واعتُبروا امتداداً لما أسّسه أستاذهم الأردبيلي. هذه القدرة في تلاميذ الأردبيلي تدلّ على ما كان يتمتّع به أستاذهم من حسٍّ في هذا العلم. وأبرز هذه الشخصيات التي تحلّقت حوله:

١ ـ السيد صاحب المدارك (١٠٠٩هـ).

٢ ـ الشيخ حسن صاحب المعالم (١٠١١هـ).

٣ ـ الشيخ عبد الله التستري (١٠٢١هـ).

٤ ـ المولى عناية الله القهبائي (ق ١١هـ).

٥ ـ المير فيض التفرشي (١٠٢٥هـ).

٦ ـ الميرزا محمد الاسترآبادي (١٠٢٨هـ).

هذه العوامل الأربعة التي اجتمعت في الشيخ أحمد الأردبيلي كشفت لنا ـ ولو بشكلٍ إجمالي ـ عن مدى الدور الذي لعبته هذه الشخصية ـ بعد مدرسة الحلّة وجبل عامل ـ في التقدّم بعلم الرجال خطوات، سبقها هدوء في الإبداع الرجالي عند الإمامية. لهذا صار ـ في نظرنا ـ المؤهّل لقيادة هذه المرحلة في علم الرجال.

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى المشروع الذي قام به الباحث ماجد الغرباوي بجمع التراث الرجالي للمحقّق الأردبيلي، والمبثوث في كتابيه المشار إليهما، تحت عنوان (البحوث الرجالية والكلامية والأصولية في مجمع الفائدة والبرهان وزبدة البيان)، هذه البحوث التي تلقي ضوءاً على إسهامات الرجل في ميدان الرجال.

٢ـ العاملي صاحب المدارك (١٠٠٩هـ)، وقمّة التشدّد الرجالي والسندي

السيد محمد بن علي الحسيني العاملي، المشهور بـ(صاحب المدارك) (٩٤٦ ـ ١٠٠٩هـ): تلميذ المحقّق الأردبيلي، وزميل درس خاله الشيخ حسن صاحب المعالم (١٠١١هـ)، وصاحب كتاب (مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام)، وهو الكتاب المشهور الذي يعتبر من أهمّ كتب الفقه الإمامي الاثني عشري، حتى صار صار السيّد العاملي لا يُعرف إلا به.

لم يترك السيد محمد كتباً ذات تأثير في علم الرجال؛ إلا أنّه شكّل الامتداد المتشدّد لمدرسة أستاذه الأردبيلي في نقد الأسانيد والرجال، ويتجلّى هذا الأمر في أثريه الفقهيّين اللذين تركهما لنا، وهما كتابا: (المدارك) و(نهاية المرام)؛ فقد ذهب السيد العاملي إلى عدم حجيّة الخبر الموثّق؛ أي الخبر الذي في سنده راوٍ من غير الإمامية الاثني عشرية، سواء من الفرق الشيعيّة الأخرى كالفطحية والواقفية والزيدية والإسماعيلية و.. أم من سائر الفرق الإسلامية كأهل السنّة.

فلا يخلو كتاباه من النقاشات السندية بتطبيق المعايير التي تبنّاها في قبول الخبر، وسيبدو هذا واضحاً بمطالعةٍ سريعة للكتابين؛ فها هو يعلّق على روايةٍ لأبي بصير، فيقول: «..وهي ضعيفة السند بأحمد بن محمد بن يحيى؛ فإنه مجهول، وعثمان بن عيسى فإنه واقفي..»[1]، ويقول في سند روايةٍ جاء فيه عليُّ بن أبي حمزة البطائني: «..وهي ضعيفةٌ بعلي بن أبي حمزة؛ فإنّه واقفي..»[2]، وغيرها من الموارد الكثيرة جدّاً.

هذا التشدّد في شأن الروايات وعدم قبول رواية غير الاثني عشري، يعني أنّ هناك آلافاً من الروايات قد سقطت عن الحجيّة والاعتبار، فلا يمكن الاعتماد

(١) محمد بن علي العاملي، مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام ١: ٤٩.
(٢) المصدر نفسه ١: ٨٢.

عليها، فسهل بن زياد الذي ردّ السيّد العاملي رواياته، له في الكتب الأربعة من الروايات (٢٣٠٤)[١]، وعلي بن أبي حمزة البطائني الذي لم يقبل رواياته، له في هذه الكتب أيضاً (٥٤٥) رواية[٢]، وإسماعيل بن أبي زياد السكوني له أيضاً (١٠٦٧) رواية[٣]، وهكذا كانت للحسن بن فضّال في هذه الكتب ٣٢١ رواية[٤]، أمّا زرعة فكانت لـه ٣١٨ رواية[٥]، ومحمد بن الحسن بن شمّون ١٤٠ رواية[٦]، ولداوود الرقي المغالي ٦٦ رواية[٧]، وأمّا المفضل بن عمر الذي اعتبره الكثيرون غير إماميّ فلـه فيها ١٠٦ روايات[٨]، وهكذا الحال في سماعة حيث كانت لـه ٢٢٢ رواية[٩]، وأمّا محمد بن سنان فكانت لـه ٧٩٧ رواية[١٠]، ولإسحاق بن عمّار الفطحي ٩٨٩ رواية[١١]، ولعليّ بن الحسن بن فضال الفطحي ٥١٠ روايات[١٢]، ولعبد الله بن بكير الفطحي ٣٣٤ رواية[١٣]، ولزياد

---

(١) الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة ٨: ٣٤١.

(٢) المصدر نفسه ١١: ٢٢٧.

(٣) المصدر نفسه ٣: ١٠٨، و٢٣: ١٠٣.

(٤) المصدر نفسه ٥: ٧٩، ٥٠.

(٥) المصدر نفسه ٧: ٢٥٨، ٢٦٣.

(٦) المصدر نفسه ١٥: ٢٢٤.

(٧) المصدر نفسه ٧: ١٣٥.

(٨) المصدر نفسه ١٨: ٢٩٠.

(٩) المصدر نفسه ٨: ٣٠١.

(١٠) المصدر نفسه ١٦: ١٣٨؛ ومحمّد بن سنان ضعّفه صاحب المدارك، فانظر: مدارك الأحكام ١: ٥٠.

(١١) الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة ٣: ٥٤.

(١٢) المصدر نفسه ١١: ٣٣٨.

(١٣) المصدر نفسه ١٠: ١٢٦.

بن المنذر أبي الجارود الزيدي ٩٢ رواية[١]، إلى ما شاء الله من التقديرات الأوّلية التي جعلناها في خصوص الكتب الأربعة، فما ظنّك بمجموع المصادر الحديثية؟! مما يدلّل على أنّ منهج النقد الرجالي والحديثي عند صاحب المدارك سوف يؤدّي ـ بالتأكيد ـ إلى طرح الآلاف الكثيرة من النصوص؛ نظراً لكثرة الرواة من غير الإماميّة، هذا فضلاً عن ردّ الكثير من الروايات بالإرسال أو عدم توثيق بعض الرجال وجهالة حالهم وغير ذلك ممّا هو كثير.

وقد أحدث مشروع السيد العاملي هذا إرباكاً في الوسط العلمي، خاصّةً عند الإخباريين فيما بعد، بل قد أثار عجب المعاصرين من الرجاليّين، يقول السيد حسين البروجردي (١٣٨٠هـ): «إنّ الأخذ بنظرية صاحب المدارك يساوي القول بعدم حجيّة شيء من أخبار الآحاد الموجودة بين أيدينا اليوم»[٢].

هذا، وقد انتقد المحدّثُ البحراني (١١٨٦هـ) صاحبَ المدارك بأنّه اضطرب في منهجه، فتارةً يردّ الرواية لوجود رجال غير إماميين في سندها، وأخرى يأخذ برواياتٍ رغم أن فيها رواة غير إماميين[٣].

والذي يبدو أنّ هذه الملاحظة، لم تركّز على الأسباب التي كانت تدعو صاحب المدارك للأخذ ببعض الروايات رغم وجود رجال غير إماميّين في سندها، ومنها وجود عمل المشهور بها أو عدم وجود مخالف لها من القواعد الشرعيّة أو ما شابه ذلك من القرائن الموجبة لقبول الرواية حتّى عند صاحب المدارك نفسه[٤]، وإن كانت ميزة صاحب المدارك أنه لم يستحضر هذه المقولات

---

(١) المصدر نفسه ٢١: ٧٧.

(٢) نهاية التقرير ٢: ٣١١.

(٣) يوسف البحراني، لؤلؤة البحرين: ٤٥.

(٤) راجع: مدارك الأحكام ٢: ١٧، ٨٥، و٥: ٢٧٧ ـ ٢٧٨؛ ونهاية المرام ١: ١٣٩، ٣٨٤،

المساعدة كثيراً، كما فعل السابقون عليه، لاسيما مع ما نُسب إليه من عدم القول بحجيّة الإجماع المنقول[1].

هذا هو ملخّص مشهد النقد السندي عند السيد صاحب المدارك الذي يعدّ الامتداد الأعنف لتلك الإثارات التي أثارها أستاذه المحقّق الأردبيلي. وعند سيد المدارك يصل النقد السندي حدّه الأقصى في المذهب الإمامي الاثني عشري.

هذا وينسب للسيد العاملي في مجال التراث الرجالي، بعض الكتب وهي:

أ ـ رسالة كَتَبَ فيها مجموعة ممّن وثقهم الشيخ الطوسي: ورتّبهم على الحروف[2].

ب ـ حواشي وتعليقات على خلاصة الأقوال للعلامة الحلي[3].

٣ـ صاحب المعالم (١٠١١هـ) بين التنظيم الرجالي والتأليف في الصحيح الحديثي

الشيخ الحسن بن زين الدين (الشهيد الثاني) الجبعي العاملي، المشهور بـ(صاحب المعالم) (٩٥٩ ـ ١٠١١هـ): استشهد والده وهو ابن سبع سنين، صاحب الكتاب الفقهيّ المعروف (معالم الدين وملاذ المجتهدين)، والذي قدّمه بمختصر في أصول الفقه الإمامي، صار ـ أي المختصر ـ بعد ذلك أحد المناهج الدراسية للمادّة الأصولية في الحوزة العلمية الإماميّة، وقد كتبت على هذه المقدّمة الأصوليّة شروحٌ وتعليقات، ومن شهرة هذه المقدّمة صار الكاتب يُعرّف

و٢: ٣٥٧.

(١) راجع: البهبهاني، الفوائد الحائريّة: ٣٨٧ ـ ٣٩٠.

(٢) الطهراني، مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٤١٣.

(٣) المصدر نفسه: ٤١٤.

بكتابه، ويطلق عليه (صاحب المعالم)[١].

ترك صاحب المعالم لنا في علم الرجال مجموعةً من المؤلّفات:

الكتاب الأوّل: التحرير الطاووسي لكتاب الاختيار من كتاب أبي عمرو الكشي: وهو ما استخرجه الشيخ حسن من كتاب (حلّ الإشكال في معرفة الرجال) للسيد ابن طاووس الحلّي ـ الذي تحدّثنا عنه سابقاً ـ وكتاب السيّد كان موجوداً عند والده الشهيد الثاني، ثم انتقل إليه بالإرث الشرعي.

قام الشيخ حسن باستخراج كتاب الكشي مما ورثه من أبيه، يقول: «هذا تحرير كتاب أبي عمرو الكشي في الرجال، انتزعته من كتاب السيّد العلامة المحقّق جمال الملّة والدين أبي الفضائل أحمد بن طاووس الحسني قدّس الله نفسه وطهّر رمسه..»[٢].

والعاملان اللذان بعثا الشيخَ الحسن نحو هذا التحرير، هما:

أ ـ إنّ النسخة التي بيده من كتاب حلّ الإشكال تالفة في كثير من مواضعها، فهي بخطّ السيد ابن طاووس نفسه؛ لذا أراد صاحب المعالم أن يحافظ على ما تبقّى منها مما هو غير متوفّر آنذاك. ولم يستطع ـ كما يصرّح ـ أن يستنسخ الكتاب بأكمله؛ لما ألمّ به من تلف.

ب ـ إنّ الكتب التي أدرجها السيد ابن طاووس في كتابه كانت مرتّبةً ومنظّمة، فأدرجها السيد بعينها دون أيّ عمل يميّزها عمّا هي عليه؛ إلا كتاب الاختيار من كتاب الكشي الذي لم يكن مرتّباً ولا منظّماً، ويشتمل على الكثير من

(١) الطهراني، طبقات أعلام الشيعة ٥: ١٤٦.

(٢) الحسن بن زين الدين، التحرير الطاووسي: ٢٣.

الروايات المتعارضة في حقّ الرواة، من دون أيّ محاولة لحلّ ذلك التعارض، فهبّ السيد ابن طاووس بترتيب الكتاب وتنظيمه وتبويبه وحلّ ما فيه من تعارضات بالجمع بينها ـ كما نصّ السيد نفسه فيما نقله عنه الشيخ حسن ـ. هذا الجهد من قبل ابن طاووس على كتاب الاختيار حرّك همّة الشيخ حسن لتحرير الكتاب.

وقد أراد الشيخ حسن كذلك أن يحرّر كتاب البرقي الذي نقل عنه ابن طاووس في كتابه، فقال: «.. وهذه الأسماء التي أشار إليها[1] مع قلّتها قد أصيب بالتلف أكثرها، ولو كان ما أجده من كتاب البرقي باقياً لحسُن إفراده؛ لأنّ الكتاب المذكور ليس بموجود..»[2].

وعدد الرواة الذين تناولهم الكتاب ٥٠٢ من الرواة، بينما عدد الرواة الذين جاؤوا في كتاب الاختيار من كتاب الكشي الواصل إلينا هو ١١٥١ شخصاً، وهذا الأمر يستدعي منّا وقفةً ودراسة، فلماذا تناول ابن طاووس هذا العدد فقط من الرواة؟! هل كانت نسخته فيها نقص أو أنّ ما وصلنا نحن من كتاب الاختيار كانت فيه زيادة؟!

لعلّ الأرجح هو الأوّل، أو لعلّ ابن طاووس نفسه اختار هذا العدد من الرواة؛ لما فيه من المشاكل من حيث تعارض الأخبار في حقّه، وترك ما لا مشكلة فيه، ليصحّ كتابه بعنوان (حلّ الإشكال).

حُقق كتاب التحرير الطاووسي مرّتين: الأولى من قِبل محمد حسن ترحيني سنة ١٤٠٨هـ، والثانية من قِبل فاضل الجواهري سنة ١٤١١هـ.

---

(١) ابن طاووس في المقدّمة.

(٢) الحسن بن زين الدين، التحرير الطاووسي: ٢٦.

(منتقى الجمان): إثارات رجاليّة، وتدوين مبتكر في (الصحيح)

الكتاب الثاني: منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان: جَمَعَ فيه صاحب المعالم ما اتّصف بالصحيح والحسن «من الأخبار المتضمّنة للأحكام الشرعية المتداولة في الكتب الفقهية التي اشتملت عليها الكتب الأربعة المختصّة بين المتأخّرين من علمائنا بزيادة الاعتناء؛ لما رأوا لها من المزيّة..»[1]، هكذا بيّن المصنِّف غرضه من هذا المصنَّف. ولم يستوعب فيه روايات كلّ الأبواب الفقهية، فبدأ الكتاب بروايات الطهارة وختمه بروايات الحج، لينتهي من تأليفه سنة ١٠٠٦هـ.

يُعدّ الكتاب من أوسع عمليّات التصفية التي مارسها الفقهاء على الكتب الروائية الفقهية، هذا الأمر أثار مخاوف التيار الإخباري، كما سوف نرى فيما بعد، فهي المرّة الأولى التي يؤلّف فيها الشيعة الإماميّة كتباً مستقلّة في الحديث الصحيح والحسن، فقد قام أهل السنّة بهذه الخطوة مع الشيخين: البخاري ومسلم في القرن الثالث الهجري، ولكنّ الإماميّة لم يفعلوا ذلك، بل كانوا يتحفّظون عادةً من القيام بخطوةٍ من هذا النوع، وقد انتقد بعض أهل السنّة المذهبَ الإمامي في ذلك، وتصوّروا أنّ الإماميّة ليس لديهم حديثٌ صحيح؛ لأنّهم ما تركوا مصنّفات في الصحيح كتلك التي تركها بعض علماء أهل السنّة، والمسألة أنّ بعض الباحثين غير الإماميّة يتعاملون مع قيمة الكتب الحديثية وكأنّهم يريدون من الشيعة أن يكون عندهم كتاب صحيح مثل صحيح البخاري، فيسقطون تجربتهم الخاصّة على الآخرين، مع أنّه حتى لو لم يكن عند الشيعة أيّ كتاب صحيح على الإطلاق، فهذا لا يعني سقوط روايات كتب

(١) الحسن بن زين الدين، منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان ١: ٢.

الحديث الشيعيّة، فلنفرض أنّ السنّة مثلاً ليس لديهم صحيح البخاري ولا صحيح مسلم، بل ولا الكتب الستّة، وفرض المحال ليس بمحال، هل يعني ذلك أنّ كلّ الكتب الحديثية الأخرى تصبح بلا قيمة، كمعاجم الطبراني وغيره؟! هل كان من المطلوب منهم حينئذٍ طرح كلّ الحديث المنقول في التراث الإسلامي والاكتفاء بالقرآن الكريم؟! أم أنّ المطلوب حينئذٍ هو نقد هذه الكتب لاستخراج الصحيح منها، تماماً كما كان يفعل العلماء والنقّاد قبل بدايات التصنيف المختصّ بالحديث الصحيح مع الإمامين: البخاري (٢٥٦هـ) ومسلم (٢٦١هـ).

هذا هو بالضبط المشهد الشيعي، فعدم وجود كتاب يراه الشيعة صحيحاً مثل كتاب صحيح البخاري عند أهل السنّة، لا يعني أنّ الشيعة لا يعيرون قيمةً لكتبهم أو يتأرجحون في موقفهم منها كما تصوّر بعضٌ، بل يعني أنّهم لم يؤلّفوا في الصحيح، لا أنّ كتبهم ليس فيها الخبر الصحيح، وفرق بين الحالين، فليلاحظ جيداً.

علماً أنّ بعض علماء الإماميّة يرفضون ـ كما أشرنا ـ تصنيف كتابٍ حديثيّ في الصحيح، معتبرين ذلك ممّا يكرّسه مرجعاً قهريّاً ويحول دون إمكانيّة نقده ويعطّل مجال النقد الحديثي[1].

وهذا كلّه يعني أنّ خطوة صاحب المعالم هذه لم تأتِ لأنّ الشيعة عرفوا الرجال والحديث في هذه الفترة، بل لأنّ هناك اتجاهات حديثيّة مال الشيخ حسن إلى واحدٍ منها في كيفية التصنيف في الحديث الشريف.

---

(١) انظر: جعفر السبحاني، الحديث النبوي بين الرواية والدراية: ٧٠، نشر مؤسّسة الإمام الصادق، إيران، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

ولو أردنا أن نقوم بجولة سريعة على هذا المنجز الذي قدّمه لنا الشيخ حسن العاملي، فيمكن ذكر الخواصّ أو السمات التالية:

أولاً: صُدّر الكتاب باثنتي عشرة فائدة في علمي الرجال والدراية، طوّر فيها الشيخ حسن بعضَ ما كان قد طرح من قبلُ، وأسهم في تأسيس أفكار أخرى. وهذه الخطوة من الشيخ حسن في حدّ ذاتها تمثّل إكمالاً لتلك البذور التي بُذرت من قَبْلُ مع العلامة وابن داوود في التأسيس لكلّيات علم الرجال، وأضحت الكلّيات فيما بعد تصدّر بها الكتب الرجالية أو تختتم بها.

ثانياً: برزت في هذا الكتاب نظرية التعويض في أسانيد الروايات بشكلها البسيط، وهي النظرية التي تعدّدت طرقها وأساليبها، وقد بدأت تقريباً من هنا في هذا الكتاب بعد الأردبيلي إلى أن وصلت ذروة تضخّمها وفعاليّتها مع الشهيد محمد باقر الصدر (١٤٠٠هـ).

وهذه لمحة إجمالية عنها لتوضيح فكرتها: يحاول العلماء من خلال هذه النظرية معالجة واحدة من أكبر المشاكل التي تعاني منها أسانيد بعض الروايات، كمشاكل الإرسال وضعف وسقوط إحدى الوسائط منها؛ كأن تأتي رواية في كتاب تهذيب الأحكام مثلاً من دون أن يذكر الشيخ الطوسي لها سنداً، فإذا رجعنا إلى نهاية الكتاب لا نجد أنّ الشيخ الطوسي يذكر طريقه إلى راوي هذه الرواية، إلى هنا تكون الرواية مرسلة فلا نستطيع الأخذ بها. ولكننا نستطيع التعويض عن هذا السند المفقود بالبحث عن طريق للشيخ إلى هذا الراوي المعيّن في كتابه الفهرست مثلاً، فإن وجدنا الطريق أخذنا به وتعاملنا معه على أنّه هو الطريق إلى الرواية المفقود سندها. هذه إحدى أبسط طرق التعويض[1].

(١) للاطلاع على بعض طرق التعويض راجع عزيزي القارئ: الإيرواني، دروس تمهيديّة في

ثالثاً: طرح في الكتاب حديث جِدّي عن تمييز المشتركات، ففي فائدتين من الفوائد تناول هذا الموضوع بشكل أكثر تقدّماً مما طرحه من قبله الأردبيلي، فالفائدة السادسة تحت عنوان: بيان تمييز من التبس من الأسماء المشتركة في الرواة. والفائدة السابعة: فيمن توهّم الأصحاب اشتراكهم وليس مشتركاً.

رابعاً: من المسائل المهمّة في هذا الكتاب، دراسة طرق إسناد الروايات عند المحمّدين الثلاثة (الصدوق والكليني والطوسي) في كتبهم الأربعة: (كتاب من لا يحضره الفقيه، والكافي، والاستبصار، والتهذيب)، فإنّ لكلّ منهم طريقته الخاصّة في الإسناد، فمن لايعرف طريقتهم قد يتوهّم الإرسال في بعض الطرق؛ لذا أصبحت هذه المسألة من مهامّ الرجالي وأولويّاته.

خامساً: من المسائل الرجالية التي أفرد لها الشيخ حسن العاملي حديثاً، والتي كانت بعد ذلك إحدى مسائل الكلّيات الرجالية هي: هل يؤثّر إضمار اسم المسؤول أو المجيب في الرواية؟ كأن يقول الراوي مثلاً: سألته عن كذا، أو قال لي كذا أو.. دون أن يصرّح أنه سأل الإمام أو أنّ مجيبه هو الإمام. فهل مثل هذا الإضمار يسقط الرواية عن الاعتبار؟ وقد طرح المؤلّف هذه المسألة وطريقة علاجها من وجهة نظره.

إنّ مسألة الإضمار مهمّة جدّاً عند الإماميّة، فالخبر المضمر خبرٌ غير متعارف كثيراً عند أهل السنّة، على خلاف الحال في كتب الحديث الشيعية، التي وجد فيها الإضمار، بعكس الحديث الموقوف فقد اشتهر عند السنّة ولم يشتهر عند الإماميّة، وأشهر من عرف بالإضمار في كتب الحديث الإماميّة هو سماعة بن

القواعد الرجاليّة: ٢٧٤ وما بعدها.

مهران[١]، حيث بلغت مضمراته في الكتب الأربعة فقط ثلاثمائة وتسعين مورداً، هذا فضلاً عن تعبيره أحياناً عن الإمام بجملة العبد الصالح[٢]، ولعلّه لأجل هذه المقارنة بين الإضمار عند الشيعة وعند السنة، ذهب بعضهم إلى أنّ سبب الإضمار هو التقيّة، وهو ما اختاره الحسين بن عبد الصمد العاملي[٣]، وجعله الشيخ الكني أحد الأسباب[٤].

وقد انقسم العلماء بعد الشيخ حسن في حجية هذا الخبر ـ وهو الخبر الذي يرويه الراوي عن شخص يذكره بالضمير دون تحديده بحيث لا يسمّي فيه اسم الإمام ـ إلى ثلاثة آراء:

الرأي الأول: القول بحجيّة المضمرات مطلقاً؛ لأنّ الراوي عندما يروي الخبر، يفترض به ـ كما هو مقتضى الأصول في اللغة العربية ـ أن يذكر الاسم، ولما لم يذكره وإنما ذكر الضمير، فلا يكون فعله صحيحاً لغةً دون أن يكون هناك مرجع للضمير، وهذا المرجع إما مذكور أو مستور: فالمرجع المذكور، يتمثل في أنّ الراوي قد يؤلّف كتاباً، ويذكر اسم الإمام في أوّله كما في كتاب مسائل علي بن جعفر، لكنه بعد ذلك، وحيث إنّ الكتاب كلّه روايات عن هذا الإمام نفسه، فهو يكتفي في المرحلة اللاحقة بالقول: وسألته.. وسألته ..، فعدم ذكره ثانياً كان لأجل ذكره أولاً، والإحالة بالضمير عليه، وبذلك لا يكون الراوي أو صاحب الكتاب قد أخلّ بأمانته، لكن حيث وزّعت الروايات على الأبواب فيما بعد

(١) انظر: السبحاني، أصول الحديث وأحكامه: ١٠٦.

(٢) راجع: الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة ٩: ٣٠٩.

(٣) انظر: الحسين بن عبد الصمد، وصول الأخيار، رسائل في دراية الحديث ١: ٤٠٤.

(٤) علي الكني، توضيح المقال: ٢٧٥.

ظلّت كلمة: (وسألته)، على حالها، مما أوجب إيهامنا أنّ الخبر مضمر لا يعلم أنّ المسؤول فيه الإمام أو غيره؟ مع أنه مصرّح.

وأما المرجع المستور، فتقريبه أنّ العرب لا ترضى بذكر الضمير بلا مرجع، فإذا لم يكن مرجعاً ظاهراً، لم يصحّ استخدام الضمير في مورده إلا إذا كان صاحب الضمير معلوماً عند السامع، وحيث إنّ الراوي أو صاحب الكتاب يبثّ كتابه هذا بين الشيعة، والمركوز في الذهن الشيعي العام أنّ المسؤول في القضايا الإسلامية هو الإمام المعصوم، كان ذكر الضمير إشارة إلى هذا العنوان المستتر المرتكز عند السامعين، وليس سوى الإمام، فيكون الإضمار في قوّة التصريح باسم الإمام المسؤول. وبهذا يظهر أنّ الخبر المضمر مطلقاً حجّة[1].

الرأي الثاني: وهو الرأي الذي يرى عدم حجيّة المضمرات مطلقاً؛ لأنه لا يعلم فيها الشخص المسؤول، إلا إذا قامت قرينة خاصّة فيؤخذ بها، وبهذا تسقط الروايات المضمرة عن الاعتبار.

الرأي الثالث: وهو الرأي الذي يذهب إلى التفصيل في حجيّة المضمرات من حيث الشخص المضمِر؛ فإذا كان المضمِر من أجلاء الأصحاب أخذ بالخبر؛ لأنه يبعد من مثله أن يسأل غير الإمام، وأما إذا كان المضمِر من غير هؤلاء، فلا يؤخذ بحديثه؛ لاحتمال أنّ المسؤول في الحديث هو شخصٌ آخر غير الإمام نفسه، فيسقط الخبر عن الاعتبار، ويكون التفصيل هو المتعيّن.

وهذا الرأي أثار التفات البحراني في الحدائق[2]، وتبنّاه صراحةً السيد

---

(١) الإيرواني، دروس تمهيدية في القواعد الرجالية: ٢١١ ـ ٢١٤؛ ومحمّد السبط، استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار ١: ٧٣؛ وانظر: البحراني، الحدائق الناضرة ٢: ٢٠٠، و٣: ٢٨١ ـ ٢٨٢، و١٥: ٣٦.

(٢) انظر: البحراني، الحدائق الناضرة ٢: ٢٠٠، و٣: ٢٨١ ـ ٢٨٢، و١٥: ٣٦.

الخوئي[١]، واختاره ظهوراً السيد أبو الحسن الإصفهاني[٢].

سادساً: جدّد الشيخ حسن في هذا الكتاب ـ وبالتحديد في مقدّمته ـ الحديثَ عمّا أثاره العلامة الحلّي من قبل، من أنّ إكثار رواية المشايخ عن شخص هل هو توثيق له أم لا؟ خاصّةً إذا لم يرد في حقّه توثيق أو تضعيف.

هذا، وقد ذكر العلامة آغا بزرك الطهراني أن للمصنّف كتاباً بعنوان (الفوائد الرجالية)[٣]، والذي يبدو أنّ الكتاب هو نفسه مقدّمة كتاب المنتقى، فالأوصاف التي ذكرها كلّها تنطبق على المنتقى، إضافة إلى أنه لم يُذكر للمصنّف كتابٌ بهذا العنوان.

وقد قام مجموعة من العلماء بانتزاع مقدّمة هذا الكتاب، وأفردوها، وهم:

١ ـ الشيخ محمد بن جابر النجفي (ق ١١هـ)[٤].

٢ ـ الشيخ محمد بن دنانة الكعبي[٥].

٣ ـ الشيخ محمد علي بن محمد طاهر الخبوشاني (١٢٣٦هـ)[٦].

وفي مشروع مشابه لمشروع الشيخ حسن قام الشيخ محمد باقر البهبودي المعاصر، بعملية تصفية لكتاب الكافي وفروعه وروضته، ومن أصل ١٦١٩٩ حديثاً رواها لنا الكليني لم يصمد عند البهبودي إلا ٤٤٢٨حديثاً، والباقي خضعت لمعايير التصفية، وقد أطلق على البقية الباقية من الأحاديث اسم

(١) الخوئي، التنقيح في شرح العروة الوثقى (الطهارة) ٩: ٤٩٠.

(٢) الإصفهاني، وسيلة الوصول إلى حقائق الأصول: ٧٢٠.

(٣) الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة ١٦: ٣٣٨.

(٤) المصدر نفسه ٢٣: ٦.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ١٢٤.

(صحيح الكافي)، كان هذا في بداية الثمانينيات من القرن العشرين، وقد أثار هذا المشروع ضجّةً في بعض أوساط علماء الدين آنذاك، ممّا تحدّثنا عنه بالتفصيل في مكانٍ آخر[١].

الكتاب الثالث: ترتيب مشيخة (كتاب من لا يحضره الفقيه): وقد فرغ منه سنة ٩٨٢هـ[٢]، ويبدو أنّ الكتاب لايزال مخطوطاً حتى اليوم.

الكتاب الرابع: تعليقة على خلاصة الأقوال للعلامة الحلي[٣].

٤. التستري (١٠٢١هـ)، واستخراج رجال ابن الغضائري من (حلّ الإشكال)

الشيخ عبدالله بن الحسين التستري (١٠٢١هـ): أحد تلامذة المحقّق الأردبيلي وأستاذ السيد صاحب نقد الرجال[٤].

ترك لنا من الآثار الرجالية: **حاشية على رجال الشيخ ابن داوود الحلي**[٥]. ونُسبت له حاشية على رجال تلميذ المحقّق الحلي[٦]؛ ولعلّها هي نفسها الحاشية السابقة، فابن داوود ممن تلمّذ على المحقّق الحلي.

والمولى التستري هو من وصلته نسخة كتاب حلّ الإشكال، وقد قام باستخراج رجال ابن الغضائري منها، نقلاً عن تلميذه القهبائي على ما ذكرنا تفصيله سابقاً.

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول تجربة البهبودي، راجع: حيدر حبّ الله، نظرية السنّة في الفكر الإمامي الشيعي: ٥٦٤ وما بعدها.

(٢) الطهراني، مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ١٢٤.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) طبقات أعلام الشيعة ٥: ٣٤٣.

(٥) آغا بزرك الطهراني، مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٢٤٣.

(٦) المصدر نفسه.

٥ـ الجزائري (١٠٢١هـ)، دراسة الفِرَق، وبداية الحديث عن هوية علم الرجال

الشيخ عبد النبي بن سعد الدين الجزائري (١٠٢١هـ): روى عن السيد صاحب المدارك، له في الرجال كتابٌ واحد، وهو كتاب **حاوي الأقوال في معرفة الرجال**[١]، وقد يُشتهر بـ(رجال الشيخ عبد النبي الجزائري)[٢].

جولة مع منجَز الجزائري (حاوي الأقوال في معرفة الرجال)

يمكن التعرّف على هذا الكتاب بما يلي:

١ ـ حدّد المؤلّف الغاية من الكتاب في المقدّمة بقوله: «وقد صنّف فيه[٣] علماؤنا الماضون وسلفنا الصالحون مختصرات ومطوّلات، وأزاحوا ما التبس من المتشابهات والمجهولات؛ إلا أنّي لم أظفر بكتابٍ جامع لما انتخبوه، ولم أفز بقانون محتوٍ على ما شعّبوه، فأحببت أن أكتب في ذلك دستوراً أجمع فيه ما كان متشعباً منثوراً»[٤]، فهو بهذا يؤذن بإدخال علم الرجال مرحلة جديدة، ألا وهي مرحلة الموسوعات الرجالية؛ لذا لم نجد قبل كتابه هذا كتاباً بسعته، وسيظهر من بقيّة الخصائص.

٢ ـ ذكر في مقدّمة الكتاب ١٠ فوائد، وفي خاتمته ١٤ تنبيهاً، وفي آخرها حديثٌ عن مواليد ووفيّات النبيّ صلى الله عليه وآله وأهل بيته، وهذا التنبيه الأخير يستفيد منه الرجالي في تحديد بعض الرواة، وإمكانية روايته عن الإمام المعيّن.

---

(١) المصدر نفسه: ٢٥١.

(٢) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ١٠: ١٣٠.

(٣) أي في علم الرجال.

(٤) عبدالنبي الجزائري، حاوي الأقوال في معرفة الرجال ١: ٩٤.

٣ ـ مع الجزائري، ظهر ـ وللمرّة الأولى ـ حديثٌ مستقلّ في تحديد حقيقة علم الرجال وتعريفه وبيان موضوعه وغايته، هذا الأمر الذي يؤشّر على بدء نضوج هذا العلم بعد هذه المسيرة الطويلة على أيدي رجاله وتربيتهم له، وقد توحي بعض كلمات المؤلّف في هذا الكتاب عن الاستعداد الإخباري لشنّ هجماته على علم الجرح والتعديل[1].

٤ ـ فصّل الجزائريّ في الفائدة الثالثة الحديثَ حول قواعد التعارض بين الجرح والتعديل، كما لو ورد تعديل لراوٍ ما من قبل أحد الرجاليين، وقابله جرحٌ لنفس الراوي من رجاليّ آخر، فأيّ التقويمين يأخذ به الرجالي وما الضابط في ذلك؟! هذا الحديث أخذ حجمه من البحث في الكتب الرجاليّة التالية، وهذه المسألة لم يكن طرحها للمرة الأولى هنا، ولكنّ حديثه كان مفصّلاً إذا ما قورن بغيره.

٥ ـ من أكثر المسائل حضوراً في هذا الكتاب، مسألة تمييز المشتركات التي أثارها المحقّق الأردبيلي؛ والذي يبدو أنّ هذه المسألة كان لها موقعها الخاص في عقل الشيخ عبدالنبي الجزائري، فها هو يحدّد وظيفة الطرق إلى مصنّفات الراوي، فيقول: «..ولأنّ أعظم فوائدها استحصال تمييز بعض الرجال..»[2]، بل خصّص الفائدة السادسة من الفوائد التي صدّر بها كتابه.. خصّصها لتمييز هذا الاشتراك الذي قد يحصل بين شخصيّات الرواة عبر تمييز طبقة الرواة، بتحديد مشايخه الذين يروي عنهم، وطلابه الذين يروون عنه، إنّه يقول: «الطبقة

---

(١) المصدر نفسه ١: ٩٨.

(٢) المصدر نفسه ١: ٩٥.

ـ اصطلاحاً ـ عبارة عن جماعة اشتركوا في السنّ ولقاء المشايخ، فيسمّى هؤلاء طبقة، ثم من بعدهم طبقة أخرى، وهكذا»[1]، وكذلك خصّص التنبيه الثاني والثالث والرابع والخامس لهذه المسألة.

٦ ـ تحدّث الجزائري ـ بشكلٍ موجز جداً ـ عن بعض الفرق الشيعية، هذا الحديث نشهده لأوّل مرّة في علم الرجال، وتتالت من بعده البحوث حول هذه الفرق في الكتب الرجالية؛ وأضحت الكتب الرجالية واحدةً من مراجع البحث حول الفرق الإسلامية عامّةً، والشيعيّة خاصة.

والفرق التي تناول تعريفها هي: الزيدية، والكيسانيّة، والفطحية، والناووسية، والواقفية، والإسماعيليّة، والإمامية، والغلاة، والبترية[2].

٧ ـ اعتدنا في تقسيمات الكتب السابقة على هذا الكتاب أنّ نرى تقسيمات على أساس الطبقات أو على حروف المعجم أو على أساس التوثيق والتضعيف أو على أساس المدح والقدح، إلا أنّ المؤلِّف هنا اعتمد تقسيماً جديداً، فقد قسّم كتابه على أساس أنواع الحديث الأربعة:

القسم الأوّل: رجال الحديث الصحيح.

القسم الثاني: رجال الحديث الحسن.

القسم الثالث: رجال الحديث الموثّق.

القسم الرابع: رجال الحديث الضعيف.

وأدرج تحت كلّ قسمٍ عدّة أبواب بحسب حروف المعجم: باب آدم، باب إبراهيم .. وآخره كان في باب الكنى والألقاب.

---

(١) المصدر نفسه ١: ١٠٨.

(٢) المصدر نفسه ١: ١١٠.

هذا التقسيم يشي بتأثير التقسيم الرباعي للحديث على نشاط علماء الرجال، كما يضاعف من الحاجة إلى دراسة الفرق والاتجاهات المذهبيّة، وفاءً بمستلزمات هذا التقسيم؛ إذ لو أردتُ أن أضع الراوي في الصحيح أو الحسن، فلابدّ لي من إثبات إماميّته في المرحلة الأولى، ممّا يحيج الرجاليّ إلى البحث الفِرَقي بشكل واضح هذه المرّة، ولعلّ هذا هو ما يفسّر فتح باب الحديث عن المذاهب والفِرَق في كتب الرجال على يد الشيخ الجزائري.

٨ ـ اتّسم الكتاب بطابعٍ نقدي، وبكثرة ملاحظاته على آراء مَنْ قبله من الرجاليّين، وكأنموذجٍ على ذلك، يقول في محمد بن إسماعيل الأشجعي: «..قلتُ: لا يخفى عليك أنّ عبارة الخلاصة هي عبارة الشيخ بعينها، وهي غير صريحة بعود التوثيق إلى محمد، بل ربما يظهر منها أنّ الضمير لسالم، ولم نجد له ذكراً في غير كتاب الشيخ، وإنّما ذكرته هنا تبعاً للعلامة، وإلا ففي تعديله بذلك نظر..»[1].

٩ ـ تناول الجزائري في التنبيه الثالث عشر من تنبيهات هذا الكتاب نظريةَ أصحاب الإجماع، وهي النظريّة التي نشأت مع النصّ الذي أسلفنا الحديث عنه في كتاب الكشي، فلا نعيد.

٦ ـ فيض الله التفرشي (١٠٢٥هـ)، ونقد الرجال

السيد فيض الله التفرشي (١٠٢٥هـ): تلميذ المحقّق الأردبيلي، له كتاب يشبه نقد الرجال للسيد التفرشي الآتي ذكره[2]، وسنتحدّث عنه قريباً إن شاء الله.

---

(١) المصدر نفسه ٢: ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

(٢) آغا بزرك الطهراني، مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٣٦٥ ـ ٣٦٦.

٧ـ الاسترآبادي (١٠٢٨هـ)، ذروة الموسوعيّة والانفتاح على المنجَز الرجالي السنّي

الميرزا[1] **محمد بن علي الاسترآبادي** (١٠٢٨هـ): عاش جزءاً من حياته في مكّة المكرّمة، وتوفي فيها ودفن في مقبرة المعلى، المقبرة التي دفن فيها أبو طالب عمّ النبي ﷺ وزوجه السيدة خديجة وبعض صحابته (رضي الله عنهم).

والميرزا الاسترآبادي هو أستاذ الشيخ محمد أمين الاسترآبادي ـ صاحب كتاب (الفوائد المدنيّة) وزعيم التيار الإخباري ـ ويذهب بعضٌ إلى أنّ الأستاذ هو من أشعل فكرة الإخبارية عند التلميذ إلا أنّ هذا مستبعدٌ جداً، فالأستاذ ذو عقل رجالي نقّاد للأسانيد، والتلميذ صاحب فكرة قطعيّة الكتب الأربعة سنداً ودلالة؛ فكيف أصبحت هذه العقلية النقّادة هي المولِّد لهذا القطع بصدور ودلالات أحاديث الكتب الأربعة؟!

وإذا أُطلق في الكتب الرجالية لقب الاسترآبادي، فهم يريدون به الأستاذ، فهو صاحب المصنّفات الرجالية الآتية الذكر، أمّا كتب أصول الفقه فهي تريد بهذا اللقب عند إطلاقه التلميذَ، فهو زعيم الإخبارية التي كانت بعض نظرياتها محلّ جدل كبير في الوسط الأصولي.

وللميرزا الاسترآبادي مجموعةٌ من الكتب التي أثّرت في مسيرة علم الجرح والتعديل، وهي:

أـ منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال: والمعروف بالرجال الكبير، في مقابل كتابيه الآخرين، ألّف الاسترآبادي هذا الكتاب في فترة إقامته في حرم الله مكّة

---

(١) في أصل هذه الكلمة يقول العلامة عبدالهادي الفضلي: كلمة (ميرزا) من المعرّب عن الفارسيّة، وهي في الأصل مركّبة من كلمتين هما: (أمير زاده)، ومعناها (ابن الأمير)، ثم خفّفت بسبب كثرة الاستعمال إلى (مير زاده).. ثم خفّفت أيضاً ميرزا. انظر: عبدالهادي الفضلي، هكذا قرأتهم: ١٤٧.

المكرّمة سنة ١٠١٦هـ، ويمكننا أن نعتبر هذا الكتاب إكمالاً للعهد الجديد في التأليف الرجالي الذي فتحه عبدالنبي الجزائري، وهو عهد التأليف الموسوعي في الرجال الشيعي الذي لم يعهد مثل هذه الموسوعيّة من قبل.

مطالعة عابرة لكتاب منهج المقال للاستراآبادي

أولاً: مع أنّ الكتاب يُعدّ موسوعةً رجالية كبيرة، بل من أوسع ما كُتب في الرجال الشيعي حتى عصره؛ مع هذا كانت مقدّمة الكتاب مقتضبةً جداً، فلم يبيّن فيها الميرزا منهجه وطريقته في الكتاب، والغاية من تأليفه، كما هو دأب المؤلّفين قبله.

ثانياً: كغيره من كتب الجرح والتعديل، رُتّب الكتاب على حروف المعجم في الحرفين الأول والثاني، فذكر في الهمزة آدم أبو الحسين النخاس، ثم آدم بن إسحاق بن آدم الأشعري، ثم آدم بيّاع اللؤلؤ الكوفي وهكذا.

ثالثاً: بمطالعة طريقة العرض والمعلومات التي ذكرها في الكتاب، ستتكشّف للقارئ موسوعيّة الكاتب والكتاب، والطريقة كالتالي: اسم الرواي، وبعض المعلومات الشخصية حوله، ثم ما قاله الرجاليون عنه من توثيقات أو تضعيفات أو مدح أو قدح، ثم الطرق إلى مصنّفات الراوي، ومشايخ الراوي وطلابه و.. وكأنموذجٍ على ذلك ما كَتَبَه في ترجمة «إبراهيم بن أبي البلاد: واسم أبي البلاد يحيى بن سليم، وقيل: ابن سليمان مولى بني عبدالله بن غطفان، ويكنى أبا يحيى، وكان ثقةً قارئاً أديباً، وكان أبو البلاد ضريراً وكان راوية الشعر، وله يقول الفرزدق:

يا لهف نفسي على عينيك من رجل...

وروى عن أبي جعفر وأبي عبدالله، ولإبراهيم محمد ويحيى رويا الحديث، وروى إبراهيم عن أبي عبدالله وأبي الحسن موسى والرضا عليهم السلام. وعمّر دهراً، وكان للرضا عليه السلام إليه رسالة، وأثنى عليه. له كتاب يرويه عنه جماعة...»[1].

رابعاً: استوعب الكتابُ الكثير من أسماء الرواة الواردين في الكتب الأربعة وغيرها من المصادر الحديثية الشيعيّة، وهذا ما جعله حاوياً للكثير من أسماء الرواة، حتى أنه تفوّق في عدد الرواة الذين أوردهم على الكثير من كتب الرجال، بما فيها بعض الموسوعات الحديثة المتأخّرة، والسبب في ذلك أنّ أغلب الكتب الرجالية لا تتعرّض إلا لرجال الكتب الأربعة والذين وقعت أسماؤهم في أسانيد رواياتها، وأمّا غيرهم من الرواة الذين يروون رواياتٍ في غير هذه الكتب فلا يوردون أسماءهم عادةً.

خامساً: اعتمد الاسترآبادي في كتابه على الكثير من المصادر الرجالية المتقدّمة والمتأخّرة، وهي كما أوردها: الخلاصة (صه)، النجاشي (جش)، الكشي (كش)، فهرست الشيخ (ست)، ورجاله (جخ)، رجال البرقي (قي)، رجال ابن داوود (د)، فهرست ابن شهرآشوب (م)، كتاب من لا يحضره الفقيه (يه)، كتاب الكافي (في)، إيضاح الاشتباه (ضح)، فهرست منتجب الدين (عه). بهذا العدد من المصادر الرجالية أشرف الميرزا على آراء الرجاليين، ليخرج برؤيةٍ واضحة حول كلّ ما قيل في حقّ الراوي.

سادساً: من أهمّ ما يميّز هذا الكتاب هو اعتماده على بعض المصادر السنّية وإيراده ما تذكره من معلومات في حقّ الراوي، يقول: «..وما وقفت عليه من

(١) محمد الاسترآبادي، منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال ١: ٢٤٣.

المقال في شأن بعض أصحابنا من علماء المخالفين..»[١]، والكتابان اللذان اعتمدهما، هما: تقريب ابن حجر، وقد رمز له بـ(قب)، والمختصر للذهبي، ورمز له بـ(هب).

قال في ترجمة جابر بن يزيد: «..وفي (هب): عنه شعبة والسفيانان، من أكبر علماء الشيعة، وثّقه شعبة فشذّ وتركه الحفّاظ.

وفي (قب): ابن يزيد بن الحارث الجعفي أبو عبدالله الكوفي ضعيف رافضي من الخامسة، مات سنة سبع وعشرين ومائة، وقيل: سنة اثنين وثلاثين..»[٢].

سابعاً: اهتمّ الاسترآبادي كثيراً بنُسخ المصادر التي اعتمد عليها ونقل منها، وهذه ميزةٌ تجعل من نقولاته أكثر دقّة، وكأنموذجٍ على ذلك، يقول في بكر بن حبيب الأحمسي: «..البجلي الكوفي، روى عنه وعن أبي عبدالله عليه السلام، كنيته أبو مريم، ذكره علي بن الحسن بن فضّال، قر.

وفي ق: ابن حبيب الكوفي الأحمسي.

ثمّ فيهم أيضاً: بكر بن حبيب الكوفي روى عنهما.

وفي بعض النسخ بُكير ـ مصغّراً ـ وعلى الأوّل لا يبعد الاتّحاد، والأصحّ الثاني ويأتي، والله أعلم»[٣].

وهذه الملاحقة لنُسخ الكتب سنجدها تبلغ أوجها مع مثل السيد أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ) في معجمه لاحقاً.

ثامناً: تعرّض الاسترآبادي في الخاتمة لعشر فوائد رجالية، نذكرها تباعاً:

---

(١) المصدر نفسه ١: ١٧٩.

(٢) المصدر نفسه ٣: ١٧٠.

(٣) المصدر نفسه ٣: ٧٣.

الفائدة الأولى: في ذكر عدّة الكليني.

الفائدة الثانية: المراد من أبي جعفر الذي يروي عن سعد بن عبدالله، وأبي القاسم الذي يروي عن الحسن بن محبوب.

الفائدة الثالثة: في تنبيهات أوردها ابن داوود.

الفائدة الرابعة: في ذكر السفراء الممدوحين والمذمومين في زمن الغيبة.

الفائدة الخامسة: في أخبار السفراء.

الفائدة السادسة: في ذكر المذمومين الذين ادّعوا السفارة.

الفائدة السابعة: في ذكر أقوام ثقات، وردت عليهم توقيعات من قبل المنصوبين للسفارة.

الفائدة الثامنة: في ذكر طرق الشيخ الطوسي في كتابيه، كذا طرق الشيخ الصدوق في الفقيه.

الفائدة التاسعة: روايات مستخرجة من الكشي في أقوام على العموم.

الفائدة العاشرة: أورد فيها طرقه إلى الشيخ الطوسي والصدوق والكشي والعلامة والنجاشي.

حواشي العلماء على كتاب (منهج المقال)

هذا، وقد كُتبت على هذا الكتاب مجموعةٌ من الحواشي، أهمّها:

١ ـ حاشية المؤلِّف نفسه.

٢ ـ حاشية الشيخ محمد السبط (١٠٣٠هـ).

٣ ـ حاشية المجلسيّ الأول (١٠٧٠هـ).

٤ ـ حاشية المولى القهبائي (ق ١١هـ).

٥ ـ حاشية الوحيد البهبهاني (١٢٠٥هـ).

وغيرها ممّا يراجع في محلّه[١].

هذا هو الكتاب الأبرز للاسترآبادي، ولكنّه ترك كتابين آخرين في الرجال، هما:

ب ـ **تلخيص الأقوال**: وهو الكتاب الثاني للميرزا الاسترآبادي، ويعرف أيضاً بـ(تلخيص المقال)[٢]، و(الرجال الوسيط)[٣]، وهو خلاصة لسابقه (منهج المقال)، حذف منه بعض الأسماء وبعض المعلومات من بعض الأسماء، وباقي الكتاب مشترك مع الرجال الكبير.

وقد كُتبت عليه مجموعة من الحواشي أيضاً، منها:

١ ـ حاشية السيد حسن صدر الدين العاملي (١٣٥٤هـ).

٢ ـ حاشية الشيخ عبدالله بن صالح السماهيجي (١١٣٥هـ).

٣ ـ حاشية المؤلِّف نفسه.

٤ ـ حاشية الشيخ محمد السبط (١٠٣٠هـ).

وغيرها[٤].

ج ـ **توضيح المقال**: وهو ثالث كتب الاسترآبادي الرجالية، ويسمّى أيضاً بـ(الرجال الصغير)[٥]، و(الوجيز)[٦]، و(الرجال الوجيز)[٧]، وقد اقتصر فيه على

---

(١) الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٦: ٢٢٥.

(٢) المصدر نفسه ٤: ٤٢٠.

(٣) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٤٣٠.

(٤) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٦: ٤٨.

(٥) المصدر نفسه ٤: ٤٩٨.

(٦) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٤٣٠.

(٧) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ١٠: ١٥٨.

ذكر أسماء الموثّقين من الرجال فقط.

٨ـ محمّد السبط (١٠٣٠هـ)، ومواصلة طريق التحقيق الرجالي

الشيخ محمد بن الحسن (صاحب المعالم) بن زين الدين (الشهيد الثاني)، المشهور بـ(محمد السبط) (٩٨٠ ـ ١٠٣٠هـ): تلمّذ على والده والسيد صاحب المدارك، ثمّ سافر إلى مكّة المكرّمة، وتلمّذ فيها على الاسترآبادي المذكور أعلاه، ثم سافر عنها إلى كربلاء، ثم رجع إلى مكّة، وتوفي بها ودفن فيها بجانب قبر السيدة خديجة (رضي الله عنها)[1]. وله مجموعة من المؤلّفات[2]:

أ ـ استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار: وهو شرحٌ لكتاب الشيخ الطوسي (الاستبصار فيما اختلف من الأخبار)، والمعروف بكتاب الاستبصار الذي هو أحد الكتب الأربعة عند الإماميّة. بدأ الشيخ السبط بشرح الكتاب من باب الطهارة وحتى الصلاة، وقد أوضح طريقتَه في الشرح في مقدّمة الكتاب، حيث قال: «..فابتدأتُ أولاً بالكلام في سند الأخبار، ثم أتبعه بالقول في المتن موضحاً ما فيه من الأسرار، ثم ذكرتُ ما وقفت عليه من معاني الألفاظ اللغوية، اعتماداً على أنّ للكتب المشهورة نوع مزيّة، وكلّ ما لم أشر فيه إلى أحد من العلماء الأعلام فهو ممّا سنح به فكري الفاتر في كلّ مقام..»[3].

وعند شرحه لمقدّمة الشيخ الطوسي للاستبصار، قسّمها الشيخ السبط إلى مجموعة من الفوائد وصل عددها إلى اثنتي عشرة فائدة، شرحها شرحاً مفصّلاً.

---

(١) طبقات أعلام الشيعة ٥: ٥١٩.

(٢) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٤٠٠ ـ ٤٠١.

(٣) محمد بن الحسن العاملي، استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار ١: ٧.

والمهم والمؤثّر في هذا الكتاب على المستوى الرجالي، هو النظريات التي خرج بها عند حديثه عن أسانيد الاستبصار، وأهمّ هذه النظريات هو[1]:

١ ـ اختلف الرجاليّون كثيراً في بعض صفات المدح والقدح التي أطلقها قدماؤهم، فأيّ هذه الصفات موجبٌ لرفض رواية المتّصف بها وأيّها لا يؤثّر على قبول روايته، وتنقل الراوي من خانة المرفوضين إلى خانة المقبولين أو العكس؟! منها أنّ الراوي يروي المراسيل، وهنا يذهب الشيخ محمد إلى أنّ رواية المراسيل لا توجب القدح في الراوي، يقول: «..وفي ترجمة أحمد بن محمد بن خالد البرقي، قال[2]: إنّه ثقةٌ في نفسه، يروي عن الضعفاء واعتمد المراسيل.

والظاهر قوله: يروي عن الضعفاء؛ أنه نوع قدح، بقرينة اعتماد المراسيل.

وقد يخطر بالبال أنّ الاعتماد على المراسيل لا يصلح للقدح؛ لأنّ مرجعه إلى الاجتهاد»[3].

٢ ـ يذهب الشيخ محمد السبط في هذا الكتاب إلى أنّه في حال تعارض رأي النجاشي مع رأي الطوسي في أحد كتبه، فإنّه يقدّم رأي الشيخ النجاشي، وهذه المسألة من المسائل الخلافية في هذا العلم، يقول: «..والنجاشي يقدّم على الشيخ في هذه المقامات..»[4].

٣ ـ تناول الشيخ السبط في هذا الكتاب مسألةً كان قد تناولها والدُه من قبله في كتابه (منتقى الجمان)، وهذه المسألة هي: هل يضرّ الإضمار في قبول الرواية؟!

---

(١) للمزيد: لاحظ مقدّمة التحقيق ١: ٣٦.

(٢) أي النجاشي.

(٣) المصدر نفسه ١: ٤٨.

(٤) المصدر نفسه ١: ١١١.

وقد بيّن وجهة نظره في هذه المسألة قائلاً: «أمّا الإضمار في الحديث، فبعض الأصحاب أوجب به الضعف، ولا يخلو من تأمّل؛ لأنّ الإضمار من المتقدّمين كثيرٌ، والسبب فيه أنّ العادة فيهم كانت جاريةً بأن يورد اسم الإمام المرويّ عنه في الأوّل، ثم يضمرون بعد ذلك ـ كما هو المتعارف ـ فلما اقتطع المتأخرون الأخبار أخذوها كما هي، وبالجملة فأمرها سهل»[1].

٤ ـ من المسائل الأساسية في علم الرجال والتي دار حولها نقاشٌ طويل هي: أنّ محمد بن أبي عمير (٢١٧هـ) وصفوان بن يحيى (٢١٠هـ) وأحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي (٢٢١هـ) ـ وهم من الروات الثقات بالاتفاق ـ إذا أرسلوا روايةً فهل هي مقبولة ويتعامل معها كرواياتهم المسندة أم لا؟

ذهب بعضهم إلى الحكم بإسنادها، وكان إلى جانب هذا الرأي فكرةٌ هامّة رجاليّاً، وهي ما يعرف بوثاقة مشايخ الثقات الثلاثة (البزنطي وصفوان وابن أبي عمير)، وتعدّ قاعدة توثيق مشايخ الثقات الثلاثة من أهمّ القواعد التوثيقية العامّة في علم الرجال الشيعي، وقد ألّفت فيها كتبٌ مستقلّة، حتى ألّف الشيخ غلام رضا عرفانيان كتاباً مستقلاً حمل عنوان (مشايخ الثقات)، أحصى فيه كلّ المشايخ الذين روى عنهم هؤلاء الثلاثة، وقد بلغ بعضُهم في إحصائه لعدد مشايخ الثلاثة ـ بعد حذف المتكرّر من الأسماء ٧٦٧ شخصاً[2]، وهذا رقمٌ كبيرٌ جداً، سيقلب معادلات كبرى في توثيق الرواة وتصحيح الروايات، إذ هو ـ في حدّ نفسه ـ أكبر عدداً من كلّ من وثقهم الطوسي والنجاشي والبرقي والمفيد والكشي بالتوثيقات الخاصّة، وهذا يدلّ على أهميّة هذا التوثيق، ليس هذا

---

(١) المصدر نفسه ١: ٧٣.

(٢) الداوري، أصول علم الرجال: ٤٢٤ ـ ٤٤٢.

فحسب، بل إنّ مقتضى القاعدة هنا أنّ مراسيل هؤلاء الثلاثة حجّة أيضاً كما قلنا، وحيث كثرت مراسيل ابن أبي عمير، فهذا يعني أيضاً دخول عدد كبير من الروايات في دائرة التصحيح بعد أن كانت مرسلة، فهذه القاعدة من أكبر قواعد علم الرجال في جانبها التوثيقي لمشايخ الثلاثة، ومن أهمّ قواعد علم الحديث في جانبها التصحيحي لمراسيل الثلاثة.

والمستند الأساس في هذا التوثيق العام، هو نصّ الشيخ أبي جعفر الطوسي (٤٦٠هـ) في كتاب (العدّة في أصول الفقه)، حيث قال في مباحث حجيّة الخبر ما يلي: «وإذا كان أحد الراويين مسنداً والآخر مرسلاً، نظر في حال المرسل، فإن كان ممّن يُعلم أنه لا يرسل إلا عن ثقة موثوق به فلا ترجّح لخبر غيره على خبره؛ ولأجل ذلك سوّت الطائفة بين ما يرويه محمد بن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، وأحمد بن محمد بن أبي نصر، وغيرهم من الثقات الذين عرفوا بأنهم لا يروون ولا يرسلون إلا عمّن (ممّن) يوثق به، وبين ما أسنده غيرهم؛ ولذلك عملوا بمراسيلهم إذا انفردوا عن رواية غيرهم»[1].

فإنّ هذا النص شهادةٌ صريحة بوثاقة جميع مشايخ الثلاثة، بل وصحّة مراسيلهم وأنها كالمسانيد تماماً، ونسبة ذلك إلى الطائفة كلّها يدلّ على وضوح هذا الأمر واشتهاره وجلائه. وقد اشتهر السيد الخوئي بنقده لهذه النظرية، فسجّل أربعة إشكالات أساسيّة عليها[2]، وانقسم العلماء في الأخذ بها وعدمه.

والملفت هنا أنّنا نشهد نقداً لهذه النظريّة عند الشيخ السبط، فقد رفض هذه النتيجة في كتابه ولم يعتمدها بوصفها معياراً لتوثيق من لم يُعرف حاله. فلم يقبل

---

(١) الطوسي، العدّة في أصول الفقه ١: ١٥٤.

(٢) الخوئي، معجم رجال الحديث ١: ٦١ ـ ٦٢.

ـ مثلاً ـ رواية كردويه؛ لأنّه مجهول الحال، مع أنه من مشايخ ابن أبي عمير[١].

٥ ـ من وسائل التوثيق التي طُرحت من قبلُ هي الوكالة عن الإمام؛ فلو صار إنسانٌ وكيلاً عن المعصوم، فهل يكون ذلك دليلاً على عدالة هذا الشخص أو وثاقته وضبطه أم لا؟

ذهب العلماء في هذه المسألة مذاهب، فمن قائلٍ بالدلالة مطلقاً، ومن قائل بعدمها مطلقاً، ومن قائل بتفصيلٍ هنا أو هناك.

القول الأوّل: دلالة الوكالة مطلقاً على الوثاقة. ويقصد بهذا القول في جانبه الإطلاقي أنّ مطلق توكيل المعصوم لشخصٍ دليلٌ على توثيقه له، بلا فرقٍ في ذلك بين أن يوكله في الأمور العامة الهامّة، كالدِّين والأموال وإدارة مجتمع أو قوم، أو في الأمور الشخصية كالبواب والخادم والوكيل في شراء منزل وما شابه ذلك. وقد ذهب إلى هذا القول العلامةُ عبد الله المامقاني[٢].

القول الثاني: وهو القول برفض دلالة التوكيل مطلقاً على التوثيق؛ إذ إنّ غاية ما في التوكيل هو أنّ الوكيل يعتقد بأمانة الموكّل فيما أوكله فيه، وأين هذا من توثيقه له مطلقاً فضلاً عن القول بتعديله؟! وهذا ما ذهب إليه السيّد الخوئي[٣].

القول الثالث: وهو القول بالتفصيل، على أساس أنّ الوكالة قد تكون في الأمور الشخصيّة وقد تكون في الأمور العامة والدينية والمالية، فما كان من النوع الأوّل فلا تدلّ الوكالة على التوثيق فيه، بخلاف النوع الثاني فإنّ السيرة العرفية والمتشرّعية قائمة على أن ينتخب الموكّل من يليق بهذا المنصب بحيث يثق به

(١) استقصاء الاعتبار ١: ٣١٧.

(٢) المامقاني، مقباس الهداية ٢: ٢٥٩.

(٣) الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة ١: ٧١ ـ ٧٢.

ويطمئنّ إليه؛ لأنّ فساد الوكيل يعدّ إهانةً أيضاً للموكّل، وضياعاً للحقوق، وهذا يعني أنّ الوكلاء العاملين والسفراء وأئمة الدين في المناطق والنواحي والمتولّين للشؤون المالية من الأخماس والزكوات والأوقاف ونحو ذلك مما يرجع إلى الشأن العام، كلّهم نحكم بوثاقتهم بالوكالة التي أعطيت لهم، دون الوكيل في بيع الدار أو ما شابه ذلك[1].

وإذ أردنا أن نحدّد موقع الشيخ محمّد السبط في هذا النزاع الرجالي، فإنّنا نجده لا يقبل هذه الوسيلة في التوثيق، فهو يقول: «..وعلى كلّ حال، الوكالة لا تثبت التوثيق كما قرّرناه..»[2].

٦ ـ توقّف الشيخ محمّد السبط في حال محمد بن قولويه (والد صاحب كتاب كامل الزيارات)؛ فقد قال: «وليس في ظاهره[3] ارتيابٌ إلا في محمد بن قولويه؛ فإني لم أقف على بيان حاله من سوى النجاشي والعلامة تبعاً»[4]. بل والأغرب من ذلك هو رأيه في محمد بن شهرآشوب نفسه؛ حيث اعتبره غير معلوم الحال[5].

٧ ـ ذهب الشيخ محمد السبط إلى أنّه إذا روى أجلاء الرواة عن شيخٍ، فهذا دليلٌ على وثاقة هذا الشيخ، وإن لم يُوثّقه الرجاليّون نصّاً[6]، وهذه من القواعد التي وقع أيضاً خلافٌ فيها، وذلك على محاور: فتارةً كانوا يتحدّثون عن مطلق

---

(١) انظر: بحوث في فقه الرجال: ١٦٤ ـ ١٦٦؛ وأصول علم الرجال: ٤٨٤ ـ ٤٨٦.

(٢) استقصاء الاعتبار ٢: ٢٦٥.

(٣) أي الخبر الذي يشرحه.

(٤) المصدر نفسه ١: ١١٤.

(٥) المصدر نفسه ١: ٣٦، مقدّمة التحقيق.

(٦) المصدر نفسه.

رواية الجليل عن شخص، وأخرى عن إكثار الثقة الجليل من الرواية عن شخصٍ بعينه، وثالثة عن رواية عدد من الأجلاء عن شخص، ورابعة عن إكثار عدد من الأجلاء الرواية عن شخص، وبينهم في هذا الأمر خلاف وبحوث، وقد رجّحنا في محلّه عدم دلالة ذلك كلّه على التوثيق ما لم تحتفّ المسألة بقرائن إضافيّة خاصّة.

ونكتفي بهذا القدر من استعراض أفكار الشيخ محمّد السبط في استقصاء الاعتبار، ونعرّج فنسرد أسماء سائر كتبه الرجاليّة، وهي:

ب ـ حاشية على الرجال الكبير.

ج ـ حاشية على الرجال الوسيط.

د ـ حاشية على خلاصة الأقوال.

هـ ـ رسالة في تزكية الراوي.

٩. البهائي (١٠٣١هـ)، وبداية التصنيف المستقلّ في القواعد الرجاليّة

الشيخ محمد بن الحسين العاملي، المشهور بـ(الشيخ البهائي) (٩٥٣ ـ ١٠٣١): ولد في بعلبك في لبنان، وهاجر مع والده إلى إيران في عصر الشاه طهماسب، وتلمّذ على والده وعبدالله بن شهاب الدين اليزدي ومحمد باقر اليزدي وغيرهم. وبرع في كثير من علوم عصره. نصّب لمقام (شيخ الإسلام). كوّن الشيخ البهائي مكتبةً ضخمة جداً منها أربعة آلاف كتاب جاء بها من الهند. وكانت له مجموعة من الكتب الرجالية:

أ ـ الفوائد الرجالية[1]: كانت الموضوعات الكلّية في علم الرجال تدرج في

---

(١) الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة ١٦: ٣٣٩.

مقدّمات الكتب وخواتيمها كما رأينا ذلك فيما سبق؛ ولكنّ الشيخ البهائي في هذا الكتاب قام بأوّل عملية فصل لهذه المقدّمات أو الفوائد عن الكتب الرجالية في كتاب مستقل، وهذه العملية ستغدو شكلاً من أشكال التأليف الرجالي. وقد أدرج العلامة المامقاني الكتابَ في موسوعته (تنقيح المقال).

ب ـ **الحواشي والتعليقات على فهرست النجاشي**: استفاد منها الشيخ الكاظمي في كتابه: (تكملة نقد الرجال)[١].

ج ـ **حاشية على خلاصة الأقوال**[٢].

د ـ **حاشية على فهرست منتجب الدين**: استفاد منها عبدالله أفندي في كتابه (رياض العلماء)[٣].

هـ ـ **طبقات الرواة من المحمّدين الثلاثة إلى المعصومين**.

و ـ **رسالة في محمد بن إسماعيل**: وهو لونٌ جديد من التأليف الرجالي، يتناولون فيه أحد الأسماء المشتركة بين الرواة ويحاولون فيه تمييزهم عن بعضهم، وقد ألمحنا إلى شيء من ذلك فيما سبق.

١٠ . القهبائي (ق ١١هـ)، الموسوعيّة وإعادة ترتيب كتب الرجال

الشيخ عناية الله بن علي القهبائي (ق ١٠ ـ ١١هـ): ولد في إحدى قرى إصفهان، وتلمّذ على المحقّق الأردبيلي (٩٩٣هـ)، والمولى عبدالله التستري (١٠٢١هـ)، والشيخ البهائي (١٠٣١هـ).

---

(١) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٤٠٤.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه: ٤٠٥.

ويعتبر المولى القهبائي ضمن حلقات الموسوعات الشيعية التي تميّزت بها هذه المرحلة، منذ الشيخ عبدالنبي الجزائري. وله مجموعة من الكتب الرجالية:

وقفات مع كتاب (مجمع الرجال)

أ ـ مجمع الرجال: يعدّ هذا الكتاب من أكبر وأوسع كتب الشيخ القهبائي الرجالية، جمع فيه الأصول الرجاليّة الخمسة (الاختيار، فهرست النجاشي، فهرست الطوسي، رجال الطوسي، وضعفاء الغضائري)، وقد فرغ من تأليفه سنة ١٠١٦هـ، وقد يكون هذا الكتاب حصيلة كلّ جهوده الرجاليّة، ضمّنها فيه وأعاد ترتيبها تحت عنوانه.

ويمكن الحديث عن هذا الكتاب ـ باختصار ـ ضمن النقاط التالية:

النقطة الأولى: أدرج القهبائي في مقدّمة الكتاب خطب الكتب الخمسة، وأمّا كتاب الغضائري الذي لا توجد له مقدّمة فذكر مكانه خطبة أستاذه التستري الذي استخرج الكتاب مما وصله من نسخ (حلّ الإشكال).

النقطة الثانية: رتّب الكتاب على حروف المعجم في الحرف الأوّل والثاني.

النقطة الثالثة: أشار القهبائي إلى المصدر الذي اعتمد عليه في ذكر الرواة، واستعمل في ذلك تلك الرموز التي أبدعها الشيخ ابن داوود الحلّي (٧٠٧هـ)، ويبيّن القهبائي طبقة كلّ راوٍ عن الرسول صلى الله عليه وآله حتى الإمام الحسن العسكري عليه السلام، رامزاً لكلّ طبقة برموز ابن داوود نفسها.

النقطة الرابعة: ختم القهبائي الكتاب باثنتي عشرة فائدة، وهي كالتالي:

الفائدة الأولى: في مواليد ووفيّات المعصومين.

الفائدة الثانية: في سفراء الإمام المهدي عليه السلام في غيبته الصغرى.

الفائدة الثالثة: في من شاهد الإمام المهدي عليه السلام، وخرجت توقيعات إليهم منه.

الفائدة الرابعة: في كنى وألقاب المعصومين.

الفائدة الخامسة: في شرح وتوضيح أنواع الحديث الأربعة.

الفائدة السادسة: في توضيح بعض كلام الطوسي في العدالة وخبر الواحد.

الفائدة السابعة: في نقل كلام العلامة في معنى العدّة عند الكليني.

الفائدة الثامنة: في نقل كلام في العدالة لبعض العلماء.

الفائدة التاسعة: في نقل كلام أستاذه التستري في تمييز المشتركات.

الفائدة العاشرة: في تمييز بعض المشتركات.

الفائدة الحادية عشر: في توضيح بعض طرق الشيخ الطوسي.

الفائدة الثانية عشر: في طريقة تعويض الأسانيد في كتابي التهذيب والاستبصار.

وهذه الفائدة الأخيرة تدلّنا على تطوّر واستمرار الحديث عن نظريّة تعويض الأسانيد التي بدأت من قبل.

هذا ملخّص حول الكتاب، وقد أشرنا لبعض ما يتصل به في البحوث السابقة.

هذا، وللقهبائي كتبٌ أخرى، أهمّها:

ب ـ ترتيب كتاب الكشي.

ج ـ ترتيب فهرست النجاشي.

د ـ ترتيب رجال الطوسي.

هـ ـ ترتيب فهرست الطوسي.

و ـ حاشية على كتاب الكشي.

ز ـ حاشية على فهرست النجاشي.

ح ـ حاشية على منهج المقال.

ط ـ حاشية على كتابه مجمع الرجال.

ي ـ حاشية على نقد الرجال.

١١ـ التفرشي (ق ١١هـ)، واستخراج البحوث الرجاليّة من التراث الفقهي

السيد مصطفى بن الحسين الحسيني التفرشي (ق ١٠ ـ ١١هـ): تلميذ عبدالله التستري (١٠٢١هـ). له في علم الرجال نقد الرجال، يُعرف هذا الكتاب أيضاً برجال التفرشي، وقد انتهى من تأليفه سنة ١٠١٥هـ كما صرّح بذلك في خاتمة الكتاب[(١)].

وقفة مع (نقد الرجال) للتفرشي

يسير كتاب نقد الرجال للتفرشي ضمن السياق العام لمعالم هذه المرحلة، وهو السياق الموسوعي في التأليف الرجالي كما رأينا ذلك فيما سبق.

ويمكننا عرض أبرز معالم هذا الكتاب ـ باختصار ـ كالتالي:

١ ـ رتّب الكتاب على حروف المعجم في الحروف الأوائل والثواني، بل وحتى في أسماء الآباء. وفي آخر الكتاب بابٌ للكنى والألقاب وما صُدّر بـ(ابن)، وبابٌ خاص بالألقاب، وباب لأسماء النساء. فكان الكتاب دقيقاً جداً في عرض

---

(١) مصطفى التفرشي، نقد الرجال ١: ٤٥.

الأسماء، وشاملاً حتى تناول ٦٦٠٤ شخصيّات.

٢ ـ أشار التفرشي كثيراً إلى اختلاف نُسخ المصادر الرجالية؛ فهو يقول ـ مثلاً ـ: «أسير بن عمرو: أبو سليط البكري، من أصحاب الرسول صلى الله عليه وآله، رجال الشيخ. وفي نسخة: أُسيد»[1]، وأكثر ما يشير إلى الاختلاف في كتاب رجال الشيخ الطوسي.

٣ ـ في الكتاب اهتمامٌ بالغ بموضوع تمييز المشتركات، وقد أبدى رأيه في كثير من المشتركات، وسار في تمييزهم على منهج تحديد مشايخ الراوي وطلابه؛ فهو يقول ـ مثلاً ـ في أبان بن عثمان: «أبان بن عثمان الأحمر البجلّي: مولاهم، أصله من الكوفة كان يسكنها تارةً والبصرة تارة. روى عن أبي عبدالله وأبي الحسن موسى، له كتاب. روى عنه أحمد بن محمد بن أبي نصر. رجال النجاشي. روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن موسى عليهما السلام له كتب، روى عنه: أحمد بن محمد بن أبي نصر، ومحمد بن سعيد بن أبي نصر، وجعفر بن بشير، ومحسن بن أحمد، الفهرست. فعلى ما نقلنا منهما من أنّه روى عن الصادق والكاظم عليهما السلام في قول ابن داود حيث قال: (لم) نظر. وروى عنه كثيراً الحسن بن علي الوشاء، كما يظهر من الكافي في باب الرجل يموت وعليه من صيام شهر رمضان من كتاب الصوم وغيره. وروى عنه: علي بن الحكم، كما يظهر من باب تطهير المياه من التهذيب. وروى عنه: فضالة بن أيّوب، كما يظهر من باب حكم الجنابة منه..»[2]، فهو يهتمّ بذكر الراوي والمرويّ عنه.

٤ ـ وممّا امتاز به هذا الكتاب عمّا سواه من الكتب الرجالية، هو أنّه بالإضافة

---

(١) المصدر نفسه ١: ٢٣٨.

(٢) المصدر نفسه ١: ٤٣ ـ ٤٥.

إلى اعتماده على المصادر الرجاليّة الخمسة الأولى وخلاصة العلامة وإيضاحه وكتاب ابن داوود، بالإضافة إلى هذه المصادر.. اعتمد أيضاً على نقل مواقف بعض الفقهاء الرجاليّة التي صرّحوا بها في كتبهم الفقهية؛ لأنّ كثيراً من الفقهاء لم يؤلّفوا في الرجال والجرح والتعديل، إلا أنّ لهم مواقف رجالية بثّوها في كتبهم الفقهية عند بحثهم لروايات الأحكام، وهذه التفاتة مهمّة من التفرشي، لم يسبقه إليها بهذا الشكل أحدٌ فيما بأيدينا من مصادر رجاليّة.

وهذان أنموذجان للتدليل على ما نقول:

في ترجمة أبان بن عثمان الأحمر، قال: «..وقال المحقّق في المعتبر في أوصاف المستحقّين من الزكاة: إنّ في أبان بن عثمان ضعفاً..»[1].

وفي ترجمة كردويه الهمداني، قال: «قال العلامة في المختلف في مسألة النجاسة التي لم يرد فيها نصّ: كردويه لا أعرف حاله؛ فإن كان ثقةً فالحديث صحيح»[2].

٥ ـ اشتمل الكتاب على بعض النقولات عن كتاب الكشي وغيره من الكتب غير المتوفّرة فيما بأيدينا من نسخ لها[3]، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن طرق السيد التفرشي إلى هذه الكتب التي نقل منها هذه الزيادات، حتى يمكننا أن نرجّح ما فيها أو ما في أيدينا، وسيأتي أنّه تعرّض لطرقه هذه في الخاتمة.

٦ ـ جاء في خاتمة الكتاب ستّ فوائد، أضحت اعتياديةً في هذه المرحلة، وهي:

الفائدة الأولى: في تمييز ألقاب الأئمة عليهم السلام.

---

(١) المصدر نفسه ١: ٤٥.

(٢) المصدر نفسه ٤: ٦٦.

(٣) مقدّمة تحقيق نقد الرجال ١: ١٥.

الفائدة الثانية: في أسماء أهل البيت عليهم السلام وتأريخ ولادتهم ووفياتهم.

الفائدة الثالثة: في توضيح بعض ما ورد في كتاب الخلاصة وعدّة الشيخ الكليني.

الفائدة الرابعة: في طريقة تعويض بعض أسانيد التهذيب والاستبصار.

الفائدة الخامسة: في الكتب والأصول التي اعتمدها الشيخ الطوسي في كتابي التهذيب والاستبصار.

الفائدة السادسة: في طرقه إلى المشايخ: الكليني والطوسي والكشي والنجاشي والعلامة الحلي.

وهذه الفوائد تكشف لنا عن الاهتمام بالطرق إلى الكتب والمصادر، وكذلك عن الاهتمام المتواصل بنظرية التعويض السندي، وقد رأينا ـ وسنرى من خلال هذه الفوائد ـ كيف أنّها تصلح مادّةً مهمّة وكبيرة للباحثين في السيرة النبويّة وسيرة أهل البيت النبوي، إضافة إلى تاريخ الفرق والمذاهب كما قلنا من قبل، فنحن نجد في هذه الخاتمة وغيرها حديثاً عن أسماء وألقاب أهل البيت وتواريخهم وولاداتهم ووفياتهم، وحول الإمام المهدي وسفرائه ووكلائه، إنّها مادّةٌ ضرورية لا يمكن لباحثٍ في التاريخ والسيرة أن يتجاهلها أو يتركها، بل نحن نقترح عزل كلّ هذه الأبحاث في السيرة في خواتيم الكتب الرجاليّة أو مقدّماتها؛ لتوضع في موسوعة واحدة ولو كانت تحت عنوان: (السيرة في مؤلّفات الرجاليّين)، وكذلك يعمل مع مباحث الفرق والمذاهب، فتوضع تحت عنوان: (الملل والنحل في الموروث الرجالي).

هذا، وقد دوّنت على هذا الكتاب مجموعةٌ من الحواشي، أهمّها[1]:

---

(١) الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٦: ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

أ ـ حاشية المجلسي الأوّل (١٠٧٠هـ).

ب ـ حاشية نعمة الله الجزائري (١١١٢هـ).

ج ـ حاشية عبدالله الجزائري (١١٧٣هـ).

د ـ تكملة عبدالنبي الكاظمي.

هـ ـ حاشية محمد علي الكرمنشاهي (١٢١٦هـ).

و ـ حاشية القهبائي (ق ١١هـ).

ز ـ حاشية محمد الموسوي العاملي (١٢٦٣هـ).

١٢ـ الحويزي (١٠٥٠هـ)، والتقسيم الرجالي الجديد على أساس الطبقات

الشيخ عبداللطيف بن علي الحويزي (١٠٥٠هـ)[١]: تلميذ الشيخ البهائي وصاحبي المعالم والمدارك[٢].

ترك لنا من التراث الرجالي: **جامع الأخبار في إيضاح الاستبصار**: المهم في هذا الكتاب في الميدان الرجالي المقدّمة التي كتبها في علم الرجال عُرفت هذه المقدمة بـ(رجال الشيخ عبداللطيف)؛ وهذه المقدّمة على وجازتها واختصارها، إلا أنّها لم تخلُ من المنعطفات الرجالية الهامة، ولم تُطبع بعد.

وأهم معالم هذه المقدّمة:

١ ـ اكتفى فيها بإيراد رواة الكتب الأربعة فقط، وهذه الطريقة هي المألوفة لدى الكثير من علماء الرجال.

٢ ـ جاء ترتيب المقدّمة على طريقة (منهج المقال) للميرزا الاسترآبادي.

---

(١) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٢٣٤ ـ ٢٣٧.

(٢) محسن الأمين، أعيان الشيعة ٨: ٤٤.

٣ ـ أبرز المصادر التي اعتمدها في تأليفه هو: الاختيار من كتاب الكشي، وفهرستي النجاشي والطوسي، وخلاصة العلامة الحلي.

٤ ـ الميزة الأساسية في هذه المقدّمة الرجالية هي أنّه قسّم الرواة الذين أوردهم إلى ست طبقات، كلّ طبقة منها تضمّ مجموعة من الرواة المتقاربين في العصر، وجعل رأس كلّ طبقة أبرز أعلامها، وهذه الطبقات هي:

الأولى: طبقة الشيخ المفيد (٤١٣هـ).

الثانية: طبقة الشيخ الصدوق (٣٨١هـ).

الثالثة: طبقة الشيخ الكليني (٣٢٩هـ).

الرابعة: طبقة سعد بن عبدالله الأشعري (٣٠١هـ).

الخامسة: طبقة أحمد بن محمد بن عيسى (ق ٣هـ).

السادسة: طبقة محمد بن أبي عمير (٢١٧هـ).

وستمثّل هذه الخطوة التي خطاها الشيخ الحويزي بداية فتح باب تقسيم الرواة إلى طبقات بهذه الطريقة الجديدة التي تختلف عن طريقة التقسيم باعتبار معاصرة الإمام، وسنجده يصل أعلى نقطة عند السيد حسين البروجردي (١٣٨٠هـ) في كتابه ترتيب أسانيد الكتب الأربعة.

١٣. المجلسي الأوّل (١٠٧٠هـ)، والاشتغال على شرح مشيخة الصدوق

الشيخ محمد تقي بن مقصود المجلسي الإصفهاني، والمشهور بـ(المجلسي الأوّل) (١٠٠٣ ـ ١٠٧٠هـ): ولد في إصفهان، وله عدّة مؤلفات، منها في شرح بعض الكتب الأربعة ورسائل أخَر، وله ثلاث بنين: عزيز الله، وعبدالله، ومحمد باقر المجلسي (١١١١هـ) صاحب الموسوعة الحديثيّة الضخمة (بحار الأنوار)

الآتي ذكره[١].

ترك المجلسيّ الأوّل في الرجال ما يلي:

مرور سريع على البُعد الرجالي في كتاب (روضة المتقين)

أ ـ روضة المتّقين في شرح من لا يحضره الفقيه: **وهو شرح مشهورٌ قيّم، ولمّا عرض هذا الكتاب** على الشاه عباس الصفوي، أمره بكتابة شرحٍ فارسي (للفقيه)، فكتب كتابه الفارسي والذي أسماه: **(لوامع صاحبقراني).**

ما يربط هذا الشرح بعلم الجرح والتعديل هو مشيخة كتاب من لا يحضره الفقيه والتي جاءت في آخر الكتاب، فقد شرحها المجلسي وضمّن هذا الشرح آراءه الرجالية. وقبل الدخول في تفاصيل شرح المشيخة وبيان أهم ميزاتها، أجد من المهم أن أضع إلمامة حول المراد بالمشيخة وطريقتهم فيها.

فالمشيخة هي أسلوبٌ اتّبعه الشيخان: الصدوق والطوسي في عرض طرقهما إلى الروايات التي أوردوها في كتبهما: كتاب من لا يحضره الفقيه، والتهذيب، والاستبصار. وطريقتهما في ذلك أنّهما عندما أرادا ذكر الروايات في كتبهم لم يذكرا أسانيد تلك الروايات، بل أسنداها إلى الراوي المباشر للإمام أو القريب منه، وفي آخر الكتاب ذكرا طرقهما إلى أولئك الرواة الذين ابتدؤا بهم الأسانيد؛ مثلاً يقول الشيخ الصدوق: روى الحسن بن محبوب عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل يموت وعليه دين فيضمنه ضامن للغرماء؟ قال: إذا رضي الغرماء فقد برئت ذمّته[٢]، فالصدوق هنا يروي عن الحسن بن محبوب، وهو لم

(١) الطهراني، طبقات أعلام الشيعة ٥: ١٠١.

(٢) الصدوق، كتاب من لا يحضره الفقيه ٤: ١٦٧.

يعاصره حتى ينقل هذه الرواية مباشرةً عنه من دون أي وسائط، ولكيّ يصحّ الاعتماد على هذه الرواية لابدّ من معرفة طريق الصدوق إلى كتاب الحسن بن محبوب، وإلا سقطت هذه الرواية عن الاعتبار وغدت مرسلةً.

وهنا، إذا رجعنا إلى آخر كتاب الفقيه، وبالتحديد إلى المشيخة، سنجد أنّ الصدوق قد ذكر هناك طريقه إلى الحسن بن محبوب، فقال: «وما كان فيه عن الحسن بن محبوب، فقد رويتُه عن: محمد بن موسى بن المتوكّل (رضي الله عنه)، عن عبدالله بن جعفر الحميري وسعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب»[١].

وبهذا الطريق يكون لدينا سندٌ كامل لهذه الرواية، ويبقى البحث عن تقويم هؤلاء الرواة ومدى اعتبارهم من حيث الوثاقة وعدمها.

تلك الطرق التي أوردها الصدوق في آخر كتابه هي (المشيخة)، وبنفس الطريقة بنى الشيخ الطوسي كتابيه التهذيب والاستبصار. وبهذا يمتاز هذان الكتابان عن الكافي للشيخ الكليني؛ فإنّ الكليني تعهّد بذكر السند كاملاً في كلّ رواية يرويها في الكتاب، ولم يعتمد طريقة المشيخة إطلاقاً، نعم اعتمد طريقة تعليق الأسانيد، وهي موضوع آخر مفصّل يراجع في محلّه.

في هذه الحقبة ـ التي نحن بصدد رصد علماء الجرح والتعديل فيها ـ من تأريخ الفكر الشيعي، انتشرت ـ وبكثرة ـ ظاهرة شرح الكتب الأربعة، وشرح مشيخة الصدوق والطوسي، وواحد من هذه الشروح كان شرح المجلسي الأوّل هذا، والذي يقوم فيه بعرض كلّ من أوردهم الصدوق في مشيخته، ويبحث

---

(١) المصدر نفسه ٤: ٤٩.

حولهم ويعطي رأيه فيهم.

وكأنموذج على طريقته في الشرح، يقول: «(وما كان فيه عن جابر بن إسماعيل) غير مذكور في كتب الرجال، ويظهر من المصنّف أنه كان كتابه معتمداً، و(سلمة بن الخطاب) سيجيء ضعفه (عن محمد بن ليث) ذكره الشيخ في رجال الصادق عليه السلام، وقال أسند عنه، فالخبر قوي»[1]. وهكذا في بقية المشيخة.

ويُعرفُ شَرْحُ المشيخة لمحمد تقي المجلسي بكتاب (طبقات الرواة) و(رجال المجلسي الأول) أيضاً[2].

ويمكن الوقوف على أبرز معالم شرح الاستبصار للمجلسي الأوّل، من خلال ما يلي:

١ ـ لم يرتّب الشيخ الصدوق مشيخته على أساسٍ ما، وإنّما ذكر الأسانيد بطريقة عشوائية، وأوّل ما قام به التقي المجلسي هو ترتيب هذه المشيخة على أساس حروف المعجم؛ ليسهل التعامل معها.

٢ ـ قسّم المجلسي رواة المشيخة إلى ١٢ طبقة، وهي:

الأولى: طبقة الشيخ الطوسي.

الثانية: طبقة الشيخ المفيد.

الثالثة: طبقة الشيخ الصدوق.

الرابعة: طبقة الكليني.

الخامسة: طبقة أحمد بن إدريس.

---

(١) محمد تقي المجلسي، روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه ١٤: ٧٥.

(٢) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ١٠: ١٠١.

السادسة: طبقة أحمد بن محمد بن عيسى.

السابعة: طبقة الحسين بن سعيد.

الثامنة: طبقة محمد بن أبي عمير.

التاسعة: طبقة أصحاب الصادق عليه السلام.

العاشرة: طبقة أصحاب الباقر عليه السلام.

الحادية عشرة: طبقة أصحاب السجاد عليه السلام.

الثانية عشرة: طبقة أصحاب الحسين والإمام علي عليهما السلام.

٣ ـ اهتمّ كثيراً بتمييز المشتركات، وهذه بالطّبع سمة هذا العصر كما اتّضح لنا.

٤ ـ أورد المجلسي الأوّل خاتمة في بعض الفوائد الرجالية والدرائية؛ وقد أصبحت كما رأينا من أسس التأليف الرجالي، ولم يأتِ فيها بشيء جديد على من سبقه.

ب ـ حاشية على نقد الرجال للسيد مصطفى التفرشي، وهذا هو الكتاب الثاني للمجلسي الأوّل في علم الرجال.

١٤. الحافظ البصري (١٠٨٥هـ)، ومسيرة الجهود الرجاليّة

الشيخ مهذب الدين أحمد بن عبد الرضا البصري، المشهور بـ(الحافظ البصري) (١٠٨٥هـ): تلميذ الشيخ الحرّ العاملي، كان يحفظ اثني عشر ألف حديث متناً فقط، وألفاً ومائتي حديث متناً وسنداً، ولهذا سُمّي بالحافظ. أقام شطراً من حياته في مدينة مشهد الإيرانية، ثم انتقل إلى حيدر آباد الهندية[1].

---

(١) الطهراني، مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٥١؛ والأمين، أعيان الشيعة ٢: ٦٢٤.

له كتاب واحد في علم الرجال صدر بمجلّد واحد، وهو: **فائق المقال في الحديث والرجال**، ويسمّى أيضاً بـ(فائق المقال في علم الرجال)[1]. وقد أشبه هذا الكتاب ـ في أسلوبه وطريقته ـ كتاباً آخر هو كتاب (جامع المقال في الحديث والرجال) للشيخ الطريحي الآتي ذكره، ويحتمل أنّ البصري قد تأثّر بهذا الكتاب؛ فالطريحي ألّف كتابه سنة ١٠٥٣هـ والبصري سنة ١٠٨٥هـ في مدينة حيدر آباد.

مطالعة مستعجلة في العمل الرجالي (فائق المقال)

١ ـ قسّم البصري الكتابَ إلى قسمين: الأوّل، في الحديث والدراية، والثاني: في الرجال.

٢ ـ في القسم الثاني المرتبط بالرجال، احتوى الكتاب على فهرست واسع لأسماء الرواة الموثّقين والممدوحين ـ بما يتناسب وحجم الكتاب ـ، مرتّباً إياه على حروف المعجم في الاسم الأوّل والثاني، وخصّص باباً للكنى وما صدّر بابن، وباباً للأنساب والألقاب، وكلّها مرتّبة على حروف المعجم.

٣ ـ أفرد قسماً خاصاً لبحث الفوائد التي ذكرها العلامة الحلّي في كتاب (الخلاصة).

٤ ـ خصّص أيضاً قسماً بعينه لتمييز المشتركات.

٥ ـ أورد في آخر الكتاب خاتمةً اشتملت على جملة من الفوائد الرجاليّة.

١٥. الطريحي (١٠٨٥هـ) بين تمييز المشتركات وضبط الأسماء وتعيين الطبقات

الشيخ فخر الدين بن محمد الطريحي (٩٧٩هـ ـ ١٠٨٥هـ): ولد في النجف

(١) مصفى المقال: ٥٠.

ودرس فيها، وتوفّي في الرماحية ونُقل إلى النجف، روى عنه جماعة من أعلام الشيعة، منهم العلامة المجلسي، والسيد هاشم البحراني. صاحب المؤلّفات الكثيرة، ومن أشهرها مجمع البحرين، الذي يذكر فيه غريب أحاديث الأئمة عليهم السلام[1].

ترك لنا في علم الرجال:

أ - جامع المقال فيما يتعلق بالحديث والرجال: وقد سمّاه المؤلّف نفسه بـ(الدراية إلى معرفة الراوي والرواية)[2]، ويُعرف بـ(رجال الطريحي)[3]، أو (رجال الشيخ فخر الدين الطريحي)[4]، أو (مشتركات جامع المقال)، أو (مشتركات الطريحي)[5].

ويحتوي هذا الكتاب على عدّة أمور، وهي:

أولاً: قسّم الطريحي الكتابَ إلى اثني عشر باباً؛ أحد عشر باباً في الحديث والدراية، وهذه الأبواب صغيرة تمثّل أقلّ من نصف الكتاب.

وباباً واحداً في الرجال، قسّمه إلى مجموعة من الفوائد، اهتمّ فيها بالمسائل الرجالية الكلّية، خصوصاً تمييز المشتركات وضبط الأسماء و..

وفي داخل هذا الباب، توجد مجموعة من الأبواب، فباب لمن اشتركت أسماؤهم ورتّبهم بحسب الحروف وميّز بينهم بتحديد طبقة كلّ منهم، مثلاً: «أرطاة مشترك بين الثقة وغيره، ويمكن استعلام أنّه ابن حبيب الثقة برواية

---

(١) محسن الأمين، أعيان الشيعة ٨: ٣٩٥.

(٢) فخر الدين الطريحي، جامع المقال فيما يتعلّق بالحديث والرجال: ١.

(٣) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ١٠: ١٢٢.

(٤) المصدر نفسه ١٠: ١٣٩.

(٥) المصدر نفسه ٢١: ٤٠.

محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب عنه»[١].

وعقد باباً لمن اشتركت أسماؤهم وأسماء آبائهم وميّزهم بنفس الطريقة الأولى عبر تحديد الطبقة، مثلاً، نجده يقول: «إبراهيم بن صالح المشترك بين الثقة وغيره، ويمكن استعلام أنه الأنماطي الثقة أو الموثّق برواية أحمد بن نهيل عنه، وروايته هو عن أبي الحسن عليه السلام، وحيث لا تمييز فالوقف»[٢].

ثانياً: عقد باباً آخر لضبط أنساب الرواة، يقول في ضبط الأسلمي ـ مثلاً ـ: «الأسلمي ـ بفتح الهمزة وسكون السين المهملة وفتح اللام ـ نسبة إلى أسلم بن أفصاء، بالهمزة المفتوحة والفاء الساكنة والصاد المهملة المفتوحة»[٣].

ثالثاً: كذلك عقد باباً في معرفة الصحابي والتابعي، وباباً في معرفة من تشارك من الإخوة..

إذن، فالطابع العام للكتاب يصبّ في تمييز المشتركات وتحديد طبقات الرواة وضبط الأسماء.

هذا، وقد قام تلميذ الشيخ فخر الدين الطريحي ـ وهو الشيخ محمد أمين الكاظمي (ق ١٢ هـ) ـ بشرح هذا الكتاب[٤].

وأمّا سائر كتب الشيخ الطريحي الرجاليّة فهي:

ب ـ ترتيب خلاصة الأقوال.

ج ـ ترتيب مشيخة الصدوق.

د ـ رسالة في ترتيب أسانيد التهذيب وبيان محتملاتها وما يتعلّق بها.

---

(١) فخر الدين الطريحي، جامع المقال فيما يتعلّق بالحديث والرجال: ٥٥.

(٢) المصدر نفسه: ٩٦.

(٣) المصدر نفسه: ١٥٥.

(٤) آغا بزرك الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة ١٣: ١٧٢.

هـ ـ ضوابط الأسماء واللواحق: رسالة صغيرة ضبط فيها أسماء مجموعة من رواة الحديث. وهذا اللون من التأليف لم يُنْتَج مثله منذ زمن العلامة الحلي، لهذا يمكن أن نصنّفه بالكتاب الثاني في هذا الميدان.

١٦ . الأردبيلي (١٠٩٤هـ)، والقفزة النوعية في تصحيح الأسانيد وتمييز المشتركات

الشيخ محمد بن علي الأردبيلي (١٠١٠ ـ ١٠٩٤هـ) ـ وهو غير المحقّق أحمد الأردبيلي الذي تقدّم الحديث عنه سابقاً ـ: أحد رجالات علم الرجال الكبار عند الإماميّة، وكلّما أطلق في علم الرجال (الأردبيلي) فإنّما يراد به محمد بن علي هذا، على خلاف علم الفقه فإذا أطلق الأردبيلي هناك، فإنّه يقصد منه عادةً المحقّق أحمد الأردبيلي صاحب كتاب مجمع الفائدة والبرهان.

يشكّل الشيخ محمد بن علي الأردبيلي واحدةً من أهمّ محطات علم الرجال الإمامي، كان معاصراً للشيخ المجلسي، وتلمّذ عليه وعلى الشيخ محمد علي بن أحمد بن كمال الدين الاسترآبادي. اشتهر بكتابه جامع الرواة الآتي ذكره.

وللشيخ الأردبيلي في علم الرجال المؤلّفان التاليان:

(جامع الرواة) ونهضة تصحيح الأسانيد، نزهة في ثنايا الكتاب

أ ـ جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والإسناد: وقد سمّاه أيضاً (رافع الاشتباه)[١]، ويُعرف أيضاً بـ(رجال الأردبيلي)[٢]، و(تمييز المشتركات)[٣].

---

(١) محمد بن علي الأردبيلي، جامع الرواة ١: ٥.

(٢) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ١٠: ٩٥.

(٣) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٤٢٩.

يحوي هذا الكتاب أكثر الأفكار التي أنتجها الأردبيلي في تصحيح الأسانيد وعلم الرجال، وقد قضى عشرين عاماً من عمره في تأليف هذا الكتاب[1].

استطاع الأردبيلي في هذا الكتاب أن يُثبت صحّة الكثير من الأسانيد التي عُرفت بالضعف عند الرجاليّين، فهو يلتقي في محاولته هنا مع التيار الإخباري في محاولة تصحيح أسانيد أكبر قدر من الروايات، إلا أنه نحى منحىً مخالفاً لطريقتهم في عملية التصحيح؛ فكانت انطلاقة فريق كبير منهم من خارج علم الرجال ـ الذي قدح فيه بعضهم واعتبروه أهم المعاول لهدم مرجعيّة الأخبار والروايات ـ فشرعوا بحشد القرائن المثبتة لصحّة الروايات خصوصاً ما كان منها في الكتب الأربعة. أمّا الأردبيلي فبدأ مشواره من داخل علم الرجال، فوظّف الكثير من النظريّات الرجالية التي استفاد منها الرجاليّون في نقد الأسانيد وتصحيحها، استفاد من تلك النظريات لخدمة فكرته الأساسية واستطاع بها أن يصل لما أراده، ومن أهمّ النظريات التي خدمت الأردبيلي في مشروعه، كانت نظرية تعويض الأسانيد التي تطوّرت معه تطوّراً لم تشهده من قبل، والسمة الأساسية لطريقته في التعويض هي التعقيد الشديد، حتى جاء السيد حسين البروجردي (١٣٨٠هـ) بعد قرابة ثلاثة قرون، فبسّطها فيما ألّفه من كتبٍ، سيأتي التعرّض لها لاحقاً بعون الله سبحانه. ونلاحظ الهاجس الذي كان يسكن الأردبيلي ـ تصحيح الأسانيد ـ من عنوان كتابه.

ويمكن أن نتعرّف على أبرز معالم هذا الجهد الرجالي، كالتالي:

١ ـ يُعدّ الكتاب تكملة لـ(الرجال الوسيط) للميرزا الاسترآبادي؛ فقد اعتمد عليه في مؤلّفه هذا، وأورد كلّ ما أورده الميرزا، حتى أنّه أدرج خطبة الرجال

(١) المصدر نفسه: ٤٢٩.

الوسيط في الكتاب بعد المقدّمة، واستفاد أيضاً من (نقد الرجال) للسيد التفرشي، فيما استدركه على الميرزا. إنّه يقول: «..ودأب هذا الضعيف[١] في تحرير هذا التأليف أنه كَتَبَ الرجال الوسيط الذي أَلَّفه السيد الجليل الزكي ميرزا محمد الاسترآبادي (رحمه الله) بعينه، وكتب[٢] تحت كل اسم من أسمائه رواته، وبعض الزوائد الضروري الذي لم يكن في كتابه، وكان في كتاب السيد الأجلّ الأمير مصطفى التفرشي، كَتَبَه أيضاً وجعل علامة كتاب ميرزا محمد (مح) والسيد (س)..»[٣].

وعلى هذا، لا يمكن تجاوز الرجال الوسيط ونقد الرجال لو أردنا دراسة جامع الرواة؛ لما لهما من تأثير على الكتاب من ناحية الأسلوب والمنهج.

٢ ـ بذل الأردبيلي جهوداً مكثّفة في تمييز المشتركات، استطاع بها أن يميّز الكثير مما كان مشترَكاً عند الرجاليين، يقول: «.. وليعلم أنّ في الأسماء المشتركة مثلاً: محمد بن عبدالله ومحمد بن علي، سعى[٤] سعياً بليغاً بقدر الوسع والطاقة حتى وجد قرينة الترجيح، وكتب راوي كلّ واحد منهم تحته..»[٥].

وبهذه الطريقة التي اتّبعها، استطاع أن يصحّح أكثر من اثني عشر ألف حديث ـ كما يصرّح ـ كانت عند مشهور العلماء مجهولةً أو ضعيفة أو مرسلة[٦].

وهذا ما جعل العلامة الأردبيلي يُعَدّ في الأوساط الرجالية مرجعاً في التمييز بين

---

(١) يصف نفسه.

(٢) أي الأردبيلي.

(٣) محمد بن علي الأردبيلي، جامع الرواة ١: ٥.

(٤) يتكلّم عن نفسه بضمير الغائب.

(٥) المصدر نفسه ١: ٥.

(٦) المصدر نفسه ١: ٦.

المشتركات وتصحيح الأسانيد، ولذلك كثيراً ما نجد ذكره في الكتب الرجالية إذا كان الحديث يدور حول تمييز المشتركات.

٣ ـ اعتبر الأردبيلي فهرست الشيخ منتجب الدين أحد مصادره في هذا الكتاب[1]، مع أنّ من ذكرهم منتجب الدين في كتابه هم ممّن تأخّر زمانه عن زمن الشيخ الطوسي؛ لأنّ مشروعه ـ أي منتجب الدين ـ كان إتماماً لفهرست الشيخ الطوسي، كما أسلفنا الإشارة إلى ذلك سابقاً. ولم يصل الباحثون ـ فيما رأينا ـ إلى تفسير هذا الاعتماد من الأردبيلي على فهرست منتجب الدين، والأهمّية التي كانت يتمتع بها هذا الفهرست في مشروعه التصحيحي.

٤ ـ ختم الأردبيلي الكتابَ بمجموعة من الفوائد الرجالية بلغ عددها ١٠ فوائد، يصبّ جلّها في تمييز المشتركات وتصحيح الأسانيد.

٥ ـ رتّب الأردبيلي الكتاب على حروف المعجم في الحروف الأوائل والثواني، وفي نهاية الكتاب عقد فصولاً: للكنى، ولمن صُدّر اسمه بـ(ابن)، وللنسب والألقاب، وللنساء اللواتي كانت لهنّ رواية.

هذا، وقد لخّص السيد حسين بن إبراهيم القزويني (١٢٠٨هـ) كتابَ جامع الرواة، وأدرجه في مقدّمة كتابه الفقهي: (معارج الأحكام)[2].

كما شرح قسم الثقات منه، السيدُ علي محمد دستغيب الشيرازي في كتابه (معجم الثقات من جامع الرواة).

هذا هو الكتاب الأوّل للأردبيلي، وله كتابٌ آخر ـ كما أشرنا ـ هو:

ب ـ تصحيح الأسانيد: وهو الكتاب الآخر للأردبيلي، صحّح فيه أغلب

---

(١) المصدر نفسه ١: ٥.

(٢) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ١٤٠.

أسانيد التهذيب والاستبصار، بنفس الطريقة التي اعتمدها في كتاب جامع الرواة.

وقد أدرج المحدّث النوري هذا الكتاب في خاتمة المستدرك في الفائدة السادسة، كما فعل ذلك أيضاً العلامة المامقاني في تنقيح المقال[1].

١٧. الحرّ العاملي (١١٠٤هـ)، والجهود الإخباريّة في البحث الرجالي

الشيخ محمد بن الحسن الحرّ العاملي (١٠٣٣ ـ ١١٠٤هـ): أحد أكبر أعلام المدرسة الإخبارية، صاحب أكثر من عشرين مؤلَّفاً أشهرها: (تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة)[2]، والذي «...عليه معوّل مجتهدي الشيعة من عصر مؤلِّفه إلى اليوم؛ وما ذاك إلا لحُسن ترتيبه وتبويبه..»[3]، سكن مدينة مشهد الإيرانية، وأُعطي منصب قاضي القضاة وشيخ الإسلام في تلك الديار، وتوفّي فيها، وقبره اليوم موجود في الحضرة الرضويّة هناك.

---

(١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٤: ١٩٣.

(٢) ويطلق عليه في الخطأ الشائع اسم: وسائل الشيعة، مع أنّ الصحيح هو: (تفصيل وسائل الشيعة)، تماماً كما يطلق في الخطأ الشائع على كتاب الشيخ الصدوق اسم: من لا يحضره الفقيه، مع أنّ الصحيح أنّ اسم الكتاب هو: كتابُ من لا يحضره الفقيه، على وزان: كتاب من لا يحضره الطبيب.

(٣) محسن الأمين، أعيان الشيعة ٩: ١٦٧؛ وتجدر الإشارة إلى أنّ النقّاد فيما بعد رغم ما رأوه من حسن الترتيب والتنظيم والنقل الذي قام به الحرّ العاملي، إلا أنّهم أوردوا عليه الكثير من الملاحظات، ومن هنا قام السيد حسين البروجردي بمشروع كتاب: جامع أحاديث الشيعة، بهدف تلافي المشاكل الموجودة في كتاب الوسائل، ممّا يمكن للقارئ أن يراجعه في مقدّمة كتاب جامع أحاديث الشيعة وغيره، وقد كتبت بعض الرسائل الجامعيّة بهذا الصدد، لا تخلو من قيمة يمكن مراجعتها أيضاً.

ترك الحرّ العاملي مجموعةً من المصنّفات الرجالية، وهي:

١٧ ـ ١ ـ في رحاب خاتمة (تفصيل وسائل الشيعة)، مشهدٌ إخباريّ مختلف

أ ـ **خاتمة كتاب تفصيل وسائل الشيعة**: أصل كتاب الوسائل كما قدّمنا هو مصنّف حديثي، إلا أنّ خاتمته خصّصها الحرّ العاملي لذكر بعض المسائل المرتبطة بالدراية والرجال؛ وهذا ما جعلنا نعدّها من إسهاماته في هذا العلم. وقد ذكر في هذه الخاتمة اثنتي عشرة فائدة مطوّلة، جلّها يدور حول قضايا تتصل بعلم الرجال.

وأبرز ما يمكننا ذكره في التعريف الموجز بهذه الخاتمة، هو ما يلي:

١ ـ الاستفادة من المنهج الرجالي في تثبيت الكثير من الروايات وتصحيحها؛ فإنّ الطريقة التي اعتمدها الرجاليّون في نقد الأسانيد باتت تؤرّق رجال الإخبارية، فكانت القواعد الرجالية كالمعول في هدم البُنية التي تأسّست عليها المدرسة الإخبارية، وهي الأخبار فقط، ما جعلهم يتّخذون نفس الطريقة الرجاليّة للحفاظ على اعتبار أكبر عددٍ من الروايات، كما رأينا ذلك مع الأردبيلي فيما سبق.

وهذا ما قام به الحرّ العاملي في هذه الخاتمة، وبالتحديد في الفائدة الثامنة التي ذكر فيها حوالي عشرين ملاحظة وقرينة تصلح أن يَثبُت بها صدور الأخبار عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام واعتبارها، وقد عنونها على الشكل التالي: (تفصيل القرائن المعتبرة الدالّة على ثبوت الخبر).

٢ ـ من أعقد المسائل الخلافية العالقة بين الإخباريين والأصوليّين، هي مسألة (اعتبار المجاميع الحديثية)، فقد وقعت المعارك بين هاتين المدرستين للانتصار

لإحدى الرؤيتين، إمّا اعتبار كلّ ما في هذه الكتب، أو نفي هذه الكليّة والأخذ ببعض ما في هذه الكتب فقط، وهو ما صحّ سنده وثبتت حجيّته.

وقد بان جليّاً في الفائدة التاسعة من فوائد الخاتمة أنّ الحر العاملي كان من أنصار الرؤية الأولى، وهي اعتبار الكتب الروائية التي نقل من بعضها في كتاب تفصيل وسائل الشيعة، فعنون هذه الفائدة بـ(في ذكر الاستدلال على صحّة أحاديث الكتب المعتمدة، تفصيلاً)، وتعتبر هذه الفائدة من أشمل ما ذُكر من قرائن لإثبات هذه الرؤية الإخباريّة، فقد وصل عدد القرائن التصحيحيّة مع الحرّ العاملي إلى اثنتين وعشرين قرينة. لذا يمكن القول بأنّ هذه الفائدة من أهمّ ما طُرح في هذه الخاتمة، وبذلك أثبت العاملي صحّة أكثر من ثمانين مصدراً من المصادر الروائية، وهي تلك المصادر التي اعتمدها في كتابه تفصيل وسائل الشيعة، ومن بينها الكتب الأربعة وأمّهات الكتب الحديثيّة التي تركها لنا الشيخ الصدوق (٣٨١هـ).

٣ ـ إنّ الخوف الذي انتاب الإخباريين بسبب طريقة عمل الأصوليّين والرجاليّين في محاكمة الروايات والتعامل معها، جعل من رجالات الإخبارية نشطاء في ابتكار الكثير من قواعد التوثيق للحفاظ على البُنية التي قاموا عليها، وهي (مصدريّة الأخبار فقط) كما أشرنا سابقاً.

ففي الفائدة الثانية عشرة، وهي الفائدة الأخيرة من هذه الفوائد؛ خصّص الحرّ العاملي الكلام لذكر أحوال رواة الحديث الذين يُعتمد عليهم من ثقاتٍ وممدوحين فقط وفقاً لقواعده الرجاليّة. مرتّباً كلّ الأسماء بحسب الترتيب الألفبائي، وذاكراً حول كل راوٍ تعريفاً موجزاً به، وما قاله عنه علماء الرجال. فنجده ـ مثلاً ـ يقول في إبراهيم بن محمد الأشعري: «قمّي، ثقة، روى عن

الكاظم والرضا، قاله العلامة والنجاشي. وقد وثّقه ابن طاووس في كتابه (كشف المحجّة)»[1]. وفي آخر هذه الفائدة يخصّص العاملي باباً للكنى، وآخر للنسب والألقاب.

٢.١٧ ـ مع (كتاب الرجال) للحرّ العاملي، استيعاب الممدوحين والمذمومين

ب ـ **كتاب الرجال**: خصّص الحرّ العاملي كتابه الثاني هذا ـ الذي انتهى من تأليفه سنة ١٠٧٣هـ ـ لذكر الممدوحين والمذمومين من رواة الحديث، خلافاً لما قام به في الفائدة الثانية عشرة من فوائد كتاب تفصيل وسائل الشيعة، حيث اقتصر هناك على الثقات والممدوحين فقط، وهذا أهمّ فرق بينهما.

من هنا، فإذا أردنا التعرّف على آراء الحر العاملي حول الرواة، فلابدّ من الرجوع إلى ما كتبه في كلا الكتابين، أعني هذا الكتاب وخاتمة الوسائل؛ فإنّ بعض من ذكرهم في هذا الكتاب لم يتعرّض لهم هناك كالمذمومين، وبعض من ذكرهم في الخاتمة لم يأتِ عليهم هنا.

ويتسم هذا الكتاب بما يلي:

أولاً: رتّب الكتاب بحسب الحرف الأول فالأوّل في أسماء الرواة وأسماء آبائهم.

ثانياً: مجموع من ذكرهم في الكتاب من الرواة من ممدوحين ومذمومين بلغ ١٩٢٢ شخصية. ذكر بعضهم تحت باب الأسماء، وآخرين تحت الكنى، أو ما صُدّر بابن، أو النسب، أو الألقاب.

ثالثاً: اعتمد الحرّ العاملي في تأليف الكتاب على مجموعة من المصادر الرجاليّة،

---

(١) الحرّ العاملي، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة ٣٠: ٢٥١.

أشار إليها بالرموز التي أصبحت مألوفةً في الوسط الرجالي، وهي: رجال البرقي (قي)، رجال النجاشي (جش)، الفهرست (ست)، خلاصة العلامة (صه)، رجال ابن داوود (د)، رجال الشيخ منتجب الدين (م)، حاشية الشهيد الثاني على الخلاصة (ز).

رابعاً: طريقتُه في عرض الرواة كالتالي: يذكر التعريف بالراوي، ثم قيمته الرجالية، ورأيَ الرجاليين فيه. فعلى سبيل المثال، يقول: «إبراهيم بن مسلم بن هدلال الضرير: كوفي ثقة. ذكره شيوخنا في أصحاب الأصول (صه)، (جش)، وزاد يروي عن حُميد»[١].

خامساً: ختم الحرّ العاملي الكتاب بأربعة فوائد، في تمييز المشتركات، وطرق الشيخين الكليني والطوسي إلى بعض الرواة.

هذا، وقد نسب العلامة آغا بزرك الطهراني هذا الكتاب إلى أحد طلاّب الشيخ الحرّ العاملي، وهو مراد بن محمد صادق الكشميري[٢]، وهي نسبة خاطئة غير صحيحة، ولعلّ ذلك كان من سهو القلم.

٣.١٧. (رسالة في معرفة الصحابة) المجهود الرجالي الإمامي الأوّل في بابه

ج ـ رسالة في معرفة الصحابة: تحدّث علماء الإمامية في الصحابة الكثير، حالهم في ذلك حال سائر علماء المذاهب الإسلامية، ولكنّ أغلب هذه المؤلّفات جاء في السياق المذهبي، وأقصد بالسياق المذهبي ذلك السياق الذي يحاول دراسة الصحابة تاريخياً، ويحاكم مواقفهم في ضوء نظرية الإمامة وقضايا السلطة

(١) الحرّ العاملي، الرجال: ٤٣.

(٢) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٤٥٥.

وعلاقتهم بأهل البيت عليهم السلام.

لكنّ هذه الرسالة التي انتهى منها مؤلّفها عام ١٠٦٣هـ، خرجت عن هذا السياق ولأوّل مرّة فيما يبدو، فقد كان هدفها إدخال الصحابة من البوّابة الرجالية، وتقويمهم من جهة الجرح والتعديل، بطريقة الناقد الرجالي لا بطريقة المتكلّم أو الفقيه؛ فهذه الرسالة لم تأتِ لغرض دراسة مواقفهم وتقويمها، وإنّما ملاحظتهم من حيث قيمتهم الرجالية، ومدى إمكانيّة قبول ما نقلوه لنا من أحاديث وروايات.

إنّ الملفت في هذه الدراسة للحرّ العاملي هو خروجه بشبه قاعدة رجالية في التعامل مع صحابة الرسول صلى الله عليه وآله في باب الرجال، وهي القاعدة التي تجلّت في قوله: «واعلم أنّ أكثر الأسماء الآتية خالية من التوثيق والمدح، ولكن من لم يرد فيه ذمّ ولم يُطّلع منه على ما يوجب القدح، ففي ثبوت صحبته نوع مدحٍ؛ لقوله صلى الله عليه وآله: طوبى لم رآني، وطوبى لمن رآى من رآني..»[1].

ويُعدّ هذا التأسيس جديداً في التعامل مع الصحابة، لم نجده ـ فيما لدينا من مصادر ـ قبل الحرّ العاملي؛ إنّه يحاول أن يجعل الأصل في الصحابي المدحَ، إلا من ثبت ذمّه وأُدين بطريقٍ معتبر ودليل موثق. نعم جاء من بعده السيد علي خان المدني في كتابه الدرجات الرفيعة، فتابع أحوال الصحابة، لكنّ الذي كان يغلب عليه ـ كما سنرى لاحقاً إن شاء الله تعالى ـ هو طابع الترجمة، فكان يترجم أكثر من كونه يدرس المسألة بعيون رجاليّة.

وللأسف الشديد، لم تأخذ فكرة العاملي صداها الذي تستحقّه في الأوساط الرجالية، فلم نجد دراسات جادّة في تقويم الصحابة من هذه الزاوية، وما هو

(١) الحرّ العاملي، رسالة في معرفة الصحابة: ٢.

الأصل في التعامل معهم، إلى جانب البحث القائم عمليّاً حول قضايا نظرية عدالة الصحابة أو الجدل الكلامي والتاريخي حولهم.

هذا، ومن سمات هذه الرسالة ما يلي:

١ ـ الاعتماد على الترتيب الهجائي في الأسماء الأوّل فالأوّل، كما قسّم المؤلّف الكتاب إلى: أسماء و كنى، والنساء اللواتي روين عن رسول الله صلى الله عليه وآله. وقد بلغ من تناولهم في هذه الرسالة من الصحابة والصحابيات ٤٨١ شخصيّة.

٢ ـ تنوّعت المصادر التي اعتمدها الحرّ العاملي في هذه الرسالة، بين مصادر الرجال السنيّة والشيعية، وهذا يُعّد من أبرز ملامح هذه المرحلة، وهي: تقريب ابن حجر، ومختصر الذهبي، وكتب النجاشي والطوسي وابن داوود.

١٨ ـ العلامة المجلسي (١١١١هـ)، نهضة الإجازات والتفعيل الإخباري لنقد رجال الأسانيد

الشيخ محمد باقر بن محمد تقي المجلسي، المعروف بـ(المجلسي الثاني وبالعلامة المجلسي) (١٠٢٧ ـ ١١١٠/ ١١١١هـ): كان شيخ الإسلام من قِبل سلاطين الدولة الصفوية، وهو صاحب الموسوعة الحديثية الشيعية الشهيرة (بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار) والذي اشتهر بها، وغيرها من المؤلّفات الحديثية، دعمه سلاطين الصفوية دعماً كبيراً بتسهيل طاقات الدولة آنذاك لخدمة مشروعه في حفظ التراث الشيعي. ويعتقد بعض الباحثين الغربيّين أنّ المذهب الشيعي الذي نراه اليوم هو نتاج جهد بذله المجلسي في هذا الميدان[1].

---

(١) راجع: كولن تيرنر، التشيّع في العصر الصفوي، ترجمة حسين علي عبدالساتر، منشورات الجمل، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

للعلامة المجلسي إسهامات في علم الرجال يمكن عدّ منها:

أ ـ قسم الإجازات من كتاب بحار الأنوار: فكتاب بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار يعدّ أوسع الجوامع الحديثية الشيعيّة التي وصلتنا حتى اليوم، وقد اعتمد مؤلِّفه على أكثر من ٦٠٠ مصدر من مصادر التراث الشيعي، وأدرج فيه ١٨ رسالة مستقلة[1]. قسّم المجلسي كتابه إلى ٢٥ مجلّداً ضخماً ـ وصلت بالطباعة الحديثة إلى ١١٠ مجلّدات من القطع الوزيري ـ تناول في كل مجلّد من هذه المجلّدات مجموعةً من المعارف في التاريخ والعقيدة والأخلاق والفقه و.. ولذا يمكن أن يقال بأنّ بحار الأنوار دائرة معارف حديثية في التراث الشيعي.

ما يهمّنا في هذا الكتاب ويرتبط بموضوعنا، هو الجزء الأخير من هذه الأجزاء، والذي خصّصه للحديث عن الإجازات؛ فقد أورد الشيخ محمد باقر المجلسي في هذا الكتاب عدداً كبيراً من الإجازات للكثير من التراث الشيعي، وبهذه الخطوة حافظ على جزء من طرق التراث، فكما بيّنا سابقاً فإنّ طريقة الإجازات كانت من أهمّ الأساليب التي اتّبعها العلماء للحفاظ على التراث ونقله بأدقّ صورةٍ ممكنة تارةً أو لترتيب تناقل بعض التراث مع تناقل المعرفة والعلم عبر الأجيال أخرى.

ومن أشهر الإجازات التي أوردها الشيخ المجلسي في هذا القسم من كتابه إجازةُ العلامة الحلّي للسادة من بني زهرة، والتي يمكن اعتبارها من أكبر إجازات التراث الشيعي.

صحيحٌ أنّ المجلسي لم يكن الرائد في حفظ الإجازات في الوسط الشيعي، فقد

---

(١) مهدي مهريزي، دروس في الحديث ونهج البلاغة: ١٣١.

سبقه غيره من العلماء في هذه الخطوة، إلا أنّ ما يميّز هذا الكتاب في الإجازات هو أنّ في هذا العصر باتت الإجازات لوناً من ألوان التأليف، ومصدراً من مصادر التراث الشيعي.

وقد استفاد الرجاليّون من هذه الإجازات في البحوث الرجاليّة، كتحديد طبقة الراوي والمرويّ عنه، وعلى رأي بعضهم توثيق المصادر الروائية التي وصلتنا بطرق المتأخّرين، بناءً على القول بحجيّة طرق المتأخّرين في هذا المجال.

ب ـ **الوجيزة في علم الرجال**[1]: ألّف العلامة المجلسي هذه الوجيزة في علم الرجال ـ كما صرّح في مقدّمتها ـ بناءً على طلب مجموعةٍ من طلابه، ورسم فيها خلاصة تصوّراته وآرائه حول رواة الحديث، وبالفعل كانت وجيزة كما أراد لها؛ فلم يتطرّق لتفاصيل الخلافات الرجالية، وإنّما اكتفى فقط بذكر الراوي وقيمته الرجالية من مدحٍ أو قدح، فمثلاً يقول في أحمد بن إبراهيم الكليني، المعروف بعلان(ح)[2]. فهو بهذه الطريقة شابه الحرّ العاملي في خاتمة الوسائل وكتاب الرجال، وهي المصنّفات التي يمكن إيجاز وصفها بأنّها معاجم يُذكر فيها الرواة وقيمهم الرجالية؛ لغرض تسهيل الرجوع إليها وإلى نتائج البحوث الرجاليّة.

ويمكن التعرّف على هذه الوجيزة من خلال ما يلي:

١ ـ رتّب الأسماء فيها بحسب ترتيب الحروف، كما هو دأب التأليفات الرجالية.

٢ ـ قسّم الكتاب إلى أربعة أقسام: الأسماء، والكنى، وما صُدّر بابن، والألقاب. وكان مجموع من ذكرهم قد بلغ ٢٣٤٥ شخصيّة.

---

(١) الطهراني، مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٩٣.

(٢) محمد باقر المجلسي، الوجيزة في علم الرجال: ١٤٧.

٣ ـ استعمل رموزاً خاصّة للدلالة على قيمة الراوي عنده: (ح) للممدوح، (ض) للضعيف، (م) للمجهول، (ثقة) للإمامي العدل الضابط.

٤ ـ نصّ الشيخ المجلسي على أنّه لن يتعرّض للمجاهيل من الرواة، والذين هم أعمّ من مجهول الحال من حيث الوثاقة وغيرها ومن المهمل، وقد برّر ذلك بعدم الفائدة من ذكرهم[١]، إلا أنّه ذكرهم بل ورمز إليهم بـ(م)، فمثلاً نصّ على أنّ (ثبيط) و(ثمام) و(جبر) من المجاهيل[٢].

هذا، وطُبع الكتاب مرّتين: إحداهما بتحقيق محمد كاظم ستايش، والأخرى بتصحيح عبدالله السبزالي الحاج، وقد أضيف إليه آراء السيد أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ).

كما شُرحت هذه الوجيزة من قبل محمد إسماعيل رئيس المجتهدين، تحت عنوان (معيار التمييز في شرح الوجيز)[٣].

ج ـ **إسهامات أخَر**: وهناك بعض الإسهامات التي قام بها العلامة المجلسي تصبّ في قناة علم الرجال، يمكن عدّها هنا مما قدّمه المجلسي لهذا العلم من خدمات، أبرزها شروحات بعض الجوامع الحديثية الشيعية ككتاب (ملاذ الأخيار)، وكتابه الآخر (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول)، ونقدّم هذا الكتاب كأنموذج للجهد الذي قام به المجلسي في هذا الميدان.

هذا الكتاب (مرآة العقول) شرح لأحد الكتب الأربعة الشيعيّة، وهو الكافي للشيخ الكليني (٣٢٩هـ)، ويتّخذ العلامة المجلسي فيه طريق تبيين قيمة السند

---

(١) المصدر نفسه: ١٤٠.

(٢) المصدر نفسه: ١٧٢.

(٣) الطهراني، مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٨١.

بوصفها خطوةً أولى للدخول إلى شرح الروايات والمتون، فأوّل ما يأتي للحديث يبيّن رأيه في السند من صحّةٍ أو ضعف أو إرسال أو.. دون ذكر أيّ سبب لذلك كله، إنما يكتفي ببيان القيمة النهائية للسند، فمثلاً الحديث الأوّل: صحيح، ويبدأ بالشرح، الحديث الثاني: ضعيف، ويبدأ بالشرح وهكذا.. وهذا التقويم يفيد الرجاليّ بشكل أو بآخر.

إنّ هذه الطريقة التي سار عليها المجلسي تؤكّد لنا أمراً طرحه الشيخ يوسف البحراني من قَبل حول المجلسي نفسه في قوله: «..وبَسَطَ كلّ من علماء الطرفين[1] لسان التشنيع على الآخر، والحقّ الحقيق بالاتّباع ما سلكه طائفة من متأخّري المتأخّرين كشيخنا المجلسي (طاب ثراه)، وطائفة ممّن أخذ عنه. فإنهم سلكوا من طرق الخلاف بين ذينك الفريقين طريقاً وسطى بين القولين، ونجداً أوضح من ذينك النجدين»[2]. فهذا الأسلوب الذي سار عليه العلامة المجلسي في الشرح يؤكّد فكرة الشيخ البحراني؛ فالمجلسي هنا أثبت أنه لا يقطع بصدور كلّ الروايات الشيعيّة، وإلا لما بحث في أسانيدها وقيّمها بالصّحة تارة والضعف أخرى، ما لم ندخل في تأويل خطوته هذه بالقول مثلاً بأنّه صنّف الأحاديث بهذه الطريقة؛ للاستفادة من ذلك في باب التعادل والتراجيح؛ لتقديم خبرٍ على آخر بحسب القوّة أو الأقوائيّة السنديّة و..

ولعلّ ما يستحقّ التوقف هنا في فهم خطوة العلامة المجلسي في مثل كتاب مرآة العقول، هو أنّ الإخباريين لطالما قالوا بقطعيّة صدور روايات الكتب الأربعة في الحدّ الأدنى، لكنّنا نجد عندهم فيها بعد تراجعاً عن ذلك إلى القول

---

(١) الأصوليين والإخباريين.

(٢) يوسف البحراني، الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ١: ١٤.

باعتبار الكتب الأربعة، وثمّة كلمات كثيرة حول هذا التراجع في الموقف الإخباريّ في موضوع يقينية الحديث، فقد ذُكر أنّ الإخباريين ـ بعد قولهم بيقينيّة ما في الكتب المعتمدة أو لا أقلّ الكتب الأربعة ـ تراجعوا إلى القول بأنّ ما فيها من روايات معتبرٌ بأجمعه وإن لم يكن يقينيّ الصدور، وقد لاحظنا بعض الكلمات تنسب إليهم القولين دون تصريح بالتراجع[1]، فيما يصرّح بعضها الآخر بأنّ ذلك كان تراجعاً عن القول الأوّل[2]. ويرى محمد تقي الإصفهاني (١٢٤٨هـ) أنّ الإخباريين خلطوا بين يقينيّ الصدور ويقينيّ الاعتبار والحجيّة، فوقعوا في هذه الالتباسات[3]. ويحاول الشهرستاني (١٣١٥هـ) في (غاية المسؤول) أن يصوّر التراجع من العلم القطعي إلى العلم العادي[4]، لكنّه تصوير مرفوض طبقاً للشواهد المتوفّرة لدينا ولنصوص العديد من الإخباريين أنفسهم ومنهم الاسترآبادي والكركي، حيث تصرّح بأنّ مرادهم من الأوّل العلم العادي.

وأبرز موقف تراجعي إخباري يمكن التركيز عليه هنا هو موقف محمد باقر المجلسي، فقد انتقد المجلسي ما يقال عن عرض كتاب الكافي على الإمام عليه السلام،

---

(١) انظر: محمد حسين الإصفهاني، الفصول الغرويّة في الأصول الفقهيّة: ٢٨٧، ٢٩٨؛ والمامقاني، تنقيح المقال ١: ١٧٤؛ والملا علي كني، توضيح المقال: ٣٦؛ ويفهم من موسى التبريزي، أوثق الوسائل: ١٢٣، حيث جعل القول باليقينية قولاً لبعض الإخباريّة؛ ومثله الكجوري الشيرازي، الفوائد الرجاليّة: ٤٩ ـ ٥٠؛ والخوئي، معجم رجال الحديث ١: ٢٢؛ والعلياري التبريزي، بهجة الآمال: ١: ١٣.

(٢) أحمد النراقي، عوائد الأيّام: ٣٥٦ـ٣٥٧.

(٣) انظر: محمّد تقي الإصفهاني، هداية المسترشدين ٣: ٣٨٨.

(٤) الشهرستاني، غاية المسؤول: ٤٠٨.

معلّقاً بالقول: «لا يخفى ما فيه على ذي لبّ»[١]، لكنّه سرعان ما يوازن موقفه قائلاً: «نعم، عدم إنكار القائم [المهدي] وآبائه يورث الظنّ المتاخم للعلم بكونهم راضين بفعلهم، ومجوّزين العملَ بأخبارهم»[٢]، وهكذا يعلن المجلسيّ في (مرآة العقول) نفسه موقفَه الصريح بالقول: «الحقّ عندي: أنّ وجود الخبر في أمثال تلك الأصول المعتبرة ممّا يورث جواز العمل به، لكن لابدّ من الرجوع إلى الأسانيد لترجيح بعضها على بعض عند التعارض»[٣].

وهكذا تغدو مصادر الحديث الرئيسيّة معتبرةً يجوز العمل بها جميعها، لكن مع التنازل عن القول بيقينيّتها، أمّا أمر الأسانيد فغير هام، سوى في ترجيح نصٍّ على آخر. فهذا هو الموقف الوسطي للمجلسي، والذي يمكننا اعتباره اختراقاً رئيسياً في الجبهة الإخباريّة، الأمر الذي قد يرجّح ما أثرناه من احتمال قبل قليل من أن يكون قول المجلسي: «ضعيف»، لا يراد منه رمي الخبر وطرحه وإسقاطه عن القيمة والحجيّة، بقدر ما المراد تحديد درجته وفقاً للاصطلاحات السائدة في ثقافة التقسيم الرباعي للحديث، ويبقى هذا احتمالاً يحتاج لتتبّع ودراسة في ثنايا كتاب مرآة العقول وغيره، نتركها لمجال آخر.

هذا، وثمّة جملة للفيض الكاشاني ينتقد فيها الاسترآبادي على غلوّه في يقينية الكتب الأربعة، وكأنه لا يرتضي منه هذا المستوى من التشدّد، الأمر الذي قد يصنّفه قريباً من العلامة المجلسي[٤]. كما نجد ـ إلى جانب المجلسي ـ المحدّث

---

(١) المجلسي، مرآة العقول ١: ٢٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الفيض الكاشاني، الحقّ المبين في كيفيّة التفقّه في الدين: ١٢.

نعمة الله الجزائري (١١١٢هـ) يوافق هو الآخر على مقولة الأصوليين ويردّ ـ صراحةً ـ على الإخباريين في هذا الموضوع، فبعد استعراضه موقِفَي المدرستين يقول: «الظاهر أنّ الحقّ هنا مع المجتهدين..»[1]، ويستند الجزائري ـ لدعم رأي الأصوليين بشكل رئيس ـ على ظاهرة اختلاف نُسخ كتب الحديث وألفاظها ووقوع التصحيف والتغيير فيها؛ لكي يؤكّد على أنّ القول بيقينيّتها لا يمكنه أن يفسّر ظاهرةً كهذه أو أن ينسجم معها[2].

وعلى أيّة حال، فالعلامة المجلسي يصنِّف في خانة المعارضين لقطعيّة الصدور والدلالة، لكنّه يرى اعتبار الكتب الأربعة، ومنهجه في مرآة العقول يمكن وضع أكثر من تفسير له.

١٩ ـ علي خان (١١٢٠هـ)، واستكمال مشروع الحرّ العاملي في دراسة الصحابة رجاليّاً

السيد علي بن أحمد الحسيني المدني الشيرازي، المعروف بـ(السيد علي خان) (١٠٥٢ ـ ١١٢٠هـ): صاحب كتاب رياض السالكين، أوسع وأشهر شروح الصحيفة السجاديّة، ولد بالمدينة المنوّرة، ثم انتقل للسُّكنى في مكّة المكرمة، بعدها انتقل إلى حيدر آباد في شبه القارّة الهندية، واستقرّ بها فترةً طويلة، وأصبح من أعيانها وأمرائها. غلبت على مؤلَّفاته الدراسات اللغوية، فله على سبيل المثال: الحدائق النديّة في شرح الصمدية، موضح الإرشاد في شرح الإرشاد في النحو، الطراز الأوّل فيما عليه من لغة العرب المعوّل، منظومة في شرح البديع

(١) نعمة الله الجزائري، منبع الحياة: ٦٥.

(٢) المصدر نفسه: ٦٥ ـ ٧٢.

و...[1].

ترك السيد المدني لنا: **الدّرجات الرفيعة في طبقات الشيعة**. أخذ هذا الكتاب طابع التراجم، إلا أنّه يصبّ في الإطار العام لعلم الرجال، وسيتضح هذا من خلال استعراضه. فالكتاب يعدّ موسوعةً في التراجم والرجال الشيعة، وذلك بحسب الخطّة التي رسمها السيد المؤلّف في مقدّمة الجزء الأول الذي لم يصلنا غيره مع الأسف، ولا نعلم هل أكمله وفُقد أو أنه لم يكمله من الأساس؟! والذي يظهر من خلال متابعة مادّة الكتاب هو الاحتمال الثاني. والله أعلم.

ويمكن الاطّلاع على ما احتواه عمل السيد علي خان في هذا الكتاب من خلال النقاط التالية:

١ ـ رتّب المدنيّ الشيرازي كتابه وفق ما قال على أساس الطبقات، وقد وصلت طبقاته إلى اثنتي عشرة طبقة، كالتالي:

الأولى: الصحابة.

الثانية: التابعين.

الثالثة: المحدّثين عن المعصومين.

الرابعة: المحدّثين والمفسّرين والفقهاء.

الخامسة: الحكماء والمتكلّمين.

السادسة: علماء العربية.

السابعة: السادات الصفويين.

الثامنة: الملوك والسلاطين.

التاسعة: الأمراء.

---

(١) الأمين، أعيان الشيعة ٨: ١٥٢.

العاشرة: الوزراء.

الحادية عشرة: الشعراء.

الثانية عشرة: النساء.

ومن الواضح أنّ هذا النوع من التقسيم ليس طبقيّاً، سوى لو أخذنا الأربعة الأوَل، ما لم يقصد المصنّف ـ ولم يصلنا غير المجلّد الأوّل ـ التقسيم الطبقي لكلّ عنوان من هذه العناوين.

٢ ـ إنّ ما بأيدينا من الكتاب هو مجلّد واحد، وقد تناول فيه المصنّف مجموعة غير مرتّبة من الطبقات هي: طبقة الصحابة، وطبقة المحدّثين والمفسّرين والفقهاء، وطبقة الشعراء ولم يكملها. ومجموع من ذكرهم ١٠٧ شخصيّات.

٣ ـ بعض هذه الطبقات، قسّمها السيد علي خان إلى مجموعات؛ فطبقة الصحابة احتوت على طبقتين: الأولى في بني هاشم وساداتهم من الصحابة العلية، والثانية: في غير بني هاشم من الصحابة المرضيّة والشيعية المرتضوية.

أمّا طبقة المحدّثين والمفسّرين والفقهاء، فاحتوت على مجموعة واحدة، وهي ما أطلق عليها بني هاشم وساداتهم من أكابر العلماء وأفاضل الفقهاء.

٤ ـ قدّم المؤلّف لطبقة الصحابة بأربع مقدّمات مرتبطةٍ بهم، وهي: تعريف الصحابة، حكم الصحابة في العدالة ومعناها، تقسيم الصحابة بحسب الردّ والقبول، في رجوع الصحابة إلى الإمام علي عليه السلام فيما بعد. وهذه ميزة أساسية في الكتاب، فكما لاحظنا في سيرنا التاريخي كان النقص واضحاً في مجال تناول الصحابة بالبحث الرجالي في الوسط الشيعي، وهذا الكتاب يحاول أن يسدّ شيئاً منه، تماماً كما فعل الحرّ العاملي من قبل.

٢٠. الماحوزي البحراني (١١٢١هـ)، وإعادة تنظيم فهرست الطوسي

الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني (١٠٧٥ ـ ١١٢١هـ): من أشهر علماء البحرين، وقد انتهت إليه رئاستها، مكثرٌ في المؤلّفات، أحصاها الشيخ يوسف البحراني في لؤلؤة البحرين. ذو حافظة قويّة، فقد حفظ القرآن الكريم وله من العمر سبع سنين وأشهر، يقول الشيخ البحراني بأنّ من مؤلّفاته: «..كتاب العشرة الكاملة، متضمّنة لعشرة مسائل من أصول الفقه، وفيه دلالة على تصلّبه في القول بالاجتهاد، إلا أنّ المفهوم من جملة من مؤلّفاته المتأخّرة عن هذا الكتاب رجوعه إلى ما يقرب من طريقة الإخبارية..»[١]

ومما صنّفه الماحوزي البحراني في علم الرجال، التالي:

أ ـ **معراج أهل الكمال إلى معرفة الرجال**[٢]: يصرّح الماحوزي نفسه بأنّ هذا الكتاب هو عبارة عن شرح لفهرست الشيخ الطوسي، وقد دعاه لهذا الشرح أمور عدّة، هي:

أولاً: الأهمية التي يحتلّها فهرست الطوسي بين مصادر علم الرجال الشيعي.

ثانياً: افتقار الفهرست إلى الترتيب والتنظيم لتسهيل الوصول إلى المعلومة المطلوبة فيه.

ثالثاً: ما أصاب نُسخ هذا الكتاب ـ في عصر الشيخ سليمان ـ من أغلاط وتحريفات.

هذه الدّواعي التي انطلق منها الشيخ سليمان في مشروعه تلقي لنا بعض الضوء على وضع كتاب الفهرست في هذه المرحلة، هذا أولاً، وثانياً كيف يتعامل

---

(١) يوسف البحراني، لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث: ١٠.

(٢) الطهراني، مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ١٨٩.

الرجاليون مع المصادر الرجالية في ظلّ التطوّر الذي طال هذا العلم خلال مدّة سبعة قرون متواصلة، وهي محاولة تكييف التراث مع آخر المعطيات التي توصّل لها العلم بالاعتماد على تصحيح كتب التراث وشرحها.

وممّا احتواه هذا الكتاب:

١ ـ إنّ القارئ لفهرست الشيخ الطوسي يلاحظ أنّ الكتاب غير مرتّب على حروف المعجم، وقد قام الشيخ سليمان بترتيب الأسماء التي أوردها الطوسي في فهرسته على أساس من حروف المعجم في الحرف الأوّل والثاني.

٢ ـ بعد أن ينتهي من كلام الطوسي، يذكر الماحوزي ما قاله الرجاليّون حول الشخص المترجَم نفسه من آراء وأقوال و..

٣ ـ لم يكتمل هذا الكتاب مع الأسف الشديد، فقد وصل الماحوزي في شرحه لفهرست الطوسي حتى حرف الباء، وبالتحديد عند (بندار بن كامل). والملفت في مقدّمة كتابه الآخر الآتي ذكره (بلغة المحدّثين) أنّه يُفهم منها أنّ الماحوزيّ البحراني قد أتمّ هذا الكتاب[1]، وقد أشار هناك إلى أنّ هدفه من كتابه الثاني هو الخروج عن التطويل في هذا الكتاب! فلعلّه لم يصلنا الكتاب كلّه مع كامل الأسف. والله العالم.

٤ ـ ضمّن الماحوزي الكتابَ بعضَ الفوائد الرجاليّة العامّة، دون أن يفردها في مقدّمته أو خاتمته، كما دَأَبَ أصحاب هذه المرحلة، ولهذا فنحن نجدها في ثنايا الكتاب وطيّاته.

ب ـ بلغة المحدّثين: ألّف الماحوزيّ هذا الكتاب بعد كتابه السابق معراج أهل

(١) سليمان الماحوزي، بلغة المحدّثين: ٣٢٠.

الكمال كما صرّح في مقدّمته، وأهمّ ما يميّز هذا الكتاب عن أخيه السابق له هو أنّ هذا الكتاب بُني على الاختصار والإيجاز، بما يشبه تجربة العلامة المجلسي في الوجيزة. ويَعتبر الماحوزي أنّ تفصيل ما أجمله في بلغة المحدّثين يمكن رؤيته في كتابه الأوّل (معراج أهل الكمال)، بل تفصيل ذاك دفعه إلى إجمال هذا المختصر.

وقد نظّم الشيخ الماحوزي هذا الكتاب كما يلي:

١ ـ رتّب الكتاب على أساس حروف المعجم كما في سابقه.

٢ ـ اكتفى في عرضه باسم الراوي وقيمته الرجاليّة، دون التعرّض لأقوال الرجاليين فيه، والاختلافات التي وقعت حوله.

٣ ـ صرّح أنه لن يتعرّض للضعاف والمجاهيل من الرواة؛ لعدم الفائدة من ذكرهم.

٤ ـ قَسّم الكتاب إلى قسمين: الأسماء، والنسب والألقاب.

هذا، وقد شرح الشيخ أحمد بن صالح الطّعان (١٣١٥هـ) هذا الكتاب بكتاب آخر حمل عنوان: (زاد المجتهدين في شرح بلغة المحدّثين)[(١)].

ج ـ حاشية على خلاصة الأقوال للعلامة.

د ـ رسالة في تعيين محمد بن إسماعيل: نُشر في مجلة (علوم حديث) ـ الفارسية ـ الصادرة في إيران، بتحقيق محمد بركات.

٢١. السماهيجي (١١٣٥هـ)، والتصنيف الرجالي على نهج الأراجيز

الشيخ عبد الله بن صالح السماهيجي (١١٣٥هـ): نسبةً إلى قريةٍ من قرى البحرين القديمة، تسمّى (سماهيج). والمعروف عن هذا الشيخ أنه ـ كما وصفه

(١) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٥٠.

الشيخ يوسف البحراني ـ: «..أخبارياً صرفاً، كثير التشنيع على المجتهدين..»[١].

وعلى كثرة تصانيفه ـ التي ذكر أكثرها في إجازته للشيخ ناصر الجارودي الخطّي[٢] ـ إلا أنّها وُصِفَتْ بأنّها خالية عن التحقيق والتنقيح[٣].

ترك السماهيجي من التراث الرجالي ما يلي:

أ ـ ارتياد ذهن النبيه في شرح أسانيد من لا يحضره الفقيه[٤].

ب ـ تحفة الرجال وزبدة المقال[٥]: وهي أرجوزة في علم الرجال، والمهم فيها أنّ الشيخ السماهيجي ذكر فيها طريق روايته عن الشيخ سليمان الماحوزي الآنف الذكر، عن العلامة المجلسي، وقد فرغ منها سنة ١١٠٩هـ[٦].

والأراجيز: لونٌ من ألوان التأليف الذي اشتهر في هذه المرحلة بشكل عام كما قلنا سابقاً، وفي أقسام كثيرة من العلوم كالفقه والأصول والفلسفة وغيرها، وفكرة هذا اللون من التأليف تقوم على نظم مسائل العلم بصورة شعرية؛ تسهيلاً لحفظها واستحضارها. ومن أشهر الأراجيز التي تعتبر كتاباً دراسيّاً في علم الفلسفة حتى اليوم في المدارس الدينية: منظومة الملا هادي السبزواري.

ج ـ البلغة الصافية والتحفة الوافية[٧].

د ـ حاشية على تلخيص الأقوال.

---

(١) البحراني، لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث: ٩٨.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه: ١٠٢.

(٤) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٢٤٨.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٣: ٤٢٢.

(٧) لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث: ٩٩.

٢٢ ـ الخواجوئي (١١٧٣هـ)، واستكمال مسيرة البهائي في التصنيف المستقلّ في الكلّيات

الشيخ محمد إسماعيل بن الحسين المازندراني الخواجوئي (١١٧٣هـ): أحد مشاهير علماء الإماميّة.

ترك الخواجوئي في علم الرجال أثراً واحداً وهو: **الفوائد الرجالية**[١]، ويعتبر هذا الكتاب ثاني الكتب التي خُصّصت بشكلٍ مستقل لتناول الكلّيات والفوائد الرجاليّة، وذلك بعد الشيخ البهائي الذي وجدناه أوّل من صنّف في الفوائد الرجالية مستقلاً.

ولعلّ أحد أهم معالم هذا الكتاب تركيزه على دراسة بعض الشخصيّات التي اختلف حولها الرجاليّون من جهة الجرح والتعديل؛ فالكتاب مادّة ثريّة في هذا الجانب، ومن نماذج ما درسه في هذه الفوائد: تحقيق حول إسحاق بن عمار، ومحمد بن خالد البرقي، والطاطري، وابن سنان المطلق و..

كما ركّز الخواجوئي على أخطاء الرجاليّين الذين سبقوه، وحاول معالجة هذه الأخطاء بحسب رؤيته، كتحقيقه حول بعض نظريّات الشيخ البهائي في الجرح والتعديل. وهذا كلّه مضافاً إلى بحثه حول الكتب الرجالية المتداولة و..

ولم يخلُ الكتاب من بعض الأبحاث في علم دراية الحديث والصنعة الحديثيّة.

٢٣ . الدمستاني (١١٨١هـ)، ومنهج الاختصار والتوضيح

الشيخ حسن بن الشيخ محمد الدمستاني البحراني (١١٨١هـ): أصله من إحدى قرى البحرين تسمّى بـ(عالي حويص)، إلا أنه سكن قريةً أخرى تُعرف

---

(١) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٧٨.

بـ(دِمَستان)، وهاجر منها بسبب اضطرابات سياسية إلى القطيف التي استقرّ بها حتى وفاته سنة ١١٨١هـ[١].

ترك لنا في الرجال: **انتخاب الجيّد من تنبيهات السّيد على رجال التهذيب**، والسيد المراد منه في العنوان هو السيد هاشم البحراني (١١٠٧هـ) صاحب كتاب (تنبيه الأريب في إيضاح رجال التهذيب) المهتم بتمييز رجال كتاب تهذيب الاستبصار للشيخ الطوسي (٤٦٠هـ).

يعطينا الشيخ ضياء آل سنبل ـ محقّق الكتاب ـ مختصراً حول الكتابين بقوله: «..فكان الكتاب[٢] كما أراده المصنّف، وقد حلّ الكثير من الإشكالات ورفع الإبهام عن جميع الأسماء المذكورة في التهذيب، وبيّن بأدلّة قاطعة ما يعيّن الراوي المراد البحث عنه. وقد قام الشيخ حسن الدمستاني (رحمه الله) في هذا الكتاب[٣] باختصار الكتاب وذكر النكات المهمّة التي أفادها السيد هاشم البحراني، فانتخب أهمّ الموارد التي تحتاج إلى بحوث وتفصيلات وتوضيحات..»[٤].

بدأ الدمستاني انتخابه بمقدّمة مختصرة يوضح فيها شيئاً مما يرتبط بتمييز المشتركات، وفي ثنايا الكتاب توجد الكثير من الفوائد الرجالية، قام محقّق الكتاب بإحصاء بعضها في مقدّمته.

وقد سار المؤلّف في كتابه بأسلوب واضح وبعيد عن كلّ تعقيد؛ فهو يأتي بالسند من التهذيب، ثم يبدأ بالتمييز بين مشتركات أسمائه.

وعلى سبيل المثال، نجده يقول: «قوله: محمد بن يعقوب، عن محمد بن

(١) انتخاب الجيّد من تنبيهات السيّد، مقدّمة التحقيق.

(٢) يعني كتاب السيد هاشم.

(٣) انتخاب الجيّد.

(٤) حسن الدمستاني، انتخاب الجيّد من تنبيهات السيّد ١: ٣٥.

الحسن، عن سهل بن زياد.

أقول: محمد بن الحسن هو: الصفار؛ لأنه أحد رجال العدّة التي يروي بواسطتها ابن يعقوب عن سهل، ولأنّ في أول باب الصلاة محمد بن الحسن الصفار، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر.

وفي (الكافي) في باب صلاة النوافل: محمد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر..»[1].

٢٤ـ البلادي البحراني (ق ١٢هـ)، ونقد علم الرجال

الشيخ ياسين بن صلاح الدين بن علي البلادي البحراني (ق ١٢هـ): كان حيّاً سنة ١١٤٧هـ، وانتقل من البحرين إلى إحدى مدن شيراز، تسمّى جويم أبي أحمد لحادثة وقعت في البحرين آنذاك اضطرّته للهجرة عنها، عاصر الشيخين سليمان الماحوزي وعبدالله السماهيجي[2].

ترك البلادي من الآثار الرجالية التالي:

أ ـ **رسالة في عدم اعتبار قول علماء الرجال لكثرة اشتباهاتهم**[3]: يبدو من عنوان الرسالة أنّ الشيخ البلادي تابع هفوات الرجاليّين في تقويم رواة الحديث، وخرج بالنتيجة التي عنون بها رسالته.

تلقي هذه الرسالة بشيء من الضوء على الجوّ الذي كان يعيشه الإخباريون تجاه علم الرجال والرصد الذي يمارسونه في حقّه. ويصف لنا الشيخ الطهراني

---

(١) المصدر نفسه ١: ٨٣.

(٢) أعيان الشيعة ١٠: ٢٨٣.

(٣) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ١٥: ٢٣٤.

هذه الرسالة قائلاً: «..وابتدأ فيها بتهجين تقسيم الأخبار إلى أربعة[١]، ثم بعدم التعويل على أقوال علماء الرجال والتنقيد عليهم، وما أورده على أقوال النجاشي المسلّم عند الجميع فضلاً عن غيره من أئمة الرجال..»[٢].

ب ـ المحيط أو الوسيط في الرجال المعروف برجال الشيخ ياسين[٣].

ج ـ عين النبيه في رجال من لا يحضره الفقيه[٤].

٢٥ ـ الساوري (ق ١٢هـ)، وتطوير مشروع إيضاح الاشتباه في الأسماء

الشيخ محمد علي بن محمد رضا الساوري (ق ١٢هـ): كان حياً سنة ١١٩٣هـ[٥]، ولم يذكر عنه شيء في كتب التراجم.

له في علم الرجال: **توضيح الاشتباه والإشكال في تصحيح الأسماء والنسب والألقاب**[٦]: يقول عنه الخوانساري صاحب (روضات الجنّات): «..لم أرَ مثله في معناه، ويزيد على ضعفي إيضاح العلامة رحمه الله»[٧].

٢٦ ـ علم الهدى الكاشاني (ق ١٢هـ)، وترتيب إيضاح الاشتباه في الأسماء

الشيخ محمد بن محسن الفيض الكاشاني، المعروف والمشهور بـ(علم الهدى)

(١) الصحيح والحسن والموثّق والضعيف.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) أعيان الشيعة ١٠: ٢٨٣.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) محمد باقر الخوانساري، روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات ٧: ١٤٨.

(٦) الطهراني، مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٢٨٠.

(٧) المصدر نفسه.

(ق ١٢هـ): تلمّذ على أبيه الفيض الكاشاني وعلى جدّه لأمّه الملا صدرا الشيرازي (١٠٥٠هـ) الفيلسوف الإسلامي المعروف، بيّض كثيراً من كتبهما؛ لما كان يمتلكه من خطّ جميل. له مؤلّفات في الأصول والفروع والأخلاق[1].

ترك في علم الرجال: **نضد الإيضاح**[2]، والكتاب عبارة عن ترتيب وشرح كتاب إيضاح الاشتباه للعلامة الحلّي. ذكر المؤلّف في المقدّمة الحاجة لمثل هذا النوع من الكتب التي تهتم بتوضيح الأخطاء والتي قد تقع في أسماء وألقاب الرواة.

طبع الكتاب على هامش كتاب فهرست الشيخ الطوسي في طبعة قديمة، أرّخها آغا بزرك الطهراني بتاريخ ١٢٧١هـ[3].

٢٧ـ الكاظمي (ق ١٢هـ)، والاستمرار في مشروع تمييز المشتركات

الشيخ محمد أمين بن محمد بن محمد علي الكاظمي (ق ١٢هـ): أحد العلماء الفضلاء، له في علم الرجال **هداية المحدّثين إلى طريقة المحمّدين**[4].

يذكر الكاظمي أنّ عمدة كتابه هو الباب الثاني عشر من كتاب شيخه الطريحي (جامع المقال) ـ الذي ذكرناه فيما سبق ـ. والداعي الذي دعاه للاعتماد على كتاب الطريحي أمران:

الأوّل: الأخطاء الواضحة التي ظهرت في كتاب الطريحي، كما وصفها الكاظمي.

(١) أعيان الشيعة ١٠: ٤٦.

(٢) مصفى المقال: ٢٦٦.

(٣) المصدر نفسه: ٢٦٧.

(٤) المصدر نفسه: ٨٤.

الثاني: الغموض في بعض موضوعات الكتاب.

ويمكن لنا أن نعرّف بجهود الكاظمي ـ باختصار ـ كما يلي:

١ ـ الاهتمام الواضح في هذا الكتاب كان بتمييز المشتركات؛ ولهذا عُرف الكتاب بمشتركات الكاظمي؛ بل صرّح أنه ميّز الرواة المشتركين في كتاب منتقى الجمان[١].

٢ ـ ركّز الكتاب على دراسة أسانيد الكتب الأربعة، وما طرأ عليها من زيادة أو نقصان أو تصحيفات أو.. كإبدال الواو بـ(عن) وغيرها مما قد يحدث في الأسانيد، وقد أشار المؤلِّف إلى هذا في عنوان كتابه.

٣ ـ قسّم الكاظمي الكتاب إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: في استعلام من اشترك في الاسم فقط. فكَتَبَ مثلاً: «باب زحر: المشترك بين ابن عبد الله الثقة وغيره، ويمكن استعلام أنه هو برواية القاسم بن إسماعيل. ولو عسر التمييز فالظاهر عدم الإشكال؛ لأنّ عداه لا أصل له ولا رواية مشتهرة»[٢].

القسم الثاني: في استعلام مَن اشترك في الاسم والأب معاً. وكنموذج على هذا القسم كَتَبَ يقول: «باب إبراهيم بن صالح: المشترك بين الثقة وغيره، ويعرف أنه الأنماطي الثقة أو الموثق برواية عبيد الله بن أحمد بن نهيك عنه، وبروايته هو عن أبي الحسن الكاظم عليه السلام»[٣].

القسم الثالث: في بيان الكنى والنسب والألقاب من الأسماء المطلقة.

---

(١) محمد أمين الكاظمي، هداية المحدّثين إلى طريقة المحمّدين: ٣.

(٢) المصدر نفسه: ٦٤.

(٣) المصدر نفسه: ٦٧.

وأنموذجه: «..أبو الأسود الدئلي: لم يذكره شيخنا. مشترك بين ظالم بن عمرو أو ظالم بن طالم الدئلي مبتكر النحو، وبين الليثي الكوفي، يقال: اسمه حازم، وهو منصور بن أبي الأسود الليثي. وهما مهملان»[١].

خلاصة واستنتاج

يمكن أن نخلص من هذه المرحلة ببعض الأمور، نوجز أهمّها فيما يلي:

أولاً: بلوغ ذروة النقد السندي مع السيد صاحب المدارك والشيخ حسن صاحب المعالم.

ثانياً: التصنيف لأوّل مرّة مستقلاً في الحديث الصحيح والحسن مع صاحب المعالم انطلاقاً من خلفيّة رجاليّة وأصوليّة.

ثالثاً: انفجار الغضب الإخباري من النقد السندي والرجالي لمدرسة العلامة الحلّي وتأثيراتها مع الأردبيلي وتلميذيه.

رابعاً: بداية سجال طويل بين الأصوليين والإخباريين حول علم الرجال نفسه، على خلفية شرعيّته تارةً وجدوائيّته تارةً أخرى.

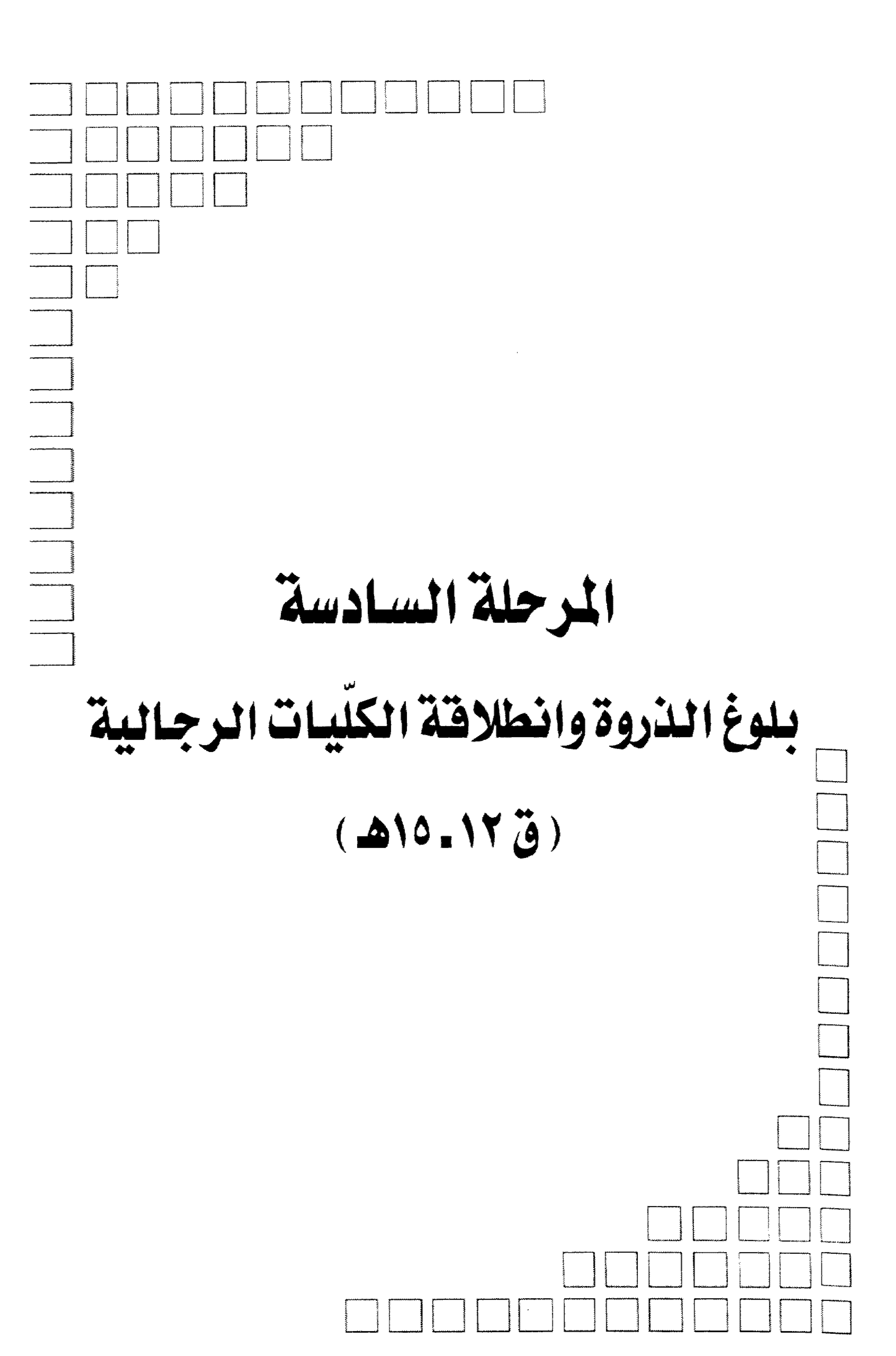
خامساً: ظهور الكتب الموسوعيّة الرجاليّة الضخمة، واتساع رقعة البحوث الرجاليّة ومجال التتبّع والاستقصاء الرجالي.

سادساً: ظهور علوم مهمّة داخل علم الرجال، من أبرزها علم تمييز المشتركات، وتطوّره في هذه الفترة تطوّراً كبيراً. وكذلك منها علم التعويض السندي وطرقه إذا صحّ التعبير.

إلى غير ذلك ممّا أسلفنا الحديث عنه فلا نعيد ولا نطيل.

---

(١) المصدر نفسه: ٢٧١.



المرحلة السادسة

بلوغ الذروة وانطلاقة الكلّيات الرجالية

(ق ١٢ ـ ١٥هـ)



تمهيد

هذه هي المرحلة الأخيرة من مراحل علم الرجال، بحسب التصنيف الذي قمنا به هنا، وهي المرحلة التي بلغ فيها هذا العلم الذروة حتى الآن، وصعد نجمه إلى أوسع مدياته، وانتهج علماؤه منهج التقعيد وحسم الخيارات وحلّ الإشكالات.

وسوف نحاول أن نتعرّف ـ بإيجاز ـ على هذه المرحلة من خلال التحليل الإجمالي العام أولاً، ثم التعرّض ـ ثانياً ـ لبعض أبرز الجهود المبذولة في هذا السياق، تماماً كما فعلنا في المراحل السابقة، مع الإشارة إلى أنّ منجزات هذه المرحلة كثيرة جدّاً ومصنّفاتها لا تكاد تحصى؛ لهذا سوف نحاول ـ مراعاةً لمستوى البحث التمهيدي الذي اخترناه في هذا الكتاب ـ أن نرصد أهم المفاصل وأبرز المعالم، تاركين التفصيل والتعميق والاستيعاب لمرحلة أعلى من البحث والدراسة، إن شاء الله تعالى.

أولاً: الخصائص العامة للمرحلة

تمتاز هذه المرحلة بعدّة ميزات وخصائص، أهمّها ـ إجمالاً ـ ما يلي:

١ ـ عنوان هذه المرحلة ـ كما أطلقنا عليها ـ هو انطلاقة الكلّيات الرجالية

وانبعاث المنهج التقعيدي العام في هذا العلم؛ والسبب في ذلك هو التطوّر الملفت في القواعد الكلّية لهذا العلم في هذه الفترة، وهذا التطوّر سيبدأ من الشيخ الوحيد البهبهاني في مقدّمة تعليقته على منهج المقال، وصولاً إلى الرجاليّين المعاصرين.

٢ ـ سيظهر وبشكل جاد البحث والتحليل في حجّية قول الرجالي، والأسس التي يقوم عليها الأخذ بقوله والتسليم به ودائرة هذه الحجية. وستغدو هذه المسألة من أمّهات المسائل، والمقدّمة الأساسية للدخول إلى القواعد الكلّية العامّة في التوثيق والتضعيف.

٣ ـ إلى جانب التطوّر الجاد للكلّيات الرجالية، سيتّسع الاهتمام في ترتيب الطبقات والأسانيد للكتب الأربعة وغيرها، مما سيكمّل مشهد الراوي والمرويّ عنه في عيون الرجاليّين، وسنجد هذا البحث يبلغ أوجه على يد السيد حسين البروجردي.

٤ ـ إذا أردنا التحدّث عن الموسوعات الرجاليّة الكبرى في الوسط الشيعي، فإنّ هذه المرحلة هي مرحلة الموسوعات الرجالية الكبرى أيضاً على مستوى سعة البحث حول رجال الحديث ومستوى عدد الأسماء المستوعَبَة في هذه الموسوعات، كموسوعة تنقيح المقال للمامقاني، ومعجم رجال الحديث للخوئي، ومستدرك علم رجال الحديث للنمازي الشاهرودي.

٥ ـ سيكون في هذه المرحلة حضورٌ واضح لأنصار حجيّة خبر الثقة ومدرسة السند، وستظهر مدرسة التعبّد بالسند بوصفه معياراً نهائيّاً أو شبه نهائي مع أمثال السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي.

٦ ـ واستمراراً لما ظهر في المرحلة السابقة، من نظم الشعر والأراجيز في علم

الرجال، سنشهد ذلك أيضاً في هذه المرحلة، وهذا الأمر له دلالاته التي من أهمّها أنّ علم الرجال وصل مرحلة النضج والتماسك، وتخطّي مجموعة كبيرة من المشاكل الرئيسة التي تواجهه، لا أقلّ من وجهة نظر أنصاره.

٧ ـ في هذه المرحلة، سيدخل نمطٌ جديد من التأليف في علم الرجال، وهو التأليفات المنهجية أو تأليف كتب دراسية في علم الرجال، متنوّعة بين التأليف الأكاديمي/ الجامعي والتصنيف الحوزوي، وستتراءى أمامنا بعض التجارب، من أمثال: تجربة الشيخ جعفر السبحاني والشيخ باقر الإيرواني والدكتور عبد الهادي الفضلي.

٨ ـ وفي هذه المرحلة أيضاً، ستنظّم الموسوعات الرجاليّة أفضل مما كانت عليه في المراحل السابقة، من جهة الترتيب والتقسيم، بغية الاستفادة منها بصورة أسرع وأدقّ.

٩ ـ سنشهد في هذه المرحلة أيضاً اهتماماً ملحوظاً بالمصادر الرجالية القديمة، عبر تصحيحها وتحقيقها وإخراج مخطوطها، وإظهار ما كان غائباً منها طيلة السنوات الماضية، الأمر الذي سيشكّل خدمة جليلة لهذا العلم على يدّ مؤسّسات التحقيق العلميّة والشخصيات المهتمّة بهذا المجال أيضاً.

١٠ ـ ظهور اهتمام مضاعف وجدّي بنقد أسانيد الكتب السنّية، والبحث حول رواة الأحاديث عندهم، وهذا الاهتمام يأتي في سياقات الجدل المذهبي؛ كما في تجارب الشيخ الأميني والشيخ محمد حسن المظفر وغيرهما.

١١ ـ ولفهرست المصنّفات الرجالية منذ القرون الأولى وحتى الفترة المعاصرة حظّ جيّد في هذه المرحلة، حيث سيقوم بعض العلماء بوضع فهارس لكلّ المصنفات الرجاليّة التي ظهرت عبر التاريخ، وسيسهّل على الباحثين رصد

تطوّرات هذا العلم ومنجزاته في الحقب الزمنيّة المختلفة، ومن أهمّ من بذل جهداً مشكوراً في هذا السياق يمكن ذكر ـ كما سيأتي ـ: الشيخ آغا بزرك الطهراني، والدكتور عبدالهادي الفضلي.

١٢ ـ ستظهر في هذه المرحلة بالذات البدايات الأولى لتأريخ علم الرجال، حيث سنرى مجموعة من العلماء والباحثين يركّزون على الكتابة ـ ولو الأوليّة ـ في مجال تاريخ هذا العلم وتطوّره، وسنرى من ضمن هؤلاء كلاً من: العلامة الدكتور الشيخ عبد الهادي الفضلي، والأستاذ الدكتور مجيد معارف، والعلامة الشيخ حسين الراضي، وهذا ما يؤشّر مرّةً أخرى على نضوج هذا العلم في هذه المرحلة.

١٣ ـ تتأرجح هذه المرحلة بين نزعةٍ لتصحيح الأسانيد، تتلوها نزعة نقديّة متشدّدة في علم الرجال كما في مثل تجربة السيد الخوئي، لتتلوها مرّة أخرى نزعة هادفة لابتكار قواعد عامة للتوثيق الرجالي، وميل حثيث لتصحيح الأسانيد مع بعض الشخصيات المؤثّرة في ذلك، كما سنشهد تفاصيله إن شاء الله تعالى.

ثانياً: مرحلة النضج، التطوّرات والمسارات والمنعطفات والنتائج

يمكن القيام بجولة في رجالات هذه المرحلة ومنجزاتها، لكنّنا ـ كما قلنا سابقاً ـ سوف نقصر نظرنا على أبرز الشخصيّات، ونحاول سرد أهمّ من تبقّى بصورة مختصرة جدّاً، وذلك كما يلي:

١. البهبهاني (١٢٠٥هـ)، وانبعاث المرحلة الجديدة في التقعيد الرجالي

الشيخ محمد باقر بن محمد أكمل المشهور بـ(الوحيد البهبهاني) (١١١٨ ـ

١٢٠٥هـ): ولد في إصفهان، وسكن في بهبهان، ثم انتقل إلى كربلاء، وقد كانت آنذاك أهمّ مراكز التيار الإخباري، ترك مجموعةً من الرسائل في الفقه والأصول والعلوم الإسلاميّة.

كان له دور بارز في انحسار التيار الإخباري، وقد تصدّى للردّ على آرائهم ونظريّاتهم. ويعدّ ـ بحقّ ـ مؤسّس المدرسة الأصوليّة الشيعية الحديثة[1].

عمل الوحيد البهبهاني في الميدان الرجالي على مستويين: أحدهما بمثابة البناء التحتي، ويتمثّل في رسالة (الاجتهاد والأخبار)، والمستوى الآخر الذي يمثل البناء العلوي لنظرة الوحيد البهبهاني للعمل الرجالي، ويتجلّى في تعليقته على كتاب (منهج المقال) للإسترآبادي المتقدّم الذكر.

ويمكن لنا أن نرصد المشهد الفكري للشيخ البهبهاني على الشكل التالي:

١.١. البناء التحتي للنشاط الرجالي للشيخ البهبهاني

يتجلّى البناء التحتي للمشروع الرجالي للشيخ البهبهاني بشكلٍ أساس في كتابه: **رسالة في الاجتهاد والأخبار**، ومدار هذه الرسالة كان الردّ على الإخباريين وطريقتهم في استنباط الحكم الشرعي، وتُعدّ من أهمّ الرسائل على المستوى التاريخي في فهم تحوّلات العقل الشيعي الاجتهادي؛ حيث تؤرّخ لواحدة من أعنف الصدامات التي وقعت بين الأصولية والإخبارية، والتي على إثرها بدأ انحسار المدّ الإخباري.

ومن الموضوعات التي تناولها البهبهاني هنا مسألة قطعيّة الأخبار من

(١) انظر: محمد باقر الخوانساري، روضات الجنات ٢: ٩٤؛ وموسوعة طبقات الفقهاء ١٣: ٥٢٩.

الناحيتين: السندية والدلالية، فقد حشد المصنّف فيها الكثير من الشواهد على عدم القطعيّة وأنّ الأخبار في مجملها ظنّية صدوراً ودلالةً.

ومن الشواهد التي ساقها لعدم قطعيّة الدلالة: فقدان القرائن الحالية والمقاليّة التي يُعتمد عليها في إيصال مراد المتكلّم، واعتماد الكثير من الرواة على الرواية بالمعنى الذي ربّما لا يؤدّي مراد النبيصلى الله عليه وآله أو الإمامعليه السلام، والاعتماد على النُّسَخ التي تقع فيها الأخطاء والزيادة والنقصان والتحريف والتبديل، والتعارض الواقع بين كثير من الأخبار.

وأمّا في الدلالة على ظنّية السند وبطلان قطعيّته: فقد ردّ ملاحظات الشيخ محمد أمين الاسترآبادي (١٠٣٣هـ) فيما استدل به على قطعيّة الأخبار والتي من أهمّها: أنّ الرواة الثقات لا يروون من الأخبار إلا ما كان منها بيّناً واضحاً، وأنّ الأخبار تعضد بعضها بعضاً..

لقد زلزل الوحيد البهبهاني في هذه الرسالة البنية التحتية التي أقام عليها الإخباريون مدرستهم، وهي قطعيّة الأخبار الشيعية سنداً ودلالة. وبعد عملية الهدم هذه لابدّ من إعادة بناء حجيّة الأخبار من جديد وفق أصول مختلفة عمّا شاده الإخباريّون، وهذا ما لم يتناوله الوحيد البهبهاني في هذه الرسالة بشكل واضح؛ فمعالم مدرسته هذه بانت وتبلورت في مقدّمته على كتاب منهج المقال، الآتي ذكرها، وليس في هذا الكتاب.

١ ـ ٢. البناء الفوقي للنشاط الرجالي للشيخ البهبهاني

يظهر هذا البناء الفوقي في كتاب: التعليقة على منهج المقال، وهي التي تُعرف

أيضاً بـ(تعليقة منهج المقال)[1]، وتعدّ من أهم وأشهر التعليقات المدوّنة على كتاب الإسترآبادي.

لقد رأينا ـ بإيجاز ـ ما قام به الشيخ الوحيد البهبهاني في سبيل إبطال طريقة الإخباريين في التعامل مع النصّ الديني وبالتحديد مع الأخبار، وكيف كان في رسالته على النقيض من هذه المدرسة، والخلاصة التي يمكن أن تتبلور من الرسالة، أنّ أغلب الأخبار ظنّية من جهتي السند والدلالة. وما يهمّنا في هذه التعليقة هو مقدّمتها والتي أظهرت لنا النظريّة العامة للوحيد في علم الرجال، والتي يمكن تلخيصها بالتالي: فبعد أن تخلخلت القواعد التي بناها الإخباريون في حجيّة جميع الأخبار أو قطعيّتها، بات أمام البهبهاني طريقان للتعامل مع الروايات:

الطريق الأوّل: حصر الحجيّة بالأخبار المتواترة فقط أو المعلومة الصدور، وهذا يعني أن لا يُعمل إلا بما قُطع صدوره من مصدره؛ ونتيجة هذا أنّه سيغيِّب الكثير من الأخبار التي يعتمد عليها الفقيه الشيعي في عملية الاستنباط، ما سيترك أثره على المنتَج الفقهي أو الفتوى الشرعية.

الطريق الثاني: إعادة توليد وسائل توثيقية تعيد للفقيه الثقة بحجيّة الأخبار الظنية أو الآحاد، دون أن يضطرّ للجوء إلى المنهج الفكري الذي استخدمه الإخباريّون في هذا الصدد، وهذا ما يقرّب بين البيئتين الأصولية والإخبارية في الفتوى، ومن ثمّ لن يغدو المنتَج الفقهي والاجتهادي للأصوليين ذا غرابة عن سياقه العام. لقد وجدنا الوحيد البهبهاني يقدّم في تعليقته على منهج المقال، نظريات كثيرة تهدف للحيلولة دون هدر الروايات، وكأنه يريد أن يقول

(١) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٨٦.

للإخباريين بأنّ المدرسة الأصولية يمكنها حماية الحديث الشيعي من الانهيار، فلا يبقينّ تاريخ مدرسة نقد السند، منذ العلامة الحلي وحتى صاحبي المدارك والمعالم، عنصراً مقلقاً لكم من الأصوليين.

وقد سلك الوحيد البهبهاني الطريق الثاني في تعاطيه مع الأخبار، ويظهر لنا هذا جليّاً في فائدته الثالثة من فوائد المقدّمة التي ذكر فيها خمساً وأربعين أمارة، يمكن من خلالها توثيق رواة الأخبار، وعندما نتحدّث عن هذا العدد الضخم من القواعد التوثيقية فلابدّ أن نعرف بأنّه عدد لا يستهان به، فلم يسبق أن بلغت قرائن التوثيق للرواة هذا المبلغ، ويمكن بكلّ شفافيّة القول بأنّه أكبر عدد وصلنا منها في هذا العلم حتى هذه المرحلة، وقد لاقت هذه القواعد رواجاً كبيراً في الوسط الرجالي، وتعرّضت للنقد والتمحيص من قبل علماء الجرح والتعديل، وصمد بعضها أمام هذا النقد حتى الآن، فيما شُكّك في بعضها الآخر ومدى قيمته العلميّة في إفادة التوثيق، علماً أنّ محاولة البهبهاني تدفع إلى اعتبار اجتماع هذه القرائن أو بعضها وسيلةً للتوثيق، ولو لم تكن كلّ واحدة على حدة منها من موجبات التوثيق بنفسها واستقلالها، الأمر الذي يمكن من خلاله الجمع بين نقد دلالة كلّ واحدة منها على التوثيق وجدوائيّتها ـ عبر اجتماع بعضها مع بعض ـ في إفادة التعديل أو التوثيق.

وأذكر هنا بعض هذه القواعد: كون الرجل من مشايخ الإجازة، أن يكون وكيلاً عن أحد الأئمة، كثير الرواية، ممن يروي عنه أو عن كتابه جماعة من الأصحاب، كونه ممّن يروي عنه الثقات، رواية علي بن الحسن بن فضّال ومَن ماثله عن شخص، وقوعه في سند حديث مع اتّفاق الكلّ أو الجلّ على صحّته و..

وأبرز معالم تعليقة البهبهاني هذه ما يلي:

١ ـ احتوت هذه المقدّمة على خمس فوائد، شكّلت قفزةً أساسيّة في كلّيات علم الرجال وبداية مرحلة جديدة فيه. وهذه الفوائد هي: في بيان الحاجة لعلم الرجال، وبيان طائفة من الاصطلاحات كالثقة والممدوح و.. وسائر أمارات الوثاقة والمدح، وذكر مصطلحات كتاب منهج المقال، وطريق ملاحظة الرجال.

٢ ـ في الفائدة الثانية التي خصّصها لتوضيح بعض المصطلحات المستعملة في علم الرجال، أعاد الوحيد البهبهاني قراءة هذه المصطلحات بقراءة غير ما كانت متداولة عند مشهور علماء هذا العلم، فوجّه بعضها نحو المدح ـ أو بيان تخفيف المدح ـ بعد أن كانت رائجةً في الذم أو ربّما تكون مجملة. وكمثال على ذلك قوله: «...ومنها قولهم: ليس بذاك. وقد أخذه خالي (رحمه الله) ذمّاً، ولا يخلو من تأمّل؛ لاحتمال أن يراد أنّه ليس بحيث يوثق به وثوقاً تاماً وإن كان فيه نوع وثوق. ومن قبيل قولهم: ليس بذاك الثقة؛ لعل هذا هو الظاهر، فيشعر على نوع مدح. فتأمّل»[1].

ومن جملة نماذج هذا الفهم الذي قدّمه الوحيد البهبهاني بل هو من أهمّه، أنّنا نجده يناقش أحياناً في توصيف الشيخ الطوسي والنجاشي للرجل بأنّه ضعيف، ويرى أنّ هذه الكلمة لا تُسقط وثاقة الراوي، ويستند الوحيد في ذلك إلى أنّ كلمة ضعيف عندما تطلق من قبلهما فهي تعني الضعف الاعتقادي؛ لأنّهما لم يكونا بصدد توثيق الرواة بقدر ما كانا بصدد بيان معتقداتهم، وإذا أرادا أن يذكرا ضعفه في الحديث فإنّهما يستخدمان تعابير أخرى، كقولهما: ضعيفٌ في الحديث، فإنّ هذه الإضافة تعني أنّ جهة الضعف كانت في جانب النقل والتحديث، في

---

(١) الوحيد البهبهاني، تعليقة على منهج المقال ١: ١٣٦.

حين لا نعرف جهة الضعف في قوله: (ضعيف) على الإطلاق. وهذا ما يعني أنّ كثيراً من شهادات التضعيف الواردة في الكتب الرجاليّة لا يمكن عدّها ـ من وجهة نظر الوحيد البهبهاني ـ مضعّفات، الأمر الذي يرفع نسبة التوثيقات في مقابل التضعيفات، وهو ما له تأثير كبير في نتائج علم الرجال والحديث.

٣ ـ تميّزت طرق التوثيق التي ذكرها البهبهاني في الفائدة الثالثة كمّاً وكيفاً، فلم يشهد علم الرجال ـ بحسب ما مرّ علينا من مصادر ـ قواعد توثيقية كالتي ذُكرت ها هنا، ما جعلها تفتح نافذةً للرجاليين في الكلّيات الرجالية، وصارت هذه القواعد مادةً للجدل والنقاش بين العلماء بين قبول وردّ، الأمر الذي ساعد بقوّة على جعل هذه المرحلة مرحلة الكلّيات الرجالية بامتياز.

وقد طُبعت هذه التعليقة على هامش رجال الخاقاني، وذكرها أبو علي الحائري في كتابه، ثم طبعت مؤخراً محقّقة.

هذا، وكُتبت شروح وتعليقات على هذه المقدّمة، لعلّ أهمّها:

شرح الفوائد الرجالية، لإسماعيل المقدائي اليزدي (١٢٣٠هـ).

شرح الفوائد الرجالية، لعلي بن خليل الطهراني (١٢٩٧هـ).

حاشية على التعليقة البهبهانية، لباقر بن غلام علي الشوشتري (١٣٢٧هـ).

حاشية، لعلي بن الحسين الخاقاني النجفي (١٣٣٤هـ).

٢. بحر العلوم (١٢١٢هـ)، بين القواعد الرجاليّة ورصد الأسر العلميّة

السيّد محمد المهدي بن السيد مرتضى الطباطبائي المعروف بـ(السيد بحر العلوم) (١١٥٥ ـ ١٢١٢هـ): ولد في مدينة كربلاء وتلقّى فيها أوّليات العلوم الإسلامية، وبعدها حضر عند والده والشيخ الوحيد البهبهاني (١٢٠٥هـ)

والشيخ يوسف البحراني (١١٨٦هـ). هاجر بعدها إلى النجف الأشرف وتولّى فيها الزعامة الدينية، وقسّم مهامّها على ثلاثة من العلماء الكبار، وهم: الشيخ جعفر كاشف الغطاء (١٢٢٨هـ) للتقليد والفتوى، والشيخ حسين نجف لإمامة الجماعة، والشيخ شريف محيي الدين للقضاء وفض الخصومات، وتفرّغ هو للتدريس.

توفي السيّد بحر العلوم في النجف الأشرف سنة ١٢١٢هـ ودفن فيها[١].

ترك لنا السيد بحر العلوم من الآثار الرجالية كتابه: **الفوائد الرجالية**، والمطبوع في أربعة مجلّدات، ويُعرف أيضاً بـ(رجال السيد بحر العلوم). وقد اقتفى بحر العلوم في هذا الكتاب خطى أستاذه الوحيد البهبهاني في الاهتمام بالكلّيات الرجالية ومحاولة تأسيس قواعد توثيقية، كما يُلاحظ هذا الأمر من موضوعات الكتاب.

قَسَّمَ بحر العلوم الكتاب إلى أربعة أقسام: باب ما صُدِّر بالآل، باب ما صُدِّر بالابن، باب الأسماء، الفوائد الرجالية.

في **القسم الأوّل**: درس فيه تأريخ الأسر الشيعية والأسر العلمية في الوسط الشيعي كآل أبي رافع، آل أبي شعبة الحلبيّين، آل أعين، وآل أبي صفية و.. وقد وصل عدد الأسر التي تناولها بالدرس تسع أسر. وطريقته في ذلك أنه يؤرّخ ويبحث عن أبرز الشخصيات فيها والرواة من هذه الأسرة وعلاقتهم بالأئمة عليهم السلام، كما يقوم كذلك بعرض آراء الرجاليين حول هؤلاء الرواة من مدح وقدح.

أمّا **القسم الثاني**: باب ما صُدّر بالابن، فيذكر اللقب وكل من لُقِّب بهذا

(١) مقدّمة تحقيق الفوائد الرجالية ١: ١١.

اللقب من رواة الحديث، ويعرض ما قاله الرجاليّون فيه من مدح أو قدح. مثلاً يقول: «بنو إلياس البجلّي الكوفي، منهم: أبو إلياس عمرو بن إلياس من أصحاب الباقر والصادق، وروى عنهما، له كتاب. عنه ابن جبلة.

وابنه إلياس بن عمرو: شيخ من أصحاب الصادق عليه السلام.. وأولاد إلياس بن عمرو: عمرو ويعقوب ورقيم ثقات، رووا عن أبي عبدالله عليه السلام أيضاً..»[1].

وقد تناول بحر العلوم في هذا القسم ثمانية عشر لقباً، كبني الحرّ الجعفي، وبني إلياس البجلي، وبني خالد البرقي القمّي، وبني عبد ربه، وبني يسار و..

القسم الثالث: باب الأسماء، وقد تناول فيه أسماء الرواة مرتّباً ذلك كلّه ترتيباً أبجدياً في الحرف الأوّل فقط. مستعرضاً في كلّ اسم ترجمته وحاله وقيمته الرجالية عبر عرض آراء الرجاليّين فيه.

القسم الرابع: الفوائد الرجالية، وتناول فيها ثلاثاً وثلاثين فائدة رجالية متنوّعة، بعضها يرتبط ببعض آراء علماء الرجال، وبعضها الآخر في تمييز المشتركات، واستعراض بعض الإجازات و..

٣. العطّار البغدادي (١٢١٥هـ)، ونظم الأراجيز الرجاليّة

السيد أحمد بن محمد العطّار البغدادي (١١٢٨ ـ ١٢١٥هـ): ترك لنا في علم الرجال: **أرجوزة في الرجال**[2]: يقول فيها:

فَهَذِهِ أَرْجُوْزَةٌ مُخْتَصَرَةٌ ... عَنْ جُلِّ الرُّوَاةِ مُخْبِرَةٌ

قال عنها الطهراني في كتاب الذريعة: «...رتّب الأسماء على الحروف وترك

---

(١) بحر العلوم، الفوائد الرجالية ١: ٣٢٩.

(٢) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٦٨.

المجاهيل مثل الشيخ أبي علي في رجاله، وفي آخرها ذكر الكنى والألقاب، ثم شرحها شرحاً مختصراً بيّن فيه بعض ما أجمله في النّظم، وذكر في أوّل الشرح الرموز التي يرمز بها فيه لملاحظة الاختصار؛ ومنها (يج) رمز إيجاز المقال للمولى فرج الله الحويزي»[١].

٤ ـ الحائري (١٢١٦هـ)، وانعكاس مدرستي الاسترآبادي والبهبهاني في العمل الرجالي

الشيخ محمد بن إسماعيل الحائري، المشهور بـ(أبي علي الحائري) (١١٥٩ ـ ١٢١٦هـ): يذكر في ترجمته أنّ نسبه ينتهي إلى الفيلسوف الإسلامي المعروف ابن سينا (٤٢٨هـ)، وولد في كربلاء سنة ١١٥٩هـ، وتلمّذ على الوحيد البهبهاني (١٢٠٥هـ) والسيد علي الطباطبائي صاحب الرياض (١٢٣١هـ). له مجموعة من المؤلَّفات في الفقه والأصول، منها رسالة في الردّ على الإخباريين أطلق عليها (عقد اللآلئ البهيّة في الردّ على الطائفة الغبيّة).

توفي في مدينة النجف سنة ١٢١٦هـ[٢].

له في هذا العلم: **منتهى المقال في أحوال الرجال**، المعروف برجال أبي علي الحائري[٣]، ويظهر الحائري في هذا الكتاب متأثراً بأستاذه الوحيد البهبهاني، بل يذهب المحدّث النوري إلى أنّ الكتاب احتوى إتمام تعليقة أستاذه، وهذه إحدى أهم أسباب شهرة هذا الكتاب. هذا هو التأثّر الأوّل له، كما تأثّر أيضاً

(١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ١: ٤٧٣.

(٢) أبو علي الحائري، منتهى الآمال في أحوال الرجال ٧: ٢١٣؛ والطهراني، مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٣٩٤.

(٣) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٣٩٣.

بالاسترآبادي صاحب منهج المقال، وسيظهر هذا واضحاً في معالم الكتاب.

وأبرز معالم الكتاب ما يلي:

١ ـ يصرّح أبو علي الحائري أنّ كتابه احتوى على مضمون منهج المقال وحاشية الوحيد البهبهاني عليه، ويذكر كذلك ما ذكره الأمين الكاظمي في مشتركاته.

٢ ـ من الرموز التي استعملها في الكتاب يتبيّن لنا المصادر التي اعتمدها فيه، وهي: الكشي، النجاشي، الطوسي، العلامة، البرقي، ابن داوود، علي بن بابويه، العقيقي، تقريب ابن حجر، مختصر الذهبي، الفضل بن شاذان، محمد بن مسعود، ابن عقدة، الشهيد الثاني، تعليقة الوحيد، ابن طاووس، الاسترآبادي، علي بن الحسن بن فضّال، يوسف البحراني، سليمان الماحوزي، عناية الله القهبائي، عبدالنبي الجزائري، الحر العاملي ومشتركات الكاظمي.

وهذا العدد الكبير من المصادر يجعل الكتاب مشرفاً على الكثير من الآراء والأفكار الرجالية، بدءاً بالمصادر الأولى لهذا العلم وصولاً إلى ما عاصره من الرجاليين وأعمالهم.

٣ ـ صدّر الكتاب بخمس مقدّمات، وصفها صاحبها بأنّ لها «مدخل تام في المقال»، وهي كالتالي:

الأولى: في تأريخ مواليد الأئمةعليهم السلام ووفياتهم: وفيها ذكر معلومات عامة عن أئمة أهل البيتعليهم السلام.

الثانية: في ذكر جماعة رأوا القائمعليه السلام أو وقفوا على معجزاته، ويذكر فيها الأسماء والمناطق الجغرافية التي ينتمون إليها.

الثالثة: في كنى وألقاب الأئمةعليهم السلام على ما تقرّر عند علماء الرجال، ويصرّح

بأنّ ما ذكره هو عين ما ذكره العلامة القهبائي في مجمع الرجال، وبالتحديد في مقدّمته الرابعة لهذا الكتاب.

وهذه الألقاب يُستفاد منها في سند الأخبار؛ إذ في بعضها لا يصرّح الراوي باسم الإمام لكن يذكره بالكنية فيقول: أبو إبراهيم، أبو إسحاق أو.. وقد يذكر لقبه فيقول: صاحب الدار، الصاحب، الرجل و.. فتكون دراسة الرجاليّ لهذه الألقاب مهمّة بالغة معينة في مساعدة الصنعة الحديثية والتمحيص السندي.

الرابعة: في بيان أسامي رجال يحصل فيهم الاشتباه عند الإطلاق، وهذا ما يعبّر عنه بالمشتركات في رواة الحديث.

الخامسة: فوائد تتعلّق بالرجال، ذكر فيها عشرين فائدةً متنوّعة: في بعض اصطلاحات أهل الرجال، صحيح الحديث عند القدماء، معنى أسند عنه، معنى التفويض و..

٤ ـ طريقته في عرض الرواة كالتالي: يذكر اسم الراوي وما قاله عنه أهل الرجال الذين اعتمد كتبهم بوصفها مصادر ومراجع لكتابه، وقد يذكر تعليقةً في آخر الترجمة. مرتّباً ذلك كلّه بحسب الحروف.

٥ ـ ينصّ الحائري في مقدّمة الكتاب على أنّه لا يوثّق المجاهيل؛ «لعدم تعقّل فائدة في ذكرهم»[1]، متأثّراً في ذلك بكتاب حاوي الأقوال كما تقدّم.

ولذلك جاء من بعده مجموعة من الرجاليين حاولوا إكمال ما نقص من أسماء بعض الذين عدّهم أبو علي من المجاهيل. وأبرز هذه المشاريع التكميلية هو:

أ ـ تكملة رجال أبي علي، لدرويش علي الحائري.

ب ـ إكمال منتهى المقال، لمحمد علي بن القاسم آل كشكول الحائري.

(١) أبو علي الحائري، منتهى المقال في أحوال الرجال ١: ٥.

ومن أهمّ ثمرات ذكر المجاهيل هي أنه قد تظهر بعض القرائن التي يمكن أن ترشدنا لمعرفة هؤلاء المجاهيل، أو قد يكون اسم مشترك بين مجهول وغيره، فمع عدم ذكره لا يمكن معرفة الاشتراك، إلى غير ذلك من الثمرات العمليّة(١).

٦ ـ قَسّم أبو علي الحائري الكتاب إلى أقسام: الأسماء، الكنى، ما صُدّر بابن، ما صُدّر بأخ، الألقاب ونساء لهنّ رواية أو صحبة. وبلغ مجموع من ذكرهم في كتابه ٤٤٨٩ شخصاً.

٧ ـ خُتم الكتاب بمجموعة من الفوائد، ذكر الحائري أنّها اثنتا عشرة فائدة، لكنّه لم يذكر منها إلا خمساً. وهي:

الأولى: في عدّة الصدوق.

الثانية: وكلاء الأئمة.

الثالثة: شعراء الإمام المهدي عليه السلام.

الرابعة: المذمومون الذين ادّعوا البابية.

الخامسة: صحّة طرق الشيخ في كتابي التهذيب والاستبصار.

٥ ـ الأعرجي (١٢٢٧هـ)، والمحاولة الأولى في دراسة الكتب الرجاليّة السابقة

السيد محسن الحسيني الأعرجي الكاظمي (١٢٢٧هـ): تلمّذ على السيد بحر العلوم وزامل الشيخ كاشف الغطاء في الدرس، اشتغل في التجارة إلى حدود الأربعين من عمره، ثم هاجر إلى النجف لتحصيل العلوم.

له مجموعة من المؤلّفات في الفقه والأصول، منها شرح مقدّمات الحدائق(٢).

---

(١) المصدر نفسه، مقدّمة تحقيق الكتاب.

(٢) محسن الأمين، أعيان الشيعة ٩: ٤٦.

ترك لنا الأعرجي في علم الرجال كتاب: **عدّة الرجال**، وهو كتاب يعدّ إكمالاً لمسيرة البهبهاني أيضاً، فالكتاب عبارة عن مجموعة من القواعد الكلّية الرجالية العامة. وهذا الجوّ هو الذي أثاره البهبهاني كما رأينا، ولهذا نعتبره متأثراً بالوحيد البهبهاني.

وأهمّ ما جاء في عمل الأعرجي ما يلي:

١ ـ يتميّز الكتاب بأسلوبه الواضح وعباراته الجزلة الشفافة، ولعلّ هذا ما تفتقر إليه الكثير من كتب الرجال بشكل عام.

٢ ـ في مقدّمة الكتاب أعطى نظرةً إجمالية حول بعض المصادر الرجالية القديمة والمتأخرة: كتاب الكشي، وكتاب الرجال، وكتاب الغضائري، ومعالم العلماء، وخلاصة العلامة، والتحرير الطاووسي، ونقد الرجال، ومجمع الرجال، ومنهج المقال.

وهذه تعدّ سابقة للسيد الأعرجي، إذ لم يسبقه إليها بهذا الشكل أحدٌ فيما بأيدينا من تراث الرجاليّين.

٣ ـ اعتمد الأعرجي على مجموعة جيّدة من المصادر القديمة والحديثة، وهذا ما يعطي الكتاب موقعيّة متميّزة بين كتب الرجال، وهي: كتاب النجاشي (جش)، فهرست الشيخ (ست)، رجاله (جخ)، معالم العلماء لابن شهر آشوب (شب)، خلاصة العلامة (صه)، وإيضاحه (ح)، كتاب ابن داوود (د)، وجيزة الشيخ المجلسي (زه) ومنهج المقال (مج).

٤ ـ احتوى الكتاب على ثمانية عشر فائدة رجالية متنوّعة، ذكر أولاً اثنتي عشرة فائدة منها، ثم أردفها بست أخرى، وكلّها ذات طابع كلّي:

بيان فرق الشيعة.

توجيه الأخذ بخبر غير العادل مع اتّفاق الكلمة على اشتراط العدالة

فيما يقع به الجرح والتعديل والمدح والقدح.

فيما يكتفى به في الجرح والتعديل.

تعارض الجرح والتعديل.

العِدد وما يجري مجراها، كعدّة الكليني.

بيان أسماء يقع الخلاف فيها.

بيان بعض ألفاظ علماء الرجال.

رفع التناقض في باب من لم يروِ عنهم.

الرواة المنحرفون، ومن طعن فيهم.

بعض مشايخ العصابة المختلَف في أمرهم من جهة الجهالة وغيرها.

ذكر بعض أكابر الصحابة والتابعين وتابعيهم.

مشاهير علماء الإسلام.

مشيخة الشيخ الصدوق.

٦. الميرزا الإخباري المقتول (١٢٣٢هـ)، والتراث الرجالي المفقود

الميرزا محمد بن عبد النبي النيسابوري الهندي، المشهور بـ(الميرزا الإخباري)، و (الميرزا المقتول) (١١٧٨ ـ ١٢٣٢هـ): ولد في شبه القارّة الهندية سنة ١١٧٨هـ، سكن كربلاء والنجف مدّةً وتلمّذ على أساتذتها، ومن أبرزهم السيد مهدي بحر العلوم، ثم هاجر من العراق إلى إيران أيام دولتي محمد شاه وفتح علي شاه القاجاريّين، عاد بعدها إلى العراق، إلى أن قُتل فيها هو وابنه الأكبر وأحد تلاميذه في أحداث مأساويّة ذكرت في التاريخ سنة ١٢٣٢هـ. وكان من الدّعاة بقوّة إلى التيار الإخباري[١].

(١) المصدر نفسه ٩: ١٧٣.

ترك لنا الميرزا الإخباري مجموعةً من الكتب الرجاليّة لكن لم يصلنا منها شيء مع الأسف، ولعلّ لها نسخاً في مكتبات المخطوطات في العالم، وهي:

أ ـ **صحيفة الصفا في ذكر أهل الاجتباء**(١): يقع الكتاب في مجلّدين؛ أوّلهما في علم الدراية ومقدّمات في علم الرجال. وثانيهما في الأسامي والكنى والألقاب. وفي هذا الكتاب مجموعة من الفوائد قسّمها كالتالي: ١٢ فائدة. ١٢ عائدة. ١٢ فائدة. زوائد. عوائد.

ب ـ **كلّيات الرجال**(٢): ولأوّل مرّة يأتينا كتاب رجالي بهذا العنوان الصريح في انتمائه لهذه المرحلة، إذا كان الاسم من وضع مؤلّفه لا من وضع الذين أتوا بعده.

ج ـ **نتيجة الخلف في ذكر السلف**(٣): ويقع هذا الكتاب ـ كما يقول أصحاب الفهارس ـ في خمسة أجزاء.

د ـ **تقويم الرجال**(٤).

هـ ـ **رجال النيسابوري**(٥).

٧ ـ الكشميري (١٢٣٥هـ)، وبدايات العمل النقدي الرجالي على الحديث السنّي

الميرزا محمد بن عناية أحمد خان الدهلوي الكشميري (١٢٣٥هـ): ترك في علم الرجال:

---

(١) المصدر نفسه ١٥: ٢٢.

(٢) الطهراني، مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٤٢٩.

(٣) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٢٤: ٤٩.

(٤) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٤٢٩.

(٥) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ١٠: ١٥٧.

أ ـ إيضاح المقال في توجيه أقوال الرواة.

ب ـ **تنبيه أهل الكمال والإنصاف في اختلاف رجال أهل الخلاف:** الواضح من عنوان الكتاب أنه يأتي في سياق السجالات المذهبيّة بين السنّة والشيعة، يصفه لنا آغا بزرك الطهراني، بقوله: «...جمع فيه أسماء الكذّابين والوضّاعين والمجهولين والخوارج والضعفاء وغيرهم ممن روى أصحاب الصحاح الستة عنهم، وقد استخرج أسماء هؤلاء وتراجمهم بأوصافهم المذكورة عن كتاب التقريب لابن حجر العسقلاني..»[١].

وتعدّ هذه التجربة بداية العمل الرجالي عند الشيعة في نقد أسانيد كتب أهل السنّة الحديثيّة، وقد أعادت هذه التجربة نفسها مع الشيخ محمد حسن المظفر (١٣٧٥هـ)، الذي حاول في كتاب «دلائل الصدق» جمع الرواة الذين ضعّفهم أهل السنّة أنفسهم، وكانوا موجودين في كتب الحديث الكبرى السنيّة، معتمداً على المصادر السنيّة ذاتها، فجمع ٣٦٦ راوياً مضعّفاً، وينقل نصوصاً في تضعيف حتى أئمة العلماء عندهم مثل أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والترمذي، وابن حبان، والذهبي، وابن حزم[٢].

ثم عاد الشيخ المظفر نفسه، وألّف كتاباً أضخم وأوسع يدعى «الإفصاح عن أحوال رواة الصحاح»[٣]، وقد طبع الكتاب مؤخّراً في أربعة مجلّدات، اعتمد مؤلّفه فيه على مصدرين أساسيين في علم الرجال السنّي، هما: تهذيب التهذيب لابن حجر، وميزان الاعتدال للذهبي، كما يصرّح بنفسه[٤]، وقد استعرض في

(١) المصدر نفسه ٤: ٤٤١.

(٢) انظر: دلائل الصدق ١: ٧ ـ ٢٨٦.

(٣) انظر: الذريعة ٢: ٢٥٨.

(٤) محمّد حسن المظفّر، الإفصاح ١: ٥.

الكتاب ١٦٥١ راوياً ضُعّفوا في كتب أهل السنّة، وهم موجودون في الكتب الستّة.

وإلى جانب تجربة المظفر، كانت تجربة الشيخ عبد الحسين الأميني (١٩٧٠م)، في المجلّد الخامس من موسوعته: الغدير، حيث سرد أسماء ٧٠٢ من الكذابين باعتراف المصادر السنّية، بل قام بحساب ٣٥ وضّاعاً مع عدد المرويّات الثابتة لهم فبلغ عدد أحاديثهم الموضوعة والمقلوبة ٩٨٦٨٣ حديثاً[١].

وقد حاول الشيخ المعاصر المغفور له محمد صادق النجمي اعتبار العداء لأمير المؤمنين علي عليه السلام بمثابة خدشة في الراوي تسقط حجية خبره، ذاكراً خمسة رواة وضّاعين ومعارضين لعليّ هم: أبو هريرة، وأبو موسى الأشعري، وعمرو بن العاص بن وائل، وعبد الله بن الزبير بن العوّام، وعمران بن حطان، ولما اشتملت كتب الحديث السنّيّة ـ ومنها صحيحي البخاري ومسلم ـ على مثل هؤلاء الرواة، إذاً فقد أصبحت عنده كتباً ضعيفة[٢].

والأمر عينه فعله شيخ الشريعة الإصفهاني (١٣٣٩هـ)، حين سرد في كتابه «القول الصّراح» مشاهير المحدّثين عند أهل السنّة مستعرضاً ضعفهم، منهم من ذكره النجمي ومنهم غيرهم كعبد الله بن عمر[٣]، وهذا ما فعله أيضاً السيد علي الميلاني المعاصر في كتابه «استخراج المرام من استقصاء الإفحام»، حيث استعرض ١٠٦ من رواة الصحاح وذكر تضعيف علماء أهل السنّة لهم[٤]،

---

(١) الأميني، الغدير ٥: ٣٠١ ـ ٤٤٩.

(٢) النجمي، أضواء على الصحيحين: ٩٥ ـ ١٠٧؛ وانظر: محمد حسن زماني، نكاهي به صحيح بخاري، مجلة علوم حديث، العدد ٢٤: ٩٣.

(٣) الإصفهاني، القول الصراح: ١٦٣ ـ ٢٣٩.

(٤) الميلاني، استخراج المرام ٣: ٧٧ ـ ١٤٠.

وكذلك السيد هاشم معروف الحسني[1]، وغيرهم ممّن أثار أيضاً إشكاليّة المدلّسين الموجودين في مصادر الحديث السنّي[2].

ويفتقد علم الرجال الشيعي مثل هذا النوع من التأليفات أو المعاجم التي تهتمّ فقط بالكذابين والوضّاعين من الرواة الواردين في كتب الحديث الشيعيّة، غير ما كتبه ابن الغضائري، وسوف يأتي أنّ بعض المحاولات المعاصرة قامت بذلك، وهذا العمل لا يقصد منه إبطال الحديث الإمامي كما كان يقصد هؤلاء العلماء الذين أتينا على ذكرهم، بل يراد منه التسهيل والتنظيم والدراسة لأحوال الضعاف والوضاعين والكذبة، بغية تطوير علم الرجال وذهنيّته النقديّة.

٨. شبّر (١٢٤٢هـ)، واستكمال مسيرة الكلّيات الرجاليّة

السيد عبد الله شبّر الكاظمي (١١٨٨ ـ ١٢٤٢هـ): ولد في النجف سنة ١١٩٢هـ، وصنّف في أكثر العلوم الشرعية، كالتفسير والفقه والأصول والحديث واللغة. تلمّذ على السيد محسن الأعرجي، ويروي عن الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي المعروف.

عُرف بسرعة تأليفه، ففي بعض كتبه قال: «شرعت فيها عند العشاء وتمّت عند نصف الليل»، ولكثرة مصنّفاته عرف بالمجلسي الثاني. توفي في الكاظمية ١٢٤٢هـ[3].

له في الرجال:

---

(١) انظر: الحسني، دراسات في الحديث والمحدّثين: ١٦٥ ـ ١٩١.

(٢) انظر: الحلو، تاريخ الحديث النبوي بين سلطة النص ونصّ السلطة: ٣٠١ ـ ٣٠٢، ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

(٣) أعيان الشيعة ٨: ٨٢.

أ - جامع المعارف والأحكام: يقع في ١٤ مجلّداً، وفي خاتمته فوائد رجالية[١].

ب - جامع المقال في معرفة الرواة والرجال: والكتاب كبير الحجم كما نُقل لنا عنه[٢].

ج - الكليات الرجاليّة[٣].

د - ملخّص المقال في أحوال الرجال[٤]: وهو عبارة عن خلاصة لكتابه جامع المقال، والذي يبدو أنّه موجود في مكتبات المخطوطات.

٩. الخوانساري (١٢٤٦هـ)، والرسالة المفردة في حال أبي بصير

السيد مهدي بن السيد حسن الموسوي الخوانساري (١٢٤٦هـ): من تلاميذ الميرزا القمّي (١٢٣١هـ).

له في الرجال: رسالة في أحوال أبي بصير[٥]، درس فيها بشكل موسّع كل من كُنّي بهذه الكنية في خمسة فصول.

١٠. رضا بحر العلوم (١٢٥٣هـ)، والحاجة لعلم الرجال

السيد رضا بن السيد محمد مهدي بحر العلوم (١١٨٩ - ١٢٥٣هـ): له في الرجال: الفوائد الرجالية[٦]، وقد بحث فيها حول حال أبي بصير، والحاجة لعلم

---

(١) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٢٣٩.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه: ٤٦٩.

(٦) المصدر نفسه: ١٧٨؛ والذريعة ١٦: ٣٣٨.

الرجال، وأصحاب الإجماع، وهل الوكالة توجب الوثاقة؟

١١ـ عبد النبي الكاظمي (١٢٥٦هـ)، وإكمال مشروع نقد الرجال للتفرشي

الشيخ عبد النبي بن علي بن أحمد الكاظمي (١٢٩٨ ـ ١٢٥٦هـ): ولد في الكاظمية، هاجر من العراق إلى قرية جويّا في جبل عامل، واشتهر فيها بالفضل والتضلّع في العلوم الشرعية، من فقه وأصول وحديث ورجال. توفي في جويّا سنة ١٢٥٦هـ. صاحب مجموعة من المؤلَّفات في الفقه الأصول، أهمها رسالة في الردّ على الإخبارية، وشرح قواعد العلامة الحلي، وكتاب في أصول الفقه حمل عنوان: فصل الخطاب[١].

أما في الرجال فللكاظمي **تكملة الرجال**، يصرّح فيه أنّ الكتاب تعليقة على (نقد الرجال) للسيد مصطفى التفرشي، ويصف الكاظمي كتابه قائلاً: «وأنت إذا تأمّلت هذا الكتاب وجدتَ كم مجهول أثبت فسقه ووثاقته، وكم من فاسق حقّق عدالته، وكم من خلاف آل إلى خلاف، وكم من دعوى علم سندها وبان اعتضادها، وكم من عبارة مجملة أوضحتها الأدلّة أو صارت محتملة إلى غير ذلك..»[٢].

ومن أبرز معالم هذا الكتاب:

١ ـ بدأ الكتاب بمجموعة من المقدّمات الرجالية العامة، عنون كلّ واحدة منها بمسألة أو مقباس، ومن أهمها: تعريف علم الرجال، تمييز المشتركات، وإجزاء الرجوع إلى سِير وتواريخ أهل السنّة، وطريقة الكافي في الإسناد، وتواتر

---

(١) أعيان الشيعة ٨: ١٢٧.

(٢) عبدالنبي الكاظمي، تكملة الرجال ١: ٨٥.

الكتب الأربعة و..

٢ ـ تنوّعت المصادر التي اعتمدها الكاظمي بين كتب الفقه والرجال والحديث وشروح كتب الحديث، مثل كتاب السرائر لابن إدريس الحلي، ومدارك الأحكام للعاملي، ومجمع الفائدة والبرهان للأردبيلي، ومرآة العقول للمجلسي، وبصائر الدرجات للصفار، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي، وربيع الشيخ لابن طاووس و.. وقد تجاوزت الخمسين مصدراً، وهذا العدد والتنوّع في المصادر أعطى الشيخ عبدالنبي إطلالة فوقانية لرجال الحديث الشيعي مما جعل كتابه كما وصفه.

٣ ـ لأنّ الكتاب تعليقة على كتاب (النقد)، فقد سار على هديه في ترتيب الأسماء، فطريقته هي أن يأتي على الأسماء التي ذكرها المير مصطفى ويبدأ في البحث حولها ودراستها، وقد يأتي ببعض الفوائد الرجالية أو اللغوية أو.. في داخل الترجمة.

٤ ـ خَتَم الكتاب بشرح الفوائد التي ذكرها التفرشي في كتابه، مع بعض الإضافات.

١٢. الشفتي (١٢٦٠هـ)، ورصد حال المشكل من رواة الحديث

السيد محمد باقر بن محمد نقي الموسوي الشفتي (١١٧٥ ـ ١٢٦٠هـ): تلمّذ على السيد بحر العلوم في النجف، وعلى صاحب الرياض في كربلاء، وفي الكاظمية على صاحب المحصول، وعلى صاحب القوانين في قم. كان مبسوط اليد في إصفهان وسائر إيران يقيم الحدود الشرعية وينشر العلوم فيها. توفي في إصفهان ودفن فيها سنة ١٢٦٠هـ.

له في علم الرجال: **الرسائل الرجالية**، وقد احتوى على عشرين رسالة، تمثل

بأجمعها دراسات مركّزة حول شخصيات أثيرت عليها إشكاليّات، محاولاً في هذه الرسائل أن يعالج هذه الإشكاليّات.

ومن هذه الرسائل: رسالة في تحقيق الحال في أبان بن عثمان، وأصحاب الإجماع، ورسالة في تحقيق حال سهل بن زياد الآدمي، ورسالة في بيان الأشخاص الذين لُقّبوا بماجيلويه، ورسالة في تعيين محمد بن إسماعيل و..

وقد لخّص محمد باقر البهاري (١٣٣٣هـ) هذا الكتاب، تحت عنوان (تلخيص الرسائل الرجالية)[١].

١٣ـ الحسيني البروجردي (١٢٧٦هـ)، وأرجوزة النخبة

السيد حسين بن السيد رضا الحسيني البروجردي (١٢٢٨ ـ ١٢٧٦هـ): له من التراث الرجال:

أ ـ **المستطرفات في الكنى والألقاب**[٢].

ب ـ **نخبة المقال في علم الرجال أو زبدة المقال في علم الرجال**: وهي أرجوزة كتبها في ١٣١٣ بيتاً شعرياً، جمع فيها أسماء الرواة تاركاً المجاهيل منهم. ثم جاء من بعده الشيخ علي بن عبدالله العلياري (١٣٢٧هـ) فأتمّها بأرجوزته (منتهى الآمال في تتميم زبدة المقال)[٣].

١٤ـ الكجوري (١٢٩٣هـ)، مباحث الرجال والمصطلحات العامّة

محمد مهدي الكجوري المازندراني (١٢٩٣هـ): من أبرز تلامذة السيد

---

(١) المصدر نفسه: ٨٧.

(٢) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٢١: ١١.

(٣) المصدر نفسه ١٢: ٣٤.

إبراهيم القزويني (١١٦٤هـ)، صاحب ضوابط الأصول. انتقلت إليه الرئاسة الدينية لبلاد فارس، ونصب له كرسي البحث الخارج في مدينة شيراز[١].

له من المصنّفات الرجالية: **الفوائد الرجالية**، بحث فيه بعض المباحث الرجالية العامة، بدءاً بمقدّمات حول علم الرجال، من قبيل: تعريف علم الرجال، والحاجة إليه وموضوعه، وجواز الاعتماد على تصحيح الغير، وتوثيقات المتأخرين، ومشروعية الفحص عن حال الرجال.

مروراً بعرض ثلاثة فصول، كالتالي:

الفصل الأول: كيفية الرجوع إلى الكتب الرجالية.

الفصل الثاني: بيان طائفة من المصطلحات الرجالية، مثل الثقة والعين و.. وفيه أيضاً بعض التوثيقات العامة، مثل رواية الجليل، وكثرة الرواية، واعتماد القميين أو الرواية عنه، وذكر الراوي في نوادر الحكمة و..

الفصل الثالث: مجموعة من تمييز المشتركات، مثل محمد بن إسماعيل، ويحيى بن المبارك، وأبي بصير و..

وأخيراً خاتمة في علم الدراية.

١٥ ـ الطهراني النجفي (١٢٩٧هـ)، وشرح فوائد البهبهاني

الشيخ علي بن خليل الطهراني النجفي (١٢٢٦ ـ ١٢٩٧هـ): تلميذ صاحبي الفصول والجواهر.

وتراثه الرجالي هو:

أ ـ **شرح الفوائد الرجالية الخمس**: وهو شرح لفوائد الوحيد البهبهاني[٢].

---

(١) أعيان الشيعة ١٠: ٢٤.

(٢) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٣١٩.

ب ـ حاشية على منتهى المقال للشيخ أبي علي الحائري[١].

ج ـ سبل الهداية[٢].

د ـ الفوائد الرجالية[٣].

١٦. الطفيلي النجفي (ح ١٣٠٥هـ)، واستمرار شرح أسانيد الكتب الأربعة

الشيخ عبد الرضا الطفيلي النجفي (كان حياً سنة ١٣٠٥هـ): له شرح **الاستبصار**[٤]، وهو شرح لكتاب الشيخ الطوسي (٤٦٠هـ)، وصل فيه إلى كتاب الصيام، ثم عدل منه إلى كتاب الشرائع. وهو يقوم في هذا الشرح ـ أولاً ـ ببيان أحوال رجال السند، ثم يتعرّض ـ ثانياً ـ لدلالات الخبر.

وقد جئنا بهذا الشرح كأنموذج على استمرار ظاهرة شرح الكتب الأربعة وأسانيدها حتى هذه المرحلة.

١٧. الكني (١٣٠٦هـ)، وأوسع المحاولات في تتبّع النقد الإخباري على علم الرجال

الملا علي بن قربان الكني (١٢٢٠ ـ ١٣٠٦هـ): تلميذ الشيخ محمد حسن النجفي صاحب كتاب جواهر الكلام (١٢٦٦هـ). كان مرجعاً للتقليد في إيران، وله رسالة عملية باللغة الفارسية حملت عنوان (إرشاد الأمّة). ترك في الفقه شرحاً لكتاب (تلخيص المسائل)، تحت عنوان (تحقيق الدلائل).

توفي سنة ١٣٠٦هـ، ودفن في الريّ من ضواحي طهران[٥].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه: ٢٢٩؛ والذريعة إلى تصانيف الشيعة ١٣: ٨٥.

(٥) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٣٣٢.

له في الرجال: **توضيح المقال في علم الرجال**، في مجلّد واحد، ويعتبر من أوسع الكتب الرجاليّة التي تناولت إشكالات وملاحظات التيار الإخباري على علم الرجال، وقد جاء ردّه عليها غاية في التفصيل، فاستوعبت جزءاً كبيراً من كتابه.

وأبرز ما يحويه الكتاب أو يمتاز به، ما يلي:

١ ـ في مقدّمة الكتاب، برز الشكل الواضح لهذا العلم والنضج الذي وصل إليه، فعرّف هذا العلم بتعريف حاول فيه أن يكون جامعاً لكلّ مسائله ومانعاً لدخول مسائل غيره من العلوم فيه وفقاً للضوابط المنطقية المعروفة، وعلامة أخرى على نضج العلم أنّه حاول أن يميّز بين العلم نفسه وبعض فروعه كالإجابة عن التساؤل التالي: هل علم الرجال مغاير لعلم تمييز المشتركات؟[1].

وفيها أيضاً موضوع هذا العلم وفائدته، وقد أجاب هناك عن العديد من الإشكالات التي وجّهها الإخباريون إلى هذا العلم، وكانت إجاباته ـ كما أشرنا أعلاه ـ غاية في التفصيل والتحليل.

٢ ـ في الكتاب حضورٌ واضح لمسألة المدرك والمستند في حجيّة قول الرجالي، وهل أنّ الرجوع لأقوال الرجاليّين من باب العمل بالشهادة أو من باب حجية الخبر والرواية أو أنه من جهة الظنون الاجتهادية، أو أنه من باب الرجوع لأهل الخبرة أو غير ذلك؟ وهذه المسألة باتت من أهم المسائل الكلّية في هذا العلم، حيث بتنا نشهد نقاشاً جاداً حولها، وآراء متنوّعة فيها.

٣ ـ بدا في الكتاب اهتمامٌ واسع بالمشتركات من الأسماء والتمييز بينها، وألفاظ المدح والذم ومعانيها؛ لوقوع اختلاف في تأويلها عند المتأخّرين، خاصّةً

(١) علي الكني، توضيح المقال في علم الرجال: ٣٠.

بعد الوحيد البهبهاني رائد هذه المرحلة.

٤ ـ وللتأثير البالغ لمسألة عقيدة الراوي في التوثيق والتضعيف، اهتم الكني في فصل خاصّ بهذا الجانب.

٥ ـ وقف الكني مع الإخباريين وقفةً أخرى ـ في خاتمة الكتاب ـ حول تقسيم الأخبار إلى الأقسام الأربعة المعروفة، لمعارضة بعض الإخباريين لهذا التقسيم الرباعي الذي جاء به العلامة الحلي أو أستاذه ابن طاووس كما مرّ سابقاً.

٦ ـ من أهم ميزات الكتاب ترجمته لبعض الرجاليّين، خصوصاً من لم تكن لهم تراجم مفصّلة في كتب الرجال، كابن نوح والعقيقي وابن عقدة و.. ووصل به الأمر حدّ ترجمة المتأخرين من علماء الرجال من أمثال السيد مصطفى التفرشي، وانتهى بترجمة نفسه مستوعباً ستين شخصية رجالية، وهذا مدى كبير يطلقه الكني في هذا الكتاب.

١٨. التستري (١٣١٣هـ)، والمنظومة الشعرية في الرجال

الشيخ عبد الرحيم بن محمد علي التستري (١٢٢٦ ـ ١٣١٣هـ): من طلاب الشيخ مرتضى الأنصاري (١٢٨١هـ) ووصيّه.

ترك التستري كتاباً واحداً، وهو **نتيجة الأنظار**، ويعدّ منظومة في علم أصول الفقه، ويوجد في آخرها منظومة رجالية[1].

١٩. الجابلقي (١٣١٣هـ)، والاشتغال على قضايا الطبقات

السيد علي أصغر بن السيد محمد شفيع الجابلّقي البروجردي (١٣١٣هـ): له

(١) الطهراني، مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٢٢٧.

في علم الرجال **طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال.**

قسّم البروجردي كتابه الذي ألّفه في سنةٍ واحدة إلى ثلاثة أقسام، كالتالي:

القسم الأوّل: مقدّمة، ذكر فيها تعريف علم الرجال، والرموز المستعملة في الكتاب، والتي من خلالها يمكن التعرّف على المصادر التي استفاد منها، وهي متنوّعة بين المصادر القديمة والمتأخّرة ككتاب البرقي وابن داوود ورجال العقيقي والتعليقة البهبهانية ورجال الشيخ عبد النبي و.. ومن ميزاته أيضاً ـ كما يظهر لنا من هذه الرموز ـ أنه استفاد من بعض المصادر السنّية كمختصر الذهبي وتقريب ابن حجر.

القسم الثاني: عشرة أبواب، وجاءت كالتالي:

١ ـ **في طبقات الرواة:** وهو الموضوع الذي يدور حوله أغلب الكتاب. وقد قسّم الرواة إلى واحد وثلاثين طبقة، بدأ فيها من المشايخ المعاصرين له، إلى أن يصل في الطبقة الأخيرة إلى صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله من الرجال والنساء.

استوعب في هذه الطبقات (٨٢٦١) شخصيّة، والطريقة التي سلكها في عرضهم كانت بسيطة، حيث يأتي على ذكر الاسم مع تقديم تعريف مختصر جداً عنه.

٢ ـ **الألقاب النسبية:** وفيه يذكر الألقاب التي ينسب لها الرواة مثل: الأموي، الأسدي، الأشعري..

٣ ـ **الألقاب غير النسبية:** وهي ألقاب بعض الرواة مثل: الأشتر، الأفرق، الأقرع..

٤ ـ **أسماء وكنى وألقاب النبي** صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام.

٥ ـ **الفرق والمذاهب الإسلامية** وتعريف موجز بها.

٦ ـ أقسام الحديث.

٧ ـ أسباب المدح والذم، وقبول الرواية وردّها.

٨ ـ أسباب اختلاف المذاهب.

٩ ـ مجموعة من الفوائد الرجاليّة.

١٠ ـ ترجمة مفصّلة لبعض الرجال وبيان أحوالهم.

القسم الثالث: الخاتمة؛ وفيها ثلاثة أمور: أهمّ علماء الرجال، وطرق المؤلّف لبعض الكتب، وترجمة للمؤلّف.

٢٠. ابن طعّان القطيفي (١٣١٥هـ)، وشرح بلغة الماحوزي

الشيخ أحمد بن صالح بن طعّان البحراني القطيفي (١٢٥١ ـ ١٣١٥هـ): من علماء الإماميّة. ترك من التراث الرجالي:

أ ـ زاد المجتهدين في شرح بلغة المحدّثين: وكتاب البلغة هو للشيخ سليمان الماحوزي الذي توقفنا معه قليلاً من قبل.

ولأنّ كتاب الشيخ سليمان كان مختصراً، عمد الشيخ آل طعّان إلى شرح هذا المختصر، وإعطاء معلومات أكثر تفصيلاً عمّن وردت أسماؤهم فيه.

ومن أبرز معالم الكتاب:

١ ـ يذكر المؤلّف السبب الذي دعاه لشرح كتاب بلغة المحدّثين، وهو الإجمال الذي كتب به الماحوزي كتابه، فأراد ـ كما عبّر ـ أن «.. يزيل غرّة خرائدها حجب الإجمال، ويفتح من أبوابها الأقفال»[1].

٢ ـ تنوّعت مصادره في هذا الكتاب بين المصادر المتقدّمة والمتأخرة، ذكرها في

(١) أحمد بن صالح آل طعان، زاد المجتهدين في شرح بلغة المحدّثين: ٩٨.

مقدّمته، ابتداءً بكتاب الكشي، مروراً بحاوي الأقوال وخاتمة الوسائل، وانتهاءً بمشتركات الكاظمي وتعليقة البهبهاني[١]، مستعملاً الرموز للإشارة إليهم ولأصحاب الأئمة عليهم السلام على الطريقة التي صارت مألوفةً عند الرجاليّين.

٣ ـ تقوم طريقته في الشرح على أن يأتي بنصّ كلام الشيخ سليمان، ويبدأ بسرد المعلومات المرتبطة بالراوي، وآراء علماء الرجال فيه، وضبطه، وتمييزه عمّن اشترك معه إذا اقتضى الأمر، ومناقشة ذلك كلّه.

وقد يأتي بما يلابس الترجمة من بحوث تأريخية ولغوية ونَسَبيّة وغيرها[٢].

٤ ـ تعرّض في بعض موارد الكتاب لبعض الفوائد الرجالية، وقد فَهْرَسَهَا محقّق الكتاب الشيخ ضياء آل سنبل القطيفي في آخر الجزء الثاني، وقد بلغ عددها سبع عشرة فائدة.

٥ ـ لم يستوعب الكتاب كلّ كتاب الشيخ سليمان الماحوزي، فلم يتجاوز حرف الهمزة، وبالتحديد عند أحمد بن أبي بُشر السرّاج.

كان هذا كتابه الأوّل، وأمّا سائر كتبه فهي:

ب ـ حاشية على رجال النجاشي[٣].

ج ـ حاشية على منهج المقال[٤].

٢١ ـ أبو المعالي الكلباسي (١٣١٥هـ)، وظاهرة الاستقصاء والتتبّع

الشيخ محمد بن محمد بن إبراهيم الكلباسي المعروف بـ(أبي المعالي الكلباسي)

---

(١) المصدر نفسه: ٩٩ وما بعدها.

(٢) لمزيد من التفصيل حول منهج المؤلّف، راجع: مقدمة التحقيق: ١٥ وما بعدها.

(٣) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٥٠.

(٤) المصدر نفسه.

(١٢٤٧ ـ ١٣١٥هـ): درس على السيد الشهشاني والسيد حسن المدرّس، واشتهر بكثرة العبادة والزهد.

توفّي في إصفهان سنة ١٣١٥هـ، وله ٦٥ مؤلّفاً في علوم متعدّدة[1].

ترك لنا من المصنّفات الرجاليّة: **الرسائل الرجالية**، والكتاب عبارة عن تسع وعشرين رسالة، عالج فيها المؤلّف بعض الموضوعات الرجالية، جُمعت في هذا الكتاب فكانت أربعة مجلّدات. ولعلّ أهم ما تميّز به الكلباسي عن غيره من الرجاليّين هو تتبّعه الواسع واستقصاؤه الكبير جداً، والذي يلاحَظ من خلال هذه الرسائل.

تنوّعت الرسائل بين الفوائد الرجالية ودراسة بعض أحوال الرواة والأسانيد، منها على سبيل المثال: رسالة في تزكية الرواة من أهل الرجال، رسالة في ابن الغضائري، رسالة في أصحاب الإجماع، رسالة في أبي بكر الحضرمي، رسالة في الصحيفة السجادية، رسالة في لزوم نقد المشيخة وغيرها.

٢٢ ـ الجهارسوقي (١٣١٨هـ)، وشرح مشيخة الفقيه

السيد محمد الجهارسوقي (١٢٣٥ ـ ١٣١٨هـ): كان من أعلام الرجال في عصره، وأحد مشايخ المحدّث النوري.

له في الرجال:

أ ـ الفوائد الرجالية: ويسمّى بـ(معدن الفوائد).

ب ـ شرح مشيخة الفقيه[2].

---

(١) مقدّمة تحقيق الرسائل الرجالية ١: ١١.

(٢) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٤٩٠ ـ ٤٩١.

٢٣ ـ النراقي (١٣١٩هـ)، وشعب المقال

الشيخ أبو القاسم بن محمد بن أحمد (صاحب المستند) بن مهدي النراقي (١٣١٩هـ): له في علم الرجال: **شعب المقال في درجات الرجال**، مكوّن من أربع شُعَبٍ ـ كما عبّر ـ إلا أنّ المصنّف يقول في المقدّمة بأنه مكوّن من ثماني شعب، فلعلّ الكتاب الذي بين أيدينا غير كامل، أو أنّه عدل عن أربع منها، أو غيّر منهجه فيما بعد، أو لم يسعفه الحظّ والظرف لإكمالها.

والشُعب الأربع هي:

الأولى: مرتبطة بأربع مقدّمات في علم الرجال، عبّر عن كل واحدة منها بـ(فاتحة)، وهي الحاجة إلى علم الرجال، وقبول الجرح والتعديل، وتعارض الجرح والتعديل، واصطلاحات المدح والقدح في كلمات الرجاليّين.

الثانية: في الرجال الموثّقين، والذين لم يضعّفهم أحد.

الثالثة: فيمن اختلف في وثاقتهم من الرجال.

الرابعة: الممدوحين دون وثاقة.

وقد رتّب كلّ الأسماء حسب الحروف، كما أنّه يذكر تعريفاً مختصراً بكلّ واحد منهم.

٢٤ ـ النوري (١٣٢٠هـ)، والقفزة الملحوظة في الجهد الحديثي وتتبّع الوثائق

الميرزا حسين بن محمد تقي النوري الطبسي (١٢٥٤ ـ ١٣٢٠هـ): ولد في قرية نور من قرى طبرستان، وهاجر إلى طهران ودرس فيها، ثم هاجر إلى العراق أكثر من مرّة، درس على يد الشيخ الأنصاري (١٢٨١هـ) والميرزا الشيرازي (١٣١٢هـ).

كان النوري غزير التأليف، وينقل تلميذه آغا بزرك الطهراني أنه كان يشتغل في التأليف كلّ يوم من بعد صلاة العصر حتى غروب الشمس[١].

ويعدّ النوري من أهم المتخصّصين في علمي الحديث والرجال، فالقارئ له يدرك من البداية سعة ثقافته في هذين العلمين، وقد استطاع ـ نتيجة بحثه وتتبّعه ـ أن يتوصّل لبعض المصادر الحديثية القديمة، ويتعرّف على الكثير منها مما كان مفقوداً عند من سبقه، ولهذين السببين وغيرهما[٢] كَتَبَ مستدركه على كتاب تفصيل وسائل الشيعة للحرّ العاملي.

وقد راج كتابه (مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل) في الأوساط العلميّة بوصفه مصدراً مكمّلاً لكتاب الحرّ العاملي، حتى أنه نُقل عن الشيخ محمد كاظم الخراساني المعروف بالآخوند الخراساني (١٣٢٩هـ)، أنّه قال في حقّ الكتاب: إنّ الحجّة للمجتهد في عصرنا لا تتم قبل الرجوع إلى المستدرك[٣].

إلا أنّ هناك من اعترض على المنهج الذي سار عليه النوري في كتابه هذا وغيره من الكتب، كالإمام الخميني (١٤١٠هـ)، الذي يقول فيه: «..الذي كُتُبه لا تفيد علماً ولا عملاً، وإنما هو إيراد روايات ضعاف تنزّه عنها أولو الألباب من قدماء أصحابنا، كالمحمّدين الثلاثة المتقدّمين رحمهم الله. هذا حال كتب روايته غالباً كالمستدرك، ولا تسأل عن كتبه المشحونة بالقصص والحكايات الغريبة التي غالبها بالهزل أشبه منه بالجد. وهو ـ رحمه الله ـ شخصٌ صالح متتبّع؛ إلا أنّ اشتياقه لجمع الضعاف والغرائب والعجائب وما لا يقبلها العقل السليم والرأي

---

(١) ترجمة الطهراني لأستاذه النوري في مقدّمة مستدرك الوسائل.

(٢) لاحظ تفصيل وسائل الشيعة ومستدركاته.

(٣) مقدّمة تحقيق خاتمة المستدرك ١: ١٠.

المستقيم، أكثر من الكلام النافع..»[١].

وعلى أيّة حال، فقد ترك لنا الشيخ النوري في الرجال، ما يلي:

أ ـ خاتمة مستدرك الوسائل: وقد اشتملت على اثنتي عشرة فائدة في الحديث والرجال، وقد ظهرت سعة ثقافته الحديثية والرجاليّة فيها. ولأنّ المستدرك هو مستدرك على تفصيل وسائل الشيعة فقد جاءت خاتمته خاتمته في كثير من الفوائد، ومشى فيه على وزان الوسائل نفسه.

وفوائد هذه الخاتمة هي:

١ ـ تعداد المصادر المعتمدة في المستدرك.

٢ ـ إثبات صحّة المصادر التي اعتمدها ووثاقة مؤلّفيها، كنوادر علي بن أسباط، وكتاب دعائم الإسلام، وكتاب مصباح الشريعة ومفتاح الحقيقة، وغيرها من الكتب.

٣ ـ ذكر طرقه إلى أصحاب تلك المصادر المعتمدة عنده، مبتدئاً بمشايخه، وهم الشيخ مرتضى الأنصاري والشيخ عبدالحسين الطهراني والسيد مهدي القزويني والمولى علي بن ميرزا خليل الطهراني والميرزا محمد هاشم الخوانساري، ثم انتقل إلى مشايخهم ومشايخ مشايخهم وهكذا، وفيها استوعب الكثير من شيوخ الرواية والحديث عبر التاريخ.

٤ ـ شرح حال كتاب الكافي للكليني.

٥ ـ شرح مشيخة كتاب من لا يحضره الفقيه.

٦ ـ طرق الشيخ الطوسي في التهذيب.

٧ ـ في ذكر أصحاب الإجماع.

---

(١) روح الله الخميني، أنوار الهداية ١: ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

٨ ـ أمارة عامة لتوثيق المجهولين من أصحاب الصادق عليه السلام.

٩ ـ في الأخبار الحسنة والألفاظ الدالّة على التوثيق وأمارات الوثاقة.

١٠ ـ استدراك ما فات الوسائل من الثقات والممدوحين.

١١ ـ حول موقف الإخباريين من حجيّة القطع.

١٢ ـ نبذة في فضيلة علم الحديث الشريف.

وطبعاً في داخل كلّ فائدة من هذه الفوائد فوائد أخرى جزئية، ما جعل هذه الخاتمة المكوّنة من اثنتي عشرة فائدة في عدّة مجلدات، فاقت العشرة في الطبعة الجديدة.

هذا، ومن كتبه أيضاً:

ب ـ تعليقة على توضيح المقال للشيخ علي الكني.

ج ـ حاشية على منتهى المقال للمازندراني.

٢٥. الشيخ محمّد طه نجف (١٣٢٣هـ)، وإتقان المقال

الشيخ محمد طه بن مهدي نجف (١٢١٤ ـ ١٣٢٣هـ): تلمّذ على الشيخ عبد الرضا الطفيلي والشيخ الأنصاري، وتلمّذ عليه عدد من الأعلام منهم: السيد محسن الأمين العاملي (١٣٧١هـ)، والسيد محمد سعيد الحبوبي (١٣٣٣هـ). رجع إليه الناس في التقليد بعد الشيخ محمد حسين الكاظمي. وترك الكثير من المؤلَّفات في الفقه والأصول.

توفي في النجف الأشرف سنة ١٣٢٣هـ[1].

ترك في الرجال: **إتقان المقال في علم الرجال**، وكان يسمّى من قبل (إحياء

---

(١) الأمين، أعيان الشيعة ٩: ٣٧٥.

الأموات في أسماء الرواة)، ويعرف أيضاً بـ(رجال الشيخ محمد طه نجف)[1].

٢٦ ـ العلياري (١٣٢٧هـ)، والبحوث الجادّة في بهجة الآمال

الملا علي بن عبدالله العلياري التبريزي (١٢٣٦ ـ١٣٢٧هـ): ولد في إحدى قرى تبريز سنة ١٢٣٦هـ، ودرس فيها بعض مقدّمات العلوم، ثم هاجر إلى النجف، وتلمّذ على الشيخ مرتضى الأنصاري والمجدّد الشيرازي، والسيد حسين الكوهكمري و.. عاد إلى مسقط رأسه سنة ١٢٨٧هـ[2].

له كتاب **بهجة الآمال في شرح زبدة المقال**، وهو ـ كما يصرّح مؤلّفه ـ شرح لأرجوزة السيد حسين البروجردي (١٢٦٠هـ) المسمّاة بـ (**زبدة المقال في معرفة الرجال**).

قدّم العلياري لكتابه بإحدى عشرة مقدّمة ذات طابع كلّي في القواعد الرجالية، كتعريف علم الرجال والحاجة إليه، وترتيب كتب الرجال والرجوع إليها، وفي المشتركات الرجالية، وفي الفرق الإسلامية، ومصطلحات هذا العلم و..

ونجد في هذا الكتاب حديثاً حول مدرك حجّية قول الرجالي والآراء في هذه المسألة بتفصيل يتناسب ومستوى مرحلته.

٢٧ ـ الجالبردي (١٣٢٨هـ)، واستمرار الرجال المنظوم

الشيخ محمد علي البروجردي الجالبردي (١٣٢٨هـ): سكن مدينة النجف من

---

(١) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٢٠٧؛ والذريعة إلى تصانيف الشيعة ١٠: ١٢٢.

(٢) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٣٢٨؛ وعبدالله المامقاني، مخزن المعاني في ترجمة المحقّق المامقاني: ٣٠٣.

سنة ١٣١٤هـ حتى وفاته سنة ١٣٢٨هـ ولمّا يبلغ الأربعين من العمر، صاحب الأرجوزة في الفقه باللغة الفارسية (دستور عمل)»[1].

له في التراث الرجال: **أرجوزة عدّة الخلف في عدّة السلف**، يقول عنها آغا بزرك الطهراني في ذريعته: «..مرتّب على بابين، **أوّلهما في العلماء والمجتهدين في عشرة فصول**، أوّلها في علماء القرن الثالث عشر وتقهقر إلى القرن الرابع للهجرة وما قبله، فجعلهم في الفصل العاشر، وبعد الخاتمة فيها ستة فوائد:

١ ـ مشايخ الطوسي.

٢ ـ مشايخ الصدوق.

٣ ـ مشايخ الكليني.

٤ ـ في النساء.

٥ ـ في الكنى والألقاب والأنساب.

٦ ـ في جمع من علماء القرن الحاضر (الرابع عشر).

والباب الثاني: في اثني عشر مقالة لكلّ إمام مقالة، وفيها ثمانية فصول:

١ ـ اسمه ولقبه.

٢ ـ في نسبه.

٣ ـ ولادته ووفاته.

٤ ـ في أولاده.

٥ ـ في أوصافه.

٦ ـ في معجزاته.

٧ ـ في أصحابه المؤلّفين.

---

(١) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٣٠٩.

٨ ـ في بقيّة أصحابه»[١].

وممن تبع الجالبردي في المنظومات أو الأراجيز في هذه المرحلة جماعةٌ أذكر منهم:

أ ـ السيد عبدالحسين آل كمّونة (١٣٣٦هـ): منظومة في الرجال[٢].

ب ـ منير الدين البروجردي (١٣٤١هـ): منظومة في أصحاب الإجماع، ومنظومة أخرى في الرجال[٣].

٢٨ ـ الخاقاني (١٣٣٤هـ)، وتطوير وبسط جهود مدرسة البهبهاني

الشيخ علي بن حسين الخاقاني النجفي (١٣٣٤هـ): ممن تلمّذ على الشيخ الأنصاري والميرزا الشيرازي، وأخذ علمَي الحديث والرجال من الميرزا خليل الطهراني، وهو شيخ روايته[٤].

ترك لنا: **رجال الخاقاني**، وهو عبارة عن تعليقة على مقدّمة الوحيد البهبهاني، ويصف فيها ما قام به في تعليقته قائلاً: «.. وضعت عليها تعليقة، لبعض تلك الفوائد مبيّنة، وعن كثير من تلك الغوامض مفصحة، مضيفاً إليها جملة من الفوائد لم أعثر على من جمعها في التحرير على أحسن وجه، مع شدّة الحاجة إليها، وعدم إمكان القناعة بدونها..»[٥].

وأبرز المعالم العامّة لجهود الخاقاني الرجاليّة، ما يلي:

(١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ١٥: ٢٢٨.

(٢) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ٢١٨.

(٣) المصدر نفسه: ٤٦٥.

(٤) المصدر نفسه: ٣١٦.

(٥) علي بن الحسين الخاقاني، رجال الخاقاني: ٣.

أولاً: قُسّم الكتاب إلى قسمين اثنين:

الأوّل: في الفوائد الرجالية التي قدّم بها تعليقته على فوائد البهبهاني.

الثاني: في تعليقته على فوائد البهبهاني.

ثانياً: تناول الخاقاني في قسم الفوائد ست عشرة فائدة رجالية مفصّلة جدّاً، وفي داخل كلّ فائدة مجموعة كبيرة من المطالب والتحقيقات، وهذه الفوائد ـ على نحو الإجمال ـ كالتالي:

في الخلاف الواقع في العدالة.

في اعتبار الظنون الرجالية.

في ذكر العِدد وما يجري مجراها؛ كلفظ جماعة ورهط.

في أنّه لا يعتبر في حجيّة الخبر وجوده في أحد الكتب الأربعة.

في اختلاف المحدّثين والأصوليين في جواز العمل بالوجادة.

فيما يُكتفى به في الجرح والتعديل.

في ذكر أصحاب الإجماع ومن يشهد لهم الثقات بالوثاقة.

في بيان الحاجة إلى علم الرجال.

في بيان ما يحتاج إليه إلى بيان: وفيه مجموعة من المعلومات يحتاجها الرجالي وتحتاج إلى بيان وإيضاح.

في بيان الفِرق المنحرفة: وذكر فيه ست عشرة فرقة.

في ذكر جماعة من الممدوحين في زمان الأئمةعليهم السلام: وفيه من مُدح في زمان غيبة الإمام المهديعليه السلام، ومن ادّعى البابية.

في أنّ كثيراً ما يروي المتقدّمون من علمائنا عن جماعة من مشايخهم الذين يظهر من حالهم الاعتناء بشأنهم وليس لهم ذكر في كتب الرجال، والبناء الظاهر

يقتضي إدخالهم في المجهولين.

في أنّه لابد من التأمل في أخذ الروايات من الكتب الأربعة وغيرها من جهة الإسناد.

في وجه عدول الشيخ الطوسي (رحمه الله) في كتابيه عن السند إلى غيره لكونه أعلى.

في أنّ المعتبر هو حال الراوي حال الأداء لا حال التحمّل.

في أنه قد يدخل في بعض الأسانيد من لم يصرَّح فيه بتعديل وتوثيق ولا بجرح ولا تضعيف.

ثالثاً: أما طريقته في التعليق على فوائد البهبهاني فكان يبدأ في عرض مقطع مما يريد أن يعلّق عليه، ويبدأ في الحديث فيه بشكل مفصّل، وكأنه يبحث بحثاً مستقلاً.

وقد حقّق الكتاب السيد محمد صادق بحر العلوم، وقدّم له حسين الشيخ حسن الخاقاني حفيد المؤلِّف.

٢٩ـ الإصفهاني (١٣٣٩هـ)، والنقد الرجاليّ الشديد على الحديث السنّي

الميرزا فتح الله النمازي، المشهور بـ(شيخ الشريعة الإصفهاني) (١٢٦٦ ـ ١٣٣٩هـ): ولد في إصفهان ودرس فيها مبادئ العلوم الإسلامية، ثم هاجر إلى مدينة مشهد، ثم النجف، وقام بتدريس البحث الخارج، كانت له مشاركات جهادية ضدّ الانجليز في العراق.

توفي في النجف سنة ١٣٣٩هـ ودفن فيها[١].

(١) الأمين، أعيان الشيعة ٨: ٣٩٢.

له كتاب **القول الصرّاح في البخاري وصحيحه الجامع، والذي ألمحنا إليه فيما سبق**: وهذا هو الاسم المشتهِر للكتاب، ومؤلِّفه لم يسمّه، والاسم من وضع تلميذه الشيخ آغا بزرك الطهراني، كما يخبر بذلك الشيخ جعفر السبحاني في تقديمه لتحقيق الكتاب(١).

لم يأتِ الكتاب في السياق الرجالي بالمعنى الذي نريده هنا، فهو أنموذج للمحاكمات السّندية والرجاليّة بين المذهبين الإسلاميين: الشيعي والسنّي، ولكنه يلقي بشيء من الضوء على دوائر تحرّك فيها العلماء مصطبغةً بصبغة رجالية؛ لذا نأتي به هنا.

قسّم شيخ الشريعة الكتاب إلى ثلاثة أقسام: **ففي القسمين الأوّلين** كان حديثه منصباً حول النقد المتني لأخبار صحيح البخاري وتسجيل الإشكالات عليها، فيما جاء **القسم الثالث**، والذي عنونه بـ(مشاهير الرواة في حديث السنّة)، ليدرس فيه أبرز رواة الحديث في المجاميع السنّية، وهم: عبدالله بن عمر، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وأبو موسى الأشعري، وعبدالله بن الزبير، وأبو هريرة الدّوسي.

وفي هذا القسم بالذات درس الإصفهاني روايات هؤلاء وبعض طعون علماء أهل السنّة عليها، لينتهي في النهاية إلى تضعيفهم والتوقّف في رواياتهم.

ولغة الكتاب لغة عنيفة جدّاً من الناحية المذهبيّة، ويحوي تتبّعاً جيداً، وقد أخذ منه ـ مع الإشارة أو من دون إشارة ـ الكثيرُ ممّن كتب في نقد الحديث عند السنّة بعد ذلك، ممّن أشرنا لبعض أسمائهم سابقاً.

---

(١) مقدمّة جعفر السبحاني: و.

٣٠ـ حسن الصدر (١٣٥٤هـ)، والعمل الرجالي ـ الحديثي

السيد حسن بن السيد هادي الصدر العاملي (١٢٧٢ ـ ١٣٥٤هـ): صاحب كتاب (تأسيس الشيعة) و(تكملة أمل الآمل) للحرّ العاملي[١].

له في علم الرجال مجموعة من الآثار:

أ ـ ترجمة محمد بن إسماعيل.

ب ـ حاشية على تلخيص الأقوال (الرجال الوسيط).

ج ـ حاشية على منتهى المقال في علم الرجال للمازندراني.

د ـ عيون الرجال.

هـ ـ مختلف الرجال.

و ـ نهاية الدراية، الذي يحوي مجموعة من الأبحاث الرجاليّة والحديثيّة ويعدّ قيّماً في بابه.

٣١ـ أبو الهدى الكلباسي (١٣٦٥هـ)، والاهتمام بدراسة شخصيّات الرجاليّين

الميرزا أبو الهدى الكلباسي (١٣٥٦هـ): درس في إصفهان على والده، ولمّا توفي انتقل إلى مدينة النجف الأشرف وتلمّذ على الشيخ الآخوند الخراساني دورتين في أصول الفقه، وبعدها رجع إلى إصفهان.

يعدّ الكلباسي من المتخصّصين في علمي الرجال والدراية، فقد اهتم بتدريسهما حتى صار يُعَدّ من أهم أعلامهما. توفي في إصفهان ودفن فيها[٢].

له مجموعة من المصنّفات الرجالية، وهي:

---

(١) الطهراني، مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ١٣٠.

(٢) مقدّمة ولده لكتاب سماء المقال ١: ٣٧.

أ ـ **سماء المقال في تحقيق علم الرجال**: يخبر ولدُه بأنّ والده ألّف هذا الكتاب في مدّة ثلاثين سنة، فشرع فيه سنة ١٣١٠هـ وانتهى منه سنة ١٣٤٠هـ.

قسّم الكلباسي كتابه إلى أربعة أقسام:

القسم الأوّل: كما أطلق عليه، في (**المعرِّفين**)، وهم أصحاب الأصول الرجالية الأساسية، ابن الغضائري والكشي والطوسي والنجاشي والعلامة وابن داوود، وفي هذا القسم درس فيه كتبهم وما يرتبط بهم من أبحاث وشيئاً عن أحوالهم، وهذه خطوة متقدّمة في انبيئة الرجالية، وهو التعريف والبحث حول المصادر الرجالية كان لها حتى زمانه حضور بسيط.

القسم الثاني: (**المعرَّفين**) وهم الرواة في أسانيد الأخبار، وبَحَثَهم في عنوانين وهما: (**تمييز المشتركات**) كأبي بصير ويوسف بن الحارث وعبدالله بن محمد الأسدي وغيرهم الكثير.

والعنوان الآخر (**نقد المشتبهات**) وهم من عُرفت أوصافهم ولم تُعرف أشخاصهم، أو عرفت أشخاصهم ولم تُعرف أوصافهم وبحث فيه ثلاثة أسماء وهم: السكوني وعمار الساباطي وعمر بن حنظلة.

القسم الثالث: **بعض الاصطلاحات الرجالية** والتي بِتْنا نراها في أغلب الكتب من قبيل: أسند عنه، والحجّة، والثقة، عينٌ وجه، وصحيح الحديث و..

القسم الرابع: **القواعد الرجالية** وهي: أصحاب الإجماع، ونقد الطرق والمشيخة في كتب الحديث، وأقسام الخبر.

هذا، ومن كتبه الرجاليّة أيضاً:

ب ـ تعليقة على الرجال الكبير.

ج ـ زلات الأقدام في الأفكار الرجالية.

د ـ الصراط المستقيم في التمييز بين الصحيح والسقيم.

هـ ـ القواعد الرجالية، وفيه بعض موضوعات علم الدراية.

٣٢. المشكيني (١٣٥٨هـ)، والتصنيف المستقلّ في الكلّيات الرجاليّة

الميرزا أبو الحسن المشكيني (١٣٠٥ ـ ١٣٥٨هـ): عالم فاضل مدرّس مؤلِّف من علماء الترك، كان يدرّس في النجف علمي الأصول والفقه، له حاشية معروفة على كفاية الأصول[١]، يمكن تصنيفها من أهم الحواشي والشروح.

ترك لنا في الجرح والتعديل: **وجيزة في علم الرجال**، الكتاب متمحّض في الكلّيات الرجالية، وقد تناول فيه ـ بوصفه مدخلاً للعلم ـ موضوع علم الرجال، وتعريفه، وحجيّة الأخبار، وقطعية صدور الأخبار.

ثم عشرة فصول في الفوائد الرجالية ذات الطابع الكلّي، مثل: حجية قول الرجالي، وروايات بني فضّال، وتمييز المشتركات و..

وخصّص بعد ذلك فصلين لعلم الحديث والدراية، وهما: أقسام الحديث، وأنحاء تحمّل الحديث.

٣٣. شرف الدين (١٣٧٠هـ)، وفتح باب رجال الشيعة في أسانيد السنّة

السيد عبد الحسين شرف الدين العاملي (١٢٩٠ ـ ١٣٧٠هـ): ولد في العراق في مدينة الكاظمية، ودرس فيها من مقدّمات العلوم الدينية، حضر أبحاث الخارج في علم أصول الفقه عند الشيخ الآخوند الخراساني (١٣٢٩هـ)، وفي الفقه عند الشيخ محمد طه نجف (١٣٢٣هـ)، وآغا رضا الهمداني (١٣٢٢هـ)

---

(١) أعيان الشيعة ٢: ٣٣٦.

صاحب كتاب مصباح الفقيه، وشيخ الشريعة الإصفهاني (١٣٣٩هـ)، والشيخ عبد الله المازندراني (١٣٣٠هـ)[1].

من أشهر كتب السيد شرف الدين **كتاب المراجعات**، والكتاب ـ كما يقول المؤلّف ـ عبارة عن مناظرات جرت مراسلةً بينه وبين شيخ الأزهر آنذاك الشيخ سليم البشري المالكي (١٣٣٥هـ)، والموضوع الأساسي للكتاب هو إثبات إمامة أئمة أهل البيت عليهم السلام، وقد حقَّق الكتاب الشيخ حسين الراضي المعاصر بطلبٍ من السيد محمد باقر الصدر (١٤٠٠هـ)[2].

لم يأتِ الكتاب في سياق رجالي بالمعنى الذي نريده هنا، إلا أنّ المراجعة السادسة عشرة، وهي تحت عنوان (**مائة من أسناد الشيعة في أسناد السنّة**)، ذكر فيها مائة من رواة الشيعة الذين وردوا في أسانيد الروايات السنّية.

وكانت طريقته فيها كالتالي: يأتي باسم الراوي، ويذكر ترجمته من المصادر السنّية، وأين اعتُمدت روايته في كتب الحديث عندهم، مرتِّباً ذلك كلّه حسب حروف الهجاء.

وها هنا أنموذج من ذلك:

«٥٢ـ عبدالرحمن بن صالح الأزدي، وهو أبو محمد الكوفي.

ذكره صاحبه وتلميذه عباس الدوري، فقال: كان شيعياً. ذكره ابن عدي، فقال: احترق بالتشيع. ذكره صالح بن جزرة، فقال: كان يعترض على عثمان. ذكره أبو داود، فقال: ألّف كتاباً في مثالب الصحابة، رجل سوء.

ومع ذلك فقد روى عنه عباس الدوري، والإمام البغوي، وأخرج له

(١) للمزيد لاحظ: بلغة الراغبين في سلسلة آل شرف الدين: ٤٩٣.

(٢) أحمد أبو زيد العاملي، محمد باقر الصدر، السيرة والمسيرة في حقائق ووثائق ٣: ٤٢٣.

النسائي.

ذكره الذهبي في ميزانه، فوضع على اسمه رمز النسائي إشارة إلى احتجاجه به، ونقل من أقوال الأئمة فيه ما سمعت. وذكر أنّ ابن معين وثّقه، وأنه مات سنة خمس وثلاثين ومائتين.

ودونك حديثه في السنن عن شريك وجماعة من طبقته»[١].

وفكرة رجال الشيعة في أسانيد السنّة طوّرها ـ بعد شرف الدين ـ الباحث المعاصر نجم الدين الطبسي في كتاب مفصّل حمل هذا العنوان، سنشير إليه لاحقاً بحول الله.

٣٤ـ المظفّر (١٣٧٥هـ)، والنقد الموسّع لرجال الحديث السنّة

الشيخ محمد حسن المظفّر (١٣٠١ ـ ١٣٧٥هـ): له كتاب **الإفصاح عن أحوال رواة الصحاح**، تناول فيه رواة الصحاح الستّة الذين ضُعّفوا من علماء الجرح والتعديل، مرتّباً ذلك كلّه حسب الحروف. وله تجربة أخرى أكثر اختصاراً في مقدّمة كتابه (دلائل الصدق في نهج الحق)[٢]، وقد تحدّثنا سابقاً عنه وعن سياق تجربته.

٣٥ـ الطهراني (١٣٨٩هـ)، والتصنيف المفهرس في علماء الرجال وأعمالهم

الشيخ محمد محسن الرازي، المعروف بـ(آغا بزرك الطهراني) (١٢٩٣ ـ ١٣٨٩هـ): تلميذ الشيخ الخراساني (١٣٢٩هـ)، والشيخ حسين النوري (١٣٢٠هـ)، وشيخ الشريعة الإصفهاني (١٣٣٩هـ)، والسيد محمد كاظم

---

(١) عبدالحسين شرف الدين، المراجعات: ١٣٦.

(٢) الطهراني، مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: ١٣٨.

اليزدي (١٣٣٧هـ). والآغا بزرك الطهراني مشهور بكثرة إجازاته، وأشهر مؤلّفاته كتابه الكبير (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) المطبوع في ٢٦ جزءاً، والذي استمرّ في تأليفه خمسين عاماً متواصلة جاب خلالها البلدان والأقطار.

ترك الشيخ الطهراني مؤلّفات في تراجم العلماء وشرح أحوالهم، أمّا فيما يرتبط بموضوعنا فله **كتاب مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال** والذي يصبّ في قناة علم الرجال بالمعنى العام كما سيتّضح.

الكتاب عبارة عن مسرد أو فهرست لأسماء المصنّفين في علم الرجال منذ القرون الأولى، يقول عن تأريخ تأليفه للكتاب: «..وبما ذكرناه من الحقوق للمؤلّفين في الرجال استحقّوا أن يخصّوا بتصنيف كتاب منفرد لهم، أداءً لبعض حقوقهم وإحياءً لذكرهم. لقد كان يدور في خلدي من أوائل شبابي، ولذا شرعت في النجف (١٣١٧هـ) وأنا يومئذ ابن أربعة وعشرين عاماً، فأخذت دفتراً ودوّنت فيه كل ما اطّلعت عليه من أحوال هؤلاء الأعلام على ترتيب الحروف يقرب من أربعين صفحة، وهو موجود بين كتبي اليوم، فيهم الستّون رجلاً الذين ذكرهم (الكنى) في آخر كتابه (توضيح المقال) في الطبع الأول (١٣١١هـ)، والستون الآخرون الذين ذكرهم شيخنا النوري..»[1].

أمّا طريقته في عرض أسماء المصنّفين، فهي أنّه رتّبهم ترتيباً ألفبائياً، يذكر الاسم وشيئاً من ترجمته الشخصيّة، ثم كتبه الرجالية، وعلى سبيل المثال نجده يقول: «محمد باقر بن جعفر البهاري (١٣٣٣هـ): (الشيخ ..) ابن كافي الهمداني المتوفي بها في شعبان (١٣٣٣هـ). له كتاب (روح الجوامع في المهذّب من الكتب الجوامع الرجالي)، وله (تلخيص الرسائل الرجالية) للسيد محمد باقر الحجة

(١) آغا بزرك الطهراني، مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: د.

الإصفهاني..»[١].

دعا الشيخ الطهراني في مقدّمة كتابه إلى تكوين لجنة تقوم باستقصاء المصنّفات الرجاليّة المعاصرة، وخصوصاً لمن هم في البلاد البعيدة. نأمل لهذه الدعوة أن تجد صداها عند المهتمّين بأمثال هذه الفهارس، لاسيما في ظلّ التطوّر التقني والمعلوماتي الحاصل في عصرنا هذا.

(١) المصدر نفسه: ٨٧ ـ ٨٨.



الأعلام الخمسة
ذروة النشاط الرجالي عند الإماميّة في القرن الأخير

تمهيد

بعد أن انتهينا من الحديث عن التجارب المتراكمة في هذه المرحلة الأخيرة من مراحل علم الرجال عند الإماميّة، نفضّل أن نخصّ خمسةً من كبار علماء الرجال في القرن الأخير، ممّن تميّزت جهودهم بالموسوعية والشموليّة والابتكار، على تفاوت بينهم في هذه الخصال، لكن نظراً لصيرورة تراثهم اليوم مرجعاً أساسيّاً في النشاط الرجالي، أحببنا أن نفصلهم بالذكر ونخصّهم بالاهتمام، وسوف نرتبهم على الطريقة التالية، لا على تواريخ الوفاة، وهم: الشيخ عبد الله المامقاني، والشيخ محمّد تقي التستري، والسيد أبو القاسم الخوئي، والسيد حسين البروجردي، والشيخ علي النمازي الشاهرودي.

وجاء ترتيبنا بهذه الطريقة لسبب، وهو أنّ المامقاني كان البداية، فجاء التستري في قاموس الرجال ليكون تعليقةً على جهود المامقاني، ويكتمل مشهدٌ من المشاهد، ثم جاء السيد الخوئي، ومعه السيّد البروجردي ليكوّنا أكبر

مدرستين رجاليّتين في عصرنا الحاضر، ولهذا وضعناهما في مقابل بعضهما، ثم خصّصنا عنواناً في الأخير أبرزنا فيه معالم التمايز بين الرجلين ومدرستيهما، وقد حظي حديثنا عنهما بالأهميّة والتوسعة النسبية؛ نظراً لكون علم الرجال الحالي في الغالب امتداداً لهما في حوزتي قم والنجف، ممّا دفعنا للحديث عنهما أكثر من البقيّة. وختمنا الحديث بالرجل الموسوعي المتتبّع الشيخ النمازي الذي كتب كتابه استدراكاً على جهود المامقاني والخوئي وغيرهما، فناسب ذكره في الأخير.

ونشرع بالحديث عنهم على الشكل التالي:

١. المامقاني (١٣٥١هـ)، والقفزة نحو أكبر موسوعة رجاليّة حتى زمنه

الشيخ عبد الله المامقاني (١٢٩٠ ـ ١٣٥١هـ): ولد في النجف الأشرف، ودرس فيها مقدّمات العلوم على والده، ثم حضر عنده خارج الفقه والأصول، صاحب مؤلّفات كثيرة خصوصاً في علم الفقه، يقول: «..ولو جمع ما حرّرته لعدل الجواهر ثلاث مرات»[1]، ويريد بالجواهر كتاب الشيخ محمد حسن النجفي (١٢٦٦هـ) جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، والمطبوع في ٤٣ مجلّداً.

ترك لنا المامقاني كتاباً في الرجال، إلا أنه متميّز في بابه وهو: **تنقيح المقال في علم الرجال**، أوسع موسوعة رجالية عند الإمامية من حيث المضمون، ألّفه في ثلاث سنوات كما نُقل عن ولده الشيخ محيي الدين الذي حقّق كتاب والده.

والكتاب بحقّ يعتبر موسوعة رجالية جامعة لرجال الحديث والتابعين والصحابة، وقد عبّر الشيخ آغا بزرك الطهراني ـ وهو المتتبّع ـ عن إعجابه به بقوله: «هو أبسط ما كتب في الرجال؛ حيث إنّه أدرج فيه تراجم جميع الصحابة

---

(١) عبدالله المامقاني، مخزن المعاني في ترجمة المحقّق المامقاني: ٩٢.

والتابعين وسائر أصحاب الأئمة وغيرهم من الرواة إلى القرن الرابع، وقليل من العلماء المحدّثين في ثلاث مجلّدات كبار لم يزد مجموع مدّة جمعه وترتيبه وتهذيبه وطبعه على ثلاث سنين..»[١].

ولكي نطّلع على ما قدّمه المامقاني في هذا الكتاب، يمكن القول:

١ ـ تناول المامقاني في كتابه عدداً كبيراً من الأسماء والكنى والألقاب والنساء، بلغ ١٦٣٠٧ شخصاً، وهو عددٌ ضخم جداً إذا ما قورن بما سبقه من مؤلّفات، ومع هذا سنجد فيما يأتي أنّ صاحب مستدركات علم رجال الحديث استدرك عليه بعض الأسماء. وفي هذا يقول الدكتور محمود سعيد ممدوح ـ أحد الباحثين السنّة البارزين في العصر الحديث ـ: «ومن فوائد تنقيح المقال أنّ فيه عدداً كبيراً من الرواة من الشيعة وغيرهم لم يُعرفوا في كتب الرجال المشهورة عند أهل السنّة»[٢].

٢ ـ قدّم للكتاب بمجموعةٍ من المقدّمات المنهجيّة الهامّة، وهي: تعريف علم الرجال، وموضوعه، وفائدته، ووجه الحاجة إليه. وقد باتت هذه المقدّمات أشبه بالمدخل الأساسي للولوج للعلم تكوّنت بعد نضوج العلم ودخوله في دائرة التدوين الجدّي.

٣ ـ تناول في صدر الكتاب ثلاثين فائدةً رجالية، جاءت كلها ذات طابع كلّي وتعالج المسائل الشائكة في العلم، مثل التأريخ لمواليد ووفيات أهل البيت عليهم السلام، الرموز المستعملة في الكتب الرجاليّة، بحث حول الواقفية والفطحية، بعض اصطلاحات علماء الرجال و.. وتعدّ هذه الفوائد هنا من أشمل الفوائد في

---

(١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٤: ٤٦٦.

(٢) محمود سعيد محمّد ممدوح، الاتجاهات الحديثيّة في القرن الرابع عشر: ٦٨.

الكتب الرجالية.

٤ ـ طريقته في عرض الأسماء أن يأتي بالاسم وضبطه، ثم ترجمته من كتب الرجال، وبعدها يعلّق إن كان له تعليق عليه. فطريقته في غاية البساطة والسلاسة وبعيدة عن التعقيد أو الاضطراب، بل هو عندما يتعرّض لشخصيات تاريخية كالصحابة يسهب في البحث والتعليق التاريخي بحيث يبدو وكأنّه لا يرتبط بالبحث الرجاليّ الصرف، لكنّ إسهابه هذا بالغ الأهميّة؛ لأنّه يحاول أن يضع القارئ في صورة شاملة عن الشخصيّة المترجَمة، وليس فقط في إطار ضيّق فيما كتبه عنه الرجاليّون من حيث التوثيق والتضعيف، ومن هنا يمكن القول بأنّه لو فصل الصحابة مثلاً من كتابه، ليجمعوا في كتاب واحد، لكان كتاباً بالغ الأهميّة في ترجمة الصحابة عند الشيعة الإماميّة.

٥ ـ إحدى أهم الملاحظات على الكتاب هي أنّ المامقاني استعمل مصطلح (المجهول) أعمّ مما هو مصطلح عليه عند الرجاليين، ليعمّ المجهول بالمصطلح (وهو من صرّح الرجاليون بجهالته) والمهمل (وهو من لم يذكره الرجاليّون لا بمدح ولا قدح)، فعندما نقرأ في الكتاب أنّ فلاناً مجهول فيحتمل أن يكون مجهولاً أو مهملاً بحسب اصطلاح الرجاليّين الإماميّة.

٦ ـ كتب المامقاني (فهرست) دوّن فيه أسماء كلّ من ورد في كتابه وقيمته الرجالية، مثلاً آدم بن علي: مجهول وهكذا. وأطلق عليه اسم (نتائج التنقيح)، وهو عمل مفيد جدّاً في التنظيم والتسهيل على المراجعين للكتاب، يشبه ـ كما يقول بعض الباحثين المرموقين من علماء الحديث المعاصرين عند أهل السنّة اليوم[1] ـ ما فعله ابن حجر في كتابه (تقريب التهذيب).

(١) راجع: المصدر نفسه: ٦٢.

٧ـ وأخيراً ختم الكتاب بعشر فوائد رجاليّة.

هذا، والكتاب في ثلاثة مجلدات رحليّة ضخمة حجريّة، أضيف إليه في آخرها كتابه الآخر في علم الحديث والدراية (مقباس الهداية)، وقد حقّق كتاب مقباس الهداية مع ملحقات وتتمّات فصدر في سبعة مجلّدات، وهو كتاب من أوسع ما كتبه الشيعة في علم الحديث والدراية، وبهذا يكون المصنّف قد جمع بين الثقافة الحديثية والرجاليّة، ممّا أعطاه قدرة فائقة على التعامل مع النصوص والأحاديث والأسانيد والرواة، ومكّنه من رؤية الأمور بطريقة مستوعبة.

لكنّ ذلك ـ وربما بسبب السرعة في تأليف الكتاب ـ لم يمنع عن وقوع المشاكل في هذا الكتاب، وسيأتي أنّ المحقق التستري قد خصّص كتابه قاموس الرجال للتعليق والاستدراك على ما فعله المامقاني، وكشف فيه عن عدد كبير من الأخطاء والاشتباهات التي قد يختلف العلماء في تحديد المصيب من المخطئ فيها.

كما تقوم مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث بتحقيق كتاب تنقيح المقال منذ عدّة سنوات، وقد صدر منه عدد كبير من المجلّدات، ويتوقّع أن يقارب أو يزيد عن الخمسين مجلّداً، وقد زيّنت الطبعة الجديدة المحقّقة للكتاب بتعليقات بالغة الفائدة والأهميّة، من قبل ولد المصنّف الشيخ محيى الدين المامقاني.

٢ـ التستري (١٤٠٥هـ)، ومزايا العمل النقدي على جهود المامقاني

الشيخ محمد تقي بن محمد كاظم التستري (١٣٢٠هـ ـ ١٤٠٥هـ): ولد في مدينة النجف، ثم هاجر عنها مع والده إلى مدينة تستر الإيرانية، وتلقى فيها مقدّمات العلوم الإسلامية والدروس العليا التي أخذها عن الشيخ محمد تقي

شيخ الإسلام والسيد مهدي آل طيّب ووالده، ثم هاجر إلى مدينة كربلاء، فأقام فيها ست أو سبع سنوات ثم عاد إلى تستر مرّةً أخرى. له الكثير من المصنّفات في حقول متنوّعة من المعارف الدينية[1].

اهتمّ التستري كثيراً بموضوع الأخبار الموضوعة، ولعلّ كتابه (الأخبار الدخيلة) أوّل كتاب شيعي يسلّط الضوء على هذا الموضوع «...كان كتابه أشبه بملاحظات سجّلها على روايات متفرّقة، كان يواجهها أثناء بحثه العلمي، ثم عمد إلى جمعها في كتابه هذا، وربما لهذا لاحظنا وجود بعض نماذجه المشابهة للأخبار الدخيلة في كتابه: النجعة في شرح اللمعة، كما وجدنا سوء تنظيم وترتيب فيه، حيث جعل أصل الكتاب مجلّداً واحداً، فيما جُعلت المستدركات ثلاثة مجلدات، في كلّ منها استدراك على تمام فصوله تقريباً»[2].

ترك التستري لنا في علم الرجال كتاب: **قاموس الرجال**، وهو يقع في اثني عشر مجلّداً، ويُعدّ من أوسع الكتب النقدية للمصادر الرجالية، والكتاب في أساسه تعليقة نقدية ـ كما ألمحنا سابقاً ـ على كتاب تنقيح المقال للعلامة المامقاني (١٣٥١هـ)، إلا أنّ هذه التعليقات كبرت فكانت هذا الكتاب بهذه السّعة.

يقول التستري في المقدّمة: «..فإنّ كتاب رجال العلامة المامقاني (رحمه الله) وإن كان من أحسن ما صُنّف في بابه استقصاءً للمدارك والأقوال، وأتقن ما أُلّف في فنّه إحصاءً لنقل عبارات علماء الرجال، إلا أنّ فيه تطويلات بلا طائل، كضميمة توثيق جمع من المتأخرين إلى من وثق من القدماء، فإنّه لا أثر لذلك بعد وجود الأصل الواضح»[3].

---

(١) مقدّمة قاموس الرجال.

(٢) حيدر حب الله، نظريّة السنة: ٥٣٢.

(٣) محمد تقي التستري، قاموس الرجال ١: ٩.

ومن أهم معالم قاموس الرجال للتستري، ما يلي:

١ ـ افتُتح الكتاب بثمان وعشرين فصلاً لها طابع كلّي في علم الرجال، منها ـ على سبيل المثال ـ : أنّ المولى في قبال العربي، والفرق بين قول الرجاليّين فلان كوفي وفلان الكوفي، وفي الفرق بين قولهم فلان عن فلان وقولهم روى فلان عن فلان، والفرق بين الأصل والتصنيف والكتاب، وغيرها من الملاحظات على الرجاليّين في أمثال هذه الجهات، وهي نكات ظريفة ومفيدة ومليئة بالمعلومات القيّمة والثرّة.

ويمكن أن نقول: إنّ السّمة العامة لهذه الفصول التي افتتح بها الكتاب هي الإيجاز، فلم يمِل لطريقة المامقاني في البسط والتطويل، فاختار الإيجاز والاختصار.

٢ ـ رتّبت الأسماء في الكتاب ترتيباً ألفبائياً، وطريقته في عرضها: يذكر الاسم، وشيئاً مما ذكره المامقاني، ثم يبدأ بالتعليق والمناقشة والتحليل بقوله: (أقول).

٣ ـ يصرّح التستري بأنّه لا يذكر المهمَلين؛ لعدم الفائدة من ذكرهم. وقد شابه في هذا منهج بعض الرجاليّين الذين مرّوا علينا فيما سبق.

لكنّ هذه الطريقة قد يلاحظ بعضٌ عليها بأنّ مجرّد عدم ذكر شخص في كتب الرجال لا يعني أنّه ينبغي حذفه، فلعلّنا بتتبّع مرويّاته نستطيع الوصول إلى شيء ما، وطريقة السيد البروجردي هنا في الاجتهاد الرجالي قد تكون مفيدةً، والأمر بحاجة إلى تفصيل وتعميق نتركه لمناسبة أخرى.

٤ ـ ختم المؤلّف الكتاب بثلاثة وثلاثين فائدة رجاليّة، كلّها ذات طابع كلّي أيضاً، تشبه ما افتتح به الكتاب.

إنّ الشيء القيّم الذي يقدّمه لنا التستري في عمله هذا، هو الملاحقات النقديّة التفصيليّة التي قام بها في الموارد المختلفة، وذلك عبر تعليقه على كلام المامقاني وغيره، حيث نجده يثير أفكاراً هامّة ويراجع بهذا الصدد مصادر كثيرة، وصولاً إلى كتب الرجال وغيرها عند أهل السنّة، ممّا يعطى كتابه هذا قيمةً مضافة، من حيث نظرته النقديّة وتتبّعه وإيجازه غير المخلّ.

٣ ـ الخوئي (١٤١٣هـ)، تأصيل مدرسة النقد الرجالي وتبلور اتجاه التشدّد السندي

السيد أبو القاسم بن السيد علي أكبر الخوئي (١٣١٧ ـ ١٤١٣هـ): ولد في مدينة (خوي) من مدن آذربيجان سنة ١٣١٧هـ، وهاجر منها إلى النجف الأشرف سنة ١٣٣٠هـ، ودرس فيها مقدّمات العلوم على والده وأبحاث الخارج لدى التالية أسماؤهم:

شيخ الشريعة الإصفهاني (١٣٣٩هـ)، والشيخ مهدي المازندراني، والشيخ محمد حسين النائيني (١٣٥٥هـ)، والشيخ ضياء الدين العراقي (١٣٦١هـ)، والشيخ محمد حسين الإصفهاني(١٣٦١هـ).

ترك الإمام الخوئي مجموعةً ضخمة من المؤلّفات في الفقه والرجال والأصول والتفسير، بعضها كتبه بيده وبعضها الآخر مثّلته عشرات التقريرات لدروسه العليا التي كتبها تلامذته ممّا ألقاه عليهم من محاضرات خلال عشرات السنين.

تخرّج على السيد الخوئي مجموعة كبيرة من العلماء المتخصّصين في الفقه والأصول والرجال، بحيث يمكن عدّه من الأساتذة الذين حظوا بعددٍ كبير من التلامذة الذين روّجوا لمدرسته ومنحوها استمراريّة وتواصلاً. وقد تسلّم

المرجعية الدينيّة العليا في النجف بعد وفاة السيد محسن الحكيم عام (١٣٩٠هـ)[١].

ولو أردنا تحليل الأسباب التي دعت الخوئي إلى هذا الاهتمام المتميّز بعلم الرجال والجرح والتعديل، فينبغي دراسة القواعد الأصولية التي تبنّاها، والتي سنجدها تجرّه جرّاً لهذا العلم، وأبرز نظريّاته وأفكاره المؤثرة في علم أصول الفقه هنا، هي:

أولاً: أحد الأدلّة العُمدة التي يقيمها الخوئي على حجيّة خبر الواحد هو السيرة العقلائية، والتي لا تُثبت الحجيّة عنده إلا للخبر الذي يرويه الثقات من رواة الحديث، وهي ـ أي السيرة ـ لا تُثبت الحجيّة للخبر الذي لا يأتي به الثقة ما لم يبلغ حالة اليقين كما في التواتر أو الآحادي المحفوف بقرينة القطع، يقول ـ كما في تقريرات درسه في علم الأصول ـ: «..ولا يخفى أنّ مقتضى السيرة[٢] حجّية الصحيحة والحسنة والموثّقة، فإنها قائمة على العمل بهذه الأقسام الثلاثة.. نعم، الخبر الضعيف خارج عن موضوع الحجّية؛ لأنّ العقلاء لا يعملون به يقيناً، مع أنّ الشك في قيام السيرة على العمل به كافٍ في الحكم بعدم حجّيّته»[٣].

إنّ تبنّي هذا الموقف من أخبار الآحاد يعني أنّ المعيار في قبولها هو السند، ولا شيء سواه، ما لم يكن هناك يقين أو اطمئنان بالصدور، ومن ثمّ لابد من تنشيط علم الرجال للحصول على نتائج تسمح لنا بتعيين الثقة من غيره؛ حتى نميّز الخبر الذي شمله دليل الحجيّة فنعمل به، عن غيره ممّا لم يشمله دليل الحجيّة

(١) الخوئي، معجم رجال الحديث ٢٣: ٢٠.

(٢) أي سيرة العقلاء.

(٣) الخوئي، مصباح الأصول ٢: ٢٣٤.

فنتركه.

ثانياً: رفض السيّد الخوئي في أبحاثه الأصولية وبحزم شديد نظرية الجبر السندي، ولم يعتدّ بها في أبحاثه الفقهية الاجتهادية بوصفها مصدراً من مصادر قبول الأخبار.

ولكي تنجلي الصورة، لابدّ من التفكيك بين ثلاثة مصطلحات أساسية هنا، هي:

أ ـ الشهرة الفتوائية: وتعني أن يأخذ أغلب العلماء بفتوى معينة، وتصبح هي الغالبة عندهم، وهناك بحث في علم أصول الفقه الشيعي حول هذا النوع من الشهرة، إذ يدرسون فيه (في باب الحجج والأمارات) ما إذا كان يعدّ اشتهار فتوى على هذه الشاكلة دليلاً من أدلّة صحّتها، فكما لو جاءتك رواية صحيحة السند أو آية قرآنية واضحة الدلالة يمكنك الاستناد إليها للإفتاء بها فهمته منها، كذلك الحال في فتوى مشهورة، إذ تكون شهرتها ـ بوصفها فتوى ـ دليلاً ظنياً معتبراً في حدّ ذاتها، يمكن الاستناد إليه للإفتاء بالفتوى عينها.

وثمة رأي يذهب لتصحيح ذلك[1]، لكنّ فريقاً كبيراً من المتأخّرين ـ ومنهم السيد الخوئي ـ لا يرضى بجعل الشهرة الفتوائية حجةً في حدّ نفسها، وهذه الشهرة لا علاقة لها بنظرية الجبر هنا إطلاقاً[2]، على كلام لدى بعضهم.

ب ـ الشهرة الروائية: وتعني اشتهار رواية في أوساط رجال الحديث، بحيث وجدناها مرويةً مثلاً في عشرات المصادر الحديثية القديمة، مقابل روايةٍ أخرى لم

---

(١) ينقل الشيخ جعفر السبحاني عن السيد البروجردي قوله: إنّ هناك تسعين مسألة في الفقه الشيعي لا مدرك لها إلا الشهرة، فانظر: مقدّمة المهذب ٢: ٣.

(٢) صرّح بنفي الملازمة مصطفى الخميني، تحريرات الأصول ٨: ٣٨٩.

نجد من رواها من رجال الحديث القدماء إلا القليل القليل، وهذا النوع من الشهرة يبحثه العلماء عادةً في مباحث تعارض الروايات، إذ ثمة رأي يذهب إلى أنّ اشتهار رواية شهرةً روائية يجعلها ـ عندما تعارض روايةً أخرى غير مشهورة، وتسمّى الشاذ النادر ـ تقدّم عليها، فتطرح الرواية الشاذة جانباً ويؤخذ بالرواية المشهورة، بعد افتراض أنّ الروايتين صحيحتان سنداً طبقاً لنظرية الآحاد.

وهذا النوع من الشهرة لا علاقة له أيضاً بنظرية الجبر إطلاقاً.

ج ـ **الشهرة العملية**: وهذه هي الشهرة التي يقال في نظرية الجبر: إنها تجبر ضعف سند الرواية، ويقصدون بها أن نعلم بأنّ العلماء قد عملوا بهذه الرواية، وأفتوا طبقاً لها، فيكون عملهم بها جابراً لضعفها، فتغدو معتبرةً بعد أن كانت ضعيفة[١].

وهذا يعني أنّ الخبر إذا كان ضعيفاً من الجهة السنديّة، ووجدت شهرة بين الفقهاء بالعمل به والاعتماد عليه، فإنّ عملهم هذا يجبر ذلك الضعف الذي اتّصف به السند، بمعنى أنّ الخبر بعملهم يصير معتبراً، وهذه الشهرة هي المعبّر عنها أحياناً بالشهرة الاستناديّة أيضاً.

وقد كان الاعتماد على الشهرة العمليّة الجابرة متداولاً في العصور السابقة ـ

---

(١) راجع تعريف الشهرات الثلاث عند: النائيني، فوائد الأصول ٤: ٧٧٥، ٧٨٧؛ وأجود التقريرات ٣: ٢٧٦؛ والشاهرودي، نتائج الأفكار ٣: ٢٠٩؛ والخوئي، مصباح الأصول ٢: ١٤١ ـ ١٤٣؛ ودراسات في علم الأصول ٣: ١٤٧؛ والهداية في الأصول ٣: ١٦١ ـ ١٦٢؛ ومحمد صادق الروحاني، زبدة الأصول ٤: ٣٦٨؛ ومصطفى الخميني، تحريرات في الأصول ٦: ٣٧٦ ـ ٣٨٨؛ والمظفر، أصول الفقه ٢: ٢٢١؛ والسبحاني، مقدّمة المجلّد الثاني من المهذب ٢: ز؛ وصنقور علي، المعجم الأصولي: ٦٨٦ ـ ٦٨٧؛ والسبزواري، تهذيب الأصول ٢: ٩٠؛ والبجنوردي، منتهى الأصول ٢: ١٢٧.

بل قد عمل بها بعض الفقهاء السنّة أيضاً، كما تفيده بعض النصوص[1] ـ وقد بدأ بحثها بشكل نظري متأخّراً عن العمل بها، وقد لاحظتُ أنّ ثلاثة علماء شيعة كبار لعبوا دوراً مهماً في نفوذ مقولة الشهرة العملية وقاعدة الجبر في العقل الشيعي، وهم: السيد علي الطباطبائي (١٢٣١هـ) صاحب كتاب الرياض، والشيخ محمد حسن النجفي (١٢٦٦هـ) صاحب كتاب جواهر الكلام، والآغا محمد رضا الهمداني (١٣٢٢هـ) صاحب كتاب مصباح الفقيه، فقد وجدنا تطبيقات ملحوظة ومكثفة نسبياً لنظرية الجبر على أيديهم.

وقد كان الشهيد الثاني يرفض نظرية الجبر[2]، بل كان له موقف من الشهرة عموماً، إذ كان يرى أنّ ما يسمّى بالمشهور ليس سوى مجموعة من المقلّدة للشيخ الطوسي عملوا على رأيه دون بحث أو تحقيق[3]، لكنّ موقفه هذا لم يلق رواجاً، وظلّ على ما يبدو استثناءً، وقد وجدنا البهبهاني، مؤسّس المدرسة الأصولية الحديثة، يعلن القبول بنظرية الجبر في حاشيته على مجمع الفائدة والبرهان[4].

إذا ـ وصلنا في هذا السياق ـ إلى السيد الخوئي سنجده قد ناقش هذه النظرية في كتبه الأصوليّة ووجّه إليها ملاحظاته التي تمنعه من قبولها، يقول في مصباح الأصول: «إنّ الخبر الضعيف لا يكون حجّةً في نفسه على الفرض، وكذلك فتوى المشهور غير حجّة على الفرض أيضاً، وانضمام غير الحجّة إلى غير الحجّة لا يوجب الحجّية؛ فإن انضمام العدم إلى العدم لا ينتج إلا عدماً»[5]، وكذلك في

---

(١) راجع ـ على سبيل المثال ـ: ابن تيمية، المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢: ٨٩ ـ ٩٠.

(٢) زين الدين العاملي، مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام ٣: ٣٠٢.

(٣) الشهيد الثاني، الرعاية: ٧٤ ـ ٧٥؛ والروضة البهيّة ٣: ٣٥٣.

(٤) البهبهاني، حاشية مجمع الفائدة والبرهان: ٦٤٩؛ والتعليقة على منهج المقال ١: ٧٤.

(٥) الخوئي، مصباح الأصول ٤٧: ٢٣٥، ٢٧٩.

أبحاثه الفقهية صرّح كثيراً برفضه لهذه النظرية والاعتماد عليها[١].

وقد أشرنا ـ مطلع هذا الكتاب ـ إلى أنّ القول بالجبر والوهن يضعّف من الحاجة إلى علم الرجال ولا يلغيها، لكنّ إنكار القول بالجبر والوهن كما فعل السيد الخوئي، يشدّد الحاجة لعلم الرجال، ويستصرخ صاحبه القائل بحجيّة خبر الثقة إلى ضرورة اعتماد أحوال الرواة للكشف عن مصير الروايات من حيث الصحّة وعدمها، وهذا ما ساق السيد الخوئي أيضاً إلى عالم علم الرجال والجرح والتعديل سوقاً جدّياً جدّاً.

ثالثاً: تشدّد الإمام الخوئي كذلك في قبول بعض النظريات التي من شأنها أن تحلّ محلّ الاعتماد على الأخبار، مثل: نظريّة الإجماع بكلا قسميه: المحصّل والمنقول.

فلم يرَ حجية الإجماع المنقول، وهو الإجماع الذي ينقله من حصّل وتابع آراء الفقهاء في مسألة ما، يقول في ذلك: «...فيكون الإجماع منهم بمنزلة رواية مرسلة ولا يصحّ الاعتماد عليها؛ لعدم المعرفة بالواسطة بينهم وبين المعصوم عليه السلام، وعدم ثبوت وثاقتها..»[٢].

وكذلك الحال مع الإجماع المحصّل، وهو الإجماع الذي ينشأ من تتبّع آراء الفقهاء في مسألةٍ ما ووقوف الفقيه بنفسه على اتّفاقهم عليها اتفاقاً يحصّل حجيّة الإجماع، على الخلاف بينهم في ملاك حجيّته من الكشف أو اللطف أو الدخول أو غير ذلك ممّا بحثوه في علم أصول الفقه.

وهذا القسم من الإجماع ردّه الخوئي أيضاً بأنه في الغالب معلوم المدركيّة أو

---

(١) راجع ـ على سبيل المثال ـ: التنقيح في شرح العروة الوثقى ٣: ٤٠٨، ٤٤٣ وما بعدها.

(٢) الخوئي، مصباح الأصول (موسوعة الإمام الخوئي ج٤٧): ١٦٠.

محتمل المدركية، أي أنّ مبرّر تكوّن مثل هذا الإجماع كان عبارة عن عين الأدلّة في المسألة، وهذه الأدلة متوفّرة بين أيدينا، فينبغي ملاحظتها ومحاكمتها سنداً ومتناً، فلا فائدة من الإجماع في هذه الجهة.

رابعاً: ومما طاله الرفض أيضاً الشهرة الفتوائيّة التي تقدّم توضيحها آنفاً[1]، والشهرة بهذا المعنى تعدّ ـ عند بعض الفقهاء ـ مصدراً من مصادر اكتشاف الحكم الشرعي، وقد ردّ الخوئي هذه الشهرة مسجّلاً ملاحظاته على كلّ ما يصلح أن يكون دليلاً على حجّيتها.

بعد هذه الإطلالة على رؤية المحقّق الخوئي لبعض النظريات الأصوليّة التي يستعيض بها الفقهاء ـ عادةً ـ لو تورّطت الأسانيد في مشاكل، بعد هذه الإطلالة يمكننا أن نفهم الداعي الذي حرّك الخوئي لإحياء علم الرجال في بيئته النجفيّة:

فمن جانب، حصر ـ تقريباً ـ طريق الاعتماد على الأخبار بوثاقة رواة أسانيدها ليجعل المدخل لتعاطيه مع الروايات هو السند المتكوّن من الرواة الواحد تلو الآخر.

ومن جانب آخر، رفض أغلب المفردات المساعِدة على انفراج ضائقة الوثاقة، وهي كلّ من: نظرية الجبر السندي، ونظرية الإجماع المنقول، ونظرية الإجماع المحصّل، ونظرية الشهرة الفتوائية.

إنّ هذين العنصرين هما من العناصر التي حَدَت بالسيد الخوئي للمسارعة لإحياء العنصر الرجالي في منهجه الاجتهادي واعتباره أحد أهم معاييره الأساسيّة.

وإضافةً لهذا التشدّد على المستوى الأصولي، وجدنا الخوئي يتشدّد مرةً أخرى

---

(١) راجع: المصدر نفسه: ١٦٧ وما بعدها.

في داخل علم الرجال، فهو يعدّ من النقّادين لنظريات التوثيق المشهورة؛ حيث نجده حَصَرَ الاعتماد على آراء الرجاليّين بالمتقدّمين منهم، أمّا المتأخّرين كابن طاووس والعلامة وابن داوود الحلّيين والشيخ منتجب الدين والشيخ ابن شهر آشوب وأمثالهم فضلاً عمّن بعدهم زمناً.. فلم يقبل تقويماتهم الرجالية، وكان يَعتقد أنّ تقويماتهم إنّما هي اجتهادت واستنباطات خاصّة بهم[١]، أمّا نظريّة وثاقة أصحاب الإمام جعفر الصادقعليه السلام ـ والتي ألمحنا إليها فيما سبق ـ فعبّر عنها ناقداً بأنّها مثل عدالة كلّ أصحاب النبيصلى الله عليه وآله، ورفض تصحيح مراسيل المشايخ الثلاثة: ابن أبي عمير وصفوان والبزنطي وتوثيق أيّ شخص يروي هؤلاء عنه، معتبراً إيّاها من اجتهادات الشيخ الطوسي، وكذلك رفض دلالة الوكالة عن الإمام، وتأليف كتاب أو أصل، وكثرة الرواية، وذكر الطريق إلى شخص في كتب المشيخة، ورواية الثقة والأجلاء عن شخص، وشيخوخة الإجازة، وأصحاب الإجماع و.. على التوثيق، بل لو قارنّا بين قرائن التوثيق التي ذكرها الوحيد البهبهاني قبل قرنين وبين نتائج نظريات السيد الخوئي في علم الرجال، فسنجد تبايناً كبيراً جدّاً من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار تقريباً.

ذلك كلّه، إضافة لتضعيفه لبعض الرواة البارزين الذين تصل رواياتهم في كتب الحديث إلى آلاف الروايات مثل محمد بن سنان وسهل بن زياد الآدمي.

«وبهذا يكون الخوئي قد ضيّق في أكثر هذه النظريات الخناق على نفسه، وجعل أكثر الروايات ضعيفة السند، مما زاد في التشدّد في أمر السند»[٢].

لهذا كلّه، وجدنا عند السيد الخوئي اهتماماً عظيماً بعلم الرجال وقضايا السند،

---

(١) الخوئي، معجم رجال الحديث ١: ٤٢.

(٢) حيدر حبّ الله، نظرية السنّة في الفكر الإمامي الشيعي: ٤٩٦.

بلغ ذروته بما تركه لنا من موسوعته الرجالية التي أسماها: **(معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة)**، ويقال: إنّ تأليف هذه الموسوعة كان بمساعدة عدد من تلاميذه، مع أنّه لم يُشر لهذا في الموسوعة نفسها.

وقفة مع موسوعة (معجم رجال الحديث)

يمكن التعرّف على هذه الموسوعة القيّمة التي تركها لنا الإمام الخوئي في أربعة وعشرين مجلّداً، من خلال مجموعة نقاط:

١ ـ تصدّرت الموسوعة مجموعة من المقدّمات التصوّرية والتصديقيّة حول علم الجرح والتعديل، وأهم قواعد تقويم رواة الحديث، بيّن فيها رأيه حولها قبولاً ورفضاً، كما ناقش دعوى صحّة كلّ ما في الكتب الحديثية الأربعة، وفيها ردّ على المقولة المشهورة لأستاذه الشيخ محمد حسين النائيني (١٣٥٥هـ)، والتي ترى «أنّ المناقشة في أسانيد الكافي حرفة العاجز»[1]، ثم ختم الخوئي المقدّمة بنظرة حول أبرز الكتب الرجاليّة وتقويمه لها.

وتبيّن لنا هذه المقدّمة المنهج الرجالي والقواعد السندية والرجاليّة التي يعتمدها السيد الخوئي، لكنّها تبدو مختصرةً جداً لا تزيد عن عشرات الصفحات، فيما قضايا كلّيات علم الرجال باتت تتحمّل في هذه المرحلة حجماً أكبر من البحث والنقد والتفنيد والتأمّل، ولعلّ السيد الخوئي كان متعمّداً للاختصار فيها؛ ليقدّم مجرّد تصوّر عام عن نظريّاته، لاسيما وأنّنا وجدناه ترك بعض النظريات الرجاليّة وبعض الأبحاث التي لطالما وجدناها تُذكر في الفوائد الرجاليّة عند علماء هذه المرحلة، وهي أبحاث يمكن أن نجد رأي السيّد الخوئي

---

(١) الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة ١: ٨١.

فيها موزّعاً هنا وهناك في ثنايا الكتاب نفسه، وفي مطاوي مجموعة أبحاثه الأصوليّة والفقهيّة والرجاليّة، ولهذا فنحن نقترح أن يقوم بعض الباحثين أو طلاب مرحلة الماجستير أو الدكتوراه بجمع كلّ القواعد والكليّات والفوائد والنكات التي تتصل بالرجال عند السيد الخوئي والمبعثرة في مختلف كتبه، وتوثيقها، وكتابة دراسة عنها، وتقديمها بين يدي العلماء والباحثين.

٢ ـ استوعبت الموسوعة ١٥٦٧٦ راوياً مع الأسماء المكرّرة، مرتّباً إياهم حسب حروف المعجم. وكانت طريقته في عرض الرواة كالتالي:

أ ـ ذكر اسم الراوي كما ذكره الشيخ النجاشي في فهرسته، وإرفاقه بالأسماء الأخرى للراوي نفسه، والواردة في كتب الرجال أو الأسانيد؛ مثلاً: إبراهيم بن أبي يحيى المدائني = إبراهيم بن أبي يحيى = إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى المدائني.

وبهذه الطريقة يبيّن السيد الخوئي أنّ هذه الأسماء الثلاثة تعود لرجل واحد، ولو رصدنا هذه الأسماء الثلاثة فسنجدها موجودة في الأسانيد أو في كتب الرجال.

ب ـ بعد ذلك يشرع السيد الخوئي بنقل كلّ ما قيل عن الراوي في المصادر الرجاليّة كالنجاشي والطوسي وغيرها من المصادر. ثم يردفها ببيان ورود اسم هذا الراوي في كتاب تفسير علي بن إبراهيم القمّي أو كتاب كامل الزيارات لابن قولويه، فإنّ السيد الخوئي كان يقول بوثاقة كلّ رجل ورد اسمه في هذين الكتابين أو أحدهما ما لم يبتلى التوثيق بالمعارض، وإن كان قد عدل أواخر حياته عن توثيق غير المشايخ المباشرين لابن قولويه في كامل الزيارة، الأمر الذي تمّ تداركه في الطبعة الأخيرة للمعجم. وإذا لم يذكر ورود اسم الرجل في هذين الكتابين فهذا معناه أنّه لم يأت اسمه في أيّ منهما.

وبعد ذلك، إذا لم يعلّق السيد الخوئي على شيء ممّا ذكروه حول الراوي، فهذا يعني أنّه يأخذ بمقدار ما ذكروه، فإذا قال فيه النجاشي بأنّه ثقة، فهذا يعني أنّ السيد الخوئي يوثقه إذا لم يعلّق، وإلا عقد بحثاً حوله وخرج برأيه الخاصّ به. وهكذا الحال لو ورد اسم الراوي في أحد الكتابين المذكورين فهو لا يعلّق بعد ذلك بأنّ الراوي ثقة، بل يكتفي ببيان ورود اسمه ممّا يعني أنه قد وثقه.

وهذه نقطة أعتقد أنّها تمثل جهة نقص في مجال التوضيح، فالشيخ المامقاني من قَبل ذكر نتائج ما توصّل إليه، أمّا السيد الخوئي فلم يفعل ذلك، وكان بالإمكان في نهاية ترجمة كلّ راو أن يقول: إنّه قد ثبتت وثاقته أو لم تثبت.

وإذا تناول السيد الخوئي راوياً بالبحث ولم يسكت، فهو قد يبحث في وثاقته وعدمها، وقد يبحث في مذهبه، وقد يبحث في اسمه الصحيح، وقد يبحث في اتحاده مع غيره أو عدم اتحاده، وقد يبحث في روايات الكشي حوله من حيث صحّتها وضعفها أو من حيث تعارضها ليحلّ هذا التعارض أو ليتخذ موقفاً إزاءه، وقد يبحث في لقياه الإمام الفلاني وإمكان روايته عنه أو لا، وقد يعلّق بنقد كلمة هنا أو هناك لهذا العالم الرجالي أو ذاك وهكذا..

٣ ـ لم يقبل الخوئي بكتاب ابن الغضائري الموجود حالياً، إلا أنه يأتي بآرائه نقلاً عن العلامة أو ابن داوود الحلّيين أو عناية الله القهبائي، ولا ندري ما هو السرّ في ذكره له مع أنّه لا قيمة للكتاب عنده؟! فكما لا يعتني بنقل كلمات الرجاليين المتأخرين جدّاً ينبغي له أن لا يذكر هذا الكتاب، ولعلّ السبب هو قدم الكتاب واحتمال كونه صحيح النسبة لصاحبه، أو لنفس السبب الذي برّر فيه ـ كما سيأتي بحول الله ـ تعرّضه أحياناً لكلمات المتأخّرين، وهو اعتماد البعض عليه.

٤ ـ عندما يبحث السيد الخوئي حول راوٍ ما، فإنّه ـ بعد أن ينتهي من المرحلة السابقة ـ يبيّن طبقة هذا الراوي عبر تحديد مَنْ يروي هو عنهم ومَنْ هم الراوون عنه، أي طبقة الشيوخ والتلامذة.

فنجده ـ على سبيل المثال ـ يقول:

إبراهيم بن محمد بن سعيد.. روى عن أبان بن عثمان، وروى عنه إبراهيم بن هاشم..

أو يقول: فلان بن فلان...

روى عن... ويعدّد كلّ أسماء الرواة الذين نقل عنهم، وقد يبلغون العشرات.

وروى عنه... وهنا أيضاً يعدّد أسماء من روى عن هذا الراوي، وقد يبلغون العشرات كذلك.

وهذه الطريقة بهذه السعة، تشبه ما فعله من قَبْل أحد أئمّة الجرح والتعديل السنّة، وهو يوسف المزي (٧٤٢هـ) في كتابه الموسوعي المشهور: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال».

أمّا أصحاب الروايات الكثيرة عن مشايخ متعدّدين ممّا يحيج إلى التفصيل أكثر، فقد خصّص لهم السيد الخوئي في نهاية كلّ جزء باباً بعنوان (تفصيل طبقات الرواة)، يذكر فيه طبقاتهم، مثلاً في أبان بن تغلب يقول: روى عن علي بن الحسين، وروى عن جميل ... الكافي ج٧، ك١، ب٢٥، ح١، ٢. التهذيب ج٩، ح ٨٣٥، ٨٣٦ وهكذا يستمرّ بالذكر بحيث قد يبلغ الحال في الراوي الواحد الصفحات الكثيرة.

٥ ـ المصادر الأساسية التي اعتمدها الخوئي هنا هي: فهرست النجاشي،

وفهرست ورجال الطوسي، ورجال البرقي، وكامل الزيارات، وتفسير القمي، ورجال الكشي، ويذكر ـ كما قلنا ـ ضعفاء ابن الغضائري، ولكنّه قد يعرّج على كتب أخرى إذا اقتضى الأمر.

٦ ـ التزم السيد الخوئي في الموسوعة أن يذكر كلّ الرواة الواردة أسماؤهم في الكتب الأربعة أو في المصادر الرجالية القديمة، فإذا بحثنا عن اسمٍ ما ولم نجده مذكوراً في كتاب السيد الخوئي، فهذا معناه أنّ هذا الاسم لم يرد في أيّ من الكتب الأربعة ولم يتعرّض له الرجاليّون القدامى، ونتيجته أنّه سيكون مجهول الحال عند السيّد الخوئي نفسه.

٧ ـ اهتمّت الموسوعة كثيراً بشأن اختلاف الأسانيد في الكُتب والنسخ، فَتَحْتَ هذين العنوانين يلاحظ الخوئي الاختلافات في السند الواحد ـ الوارد فيه اسم الراوي ـ بين الكتب الأربعة والاختلافات في النقل عن هذه الكتب، ثم يقوم بملاحظة الأصحّ منها.

وعلى سبيل المثال، نراه يقول في إبراهيم بن هاشم: «وروى أيضاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن الحلبي. الكافي: الجزء ٤، كتاب الحج ٢٣، باب الغدو إلى عرفات ١٦٣ الحديث ٤ـ

ورواها الشيخ في التهذيب: الجزء٥، باب الغدو إلى عرفات، الحديث ٦٠٧ـ إلا أنّ فيه إبراهيم بن هاشم عن حمّاد بلا واسطة ابن أبي عمير، والصحيح ما في الكافي الموافق للوافي والوسائل..»[1].

وبالطريقة عينها عالج بها اختلاف الأسانيد في النُّسخ، فراجع.

٨ ـ في الموسوعة تجاهلٌ واضح لآراء المتأخرين من الرجاليّين، كالعلامة الحلّي

(١) المصدر نفسه ١: ٢٩٧.

وابن داوود فضلاً عمّن بعدهما.. إلا في الموارد التي لم يذكر فيها المتقدّمون شيئاً عن الراوي، أو كانت هناك خصوصيّة تستدعي ذكر كلام لأحد المتأخّرين، ولو للتعليق عليه.

وكأنموذج على هذا ما جاء في ترجمة إبراهيم بن موسى بن جعفر، حيث نقل قولاً للمفيد في الإرشاد، وما قاله المجلسي في الوجيزة[1] مع أنّه من المتأخّرين.

٩ ـ إذا كان للصدوق و الطوسي طريق إلى الراوي في المشيخة أو غيرها، فإنّ السيد الخوئي يتعرّض لهذا الطريق بالبحث في آخر ترجمته للراوي عادةً، فيثبت صحّته أو عدمها؛ لأنّ المُراجع يراجع سند الرواية التي تبدأ في كتب الطوسي والصدوق بالراوي المباشر عن الإمام أو من بعده، فيجده تام السند فيحكم بصحّته مثلاً، ولكن يغفل عن أنّ طريق الصدوق أو الطوسي إلى هذا الراوي في المشيخة أو في الفهرست ضعيف، فتصبح الرواية به ضعيفة[2]، والسيد الخوئي كان يميل إلى نظرية التعويض ببعض أشكالها، الأمر الذي يحيجه إلى دراسة طرق الشيخين في المشيخات والفهرست.

١٠ ـ ذكر السيّد الخوئي ـ قبل الشروع في المقدّمة ـ عدّة نقاط توضيحيّة، تتصل بموسوعته حملت عنوان (**مزايا الكتاب**)، لا بأس بذكرها؛ تتميماً للفائدة؛ كي يتعرّف على طريق العمل مع هذه الموسوعة الثرّة.

قال ما نصّه: «في هذا الكتاب خصائص ومزايا أساسيّة دعت الضرورة إلى أخذها في صلب الكتاب. وإلى الباحث البصير تفصيل ذلك:

الأولى: كلّ ما نقلنا في الكتاب عن أحد، فإنما نقلناه عن أصل المصدر، وقد

---

(١) المصدر نفسه ١: ٢٧٤.

(٢) المصدر نفسه ١: ١٤.

يتفق أنه لا يوجد فيه، أو نحن لم نجده فيه، أو لم نراجعه، فننقله عمّن نقله عن المصدر مع التصريح بذلك. ولا ننسب شيئاً إلى أحد اعتماداً على حكاية ذلك في كتب الرجال أو غيرها. فإنّ ذلك يوقع في الاشتباه كثيراً، كما وقع ذلك لغيرنا، ولاسيما في بعض كتب المتأخّرين.

الثانية: بما أنّ نسخة رجال ابن الغضائري لم توجد لدينا، فكلّ ما نقلناه عنه، فإنما نقلناه عن الخلاصة للعلامة، أو رجال ابن داود، أو مجمع الرجال للمولى عناية الله القهبائي.

الثالثة: قد ذكرنا في ترجمة كلّ شخص جميع رواته ومن روى هو عنهم في الكتب الأربعة، وقد نذكر ما في غيرها أيضاً، ولاسيما رجال الكشي، فقد ذكرنا أكثر ما فيه من الرواة والمرويّ عنهم، وبذلك يحصل التمييز الكامل بين المشتركات غالباً، كما أنا تعرّضنا لبيان موارد الروايات في الكتب الأربعة، فإن لم تكن الروايات كثيرة، ولم يوجب التعرّض لبيان مواردها الإخلال بوضع الكتاب، أدرجناه في ذيل الترجمة، وإلا أخّرناه وذكرنا في آخر كلّ جزء ما يناسب ذكره فيه. ثم إنا ذكرنا في الكتاب كلّ من له رواية في الكتب الأربعة، سواء أكان مذكوراً في كتب الرجال أم لم يكن، وذكرنا موارد الاختلاف بين الكتب الأربعة في السند، وكثيراً ما نبيّن ما هو الصحيح منها وما فيه تحريف أو سقط.

الرابعة: اتبعنا في الكتاب العناوين المذكورة في كتب الرجال، والعناوين المذكورة في الروايات، فربما نذكر رجلاً واحداً مرّتين أو مرات، فمثلاً: نذكر أحمد البرقي، وأحمد بن أبي عبد الله، وأحمد بن أبي عبد الله البرقي، وأحمد بن محمّد البرقي، وأحمد بن محمد بن خالد، وأحمد بن محمّد بن خالد البرقي، وابن البرقي، والبرقي، ونذكر في كلّ من هذه العناوين جميع الرواة عنه بذلك العنوان والمرويّ

عنهم، وموارد رواياته، وكذلك نجري في ذكر الراوي والمروي عنه. هذا بالنسبة إلى الروايات، وأما في التراجم، فلا نترجم الرجل في الغالب إلا مرّة واحدة وبعنوان واحد، وهو عنوان النجاشي غالباً. ونذكر في ذيله ما ذكره غيره وإن كان بعنوان آخر، ونكرّر ذكره بذلك العنوان في المحلّ المناسب له من غير ترجمة، مع الإشارة إلى محلّ ذكره.

الخامسة: لاحظنا في تقديم العناوين وتأخيرها حروف التهجّي في كل اسم وأوصافه حتى الأبوّة والبنوة، فقدّمنا إبراهيم أبا رافع على إبراهيم الأوسي، كما قدّمنا إبراهيم بن هاشم على إبراهيم الجزري، وهكذا.

السادسة: قدّمنا ـ في بيان المرويّ عنهم في كلّ مورد ـ الأئمةعليهم السلام مع رعاية الترتيب بينهم، وبعد ذلك ذكرنا الكنى، وبعدها الأسماء على ترتيب حروف التهجّي، وبعدها الألقاب، ثم المرسلات، ثم المضمرات، وكذلك في ذكر الرواة، فذكرنا الكنى، ثم الأسماء على الترتيب، ثم الألقاب. وقدّمنا ما لم يذكر فيه الراوي إما من جهة الإرسال أو التعليق أو من جهة ذكره في المشيخة على ما ذكر فيه.

السابعة: التدقيق في أحوال الرواة والبحث عن وثاقتهم أو حسنهم على وجه علمي.

الثامنة: لم نتعرّض لتوثيقات المتأخّرين فيما إذا كان توثيقٌ من القدماء؛ لعدم ترتب فائدة على ذلك، نعم تعرّضنا لها في موارد لم نجد فيها توثيقاً من القدماء، فإنا وإن كنا لا نعتمد على توثيقات المتأخّرين، إلا أنّ جماعة يعتمدون عليها، فلا مناص من التعرّض لها.

التاسعة: تعرّضنا ـ في ترجمة كلّ شخص كان للصدوق أو الشيخ قدس سرهما طريق إليه ـ للطريق وبيان صحّته وعدمها، وذلك لأنّ المراجع قد يراجع الرواية فيرى أنّ جميع رواتها ثقات، فيحكم بصحّتها، ولكنه يغفل عن أنّ طريق الصدوق أو الشيخ إليه ضعيف، والرواية ضعيفة...

العاشرة: بما أنّ المذكورين في الفهرست ورجالي الشيخ والكشي مرقّمون بالأرقام الهندسية، فلذلك نذكر الأرقام عند ذكرهم تسهيلاً على المراجعين.

الحادية عشرة: عند ذكر موارد الروايات من الفقيه والتهذيب والاستبصار، نذكر عنوان الباب، ورقم الجزء، ورقم الحديث المذكور فيه في النسخ المطبوعة حديثاً من الكتب المذكورة، ولكنّ كتاب الكافي حيث إنّ أرقام رواياته في غير الروضة ليست بمتسلسلة، فنذكر عند ذكر مورد الرواية فيه عنوان الباب ورقم الجزء، ورقم الباب، ورقم الكتاب، ورقم الحديث من ذاك الباب...

الثانية عشرة: عندما نريد تعيين موارد رواية شخص مع رعاية الراوي والمرويّ عنه، كرواية إبراهيم بن هاشم عن ابن أبي عمير التي رواها عنه ابنه علي، فنذكر أولاً ما في الكافي على ترتيب مجلّداته، ثم نذكر ما في الفقيه، ثم ما في التهذيب، وكلّ ما كان من روايات التهذيب موجوداً في الاستبصار، فنشير إليه بعد ذكره عن التهذيب»[1].

مشاريع تلخيص موسوعة الإمام الخوئي واستخراج نتائجها

قام مجموعة من الباحثين بتلخيص الموسوعة لتسهيل التعامل معها والوصول

---

(١) المصدر نفسه ١: ١٢ـ ١٥.

لرأي المحقّق الخوئي النهائي، بعيداً عن تفاصيل البحث، وأبرز هذه التلخيصات هو:

أ ـ **المعين على معجم رجال الحديث**، للسيد محمد جواد الحسيني البغدادي.

ب ـ **المفيد من معجم رجال الحديث**، للشيخ محمد الجواهري.

ج ـ **زبدة المقال من معجم الرجال**، للسيد بسام مرتضى.

مآلات مدرسة السيّد الخوئي الرجاليّة والحديثيّة في الفترة الراهنة

وأودّ أن اشير هنا إلى نقطة ختاميّة تتصل بمشهد الواقع الحالي، وهو أنّ الذي يبدو لي أنّ هناك بعض التحوّل الذي قد يجرّ إلى تراجع المنهج النقدي لأمثال السيد الخوئي في الحوزة العلميّة تراجعاً نسبيّاً، رغم أنّ مدرسة السيّد الخوئي ما تزال مهيمنة بشكل كبير على كثير من الدراسات الرجاليّة الشيعيّة. فالنزعة النقدية في الرجال والتي امتاز بها السيد الخوئي تنتمي إلى حقبة الستينيات والسبعينيات والثمانينيّات من القرن العشرين، وهي الحقبة التي كانت حركة النهضة الشيعية في أوجها فيها، تقوم بنقد الموروث لصالح تحوّلٍ في الوعي الديني، والتأسيس لأنموذج جديد في التديّن وفهم الإسلام. وقد حقّقت هذه النهضة منجزات كبيرة بعد انتصار الثورة في إيران، لكنّ تداعيات الحركة الفكرية بعد ذلك ـ ولاسيّما منذ التسعينيات وإلى اليوم ـ أثّرت في ظهور حركة نقدية جديدة، أثارت مخاوف التيار الحوزوي التقليدي والثوري معاً. وقد كانت التيارات النقدية هذه تسعى للاستغلال أو للاستفادة (حسب التقويمات المختلفة في الموضوع) من موروث الحركة النقدية لعلماء كبار، كان منهم السيد الخوئي. ففي مجال الحديث مثلاً تسقط ـ وفق نظرية السيد الخوئي ـ الآلاف الكثيرة من الأحاديث عن الاعتبار، وهذا ما شكّل فرصةً ومستمسكاً للناقدين

الجدد في حملتهم على الموروث الحديثي الشيعي. وكذلك شكّلت مخالفته للمشهور فرصةً لنهج نقد الموروث الفقهي. من هنا نجد في بعض الأوساط اليوم بعض النقد للسيّد الخوئي في نظرياته، ولاسيّما في مجال الحديث والرجال ونقد الموروث، وسعياً حثيثاً لإعادة الاعتبار إلى المصادر الحديثية والروايات الشيعية. وهذا ما نلاحظه في بعض تلامذة السيد الخوئي، وغير واحدٍ من جيل تلامذة تلامذته أيضاً.

كما عاد إلى الواجهة في الفترة الأخيرة طرح مقولات الإجماع والشهرة والمسلّمات وضروريّات الدين والمذهب؛ لأنّ الحركة النقديّة أشعرت الطرف الآخر بأنّ الموروث يشرف على الانهيار، طبعاً بحسب تصوّر الطرف الآخر على الأقلّ. ولكي يحمي الآخر (الذي يشكّل التيار المدرسي في المؤسّسة الدينية) الإسلام، بحسب وجهة نظره، وضع سياجاً دوغمائيّاً معرفيّاً محكماً، وهو مقولات الضرورة والمسلّم ونحو ذلك؛ كي يتحوّل كلّ موضوع تخلع عليه مثل هذه العناوين إلى محرَّم فكريّ، فيدخل في حيّز اللامفكَّر فيه. وبذلك يتمّ النأي بهذه الموضوعات عن أن تندرج ضمن الجدل والتجاذب الفكري، وهو ما يريح التيار المدرسي من البحث والتحقيق في هذه الموضوعات بعض الشيء، كما يمنع الطرف الآخر من الخوض فيها.

وفي هذا السياق، كان السعي المتواصل عند البعض لإبطال معايير النقد السندي والتاريخي، التي انتصر لها أمثال: السيد الخوئي، لصالح حالة الوثوق بالموروث الحديثي عموماً. فإنّه عندما يُصار إلى إضفاء طابع السكينة والطمأنينة على الموروث الحديثي مثلاً فإنّ درجة الوثوق به ترتفع، ومن ثمّ تنحسر تلقائيّاً فرص النقد التاريخي والسندي. وقد ساعد على تنامي حالة الوثوق هذه وضعٌ

سياسيّ واجتماعيّ عامّ في الفترة الأخيرة، ألا وهو دخولنا في مدار العولمة منذ بدايات التسعينيات، وتصاعد حدّة التوتر الطائفي في منطقة الشرق الأوسط، وبالأخصّ بين الإماميّة وما يعرف بالحركة السلفيّة السنيّة، فإنّ هذا التصاعد ـ مع العولمة ـ يفرض منطق الدفاع عن الهويّة. وهذا المنطق يؤجِّل ـ بشكل تلقائي ـ ليس طرح عناصر الضعف في الموروث فقط، بل حتّى رؤيتها والنظر إليها وملاحظتها. وهذا ما يشبه تماماً ما حصل ـ شيعيّاً وسنيّاً ـ في القرن الحادي عشر والثاني عشر الهجريّين، حيث أدّى تنامي التوتر الطائفي بين الدولتين العثمانية والصفوية إلى تنشيط الحركة المذهبية المنغلقة، التي تمثلت في بعض التيارات الإخبارية الشيعية المتشدِّدة، وفي ظهور حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١٢٠٧هـ)، التي بلغت الأوج في سياستها المتشدّدة ضدّ غير واحدٍ من المذاهب الإسلاميّة.

إنّ هذا السياق السيواجتماعي يفرض انحساراً نسبيّاً لمشروع السيد الخوئي. وقد وجدنا بعض الكتابات في الحديث والرجال في الفترة الأخيرة تتَّجه نحو نقد أساسيات النظريات الرجاليّة للإمام الخوئي، حتى أنّ بعض تلامذته، الذين شاركوا في تدوين موسوعته الرجالية الكبرى، مال في أبحاثه في كليات علم الرجال إلى تصحيح أكثر، إن لم نقُلْ أغلب، روايات الكتب الأربعة، مما جعله يقترب من النزعة الإخبارية في توثيق أحاديث أمهات كتب الحديث الإمامية.

إنّ هذا النقد هو من جهة مؤشِّرٌ طيّب على استمرار الحركة العلميّة في المؤسّسة الدينية، عبر نقد رجلٍ عملاق، مثل: السيد الخوئي، ويمكن ـ من جهة أخرى، عندما ندرس بعض منطلقاته وهواجسه ـ أن يشكّل تراجعاً عن المشروع النقدي عموماً، الذي عرفته الساحة الإسلامية منذ الستينيات. وبهذا تظهر

بعض آثار هذا التراجع في علم الحديث والرجال والنقد السندي، فيصبح الوثوق بالحديث والاطمئنان النفسي الناتج عن السياق المشار إليه هو البديل عن معايير كان السيد الخوئي قد افترضها صارمةً من قبل.

لقد لاحظنا في الفترة الأخيرة كيف أنّ بعض الكتّاب والعلماء والباحثين يطلق الكلام باعتبار بعض الروايات أو تصحيحها، بل حتى ادّعاء تواترها، وعندما يتمّ الرجوع إلى المصادر الحديثية والرجالية تحصل المفاجأة؛ إما بعدم وجود سندٍ أساساً لهذه الروايات؛ أو بعدم صحّة السند حتى عند الاتجاهات الرجالية غير المتشدّدة في النقد السندي. وأعتقد أن ذلك ناتجٌ عن حالة الاطمئنانات النفسية المشار إليها.

إنّ ما نميل إليه هو تشجيع الحركة النقديّة لنتاج السيد الخوئي، ومحاولة المتقدّم خطوةً إلى الإمام في هذا المضمار. فالمعايير الحديثية والرجالية للسيد الخوئي لا تخلو من مشكلات تبدّت لنا في جهود غير واحد من النقّاد الذين جاؤوا بعده. لكنّنا نتحفّظ عن أن تكون منطلقاتنا في عملية النقد والتعرية هذه هي هواجس الهويّة والخصوصيّة؛ لأنّ هذا سوف ينقلنا من سياق تحرُّر فكري منتِج إلى سياق انغلاق غير سويّ في الأمور. فالجمع بين العمليّة النقدية في ذاتها والتخلّي عن هذا النوع من المنطلقات فيها هو السبيل الأصحّ في التعامل مع الإرث الكبير الذي تركه لنا السيد الخوئي رحمه الله تعالى.

وأختم كلامي بشكوى، حيث نلاحظ مظلوميّة السيّد الخوئي مضاعفة، فرغم أهميّة فكره الاجتهادي في العلوم المختلفة وتداوله اليومي في الحوزات العلميّة، إلا أنّنا لم نجد دراسات حوله أو مؤتمرات بحثيّة أو ملتقيات أو ندوات تعالج مناهجه في العلوم الإسلاميّة المختلفة، اللهم إلا قليلاً هنا وهناك.

٤ـ البروجردي (١٣٨٠هـ)، بين الاجتهاد الرجالي وترتيب الأسانيد

السيد حسين الطباطبائي البُروجِردي (١٢٩٢ ـ ١٣٨٠هـ): ولد في مدينة بُروجِرد، ودرس فيها العلوم الإسلامية حتى أنهى المقدّمات والسطوح فيها، ثم انتقل إلى إصفهان، وحضر فيها الدروس العليا للميرزا أبي المعالي الكلباسي (١٣١٥هـ) والسيد محمد تقي المدرّس (١٣٣٧هـ)، حتى أجيز بالاجتهاد في العلوم الإسلامية وبدأ بالتدريس فيها.

هاجر إلى النجف، وحضر درس الشيخ محمّد كاظم الخراساني (١٣٢٩هـ)، وشيخ الشريعة الإصفهاني النمازي (١٣٣٩هـ)، والسيد محمد كاظم اليزدي صاحب الكتاب المعروف: العروة الوثقى (١٣٣٧هـ).

عاد إلى مسقط رأسه وبدأ فيه بالتدريس والبحث والتأليف، ثم انتقل إلى مدينة قم جنوبي طهران، وتصدّى فيها للزعامة الدينية والمرجعيّة العليا الشيعيّة بعد وفاة الشيخ عبدالكريم الحائري (١٣٥٥هـ).

توفي سنة ١٣٨٠هـ ودفن في مدينة قم[١]، وقبره موجود عند حرم السيدة فاطمة بنت الإمام موسى بن جعفر.

ساهم البروجردي في رواج علم الرجال في الوسط الحوزوي خصوصاً في إيران، ولعلّ العامل الأساسي الذي قوّى هذا الترويج هو أنّ السيد البروجردي ـ وخلافاً للكثير غيره من الرجاليين ـ وصل إلى كرسيّ المرجعية الدينية والتي كان لها الأثر البالغ في تلقّي الحوزة للكثير من الأفكار التي يتبنّاها المرجع، هذا أولاً. العامل الآخر كان الحضور المكثّف لدرسه من قِبل طلاب الحوزة، مما

(١) محمد رضا الجلالي، المنهج الرجالي والعمل الرائد في الموسوعة الرجالية لسيّد الطائفة آية الله العظمى البروجردي: ١٥ وما بعدها.

أسهم في تأثّر الطلاب بمنهج أستاذهم المرجع، وتحوّلهم إلى رسُل لنشر فكره ومدرسته. وهو الأمر عينه الذي رأيناه يحصل أيضاً مع تجربة الإمام أبو القاسم الموسوي الخوئي (١٤١٣هـ).

وقبل الدخول لأهم إنجازات البروجردي الرجالية، ينبغي الوقوف عند أبرز مشاريعه وأفكاره حتى تكون الصورة عندنا أكثر شموليّةً ووضوحاً:

أولاً: اهتمّ السيد حسين البروجردي اهتماماً واضحاً بتنظيم المدارس الدينية - الحوزة - في إيران؛ عبر إدخال نظام الامتحانات في الموادّ الدراسية، وربط الحصول على امتيازات الحوزة بتقديم هذه الامتحانات. إضافة إلى ذلك كان يتفقّد مواهب وقدرات الطلاب، ويولي هؤلاء الطلاب عنايةً خاصّة، ذلك كلّه نهوضاً بواقع الحوزة العلميّة.

ثانياً: تعدّ مرجعيّة البروجردي من أوائل المرجعيّات الدينية الشيعيّة التي اهتمّت بإرسال المبلّغين والدعاة إلى خارج الأقطار الإسلامية؛ فقد أرسل أحدَ العلماء المتنوّرين إلى ألمانيا فأنشأ في مدينة هامبورغ مسجداً يهتمّ بأمور التبليغ، وكان يولي من أرسله عناية خاصّة.

ثالثاً: كان البروجردي من دعاة التقريب بين المذاهب الإسلاميّة، وقد تفاعل كثيراً مع مشروع دار التقريب في مصر ودعمه، بل كان الراعي لسكرتير الدار وهو الشيخ محمد تقي القمي (١٤١٠هـ). وجرت بين السيد البروجردي وشيخَي الأزهر آنذاك: عبدالمجيد سليم ومحمود شلتوت، مراسلات بشأن التقريب بين أكبر مذاهب المسلمين: السنّة والشيعة.

وبخصوص ملفّ التقريب، يذهب البروجردي إلى أنّ السبب الرئيس في اختلاف المذاهب الإسلامية هو علم الفقه، وهو نفسه أحد أهم عوامل التقريب

بينهم[(١)].

رابعاً: كان السيد البروجردي من المنتقدين لتدريس الفلسفة والترويج لها في الأوساط الحوزويّة، حتى أنه وقع بينه وبين أبرز أساتذة الفلسفة في عصره السيد محمد حسين الطباطبائي (١٤٠٢هـ) خلافٌ معروف بخصوص هذا العلم، فالعلامة الطباطبائي أراد إحياء الدرس الفلسفي في حوزة قم عبر تدريسه الكتب الفلسفية لصدر الدين الشيرازي (ملا صدرا) (١٠٥٠هـ)، فووجه من قِبل المرجع البروجردي بمنع تدريسها، حتى وصل الأمر إلى حدّ قطع رواتب من يحضر الدرس الفلسفي للطباطبائي، وأخيراً انحسر خطّ المناهضة للفلسفة في الحوزة القمّية بعد انتصار الثورة الإسلاميّة في إيران؛ نظراً لانتماء مفجّرها الإمام الخميني إلى الخطّ الفلسفي والعرفاني، ومع ذلك ما تزال توجد حالة نقد وامتعاض هنا وهناك مضادّة لكلّ أشكال الترويج للفلسفة في الأوساط الحوزويّة عموماً، فضلاً عن الأجواء الاجتماعيّة العامّة، بل رأينا في الفترة الأخيرة جهداً ملحوظاً لمناهضة الفلسفة ومحاربتها ومحاصرتها.

خامساً: كوّن البروجردي منهجاً خاصّاً له في علم الفقه، وأبرز مفردات هذا المنهج هي: الاهتمام بفتاوى القدماء من الفقهاء؛ لأنه كان في متناولهم الكثير من الروايات التي لم تصلنا. انطلاقاً من هذا قام البروجردي بجمع فتاوى القديمَين: الحسن بن أبي عقيل العماني، ومحمد بن أحمد بن الجنيد الإسكافي.

والمفردة الأخرى، كانت الاهتمام بالتعرّف على روايات وفتاوى أهل السنّة، فقد كان يعتقد أنّ فهم روايات أهل البيت عليهم السلام بشكل أوضح لا بد من الاطلاع فيه على الفقه السّني من خلال رواياته وفتاوى فقهائه القدامى، وكان يعتبر الفقه

---

(١) محمد واعظ زاده الخراساني، مقدّمة كتاب ترتيب أسانيد كتاب الكافي ١: ٣٨.

الشيعي بمثابة التعليقة على فقه السنة؛ لأنّ أصحاب الأئمة كانوا يسألون بناءً على تلك الفتاوى التي يسمعونها من أهل السنّة، وإجابات الأئمة تكون في ضوئها، تأييداً أو تصحيحاً.

سادساً: مما تميّز به السيد حسين البروجردي، تعامله الخاصّ مع الأخبار والروايات، وهذه الطريقة قائمة على إرجاع روايات عديدة إلى رواية واحدة، اعتماداً على جمع قرائن يُطمئن معها لوحدة هذه الروايات، وهذا ما أثّر على بنية التواتر في بعض الروايات عند البروجردي؛ إذ قد تكون هذه الروايات التي تشكّل كثرتها تواتراً هي في واقعها رواية واحدة بألفاظ متعدّدة؛ فلا يكون هناك تواترٌ في البَيْن.

ولمزيدٍ من توضيح هذه الفكرة، يمكن القول بأنّ البروجردي اعتمد في دراساته في فقه الأحاديث على طريقة دمج الروايات، فقد كان يعتقد بأنّ بعض الروايات يمكن أن يكون روايةً واحدة، إلا أن تعدّد الرواة ساهم في إبلاغنا إيّاها على صورة روايات عدّة، وقد لعبت نظريّة البروجردي الآتية في علم الطبقات وترتيب الأسانيد دوراً في ذلك، فقد اعتمد أحياناً على وحدة الراوي رغم تعدّد اسمه للتأكّد من أنّ الرواية واحدة[1].

وقد اعتقد البروجردي بأنّ هذه الظاهرة كثيرة في كتب الحديث، توحي لك بتعدّد الروايات فيما هي واحدة، إما لوحدة المضمون، أو استظهار وحدة الواقعة أو اتحاد السند والمتن أو غير ذلك[2]، إنّه يقول: «يمكن أن يقال: إنّ مرسلة المفيد

---

(١) راجع: نهاية التقرير ١: ٨١، ١٩٦، ٢٠٣، ٢٤٣؛ والبدر الزاهر: ٢٨٣، ٢٨٦؛ وزبدة المقال: ٦٤ ـ ٦٥، ١٢٧؛ وتقريرات ثلاثة: ٤٩ ـ ٥٠.

(٢) راجع له: زبدة المقال: ٦٤ ـ ٦٥، ١٢٧.

ليست روايةً على حدة، بل هي مأخوذة من المسانيد المذكورة، والأربعة المنتهية إلى معاوية بن عمار ـ أيضاً ـ يقرب في الذهن كونها روايةً واحدة، وإنما اختلفت في مقام النقل باختلاف الرواة عنه، وأما رواية إسحاق بن عمار، فربما ينسبق إلى الذهن أيضاً كونها إحدى روايات معاوية؛ لتشابه المضمون، وإنما نسبت إلى إسحاق اشتباهاً؛ لتشابه أبويهما اسماً، فيرجع الروايات الثمانية إلى ثلاث روايات..»[١].

من هنا، ذهب إلى ضرورة الأخذ بالمتيقّن من هذه النصوص المتعدّدة ظاهراً، دون اللجوء إلى قواعد التعارض[٢]، ولهذا نجده يدفع التواتر أحياناً لأنه ناشئ من توهّم تعدّد الرواية[٣].

سابعاً: اعتقد السيد البروجردي ـ فيما يحكي عنه تلميذه الشيخ واعظ زاده الخراساني ـ أنّ المصادر الحديثية على درجات ثلاث: الدرجة الأولى، وهي التي تتمثل في روايات الكتب الأربعة، والدرجة الثانية: سائر روايات كتاب تفصيل وسائل الشيعة من غير الكتب الأربعة. والدرجة الثالثة: هي الروايات الأخرى غير هذه الروايات، كما في مستدرك الوسائل للمحدّث النوري، وقسم الفقه من بحار الأنوار و.. وبهذا كان كتاب تفصيل وسائل الشيعة عنده مهمّ مصادر الحديث الشيعيّة[٤].

---

(١) البروجردي، البدر الزاهر: ٨٨.

(٢) راجع: محمد رضا الجلالي، المنهج الرجالي: ٣٦.

(٣) البروجردي، نهاية التقرير ١: ٢٤٣، وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض الأوساط العلمية الدينية، كما تسارع لادّعاء الإجماع أو الضرورة أو التسالم أو الشهرة على أمرٍ، نجدها تسارع إلى ادّعاء تواتر الروايات!

(٤) واعظ زاده، مقدّمة الموسوعة الرجالية ١: ٤١ ـ ٤٢؛ وزندكي آيت الله العظمى

ولعلّ لرؤية البروجردي هذه لمثل كتاب مستدرك الوسائل الذي يراه مجرّد مؤيد لروايات الوسائل دوراً في النظرة السلبية التي حملها تلميذه السيد الخميني من هذا الكتاب[١]، كما أسلفنا سابقاً.

ثامناً: انطلاقاً من النقطة السابقة، سجّل السيد البروجردي رؤيةً خاصّة جريئة لكتاب تفصيل وسائل الشيعة، كانت هذه الرؤية ذات طابع نقدي، رغم أنّ هذا الكتاب يمثل أهمّ مرجع حديثي شيعي فقهي، اعتمده الفقهاء منذ حوالي الثلاثة قرون، وما يزال حتى الساعة حاضراً لدى الفقهاء وعلماء الإماميّة[٢].

من هنا، اعتقد البروجردي بحاجة (تفصيل وسائل الشيعة) إلى التهذيب والتشذيب[٣]، وتشير مقدّمة جامع أحاديث الشيعة إلى خطوات البروجردي لتأسيس موسوعة حديثية هامّة، وفي الوقت عينه إلى نواقص موسوعة الوسائل، ونترك بعض مقاطع المقدّمة تحكي بنفسها عن ذلك، حيث تقول: «وكان ـ أي البروجردي ـ كثيراً ما يقول: إنّ صاحب الوسائل(قد أتعب نفسه في تأليف هذا الكتاب، وبذل جهده وعمرَه في جمع أحاديثه وتبويبه وترتيبه، وجاء بأحسن ما صنّف في هذا الفنّ، وله علينا حقّ عظيم، شكر الله تعالى مساعيه وأرضاه، إلاّ أنّه يحتاج إلى تنقيح وتهذيب وتكميل؛ فإنّ كتابه أشبه بكتاب الفقه من الحديث، وأراد أن يجمع ما دلّ من الأخبار بزعمه على حكم فرع من الفروع الفقهيّة ولم يكن قاصداً على أن يأتي بها بنظام تامّ.

بروجردي: ١٠٣ ـ ١٠٦؛ وانظر للبروجردي: جامع أحاديث الشيعة ١: ٦ (مقدّمة ولده).

(١) الخميني، أنوار الهداية ١: ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(٢) البروجردي، جامع أحاديث الشيعة ١: ٨ (مقدّمة لولده).

(٣) المصدر نفسه: ٩.

ولذا قد فرّق بين ما ينبغي أن يُجمع وجمع بين ما ينبغي أن يفرّق، وكثيراً ما أورد الأحاديث في غير بابها ووضعها في غير مواضعها، ولم يضبط أحاديث الكتب الأربعة كما في الأصول، بل اكتفى بذكر الخبر عن أحد الشيوخ، ثمّ قال: ورواه الكليني أو الشيخ أو الصدوق، مع أنّه ربما تختلف متونها في الألفاظ التي يختلف بها المعنى المقصود، وأهمل هذا في غير الأربعة أكثر ممّا أهمله فيها، وخلط فيه الآداب والسنن بالأحكام الفرعية، ولم يعيّن مواضع ما أشار إليه من الأخبار، بل قال في أواخر أكثر الأبواب: تقدّم ما يدلّ على ذلك ويأتي، فلابدّ لمن أراد أن يطّلع على الأدلّة المتقدّمة والمتأخّرة أن ينظر الكتاب من البدو إلى الختام.

ومعلومٌ أنّ هذا في غاية الإشكال، ولم يذكر فيه الآيات المتعلّقة بالأحكام ولا ما استدركه صاحب المستدرك من الأخبار، ومع ذلك كلّه لا يخلو عن تكرار الأبواب والأحاديث وتقطيع الأخبار والأسانيد، وأنّي كلّما ذكرت ما فيه من المذكورات يخطر ببالي ويقع في قلبي ـ إن ساعدني الزمان ورزقني التوفيق الرحمن ـ أن أؤلّف جامعاً حاوياً لجميع الفوائد وافياً بجملة المقاصد، مشتملاً على الآيات الدالّة على الأحكام والأحاديث المربوطة بالفروع وما يحتاج إليه في الفقه من الأصول، خالياً عن التكرار والتقطيع والفضول، مراعياً لتسهيل طرق الاطلاع والعثور، بحيث لا يحتاج معه الفقيه إلى غيره، ويستغني به عمّا سواه. إلى أن استقرّ رأيه الشريف واستنهض عزمه العالي على تأليف ما أحبّ وتصنيف ما أراد»[1].

---

(١) البروجردي، جامع أحاديث الشيعة، المقدّمة: ٩ ـ ١٠؛ وهذه المقدّمة مستوحاة من مفاهيم البروجردي نفسه، كما يحدّثنا واعظ زادة عن ذلك وعن رأي البروجردي من تفصيل وسائل الشيعة وملاحظاته عليه، فانظر: زندكي آيت الله العظمى بروجردي:

من هنا، جاءت موسوعة (جامع أحاديث الشيعة) في ستة وعشرين مجلّداً، طبع أوّلها في حياة البروجردي وتحت إشرافه، متلافيةً الملاحظات السالفة على كتاب (تفصيل وسائل الشيعة)، إلا أنها مع الأسف لم تهيمن على الوضع في الأوساط العلمية الشيعية، فبقي الوسائل هو الكتاب الأهم، ولعلّ لذلك أسباباً وعللاً.

وقد امتاز (جامع أحاديث الشيعة) بميزات عدم التقطيع والتكرار، وتلخيص أسماء الكتب، وتوالي روايات الراوي الواحد اعتماداً على فكرة توحيد الروايات، وفصل نصوص المستحبات، وأخذ الروايات من مصادرها الأصليّة، ونقل بعض الروايات التأسيسية لأوّل الكتاب، وكان الحرّ العاملي وضعها في كتاب القضاء، مثل روايات خبر الواحد وغيرها، وذكر آيات الأحكام أوّل كل باب و..[1].

تاسعاً: يحاول البروجردي أن ينـزع في تقويمه للروايات لما تنحوه كتب الحديث، فهو يؤكّد ـ أكثر من الخوئي ـ على عناصر في الرواية للأخذ بها، مثل أن يكون الراوي ضابطاً، من هنا نجده يركّز على تنويع الرواة إلى علماء وعوام، وأنّ رواية العالم تكون أكثر دقةً وانضباطاً من رواية العامي، حتى لو كان الأخير ورعاً جداً.

---

١٠٦ ـ ١٠٧، ١١٠؛ ومقدّمة الموسوعة الرجالية ١: ٤١ ـ ٤٣.

(١) راجع: محمد واعظ زاده الخراساني، زندكي آيت الله العظمى بروجردي: ١١١ ـ ١١٢، ١٣٣ ـ ١٦٨، ١٨٩ ـ ٢٠٠؛ ومقدّمته على الموسوعة الرجالية ١: ٤٥ ـ ٤٧؛ وانظر بعض ملاحظاته النقدية: ١٨٢ ـ ١٨٦؛ ولمزيد من الاطلاع، راجع: محمد علي سلطاني، نكاهي به كتاب جامع أحاديث الشيعة، ضمن كتاب (شكوه فقاهت): ٢٢٣ ـ ٢٣٤.

وهكذا يهتم البروجردي بلغة الراوي، فإذا كان شخصاً غير عربي كبشير بن ميمون وأخيه شجرة، وهم من العجم، كانت روايته ـ من حيث ضبط أجزائها ـ أقلّ قيمة من الراوي العربي العارف باللغة.

وفي السياق نفسه، يأخذ البروجردي في حسابه لقيمة الرواية ـ لاسيما عند التعارض ـ مدى كثرة رواية الراوي وقلّتها، فإنّ قلّة الرواية تغدو شاهداً على عدم كونه من الفقهاء البارزين، مما يجعله في إطار روايات الناس العاديين الذين يكثر عدم الضبط في رواياتهم ومنقولاتهم[1].

وينظر البروجردي بشيء من عين الريب إلى الروايات التي تتحدّث عن الأنهار والمناطق والأقوام والشعوب والفواكه والأطعمة والأشربة و.. ذلك أنّه يرى الأصل في عدم ثبوتها؛ لكثرة ما يروى من مثلها لمصالح، حتى يقوم الشاهد على عدم تعمّد الراوي للأكاذيب، وكأنه لا يأخذ بالحسبان فقط مجرّد الوثاقة الثابتة في علم الرجال[2].

عاشراً: يركّز البروجردي كثيراً على مصادر الفقه الشيعي السابقة على عصر التفريع الاجتهادي، أي على عصر كتاب المبسوط للطوسي (٤٦٠هـ)، فينظر إلى تلك الكتب على أنها نصوص روائية؛ لأنّ الفقه الشيعي في تلك الفترة لم يكن يخرج عن متن الرواية في التصنيف الفقهي، ولهذا كانت هذه المصنفات ـ إلى حدّ كبير ـ من مصادرنا الحديثية، حتى لو كان بعض ما فيها غير موجود في الكتب الحديثية المعروفة كالكتب الأربعة، وحتى لو كانت هذه المصنفات لم تصرّح بأن

---

(١) راجع: البروجردي، البدر الزاهر: ٢٨٧ ـ ٢٨٨.

(٢) راجع: جلال الدين الآشتياني، مجلّة كيهان أنديشه (بالفارسية)، العدد ١: ١٨.

نصّها متنَ رواية[١]، ولهذا كانت كتب مثل الهداية والمقنع للصدوق، والنهاية للطوسي و.. من مصادر الحديث الشيعي عنده.

بهذه النقاط نكون قد كوّنا صورةً عن المناخ الفكري والحديثي والرجالي للسيد البروجردي، لكي نطّلع على عمله المباشر في الرجال وطريقة تفكيره.

المشروع الرجالي الكبير للسيّد البروجردي، معالم وخصائص

وبعد هذه الجولة الموجزة في فكر وتجربة السيد البروجردي، ستتضح لنا القواعد التي شكلّت مشروعه الرجالي[٢]. ويمكن تقسيم مشروعه إلى قسمين:

القسم الأول: ترتيب أسانيد بعض الكتب الحديثية، وفيه قام بترتيب كلّ الأسانيد الواردة في الكتاب، ابتداءً بمشايخ صاحب الكتاب، فيرتّبهم حسب حروف المعجم، ثم يعرض أسانيد ذلك الشيخ بحسب حروف المعجم أيضاً، وهكذا ثم ينتقل للشيخ الآخر وهكذا حتى يتم أسانيد كلّ شيخ من مشايخ صاحب الكتاب.

والنتيجة التي تحصّل عليها هي جداول بأسانيد الكتب الروائية تسهّل التعامل معها واكتشاف حالات الإرسال بسهولة ويسر أكثر، أو تفادي مشاكل الإرسال أيضاً.

وبهذه الطريقة درس البروجردي الكتب التالية: كتاب الكافي للشيخ

---

(١) راجع: البدر الزاهر: ٨ ـ ١٠، ٩٣؛ وتقريرات ثلاثة: ٢٠٠ ـ ٢٠١.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول منهجه، انظر: محمد رضا الجلالي، المنهج الرجالي والعمل الموسوعي الرائد في الموسوعة الرجالية لسيد الطائفة آية الله العظمى البروجردي؛ ومقدّمة محمد واعظ زاده الخراساني لكتاب ترتيب أسانيد كتاب الكافي، فإنّ هذين العملين من أهمّ ما كتب حول السيد البروجردي رجالياً.

الكليني، كتاب تهذيب الأحكام للشيخ الطوسي، وكتب الشيخ الصدوق الروائية: الخصال، ومعاني الأخبار، وعلل الشرائع، وثواب الأعمال، وعقاب الأعمال، وكتاب من لا يحضره الفقيه، والأمالي، وبلغ حجم هذا العمل الرجالي المتميّز في ترتيب الأسانيد مبلغاً كبيراً.

القسم الثاني: فهارس أسماء رواة أسانيد الكتب السابقة، وأسماء رواة في كتاب الكشي وفهرستي الطوسي والنجاشي، وذلك عبر ترتيب الأسماء والكنى والألقاب وفق ترتيب المعجم، وذِكر شيوخهم وتحديد عدد رواياتهم وطبقاتهم، إضافة لترجمة إجماليّة لأحوالهم.

وبهذا يفهم ما يريده البروجردي من مشروع (الموسوعة الرجاليّة)، حين يقول موضحاً هدفه: «إني حينما كنت أتصفح الجوامع العظام لتتبع ما أودع فيها من روايات الأحكام، وأراجع ـ لتعرّف أسانيدها ـ ما صنّفه علماؤنا في فنّي الرجال وتمييز المشتركات، رأيت أنّ في الطائفة الأولى من هذه الكتب نقائص؛ لإهمالها ذكر كثير مما تضمّنته الأسانيد من الرواة، وعدم تعرّضها في تراجم من ذكر فيها منهم لبيان طبقته وشيوخه الذين روى عنهم، وتلامذته الذين تحمّلوا عنه، مع أنّ هذه من أهمّ ما له دخل في الغرض من ذلك الفن؛ إذ بالأول يتبيّن الإرسال في كثير مما توهّم أنها من الأحاديث الصحيحة، وبالثاني يعرف مرتبة الرجال في فنّ الحديث ومنزلته عند أهله في زمانه، وأنّ الطائفة الثانية منها لا تغني من غرضها شيئاً، إذ لم يبحثوا فيها عما هو موضوعها، وهو أسانيد الروايات بأشخاصها بل استقرؤوها استقراءً ناقصاً، كلّ على حسب وسعه، واستنبطوا منها قضايا كلية، ذكروها في تلك الكتب على وجه الفتوى، واستشهدوا عليها بشواهد قليلة من جزئياتها، مما لا يوجب المحصّل علماً ولا

ظناً، ولا يخرجه عن حدود التقليد باعاً ولا شبراً، ولأجل ذلك صارت تلك الكتب متروكاً عند أهل العلم رأساً، وإنّ تعرّف الأسانيد يحتاج مضافاً إلى هذين إلى البحث عن عللها، والسعي في تحصيل ما هو الصواب في مواردها، فإنها مع ما في بعضها من الإرسال قد طرأتها في طول الزمان ـ بسهو الناسخين والمؤلّفين المكتفين في تحمّل الحديث عن الشيخ بالوجادة أو الإجازة أو المناولة ـ عللٌ كثيرة متنوّعة بالتصحيف، والقلب، والزيادة، والنقص، والأخير هو أكثرها..»[1].

مدرستي السيّدين: البروجردي والخوئي، امتيازات وتمايزات

بهذا النصّ ومجمل ما تقدّم، تتضح معالم مدرسة البروجردي وامتيازها عن مدرسة الخوئي من جهات:

أ ـ مدرسة السيد الخوئي تركّز أكثر على جعل المصادر الرجاليّة معياراً أساسياً في الحكم على الأسانيد من حيث الوثاقة كما سيأتي، أما مدرسة البروجردي، فهي تركّز أكثر على رصد الأسانيد نفسها، وتحليلها واستقرائها لينظر عبرها في مكانة الراوي وحاله وطبقته و.. وعلى أهميّة خطوة الإمام الخوئي إلا أنّ خطوة السيد البروجردي تبقى أكثر اجتهاديةً، فهي تريد ممارسة نفس ما مارسه الأقدمون[2]، وكأنه واحد منهم، لا أنّه مقلّد لمواقفهم وآرائهم.

لقد كانت للبروجردي نزعة بحثيّة شموليّة في الكتب الحديثية، ومن أهمّ

---

(١) البروجردي، مقدّمته على الموسوعة الرجالية ١: ١٠٨؛ ولمزيد من الاطلاع راجع: محمد واعظ زاده الخراساني، المقدّمة على الموسوعة الرجالية ١: ٥٢ ـ ٥٥؛ وعلي دواني، زندكاني آيت الله بروجردي: ١٥٧ ـ ١٦١؛ ومحمد رضا الجلالي، المنهج الرجالي: ١٣٣ ـ ١٣٨، ٢٠٦ ـ ٢١٦.

(٢) نصّ على اجتهاديّة فعل المتقدّمين جماعة منهم: النراقي، شعب المقال: ١٥.

معالم منهجه الرجالي أنّه كان لا يقف في بحثه الرجالي عند ما يقوله الرجاليّون القدامى، وكأنّ ما قالوه هو نصوص منزلة بالوحي السماوي، وإنّما كان يتعامل مباشرةً مع الكتب الحديثية والتراث الحديثي الذي تركه لنا هؤلاء الرواة، وكان يحاول أن يتمثل شخصيّة النجاشي والطوسي في كشفهما كذب الراوي أو تدليسه من خلال تتبّع رواياته واستقصائها، أو من خلال حشد الشواهد والقرائن الأخرى، دون أن تغيب عن نظره مواقف العلماء ممّن سبقه، وقد حاول أن يتابعه في هذه الطريقة الشيخ النمازي في مستدركات علم رجال الحديث، كما سنرى لاحقاً إن شاء الله تعالى.

ب ـ تهتمّ مدرسة السيد البروجردي اهتماماً كبيراً بكشف أنواع الإرسال الخفي في الروايات التي يبدو فيها أنها متصلة، وهذه نقطة جديرة بالتأمل، فيما لا نجد هذا القدر من الاهتمام عند السيد الخوئي.

ج ـ تركّز مدرسة السيد البروجردي على المنهج الاستقرائي في تتبّع أسانيد الروايات، وتهتم عبره بتحديد مكانة الرجل ـ وهي ما قلنا سابقاً أنها تلعب دوراً نشطاً في تقويم رواياته من حيث كونه عالماً أو غيره أو.. ـ كما تهتم بتحديد طبقته، فمشروع البروجردي مشروع طبقات بالدرجة الأولى.

د ـ يركّز البروجردي على الكشف المباشر عن العيوب التي طرأت على الرواية بمرور الزمن من نقص أو خلل أو انقلاب أو.. دون تقليد من سبق، وهو بهذا يفتح باباً كبيراً أمام تحليل النصوص تاريخياً.

وإذا كان السيد الخوئي قد أشار إلى هذه القضايا، لكنّ طريقة اهتمام البروجردي وطبيعة أولويات عمله تجعله مقدّماً على الخوئي من بعض الجهات، كما تجعله أقرب إلى الاجتهاد والمباشرة في الرجال والحديث، بدل الاقتصار في

الاعتماد على الأجيال السابقة، وهذه نقطة جديرة يستحقّ عليها التقدير، وإن كان الخوئي أقلّ سعياً للحفاظ على الروايات دون أن يعني ذلك هدره لها أو استخفافه بها.

هـ ـ يرى السيد البروجردي أنّ طبقة التلامذة يمكن أن تعطينا مؤشراً على وثاقة الرجل، لاسيما إذا أكثروا الرواية عنه وكانوا من الأجلاء، من هنا يفيدنا درس الطبقات في تحديد الوثاقة مباشرة بلا ضرورة للرجوع إلى الرجاليّين القدماء؛ لأنّ كتبهم معدودة، ومجرّد عدم ذكرهم لاسم شخص لا يدل على عدم وثاقته[1]، وهذا ما لا نلاحظه عند السيد الخوئي بهذه القوّة.

و ـ اتخذ السيد البروجردي منهجاً متسامحاً في أمر السند نسبةً إلى السيد الخوئي، فَقَبِلَ نظريّتي الجبر والوهن، وكذا الشهرة، بل عبّر بجملة: اشتهار خبر يغني عن البحث في سنده[2]، وأخذ بنظرية أصحاب الإجماع[3]، وأخذ بمرويّات ابن أبي عمير وأمثاله؛ لاعتماد الأصحاب عليها ولو كانت مرسلة[4]، ولهذا وجدناه يتساهل في أمر المرسل، ولا يقف على مسألة الوثاقة كثيراً، ويكتفي بتعاضد الروايات ولو لم تكن صحيحة السند ولا متواترة[5]، بل يذهب بعض الباحثين إلى أنه كان يعتبر جهالة الراوي آخر مضعّف في الحديث، وإن أوحت بعض كتبه ـ اشتباهاً من مقرّري بحثه ـ أنه يهتم لجهالة الراوي وتضعيفه[6].

---

(١) البروجردي، نهاية التقرير ٢: ٢٧٠ ـ ٢٧١.

(٢) المصدر نفسه: ٤٢.

(٣) المصدر نفسه: ١٤٥.

(٤) البروجردي، البدر الزاهر: ٢١١؛ ونهاية التقرير ٢: ١٦٦.

(٥) البروجردي، نهاية التقرير ١: ٢٠٣.

(٦) انظر: الجلالي، المنهج الرجالي: ١٠٨ ـ ١١٣.

لقد ترك مشروع السيد البروجردي الرجاليّ تأثيراته الواضحة في حوزة قم، لكنّ تطوير عمله لم يحظَ بالاهتمام المطلوب ولم نشهد لذهنيّته الرجاليّة حضوراً متميزاً، كما لم نرَ إحالةً أو عزواً على منجَزه الرجالي، حتى أنّ جزءاً كبيراً من مشاريعه الرجاليّة كان قد بدأ العمل على طباعته طباعةً جيدة محقّقة مؤخّراً، بعد قرابة نصف قرن من وفاته، ولعلّه يمكن القول بأنّ حضور مشروع وذهنيّة السيّد الخوئي الرجالية في حوزة النجف وفي أجيال تلامذته ومن بعدهم، كان أقوى من حضور المدرسة الرجاليّة للسيد البروجردي في حوزة قم.

٥ ـ النمازي (١٤٠٥هـ)، والنزعة التوثيقيّة الإخبارية الجديدة

الشيخ علي النّمازي الشاهرودي (١٣٣٣ ـ ١٤٠٥هـ): ولد في مدينة شاهرود الإيرانيّة، وتلقّى مبادئ العلوم الإسلامية فيها على والده في مسقط رأسه، ثم انتقل إلى مدينة مشهد وتلمّذ فيها على الميرزا مهدي الإصفهاني (١٣٦٥هـ). كان ذا ثقافة واسعة في علوم شتّى ولغات متعدّدة منها اللغة الفرنسية.

له مستدرك على سفينة البحار، انتقد فيه العلامة الطباطبائي (١٤٠٢هـ) الفيلسوف الإسلامي المعروف.

ومما تركه في الرجال: **مستدركات علم رجال الحديث**، يحدّثنا المؤلّف عن أصل تأليف هذا الكتاب، فيقول: «أنّي لمّا وفقني الله تعالى لتأليف كتاب في علم الرجال المسمّى بـ(مستطرفات المعالي)، وقد ذكرت فيه ـ بتوفيق الله تعالى ـ ما لم يُذكر في غيره، واستقصيت المطالب الفاخرة الراجعة إلى علم الرجال في كتابنا (مستدرك سفينة البحار)، أشار إليّ جمع من علمائنا الكرام وفقهائنا العظام أن أُفردها وأجعلها كتاباً مستقلاً في علم الرجال..»[1].

---

(١) علي النمازي، مستدركات علم رجال الحديث ١: ١٩.

ويُعدّ كتاب النمازي من أوسع ما استدرك على الموسوعات الرجالية المتأخّرة، ويمكننا أن نتعرّف عليه عبر النقاط التالية:

١ ـ صدّر الشيخ النّمازي كتابه بفوائد كلّية وعامّة في علم الرجال، ووزّعها على ثمانية فصول، هي: تعريف علم الرجال، موضوعه، الفائدة منه، بيان مواليد الرسول صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام، أصحاب الإجماع، الروايات الواردة عن المعصومين عليهم السلام في مدح جماعة من أصحابهم أو ذمّهم، اعتبار الكتب الأربعة ودفع الشبهات عنها، وأخيراً خاتمة فيها مصادر الأسانيد وأسماء المؤلّفين في علم الرجال من أصحاب الأئمة وقدماء العلماء.

٢ ـ في هذا الكتاب المطبوع في ثمانية مجلّدات، استدراكٌ بالدرجة الأساسية على المامقاني في تنقيحه، والأردبيلي في جامع الرواة، والخوئي في معجمه، وغيرهم.

٣ ـ لا يذكر الشيخ النمازي من الرواة إلا من لم يُذكر في الكتب الرجالية أو من عنده زيادة بيان حوله، وقد بلغ عدد الرواة الذين أوردهم في استدراكه ١٨١٨٩ راوياً، وهذه أوسع محاولة استقصائيّة لأسماء الرواة نشهدها عند الإماميّة.

٤ ـ أمّا عن الأسماء التي استدرك بها، فقد أخذها من ثمان وسبعين مصدراً من مصادر الحديث الشيعي، مثل: إثبات الوصيّة للمسعودي، كتاب بحار الأنوار للمجلسي، كتاب جامع الأحاديث، كتاب دلائل الإمامة للطبري، كتاب الشيعة وفنون الإسلام لحسن الصدر، كتاب الغارات وغيرها.

٥ ـ طريقته في الكتاب كالتالي: «الفصل السادس: في أسامي أحمد.

ذكروا ٣١٩ مسمّى بأحمد، وذكرت ١٢٧١، منهم ٨٤٠ لم يذكروهم.

٥٩٦ـ أحمد بن أبان: لم يذكروه. وقد وقع في طريق الصدوق عن سليمان بن

عبدالله الدمشقي، عنه، عن عبدالعزيز بن محمد..»[١].

وفي الجزء الأخير من الكتاب خاتمة في الكنى وأسماء النساء.

٦ ـ يعتمد الشيخ النمازي المنهجَ الإخباري في تعاطيه مع الروايات إلى حدّ بعيد، كيف وقد ألّف كتاباً في تصحيح روايات الكتب الأربعة على الطريقة الإخباريّة، أسماه: (الأعلام الهادية الرفيعة في اعتبار الكتب الأربعة)، ولهذا نجده يحاول أن ينزع في هذا الكتاب الرجالي هنا نزعةً توثيقة واضحة، وحيث إنّ الكثير جدّاً من الأسماء التي ذكرها في كتابه هذا لم يأت أحدٌ على ذكرها في كتب الرجال القديمة، ومن ثم يُفترض أن تكون مهملةً لم تثبت وثاقتها، مع تصريحه في كثير منها بأنّ فلاناً مثلاً لم يذكروه، إلا أنّ النمازي يحاول توثيق هذه الأسماء من خلال تتبّع رواياتها، فيشبه طريقة الاجتهاد في علم الرجال، وكثيراً ما يعتمد في التوثيق على كون الراوي قد روى روايات في فضائل أهل البيت ومقاماتهم، فيعتبر ذلك دالاً على حُسن حاله، وهذا منهجٌ غير مألوف كثيراً في المرحلة المتأخّرة وبهذه الطريقة.

وينطلق النمازي في ذلك من أنّ بعض الرواة تُركوا لروايتهم مثل هذه النصوص التي فُهمت ـ خطأ ـ على أنّها غلو وارتفاع في الدين، مع أنّها لا تعني الغلوّ إطلاقاً من وجهة نظره رحمه الله. ولعلّ هذه أهم نقطة في منهج الشيخ النمازي. إضافة إلى أخذه تقريباً بكلّ قرائن التوثيق التي ذكرها الوحيد البهبهاني من قبل، وبهذا يكون الشيخ النمازي ـ من حيث العقليّة الرجاليّة والمنهج الفكري في الرجال ـ على النقيض تقريباً من عقليّة السيد الخوئي ومنهجه.

---

(١) المصدر نفسه ١: ٢٣٧.

علم الرجال الإمامي في الفترة الراهنة

سرد إجمالي لأبرز الأعمال وتوثيق عام لأهم المنجزات

تمهيد

الحديث عن الفترة الحاليّة من علم الرجال عند الإماميّة يستحقّ دراسةً مستقلّة في حدّ نفسه، أعني الفترة التي تلت رحيل الأعلام الخمسة الذين أتينا على ذكرهم (المامقاني، التستري، الخوئي، البروجردي، النمازي)، فهناك كتب وأعمال ومشاريع وشخصيّات هامّة مازالت إلى اليوم تشتغل بالعمل الرجالي عند الإماميّة ولها آراؤها الفكريّة والتحليليّة في هذا المجال، وهم أجيال تلامذة الأعلام الخمسة أو تلامذة تلامذتهم.

وقد قرّرنا ـ لبعض الأسباب ـ أن لا نخوض كثيراً في رصد هذا القسم من تاريخ علم الرجال، مفضّلين المرور السريع عليه، ببيان بعض الأمثلة والنماذج لا كلّها، وذلك عبر تقسيم جهود الرجاليّين المعاصرين أو شبه المعاصرين إلى محاور وملفّات، حيث وجدنا هناك ستة فرقاء، وهم:

الفريق الأوّل: وهم الذين اشتغلوا على الجانب التوضيحي لعلم الرجال

وتنظيم كتب **تحظى ببيان معاصر**، مثل منجزات الشيخ باقر الإيرواني، والدكتور الشيخ عبد الهادي الفضلي، والشيخ جعفر السبحاني، وقد رأى هذا الفريق أنّه من الضروري إخراج علم الرجال من حالة الجفاف التي تواجهه على مستوى البيان، حيث يخشى منه الطلاب في العادة، ويرونه ممجوجاً صعباً معقّداً غريباً، فأريد بهذه المشاريع الطيّبة كسر هذه الهالة المخيفة؛ لتحقيق المزيد من الإقبال على هذا العلم والاهتمام بشأنه.

الفريق الثاني: وهم الذين ركّزوا على رجال الشيعة في كتب السنّة أو اهتمّوا بالمصادر السنيّة عموماً في ترجمتهم لرجال الشيعة أو كانت بحوثهم قد وقعت في سياق الجدل المذهبي، مثل أعمال الشيخ عبد الحسين الشبستري، والسيد مرتضى العسكري، والشيخ محمّد جعفر الطبسي.

الفريق الثالث: وهم الذين اهتمّوا بتاريخ علم الرجال أو كانت أعمالهم ذات نزعة تاريخية وتوثيقيّة، مثل ما كتبه الشيخ حسين الراضي، والسيد علي الخامنئي، والدكتور مجيد معارف وأمثالهم.

الفريق الرابع: وقد اهتمّ هذا الفريق بمجال التطوير النقدي والاجتهادي في علم الرجال، على خطى بحوث الكليّات وغيرها التي اشتغل عليها الأعلام الخمسة، من بينهم المرجع الديني السيد موسى الشبيري الزنجاني، والشيخ مسلم الداوري، والشيخ آصف محسني القندهاري، والشيخ محمّد سند البحراني، والشيخ مهدي الهادوي الطهراني وغيرهم الكثير، لاسيّما ما جاء من الأعمال الرجاليّة في ثنايا كتب الاجتهاد الفقهي والأصولي، ممّا يصعب حصره واستقصاؤه.

الفريق الخامس: وهم الذين اهتمّوا بمجال معاجم المصطلحات وأمثالها،

مثل ما قدّمه الشيخ محمّد رضا جديدي نجاد، وما تقدّم من كتب التلخيصات التي دوّنت على موسوعة الرجال للسيّد الخوئي.

الفريق السادس: وهم الذين اهتمّوا ولأوّل مرّة تقريباً في الفترة الأخيرة بالتصنيف في الضعفاء خاصّة، مثل ما كتبه الشيخ حسين الساعدي. **أو الذين كتبوا في محدّثات الشيعة والراويات وحالاتهنّ**، مثل نهلة الغروي النائيني وغيرها.

هذا إلى جانب بعض الأعمال المتفرّقة هنا وهناك، ممّا قد لا يندرج في هذا التقسيم السداسي.

ونحاول باختصار سرد أهم الأعمال، وقد نعلّق على بعضها مختصراً أيضاً، وهي:

١. اتجاه التطوير البياني في التدوين الرجالي

وهم متعدّدون نذكر منهم:

١ ـ **الشيخ باقر الإيرواني (معاصر)**: ممّن اهتم بملف تحديث المناهج الدراسية في الحوزة العلمية في كتابه (دروس تمهيدية في الفقه الاستدلالي)، وكتابه الآخر **دروس تمهيدية في القواعد الرجالية**، والكتاب في أساسه عبارة عن دروس ألقاها الشيخ الإيرواني في حوزة قم، أواسط العقد الأخير من القرن العشرين، ثمّ صاغها كتاباً دراسيّاً. ويعتبر الكتاب الآن أحد أهم المناهج الدراسية في هذا العلم، لاسيما في وسط الحوزة العربية.

والسبب الذي دعاه إلى كتابة كتابه هذا، هو أنّ حوزة النجف ـ في فترة دراسة الإيرواني ـ لم تعتنِ بعلم الرجال العناية التي يستحقّها طول مرحلتي المقدّمات

والسطوح، أما في المرحلة الثالثة وهي مرحلة البحث الخارج فقد كانت تُعرض فيها بعض الموضوعات الرجالية بالمناسبة، مما يُدخل الطالب في علم لم يتعرّف عليه ولم يمارسه من قبل؛ فأراد بهذا الكتاب أن يعالج لطلاب الحوزة جزءاً من تلك المشكلة التي واجهته آنذاك.

وينقسم الكتاب إلى قسمين: **الأول** يمثل حلقة تمهيدية للطالب يأخذ منها صورة إجماليّة عن هذا العلم، ثم ينتقل **للقسم الثاني** الذي تكون فيه نفس موضوعات القسم الأوّل بشكل أعمق بالإضافة إلى موضوعات أخرى، في طريقة تشبه أسلوب السيد محمّد باقر الصدر في (دروس في علم الأصول).

والمميّز في الكتاب أنه أُلّف لغرض أن يكون منهجاً دراسياً، هذا الأمر جعل المؤلِّف يراعي ما يتطلّبه المنهج الدراسي، كوضوح العبارة وتقسيم المادّة ووضع أسئلة في خاتمة كلّ درس.

ومن النقاط المهمّة في الكتاب مراعاة الجانب التطبيقي في هذا العلم، حتى يستطيع الطالب أن يمارس العملية الرجالية ولو بصورتها البسيطة ووفق المباني الرجالية المشهورة بينهم، وهذه نقطة تحسب للمؤلِّف.

ومما اهتم به الكتاب هو التعريف بأبرز المصادر الرجالية، وهي: رجال الكشي، رجال وفهرست الشيخ الطوسي، رجال النجاشي، ورجال البرقي والغضائري. وفي فصل خاصّ التعرّف على الكتب الأربعة وكتاب تفصيل وسائل الشيعة.

ومن البحوث المهمّة التي تعرّض لها الكتاب ولم تتعرّض لها الكثير من المناهج الدارسية الحديثة، هي نظرية التعويض عن السند الضعيف، والتي تعتبر من أهم الموضوعات في علم الرجال، والطرق التي شرحها هي طرق: الشيخ

الأردبيلي والشيخ المجلسي والميرزا محمد الاسترآبادي والسيد الخوئي.

٢ ـ **الشيخ جعفر السبحاني** (معاصر): له كتاب **كلّيات في علم الرجال**، وهو عبارة عن سلسلة من المحاضرات ألقاها المؤلِّف على مجموعة من طلاب الحوزة في قم، ثمّ دوّنت، ويعتبر الكتاب أبرز المناهج الحوزوية في هذا العلم؛ لأنّه يضم أغلب الموضوعات الرجاليّة الأساسية.

وأبرز معالم هذا الكتاب أنّ من الموضوعات الأساسية التي عُرضت فيه، الفرق بين علم الرجال وعلمي التراجم ودراية الحديث وعلاقته بهما، وهذه نقطة منهجية التفت إليها السبحاني. كما وفي الكتاب حديث مفصّل حول المصادر الرجالية، والمهم في ذلك أنّه قسّمها تقسيماً خاصاً، إلى **المصادر الأولية لعلم الرجال**، وهي: رجال الكشي، فهرست النجاشي، رجال الشيخ وفهرسته، رجال البرقي، رسالة أبي غالب الزراري، مشيخة الصدوق، مشيخة الطوسي في التهذيبين. ورجال ابن الغضائري. **والمصادر الثانوية لعلم الرجال**، وهي: الأصول الرجالية الأربعة: فهرست منتجب الدين، معالم العلماء، رجال ابن داوود، خلاصة العلامة الحلي. والجوامع الرجالية في العصور المتأخرة: مجمع الرجال، منهج المقال، جامع الرواة، نقد الرجال، منتهى المقال في أحوال الرجال. والجوامع الرجالية ذات النمط الخاص: جامع الرواة، طرائف المقال، مرتّب الأسانيد، معجم رجال الحديث.

وفي الكتاب حضور واضح لآراء متأخّري المتأخّرين من الرجاليين، وهذا ما يساعد الطالب في مواكبة آخر المنجزات الرجالية؛ أمثال: السيد حسين البروجردي والسيد أبو القاسم الخوئي[1].

---

(١) راجع ـ على سبيل المثال ـ: رأي البروجردي في كتاب الرجال للشيخ الطوسي ص٦٩

وبجانب اهتمام الكتاب بالمصادر الرجالية اهتمّ أيضاً بدراسة الكتب الأربعة، وأبرز الفرق الشيعية؛ لما لهما من أثر في موضوع علم الرجال في بعض جوانبه.

٣ ـ **الدكتور الشيخ عبد الهادي الفضلي (معاصر)**: المهتم بملفّ تحديث المناهج الدراسية، وله عدّة تجارب في الفقه وأصوله والفلسفة والمنطق وغيرها، وفي علم الرجال له كتاب **أصول علم الرجال**، ولعلّ الكتاب هو أوّل كتاب يدوّن بأسلوب أكاديمي ـ جامعي في علم الرجال باللغة العربية.

والكتاب مخصّص لطلاب السنة الثالثة في كلّية الشريعة من الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية في بريطانيا.

ومن معالمه أنّه ـ ككتابي الإيرواني والسبحاني ـ كُتب بوصفه منهجاً دراسيّاً؛ إلا أنّه يفرق عن سابقيه في أن مؤلِّفه كتبه وفق منهج البحث العلمي الحديث ليتناسب والدراسات الجامعية، والمائز الأساس لهذا المنهج اعتماده على اللغة السهلة بطريقة خاصّة.

وقد قُسّم الكتاب إلى ثلاثة أقسام:

الأوّل: المقدّمات، وتناول فيها المبادئ التصوّرية لعلم الرجال من تسمية وتعريف وفائدة و.. واستوعبت هذه المقدّمة قسماً كبيراً من الكتاب يقرب من ثلثه.

الثاني: قواعد التقويم، وفيها قواعد تقويم رواة الحديث وقواعد تعارض هذا التقويم.

الثالث: الفوائد؛ وهي ـ كما عبّر عنها ـ الموضوعات الرجالية «..التي لا تنطبق إلا على جزئيّة خاصّة وفي مورد محدّد.. ومن أمثلة ذلك أنّ الشيخ الفضلي

وغيرها؛ ورأي الخوئي في كتاب ابن الغضائري ص٨٥ وغيرها.

أدرج مسألة أسانيد الكافي للشيخ الكليني ضمن الفوائد؛ لأنها لا تنطبق إلا في كتاب الكافي بخاصّة»[١].

وقد اهتمّ الفضلي بموضوع التأريخ لعلم الرجال، فقد احتلّ هذا الموضوع جزءاً ليس بالقليل من مقدّمة الكتاب؛ فأرّخ لنشأة علم الرجال، ثم تقصّى المؤلَّفات الرجالية من القرن الثالث الهجري وحتى القرن الخامس عشر مع إعطاء نبذة عن أهم تلك المؤلّفات، وتحدّث عن الأصول الرجالية، وغيرها مما هو على تماس بتأريخ هذا العلم.

ومن الموضوعات التي أثارها الفضلي هنا هو التفريق بين مؤلّفات أسماء الرجال ومؤلّفات علم الرجال، فكُتب أسماء الرجال تلك الكتب التي تهتم بالتعريف بالراوي وحاله كأغلب الكتب الرجالية خصوصاً الأصول الأوّلية للعلم، أمّا كتب علم الرجال فهي الكتب التي تهتمّ بالقواعد الكلّية للتوثيق والتضعيف، وهي ككتب بعض المتأخّرين من الرجاليين.

وفي الكتاب استحضار لنصوص كلمات الرجاليّين للاستشهاد بها في مواردها، وهذا امتياز للكتاب، فبهذا يكون الطالب على تواصل مع نصوص الكتب القديمة والمصادر الرجاليّة بشكل عام.

وفي بعض موضوعات الكتاب بعد أن يبحث ويناقش في الموضوع قد يعطي خلاصة بالنتائج التي خلص بها بعد البحث، انسجاماً مع الطريقة الأكاديميّة.

٢. اتجاه الاشتغال على الخطّ المذهبي بالمعنى العام

ونذكر ـ سريعاً ـ منهم:

(١) عبدالهادي الفضلي، أصول علم الرجال (تقديم حسن الخليفة وحسين الشيخ): ١٢.

١ ـ السيد مرتضى العسكري (١٣٣٢ ـ ١٤٣٠هـ): بَحَثَ العسكري بحثين تأريخيين لهما ارتباط بعلم الرجال، وهما:

أ ـ عبدالله بن سبأ وأساطير أخرى: درس فيه شخصية عبدالله بن سبأ، الشخصية التاريخية المعروفة، درسها في ضوء روايات سيف بن عمر التميمي (بعد ١٧٠هـ) مثبتاً بالبحث والملاحظة وهميّة هذه الشخصية واختلاقها. وهذه النتيجة يترتّب عليها الكثير من الآثار التاريخية، ومن ثمّ بعض الجوانب في علم الرجال. والذي يبدو بحسب الظاهر أنه ـ أي العسكري ـ أوّل من نفى وجود هذه الشخصية التي لعبت دوراً أساسياً في الفتن التي دارت زمن خلافتي عثمان بن عفّان والإمام علي بن أبي طالب عليه السلام.

وقد أطرى السيد أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ) على بحث السيد العسكري في كتابه (معجم رجال الحديث) عندما أراد البحث عن عبدالله بن سبأ، فعرض شيئاً مما ذُكر في التاريخ حول شخصية الرجل، وأشار إلى أنّ هذه الشخصية من مخترعات سيف بن عمر، ثم قال فيما قاله: «..ولا يسعنا المقال الإطالة في ذلك والتدليل عليه، وقد أغنانا العلامة الجليل والباحث المحقّق السيد مرتضى العسكري فيما قدّم من دراسات عميقة ودقيقة عن هذه القصص الخرافية وعن سيف وموضوعاته في مجلّدين ضخمين باسم عبدالله بن سبأ، وكتابه الآخر خمسون ومائة صحابي مختلق»[(١)].

ب ـ خمسون ومائة صحابي مختلق: وهو الكتاب الآخر للسيد العسكري الذي أشار له السيد الخوئي فيما نقلناه عنه أعلاه. وقد تناول فيه العسكري ١٥٠ صحابياً وتابعياً، أثبت فيه بالدراسة والبحث أنها شخصيات وهميّة وأسطورية

---

(١) الخوئي، معجم رجال الحديث ١١: ٢٠٧.

من مختلقات سيف بن عمر التميمي، يقول في مقدّمة كتابه: «بينما كنت أراجع فصول (عبدالله بن سبأ) أثناء طبعه للمرّة الأولى عام ١٣٧٥هـ، تبيّن لي انتشار أساطير كثيرة في مصادر التاريخ الإسلامي مضافاً إلى أسطورة (ابن سبأ والسبئية) وشككت في وجود كثير من أبطال التاريخ الإسلامي، وكان بين بعضها والأسطورة السبئية ترابط عضوي، فتوقفت عن طبع الكتاب برهة طويلة لمواصلة البحث، وإذا بي أهتدي إلى زيف كثير من الشخصيات الإسلامية التاريخية من صحابة وتابعين وقادة فتوح وشعراء ورواة للحديث الشريف، وإلى زيف كثير من الأمكنة التي ترجمت في الكتب البلدانية، وتحريف عجيب في سنيّ الحوادث التاريخية...»[1].

وأسلوبه فيه أنّه يأتي إلى ما ذُكر في كتب التاريخ حول الشخصية من معلومات وأحداث ويبدأ في مناقشتها وفق المعايير التي يتبنّاها.

٢ ـ الشيخ عبد الحسين الشبستري: له في الرجال كتابين: أحدهما **الفائق في رواة أصحاب الإمام الصادق**عليه السلام، جمع فيه (٣٧٥٩) شخصية ممن رووا أو لقوا الإمامَ الصادقعليه السلام. ويذكر في الكتاب اسم الشخص وبعض المعلومات المتوفّرة حوله، ثم المصادر التي ترجمت للشخصية، والمميّز في مصادره هو تنوّعها بين المصادر السنّية والشيعية.

والثاني **أحسن التراجم لأصحاب الإمام موسى الكاظم**عليه السلام سار فيه كما في كتابه السابق.

٣ ـ الشيخ محمد جعفر الطبسي (معاصر): له **رجال الشيعة في أسانيد السنّة (دراسة تفصيلية حول رجال الشيعة في أسانيد الكتب الستّة)**، والطريقة التي

---

(١) مرتضى العسكري، خمسون ومائة صحابي مختلق: ١٩.

انتهجها المؤلِّف في الكتاب هي: ذكر الراوي ووثاقته، وإثبات تشيّع الراوي، وإشارة إلى طبقته ورواياته كما جاء بها ابن حجر، ومن ثم مواد رواياته في الصحاح الستة، وترجمته في كتب الرجال الشيعية. وقد ذكر فيه ١٤٠ راوياً.

٣. اتجاه البحث التاريخي في التدوين الرجالي

ويمكن ذكر بعض الشخصيات، وأبرزهم ـ على نحو الخلاصة ـ من يلي:

١ ـ **السيد علي الخامنئي** (معاصر): له كتاب **الأصول الأربعة في علم الرجال**، وهو كتابٌ يدخل في إطار علم الرجال بالمعنى العام، فقد درس السيد الخامنئي فيه كتابي: اختيار معرفة الرجال وفهرست الشيخ الطوسي دراسة تأريخية تعريفية، وتعرّض أيضاً لبعض المصادر المرتبطة بهذين الكتابين.

والذي يبدو أنّ الكتاب لم يكتمل، وقد ترجمه ماجد الغرباوي، وقدّم له الشيخ محمد علي التسخيري.

٢ ـ **الشيخ حسين الراضي** (معاصر): له كتاب **تاريخ علم الرجال**، تناول الكتاب على صغر حجمه موضوعاً مهماً وهو ـ كما في عنوانه ـ تاريخ علم الرجال في القرون الخمسة الأولى، ولعلّه أوّل ما أُلّف في هذا الموضوع وتحت هذا العنوان.

والسبب الذي دفع الراضي للتأليف كان عبارة عن ملاحظات لاحظها على السيد عبد الله شرف الدين في كتابه (مع موسوعات رجال الشيعة)، ترتبط بفهرست النجاشي. وقد اعتمد الشيخ حسين في تقسيم تاريخ العلم على أساس تاريخي تحقيبي؛ يعني يعتبر القرن الأول هو المرحلة الأولى للعلم، والثاني هو مرحلته الثانية وهكذا حتى الخامسة، وكأنّ الراضي في الكتاب يعيش مع العلم

كمؤرّخ لا كناقد ومحلّل للتاريخ ولهذا فوائد كثيرة؛ لذا كان يتناول علم الرجال بمعناه العام لا بمعنى تقويم رواة الحديث، فعبيد الله بن أبي رافع ـ عند الراضي ـ هو أوّل من ألّف في علم الرجال، واعتبر الأصبغ بن نباتة من علماء الرجال؛ لأنّ عنده كتاب مقتل الحسين بن علي عليه السلام، ومؤمن الطاق كذلك لأنّ عنده كتاب في طلحة والزبير وعائشة، وأبو مخنف مثلهم؛ لأنّ عنده كتباً في مقتل الحسين ومحمد بن أبي بكر وعثمان و..

والطريقة التي سار عليها في كتابه كالتالي: يأتي في كلّ قرن برجاليي ذلك القرن معرّفاً لهم، ويذكر ما قاله أبرز أئمة الرجال حولهم من تعريف أو تقويم أو أيّ معلومات أخرى مرتبطة بهم.

٣ ـ **الدكتور مجيد معارف** (معاصر): وهو أحد أساتذة جامعة طهران، له أكثر من كتاب منها: **پژوهشي در تاريخ حديث شيعه**، تعرّض فيه لعلم الرجال ومراحله ومناهجه ومدارسه.

٤. اتجاه التطوير البحثي والاجتهادي وفقاً للطريقة السائدة

١ ـ **الميرزا غلام رضا عرفانيان**: له بحث بعنوان **مشايخ الثقات**؛ يبحث فيه بشكل مفصّل النظرية الرجالية القائلة بأنّ المشايخ الثلاثة، وهم: محمد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى وابن أبي نصر البزنطي، مراسيلهم كمسانيدهم وأنّ شيوخهم ثقات.

ويُعتبر الكتاب من أوسع ما كتب حول هذا الموضوع، وفيه عرض لأبرز نظريات توثيق مشايخ هؤلاء الثلاثة ومنها نظرية السيد محمد باقر الصدر (١٤٠٠هـ) في إثبات الاطمئنان الشخصي بوثاقة الوسيط المجهول في مراسيل

ابن أبي عمير والتي تقوم على حساب الاحتمالات[(١)].

٢ ـ الشيخ محمد آصف محسني القندهاري (معاصر): أحد أبرز المهتمّين بعلمي الرجال والحديث في الفترة المعاصرة، له آراء نقدية على كتاب (بحار الأنوار) تحت عنوان (مشرعة بحار الأنوار)، أثارت ضجّة حين صدرور كتابه آنذاك. تلمّذ في هذا العلم على السيد أبو القاسم الخوئي.

له في علم الرجال، **بحوث في علم الرجال**: ألّف المحسني كتابه هذا في مدينته الأفغانية قندهار، ثم ألقاه كمحاضرات في مدينتي قم ومشهد الإيرانيتين، وفي طبعته الرابعة أضاف المؤلِّف إضافات مهمّة تبيّن أفكاره ورؤاه في الجرح والتعديل، وكذلك فعل في الطبعة الخامسة.

تنوّعت مباحث الكتاب بين قواعد تقويم رواة الحديث المألوفة عند الرجاليين وأحوال بعض رواة الحديث الذين أُشكل في حالهم، وبحوث في بعض كتب الحديث والرجال وناقش نظرية عدالة الصحابة.

ولعلّ الموضوع الأهم الذي ناقشه في الكتاب هو اعتبار التوثيقات الموجودة كما عبّر عنها؛ وتحت هذا العنوان سجّل محسني القندهاري ملاحظتين على تقويمات القدماء الواصلة لنا حاصلهما: أنّ تقويمات قدماء الرجاليين حالها حال الروايات المرسلة، فالنجاشي لا ينقل لنا سنده إلى التوثيق فلعلّ في سلسلة السند من لا يُقبل قوله، فكما أننا لا نقبل الروايات التي ترسل من قِبل رواة الحديث، فمن المفترض أن لا نقبل قول القدماء إذا لم يصلنا عنهم سند هذا التقويم.

هذا مضافاً إلى أنّ الشيخ الطوسي مجتهدٌ في علم الرجال، فكيف يمكن لنا أن نميّز بين توثيقاته التي استنتجها من إعمال نظره وتوثيقاته التي ينقلها، وبتعبير

---

(١) مشايخ الثقات: ٤٨ وما بعدها.

آخر كيف لنا أن نميّز بين آراء الطوسي الحدسية والحسّية؟!

ونلمس من خلال الكتاب ما كانت تشكّله له هاتان المعضلتان ـ بتعبيره ـ فقد عرض الأوّل منهما على مجموعة من علماء النجف وقت كان بها؛ كالسيد أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ) والسيد محسن الحكيم (١٣٩٠هـ) والشيخ حسين الحلي، وفي حوزة مشهد على السيد علي الميلاني، ولم يجد منهم جميعاً أيّ جواب على حدّ قوله.

وأما السيدان الصدر (١٤٠٠هـ) والسيستاني فهما ممّن عرض عليهما الإشكال فكان جوابهما متقارباً[1].

٣ ـ السيد علي أبو الحسن العاملي (معاصر): له كتاب **الفوائد الرجالية**، وفي داخل الكتاب كتاب آخر بعنوان الانتصار للنائيني في صحّة الكافي.

٤ ـ السيد موسى الشبيري الزنجاني (معاصر): صاحب النتاج الرجالي الكثير، والذي لم يطبع حتى الآن، ومن أعماله:

أ ـ أسانيد كامل الزيارات وأعلام أسانيده.

ب ـ أصحاب الإجماع.

ج ـ أسانيد أمالي الطوسي ومجالسه.

د ـ ترتيب أسانيد مناقب أبي المغازلي.

هـ ـ فهرست أسانيد الاختصاص.

٥ ـ السيد محمد علي موحّد الأبطحي (١٣٤٩ ـ ١٤٢٣هـ): له تراث ثري في علم الرجال من أهمّه:

أ ـ أخبار الرواة.

---

(١) محمد آصف محسني، بحوث في علم الرجال: ٥٤.

ب ـ تهذيب المقال في تنقيح كتاب الرجال.

ج ـ شرح رجال الطوسي.

د ـ شرح رجال الكشي.

هـ ـ شرح فهرست الطوسي.

و ـ مشايخ ابن أبي عمير.

ز ـ الممدوحين والمذمومين من الصحابة.

ح ـ تاريخ آل أعين.

ط ـ الطبقات الكبرى في أصحاب النبيّ والأئمة.

ي ـ القواعد الرجالية.

ك ـ مَنْ روى عن الثقات.

ل ـ نخبة الأثر في رجال كتاب المعتبر.

٦ ـ **الشيخ مسلم الداوري (معاصر)**: كان أحد أعضاء اللجنة التي ساعدت السيد الخوئي في تأليف (المعجم)، ويعدّ أحد أبرز أساتذة هذا العلم في حوزة قم.

للداوري كتاب في علم الرجال بعنوان **أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق**، وهو عبارة عن تقرير لمحاضرات ألقاها على طلابه في مرحلة البحث الخارج، قرّرها تلميذه المرحوم الشيخ محمد علي صالح المعلم القطيفي(١٤٢٤هـ)، وكتابه هذا قيّم يحوي الكثير من الدراسات الكلّية وتحقيق حال عدد وافر من الكتب والمصادر من حيث صحّتها وعدمه، إلى جانب دراسته لحال جملة من الرواة الذين وقع الجدل حولهم كعلي بن حديد وغيره.

٧ ـ **الشيخ مهدي الهادوي الطهراني (معاصر)**: له كتاب **تحرير المقال في علم**

الرجال والذي جاء موجزاً، إلا أنّه استوعب الموضوعات الأساسيّة في هذا العلم، ولعلّ الشيء الأبرز فيه هو عرضه لآراء السيد الشهيد محمد باقر الصدر (١٤٠٠هـ) حول نظرية تعويض الأسانيد، ويذهب الهادوي إلى أنّ «هذه النظرية توجد في كلمات بعض الأصحاب بشكل غير منظّم، والذي نقّحها ونظّمها هو السيد الشهيد الصدر..»[١].

٨ ـ الشيخ محمد سند البحراني (معاصر): له بحوث في مباني علم الرجال.

٩ ـ محمد علي النجار: له تصحيح تراثنا الرجالي مع التعريف بالمجهولين من رواته.

١٠ ـ الشيخ أبو طالب تجليل التبريزي: له معجم الثقات وترتيب الطبقات.

١١ ـ الشيخ حسن حسن زاده الآملي (معاصر): له كتاب أضبط المقال.

٥. اتجاه التصنيف في معاجم المصطلحات

ويمكن هنا أن نذكر الشيخ محمد رضا جديدي نجاد (معاصر): له معجم مصطلحات الرجال والدراية؛ والظاهر أنّه أوّل معجم لمصطلحات هذين العلمين في الوسط الشيعي بهذه الطريقة. والمعجم مرتّب ألفبائياً، وفي ذيل كلّ تعريف للمصطلح يذكر مصدراً أو أكثر للتعريف.

٦. اتجاه التصنيف في مجال الضعفاء أو المحدّثات خاصّة

ويبرز هنا ما قدّمه:

١ ـ الشيخ حسين السّاعدي (معاصر) في كتابه الضعفاء من رجال الحديث،

(١) مهدي الهادوي الطهراني، تحرير المقال في كلّيات علم الرجال: ١٢٩.

حيث تناول فيه الضعفاء من رجال الشيعة، فنجده يقوم بدراستهم والتحقيق حول أحوالهم، وقد أخذ هذا اللون من التأليف من علم الجرح والتعديل السنّي، فقد برز عندهم أمثال هذا التأليف، ولعلّ أبرز المؤلّفات عندهم في هذا الباب: (الضعفاء الصغير) لمحمّد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، و(الضعفاء والمتروكين) لأحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، و(الضعفاء الكبير) لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حمّاد العقيلي المكّي (٣٢٢هـ)، وغيرها من الكتب والمصنّفات[1].

أما في الجانب الشيعي فلم يُؤلف مثل هذا اللون من المصنّفات، وهي المستقلّة بدراسة الضعفاء من الرجال غير ما وصلنا عن ابن الغضائري.

ويصف المؤلِّف كتابه بقوله: «فموضوع كتابنا الضعفاء (من ورد فيهم طعن أو ضُعّفوا بنحو من الأنحاء أو من أتباع الفرق الضالّة، ولم يرد فيهم توثيق)، بدراسة أسمائهم وألقابهم وكناهم ومساكنهم وطبقاتهم ومشايخهم وتلامذتهم، وأقوال علماء الجرح والتعديل فيهم ومن عدّهم من الضعفاء، ومعرفة كتبهم والطرق إليهم وإحصاء رواياتهم وانتشارهم في كتب الحديث، والحكم عليهم نتيجة البحث والتحقيق في أحوالهم وأخبارهم»[2].

مهّد المصنّف للكتاب بمجموعة من المقدّمات التي تناول فيها موضوعات كلّية عامّة حول علم الرجال: تعريفه وموضوعه ونشأته، وقسّمه إلى مجموعة من المراحل.

---

(١) حسين الساعدي، الضعفاء من رجال الحديث ١: ١٩.

(٢) المصدر نفسه ١: ١٦.

والطريقة التي اتّبعها في عرض الرجال كالتالي: الاسم، النسب، الطبقة، أقوال العلماء، كتبه، رواياته، نماذج من رواياته، خلاصة القول فيه.

وقد تناول فيه ٤٠٧ من الضعفاء.

٢ ـ نهلة الغروي النائيني: حيث دوّنت كتاباً تحت عنوان (محدّثات الشيعة).

خلاصة واستنتاج

يمكن أن نستخلص من هذه المرحلة الكثير، وفقاً لما تقدّم، ونشير هنا إلى:

أولاً: حسم الخلاف الإخباري ـ الأصولي تقريباً حول شرعية العلم وجدوائيّته مع الوحيد البهبهاني، وليبلغ أقصى مداه مع مثل الشيخ علي الكني.

ثانياً: ظهور المدارس الكبرى في علم الرجال لاسيما في القرن الأخير، كمدرسة البهبهاني، والخوئي، والبروجردي، والمامقاني وغيرهم.

ثالثاً: تفاوت الاتجاهات بين التشدّد في النقد الرجالي والتساهل، وفقاً للأصول النظريّة.

رابعاً: ظهور الموسوعات الأكبر على الإطلاق عند الإماميّة في هذا المجال، وهي تمتاز بالكثير عمّا سبق في المرحلة السابقة.

خامساً: تطوّر العلوم الحادثة في علم الرجال، مثل التعويض السندي، والمشتركات، وضبط الأسماء، وتصحيح الأسانيد، وحلّ مشاكل النسخ وضبطها، وغير ذلك.

سادساً: ظهور ألوان جديدة من التصنيف الرجالي في الفترة الأخيرة، ما تزال في طور البداية، مثل التصنيف التاريخي، والتدوين البياني المعدّ للمناهج الدراسية، والتصنيف المستقلّ في الضعفاء، وغير ذلك.

ونكتفي بهذا القدر حذراً من التكرار والإطالة.

كلمة ختاميّة أخيرة

بعد هذه الجولة المتواضعة في تاريخ علم الرجال والجرح والتعديل عند الإماميّة من المسلمين، والتي حصلنا فيها على صورة إجمالية مختصرة عن مراحل هذا العلم وتطوّراته ورجالاته ومصنّفاته ومدارسه وتحوّلاته، أعتقد أنّه يمكننا أن نفهم هذا العلم بشكل أوضح، وتنجلي أمامنا الصورة بشكل أكمل من السابق.

ومن خلال هذا الرصد التاريخي، نكتشف أنّ علم الرجال قد بذلت جهود عظيمة في تطويره، لكنّ هذا لا يعني أنّ أبوابه قد سُدّت ونوافذه قد أُغلقت عن المزيد من الرصد والمتابعة والتنظير، كما لا يعني أنّ ما أتى به العلماء قد ختم المطاف وأنهى الكلام وأنّه ليس بعده حاجة لأيّ بحث أو تحقيق، فإنّ هذا منطقُ سدّ باب الاجتهاد، البعيد عن ثقافة الإسلام والرسالة وعن منطق أهل البيت النبوي صلوات الله عليهم أجمعين.

إنّ هناك الكثير من المشاكل التي ما تزال بحاجة إلى حلّ، إمّا لم تبحث أساساً أو أنّها بحثت لكنّ حلولها ما تزال غير متبلورة أو غير نهائيّة، وهذا ما يدفع لضرورة التخصّص في علم التوثيق التاريخي ونقد الأسانيد والمصادر، ليس فقط بذهنيّة المحدّث والرجالي، بل بذهنيّة أوسع تشمل المؤرّخ والمحلّل للأحداث

والوقائع.

ففي كثير من الأوساط الفكرية والنقديّة اليوم، هناك من لايزال غير واثقٍ بهذا العلم، وهناك سؤال الجدوائيّة مايزال قائماً حوله وحول الحديث الشريف عموماً، ومجالات التشكيك بالصدور والتوثيق ما تزال تنفتح أكثر فأكثر يوماً بعد يوم، ومع كامل الأسف لم ينفتح علم الحديث والرجال الإمامي كثيراً على الإشكاليات الحديثة التي أثارها المستشرقون أو جملة كبيرة من النقّاد. وحتى أكبر المؤسّسات البحثية المتخصّصة بالحديث الشريف في الحوزة العلميّة في مدينة قم، وهي مؤسّسات معروفة مشهود لها، لم نجد لديها اهتماماً بالجانب الجديد من البحث في قضايا الحديث والرجال، ولم تتابع المشهد النقدي كما ينبغي، مكتفيّةً ـ في الغالب ـ بتحقيق التراث فقط أو بالبحث التبجيلي حول رجالات التراث ورموزه، رغم أنّ تحقيق التراث يعدّ في نفسه إنجازاً تاريخيّاً ونهضة علميّة لا يستهان بها، بل هو في حدّ نفسه ـ من وجهة نظري المتواضعة ـ يقدّم جواباً غير مباشر عن بعض الإشكاليات التي تثار حول هذا التراث كما يعرف ذلك الباحثون المتخصّصون، لكن مع ذلك لا يكفي هذا الأمر، فنحن لا نرى اهتماماً بالمتابعة الرجاليّة التجديديّة، ولم نلاحظ في رسائل الماجستير والدكتوراه في الحوزات والمعاهد الدينيّة والجامعات الإماميّة نصيباً ـ كما ينبغي ـ للدرس الحديثي والرجالي في مجال ملاحقة النواقص، وكشف المشاكل، وامتلاك جرأة الحديث عنها، ووضع الحلول وسدّ الثغرات، وكثيراً ما يتمّ الحديث بشكل مكرور عن قضايا لطالما بُحث بها أو أنّها لم تعد تشكّل مأزقاً، مع تقديرنا واحترامنا للجميع.

نتمنّى لعلم الرجال والسند والتوثيق التاريخي أن يشهدا نهضةً كبيرة في

أوساطنا وبطريقة جديدة، وينفتحا على الجديد من البحوث من خارج إطارنا الداخلي الخاصّ انفتاحاً واعياً، لا يعيش عقدة اتّباع هذا الجديد ولا ينهزم أمامه كما فعل بعضنا وما يزال يفعل، ولكنّه في الوقت نفسه لا يضع رأسه في الرمال، ولا يتجاهله، ولا يواجهه بمنطق المؤامرة أو منطق الأيديولوجيا المغلّفة.

أملنا الكبير أن يكون هذا الكتاب المتواضع مفتاحاً صغيراً ونافذة بسيطة على الاهتمام بالرصد التاريخي لهذا العلم؛ لما في الرصد التاريخي من آفاق عظيمة تنفتح أمام الباحثين وتريهم الأشياء بشكل أفضل.

هذا، وإذا رأى القارئ الكريم هفوةً أو سقطةً أو خطأً أو نقصاً ـ رغم بنائنا على الاختصار الشديد ـ فليرشدنا إليه وليهدينا، وليساعدنا على أنفسنا وعلى قصور عقولنا، فإنّ المؤمن مرآة أخيه المؤمن إن شاء الله تعالى. هذه بضاعتنا المزجاة نقدّمها بين يدي الباحثين وطلاب العلوم الدينية والتاريخيّة، ونسأل الله تعالى أن يوفّق الجميع لكلّ ما فيه الخدمة الحقيقيّة الجادّة لمعاني الدين والأخلاق والأدب والإيمان، إنّه وليّ قدير وبالإجابة جدير.



فهرس المصادر والمراجع

١. **ابن أبي جمهور**، محمد بن علي بن إبراهيم الأحسائي، عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية، تحقيق مجتبى العراقي، سيّد الشهداء، الطبعة ١، ١٤٠٣هـ.
٢. **ابن إدريس الحلّي**، محمد، السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي، تحقيق ونشر: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة ٢، ١٤١٠هـ.
٣. **ابن بابويه القمي**، محمد بن علي، كتاب من لا يحضره الفقيه، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين في قم، الطبعة ٢.
٤. **ابن داوود الحلي**، الحسن، كتاب الرجال، المطبعة الحيدرية، ١٣٩٢هـ.
٥. **ابن شهر آشوب**، محمد بن علي، معالم العلماء، نسخة إلكترونية.
٦. **ابن شهر آشوب**، محمد بن علي، مناقب آل أبي طالب، تحقيق وتصحيح لجنة من أساتذة النجف، المكتبة الحيدرية، ١٣٧٦هـ.
٧. **ابن طعّان البحراني**، أحمد بن صالح، زاد المجتهدين في شرح بلغة الراغبين، تحقيق ضياء بدر آل سنبل، الطبعة ١، ١٤١٤هـ.
٨. **أبو زيد**، أحمد عبدالله، محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة في حقائق ووثائق، مؤسسة العارف، الطبعة ١، ١٤٢٨هـ.
٩. **الأردبيلي**، أحمد، مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان، تحقيق: مجتبى العراقي وعلي بناه الاشتهاردي وحسين اليزدي الإصفهاني، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين.
١٠. **الأردبيلي**، محمد بن علي، جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن طرق الإسناد، منشورات مكتبة المرعشي، ١٤٠٣هـ.
١١. **الاسترآبادي**، محمد، منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة ١، ١٤٢٢هـ.
١٢. **الآصفي**، محمد مهدي، تاريخ الفقه الشيعي (مقدّمة كتاب اللمعة الدمشقية)، تحقيق: محمد كالانتر، ١٣٩٨هـ.
١٣. **الإصفهاني**، أبو الحسن، وسيلة الوصول إلى حقائق الأصول، بقلم الميرزا حسن

السيادتي السبزواري، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، إيران، الطبعة ١، ١٤١٩هـ.

١٤. **الإصفهاني**، محمّد تقي الرازي النجفي، هداية المسترشدين في شرح أصول معالم الدين، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، قم، إيران، الطبعة ١، ١٤٢١هـ.

١٥. **الأعرجي الكاظمي**، محسن، عدّة الرجال، تحقيق مؤسّسة الهداية لإحياء التراث، منشورات إسماعيليان، الطبعة ١، ١٤١٥هـ.

١٦. آغا بزرك **الطهراني**، محمد محسن الرازي، طبقات أعلام الشيعة، مؤسسة إسماعيليان، الطبعة ٢.

١٧. آغا بزرك **الطهراني**، محمد محسن الرازي، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، دار الأضواء، الطبعة ٣، ١٤٠٣هـ.

١٨. آغا بزرك **الطهراني**، محمد محسن الرازي، مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال، دار العلوم، الطبعة ٢، ١٤٠٨هـ.

١٩. **أفندي الإصفهاني**، عبدالله، رياض العلماء وحياض الفضلاء، تحقيق: أحمد الحسيني، ١٤٠١هـ.

٢٠. **الخميني**، روح الله، أنوار الهداية، تحقيق ونشر: مؤسّسة تنظيم آثار الإمام الخميني، الطبعة ١، ١٤١٣هـ.

٢١. **الأمين**، محسن، أعيان الشيعة، تحقيق حسن الأمين، دار التعارف، ١٤٠٣هـ.

٢٢. **الأنصاري القرطبي**، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن.

٢٣. **الأنصاري**، مرتضى، المكاسب، لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، مجمع الفكر الإسلامي، ١٤٢٢هـ.

٢٤. **الأنصاري**، مرتضى، رسالة في العدالة (ضمن الرسائل الفقهية)، لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، مجمع الفكر الإسلامي، ١٤١٤هـ.

٢٥. **الأنصاري**، مرتضى، فرائد الأصول، مجمع الفكر الإسلامي، ط٨، ١٤٢٨هـ.

٢٦. **الإيرواني**، باقر، دروس تمهيدية في القواعد الرجالية، مدين، الطبعة ١،

١٤٢٦هـ.

٢٧. **بحر العلوم**، محمد مهدي، الفوائد الرجالية (رجال السيد بحر العلوم)، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم وحسين بحر العلوم، مكتبة الصادق، ١٣٦٣هـ.

٢٨. **البحراني**، يوسف، الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.

٢٩. **البحراني**، يوسف، لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث، تحقيق محمد صادق بحر العلوم، مؤسّسة آل البيت، الطبعة ٢.

٣٠. **البخاري**، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، دار الفكر للطبع والنشر، ١٤٠١هـ.

٣١. **البرقي**، أحمد بن محمد بن خالد، رجال البرقي، تحقيق: جواد القيومي، مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة ١، ١٤١٩هـ.

٣٢. **البروجردي**، حسين الطباطبائي، الموسوعة الرجالية (ترتيب أسانيد كتاب الكافي)، مجمع البحوث الإسلامية في الآستانة الرضوية، ١٤١٤هـ.

٣٣. **البصري**، أحمد عبدالرضا، فائق المقال في الحديث والرجال، تحقيق: غلام حسين قيصريّه ها، دار الحديث، الطبعة١، ١٤٢٢هـ.

٣٤. **البهائي**، محمد بن الحسين بن عبدالصمد، الحبل المتين، منشورات مكتبة بصيرتي.

٣٥. **البهائي**، محمد بن الحسين بن عبدالصمد، الوجيزة في علم الدراية (ضمن رسائل في دراية الحديث)، تحقيق حسن الحسيني آل المجدّد الشيرازي، مركز تحقيقات دار الحديث، الطبعة ٢، ١٤٢٨هـ.

٣٦. **البهبودي**، محمد باقر، معرفة الحديث وتاريخ نشره وتدوينه وثقافته عند الشيعة الإمامية، دار الهادي، الطبعة ١، ١٤٢٧هـ.

٣٧. **التستري**، محمد تقي، قاموس الرجال، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، الطبعة ٢، ١٤١٠هـ، وط ٣، ١٤٢٥هـ.

٣٨. **التفريشي**، مصطفى، نقد الرجال، تحقيق مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة ١، ١٤١٨هـ.

٣٩. **الجزائري**، عبدالنبي، حاوي الأقوال في معرفة الرجال، تحقيق: مؤسّسة الهداية لإحياء التراث، الطبعة١، ١٤١٨هـ.

٤٠. **الجلالي**، محمد رضا، المنهج الرجالي والعمل الرائد في الموسوعة الرجالية لسيد الطائفة آية الله العظمى البروجردي، مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة ٢، ١٤٢٢هـ.

٤١. **الحائري**، أبو علي، منتهى المقال في أحوال الرجال، تحقيق: مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة ١، ١٤١٦هـ.

٤٢. **الحارثي**، الحسين بن عبد الصمد، وصول الأخيار إلى أصول الأخبار، ضمن رسائل في دراية الحديث، إعداد: أبو الفضل حافظيان البابلي، مركز تحقيقات دار الحديث، ١٤٢٨هـ.

٤٣. **حبّ الله**، حيدر، علم الكلام المعاصر، المركز العالمي للعلوم الإسلاميّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٤٤. **حبّ الله**، حيدر، نظرية السنّة في الفكر الإمامي الشيعي، التكوّن والصيرورة، مؤسّسة الانتشار العربي، الطبعة ١، ٢٠٠٦م.

٤٥. **الحر العاملي**، محمد بن الحسن، الرجال، تحقيق: علي الفاضلي، دار الحديث، ١٣٨٥هـ.ش.

٤٦. **الحر العاملي**، محمد بن الحسن، أمل الآمل في تراجم علماء جبل عامل، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، الآداب.

٤٧. **الحر العاملي**، محمد بن الحسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة ٣، ١٤٢٩هـ.

٤٨. **الحر العاملي**، محمد بن الحسن، رسالة في معرفة الصحابة (ضمن كتب جمع ثلاث رسائل رجالية تحت عنوان سه رساله در علم رجال)، تصحيح: كاظم الموسوي، جامعة طهران، ١٣٤٥هـ.ش.

٤٩. **الحسني**، هاشم معروف، الموضوعات في الآثار والأخبار، عرض ودراسة، دار التعارف، ١٤٠٧هـ.

٥٠. **الحويزي**، عبداللطيف بن علي، جامع الأخبار في إيضاح الاستبصار.

٥١. **الخاقاني**، علي بن حسين، رجال الخاقاني، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة ٢، ١٤٠٤هـ.

٥٢. **الخامنئي**، علي، الأصول الأربعة في علم الرجال، ترجمة: ماجد الغرباوي، مركز اطلاعات ومدارك اسلامي، ١٣٨٦هـ.ش.

٥٣. **الخوئي**، أبو القاسم، التنقيح في شرح العروة الوثقى (تقرير الشيخ علي الغروي)، مؤسّسة إحياء آثار الإمام الخوئي، الطبعة ٢، ١٤٢٦هـ.

٥٤. **الخوئي**، أبو القاسم، مجمع الرسائل (الكلّيات في علم الرجال)، مؤسّسة إحياء آثار الإمام الخوئي، ١٤٢٧هـ.

٥٥. **الخوئي**، أبو القاسم، مصباح الأصول (تقرير: السيد محمد سرور الواعظ البهسودي)، مؤسّسة إحياء آثار الإمام الخوئي، الطبعة ٣، ١٤٢٨هـ.

٥٦. **الخوئي**، أبو القاسم، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، الطبعة ٥، ١٤١٣هـ.

٥٧. **الخوانساري الإصفهاني**، محمد باقر، روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات، نشر مكتبة إسماعليان.

٥٨. **الدمستاني البحراني**، حسن بن محمد، انتخاب الجيّد من تنبيهات السيّد، تحقيق: ضياء آل سنبل، مؤسّسة طيبة لإحياء التراث، الطبعة ١، ١٤٢٩هـ.

٥٩. **الراضي**، حسين، تاريخ علم الرجال، نسخة إلكترونية.

٦٠. **السّاعدي**، حسين، الضعفاء من رجال الحديث، دار الحديث، الطبعة ١، ١٤٢٦هـ.

٦١. **السبحاني**، جعفر، كلّيات في علم الرجال، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، ط٧، ١٤٢٦هـ.

٦٢. **السيستاني**، محمد رضا، وسائل الإنجاب الصناعية دراسة فقهية، دار المؤرّخ

العربي، الطبعة ١، ١٤٢٥هـ.

٦٣. **شرف الدين العاملي**، عبد الحسين، المراجعات، تحقيق مركز العلوم والثقافة الإسلامية، قسم إحياء التراث الإسلامي، دار المؤرّخ العربي، الطبعة ١، ١٤٢٧هـ.

٦٤. **شرف الدين العاملي**، عبدالحسين، بغية الراغبين في سلسلة آل شرف الدين، تحقيق مركز العلوم والثقافة الإسلامية، قسم إحياء التراث الإسلامي، دار المؤرّخ العربي، الطبعة ١، ١٤٢٧هـ.

٦٥. **الشفتي الجيلاني**، محمد باقر، الرسائل الرجالية، تحقيق: مهدي الرجائي، مكتبة مسجد السيّد، الطبعة ١، ١٤١٧هـ.

٦٦. **الشهيد الثاني**، زين الدين الجبعي العاملي، الرعاية لحال البداية في علم الدراية (ضمن رسائل في دراية الحديث)، تحقيق: غلام حسين قيصريّه ها، مركز تحقيقات دار الحديث، الطبعة ٢، ١٤٢٨هـ.

٦٧. **الشهيد الثاني**، زين الدين الجبعي العاملي، حاشية على خلاصة الأقوال (رسائل الشهيد الثاني)، تحقيق: رضا المختاري، مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة١، ١٤٢٢هـ.

٦٨. **الشهيد الثاني**، زين الدين الجبعي العاملي، حاشية على كتاب الرجال (ضمن رسائل الشهيد الثاني).

٦٩. **الشهيد الثاني**، زين الدين الجبعي العاملي، مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام، مؤسّسة المعارف الإسلامية، الطبعة ٣، ١٤٢٥هـ.

٧٠. **صاحب المدارك**، محمد العاملي، مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام، تحقيق مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة١، ١٤١٠هـ.

٧١. **صاحب المعالم**، حسن بن الشهيد الثاني، التحرير الطاووسي، تحقيق: محمد حسن ترحيني، الطبعة ١، ١٤٠٨هـ.

٧٢. **صاحب المعالم**، حسن بن الشهيد الثاني، معالم الدين وملاذ المجتهدين، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، الطبعة ١٢، ١٤١٧هـ.

٧٣. **صاحب المعالم**، حسن بن زين الدين، منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان، تحقيق: علي أكبر الغفاري، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، الطبعة ١، ١٣٦٢هـ.

٧٤. **الصدر**، حسن، الشيعة وفنون الإسلام، نسخة إلكترونية في قرص مكتبة أهل البيت عليهم السلام.

٧٥. **الصدر**، حسن، نهاية الدراية في شرح الوجيزة للشيخ البهائي، تحقيق: ماجد الغرباوي، نشر مشعر.

٧٦. **الصدر**، محمد باقر، بحوث في علم الأصول، تقرير: الشيخ حسن عبد الساتر، الدار الإسلامية، ١٤٢٤هـ.

٧٧. **الصدر**، محمد باقر، دروس في علم الأصول، مركز الأبحاث والدراسات التخصّصية للشهيد الصدر، الطبعة ٣، ١٤٢٦هـ.

٧٨. **الصدر**، محمد باقر، مباحث الأصول، تقرير: السيد كاظم الحائري، دار البشير، الطبعة ٢، ١٤٢٥هـ.

٧٩. **صنقور البحراني**، محمد، المعجم الأصولي، منشورات نقش، الطبعة ٢، ١٤٢٦هـ.

٨٠. **الطبرسي**، الفضل بن الحسن، إعلام الورى بأعلام الهدى، مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة ١، ١٤١٧هـ.

٨١. **الطبرسي**، الفضل بن الحسن، مجمع البيان لعلوم القرآن، مؤسّسة الأعلمي، الطبعة ٢، ١٤٢٥هـ.

٨٢. **الطريحي**، فخر الدين، جامع المقال فيما يتعلّق بالحديث والرجال، مطبعة حيدري.

٨٣. **الطوسي**، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)، تحقيق وتعليق: حسن المصطفوي، نشر آثار العلامة المصطفوي، الطبعة ٤، ١٤٢٤هـ.

٨٤. **الطوسي**، محمد بن الحسن، الرجال، تحقيق: جواد قيّومي، مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة ٤، ١٤٢٨هـ.

٨٥. **الطوسي**، محمد بن الحسن، العدّة في الأصول، تحقيق: محمد رضا الأنصاري، الطبعة ١، ١٤١٧هـ.

٨٦. **الطوسي**، محمد بن الحسن، تهذيب الأحكام، تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة ٣، ١٣٦٤هـ.

٨٧. **الطوسي**، محمد بن الحسن، فهرست كتب الشيعة وأصولهم وأسماء المصنّفين وأصحاب الأصول، تحقيق: السيد عبد العزيز الطباطبائي، مكتبة المحقّق الطباطبائي، إيران، الطبعة ١، ١٤٢٠هـ.

٨٨. **العاملي**، محمد بن الحسن، استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار، تحقيق مؤسّسة آل البيت لتحقيق التراث، الطبعة١، ١٤١٩هـ.

٨٩. **عرفانيان**، غلام رضا، مشايخ الثقات: ابن أبي عمير، صفوان بن يحيى، ابن أبي نصر البزنطي، مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة ٣، ١٤١٩هـ.

٩٠. **العسقلاني**، ابن حجر، لسان الميزان.

٩١. **العسكري**، مرتضى، خمسون ومائة صحابي مختلق، دار الزهراء، ط٧، ١٤٢٧هـ.

٩٢. **العسكري**، مرتضى، عبدالله بن سبأ وأساطير أخرى، المجمع العلمي الإسلامي، الطبعة ١، ١٤١٧هـ.

٩٣. **العلامة الحلّي**، الحسن بن يوسف المطهر، إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة، تحقيق: محمد الحسون، مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة١، ١٤١١هـ.

٩٤. **العلامة الحلّي**، الحسن بن يوسف المطهر، خلاصة الأقوال في علم الرجال، تحقيق: جواد قيومي، مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة ١، ١٤١٧هـ.

٩٥. **العلامة الحلّي**، الحسن بن يوسف المطهر، منتهى المطلب في تحقيق المذهب، قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلامية، الطبعة ١، ١٤١٢هـ.

٩٦. **العلياري التبريزي**، علي، بهجة الآمال في شرح زبدة المقال، بنياد فرهنك

إسلامي حاج محمد حسين كوشان بور.

٩٧. **الفضلي**، عبدالهادي، أصول البحث، مؤسّسة الكتاب الإسلامي، قم.

٩٨. **الفضلي**، عبدالهادي، أصول علم الرجال، مؤسّسة أم القرى للتحقيق والنشر، الطبعة ٣، ١٤٢٠هـ.

٩٩. **الفضلي**، عبدالهادي، تأريخ التشريع الإسلامي، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة ١، ١٤٢٧هـ.

١٠٠. **الفضلي**، عبدالهادي، هكذا قرأتهم: شخصيات علمية وأدبية راحلة من القرن الخامس حتى القرن الخامس عشر الهجري، دار المرتضى، الطبعة ١، ١٤٢٢هـ.

١٠١. **الفيض الكاشاني**، محمد بن محسن، نضد الإيضاح، صحّحه: الويس اسبرنكر التيرولي ومولوي عبد الحق ومولوي غلام قادر.

١٠٢. **الفيض الكاشاني**، محمد محسن، الوافي.

١٠٣. **القهبائي**، عناية الله، مجمع الرجال، تصحيح: ضياء الدين الإصفهاني، نشر: إسماعيليان.

١٠٤. **الكاظمي**، عبدالنبي بن علي، تكملة الرجال، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، أنوار الرسالة، الطبعة ١، ١٤٢٥هـ.

١٠٥. **الكاظمي**، محمد أمين بن محمد علي، هداية المحدّثين إلى طريقة المحمّدين، تحقيق: مهدي الرجائي، منشورات مكتبة المرعشي، ١٤٠٥هـ.

١٠٦. **الكجوري الشيرازي**، الفوائد الرجالية، تحقيق: محمد كاظم رحمان ستايش، دار الحديث، الطبعة ٢، ١٤٢٨هـ.

١٠٧. **الكركي**، علي بن الحسين، جامع المقاصد، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة ١، ١٤٠٨هـ.

١٠٨. **الكلباسي**، أبو الهدى، سماء المقال في علم الرجال، تحقيق: محمد الحسيني القزويني، مؤسّسة ولي العصر للدراسات الإسلامية، الطبعة ١، ١٤١٩هـ.

١٠٩. **الكلباسي**، محمد بن محمد إبراهيم، الرسائل الرجالية، تحقيق: محمد حسين الدرايتي، دار الحديث، الطبعة ٢، ١٤٢٨هـ.

١١٠. **الكليني**، محمد بن يعقوب، أصول الكافي، دار الأسوة، الطبعة ٣، ١٤٢٤هـ.

١١١. **الكني**، علي، توضيح المقال في علم الرجال، تحقيق: محمد حسين المولوي، دار الحديث، الطبعة ٢، ١٤٢٨هـ.

١١٢. **اللجنة العلمية في مؤسّسة الإمام الصادق**عليه السلام، موسوعة طبقات الفقهاء، إشراف: الشيخ جعفر السبحاني، مؤسّسة الإمام الصادق، الطبعة ١، ١٤٢٢هـ.

١١٣. **الماحوزي البحراني**، سليمان بن عبدالله، بلغة المحدّثين، تحقيق: عبدالزهراء العورناتي البلادي، الطبعة ١، ١٤٢١هـ.

١١٤. **الماحوزي البحراني**، سليمان بن عبدالله، معراج أهل الكمال في معرفة الرجال، تحقيق: مهدي الرجائي، الطبعة ١، ١٤١٢هـ.

١١٥. **المازندراني الخاجوئي**، محمد إسماعيل بن الحسين، الفوائد الرجالية، تحقيق: مهدي الرجائي، مجمع البحوث الإسلامية، الطبعة ١، ١٤١٣هـ.

١١٦. **المامقاني**، عبدالله، تنقيح المقال في علم الرجال، المطبعة المرتضوية، النجف الأشرف، ١٣٥٢هـ.

١١٧. **المامقاني**، عبدالله، مخزن المعاني في ترجمة العلامة المامقاني، تحقيق واستدراك: محمد رضا المامقاني، مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة ١، ١٤٢٣هـ.

١١٨. **المامقاني**، عبدالله، مقباس الهداية في علم الدراية، تحقيق: محمد رضا المامقاني، دليل ما، الطبعة ١، ١٤٢٨هـ.

١١٩. **المجلسي الأوّل**، محمد تقي، الوجيزة في علم الرجال(رجال المجلسي)، ترتيب: الحاج عبدالله السبزالي الحاج، الطبعة ١، الأعلمي، ١٤١٥هـ.

١٢٠. **المجلسي الأوّل**، محمد تقي، روضة المتّقين في شرح من لا يحضره الفقيه، بنياد فرهنك إسلامي حاج محمد حسين، ١٣٩٩هـ.

١٢١. **المجلسي الثاني**، محمد باقر، بحار الأنوار الجامع لدرر أخبار الأئمة الأطهار، انتشارات فقه، الطبعة ١، ١٤٢٧هـ.

١٢٢. **المجلسي الثاني**، محمد باقر، مرآة العقول إلى أخبار آل الرسول، تصحيح: هاشم

الرسولي، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة ٥، ١٣٨٥هـ.ش.
١٢٣. **المحسني القندهاري**، محمد آصف، بحوث في علم الرجال، الطبعة ٤، ١٤٢١هـ.
١٢٤. **المدني الشيرازي**، علي خان، الطبقات الرفيعة في طبقات الشيعة، مكتبة بصيرتي، ١٣٩٧هـ.
١٢٥. **المشكيني**، أبو الحسن، وجيزة في علم الرجال، تحقيق: زهير الأعرجي، منشورات مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة ١، ١٤١١هـ.
١٢٦. **المظفر**، محمد حسن، دلائل الصدق لنهج الحق، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيتعليهم السلام لإحياء التراث، إيران، الطبعة ١، ١٤٢٢هـ.
١٢٧. **المظفر**، محمد رضا، أصول الفقه، تحقيق: عباس الزارعي، مكتب الاعلام الإسلامي، الطبعة ٣، ١٤٢٦هـ.
١٢٨. **معارف**، مجيد، علم الرجال الشيعي، مدخل إلى مراحل تكوينه وانطلاقته، مجلّة الاجتهاد والتجديد، بيروت، العدد١٩، صيف عام ٢٠١١م.
١٢٩. **المفيد**، محمد بن محمد بن النعمان، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، تحقيق: مؤسّسة آل البيت لتحقيق التراث، دار المفيد، الطبعة ٢، ١٤١٤هـ.
١٣٠. **المفيد**، محمد بن محمد بن النعمان، جوابات أهل الموصل والعدد والرؤية، تحقيق: مهدي نجف، دار المفيد، الطبعة ٢، ١٤١٤هـ.
١٣١. **مهريزي**، مهدي، دروس في نصوص الحديث ونهج البلاغة، تعريب: أنور الرصافي، المركز العالمي للعلوم الإسلامية، الطبعة ١، ١٤٢٢هـ.
١٣٢. **الميرداماد الاسترآبادي**، محمد باقر، الرواشح السماوية، تحقيق: غلام حسين قيصريه ها ونعمت الله الجليلي، دار الحديث، الطبعة ١، ١٤٢٢هـ.
١٣٣. **نجاد**، محمد رضا جديدي، معجم مصطلحات الرجال والدراية، إشراف: محمد كاظم رحمان ستايش، دار الحديث، الطبعة ٢، ١٤٢٤هـ.
١٣٤. **النجاشي**، أحمد بن علي، الفهرست، تحقيق: موسى الشبيري الزنجاني، مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤٢٩هـ.

١٣٥. **النراقي**، أحمد، عوائد الأيّام، مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، الطبعة ١، ١٤١٧هـ.

١٣٦. **النراقي**، الميرزا أبو القاسم، شعب المقال في درجات الرجال، تصحيح: محمد علي النحوي، ديوان الانتشارات الدينية، ١٣٦٧هـ.

١٣٧. **النمازي شيخ الشريعة**، فتح الله، القول الصرّاح في البخاري وصحيحه الجامع، تحقيق: حسين الهرساوي، مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، الطبعة ١، ١٤٢٢هـ.

١٣٨. **النوري الطبسي**، حسين، خاتمة مستدرك الوسائل، تحقيق مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة ١، ١٤٢٩هـ.

١٣٩. **النوري الطبسي**، حسين، مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل (مطبوع في هامش الوسائل)، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، إعداد: رحمة الله رحيمي، الطبعة ١، ١٤٢٦هـ.

١٤٠. **الهادوي الطهراني**، مهدي، تحرير المقال في كلّيات علم الرجال، نشر الزهراء، الطبعة ١، ١٤١٢هـ

١٤١. **واعظ زاده الخراساني**، محمد، حياة الشيخ الطوسي (ضمن الرسائل العشر للشيخ الطوسي)، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين.

١٤٢. **الوحيد البهبهاني**، محمد باقر بن محمد أكمل، الرسائل الأصولية، تحقيق ونشر: مؤسّسة العلامة المجدد الوحيد البهبهاني، الطبعة ١، ١٤١٦هـ.

١٤٣. **الوحيد البهبهاني**، محمد باقر بن محمد أكمل، الفوائد الرجالية، نسخة إلكترونية. **وغيرها من المصادر.**

المحتويات

تقريظ

مقدمة التقرير

علم الرجال: التعريف، الوظيفة، والسياق العلمي

المرحلة الأولى

بداية تكون الوعي الرجالي (ق ١ ـ ٢هـ)

المرحلة الثانية

بداية التصنيف الرجالي الأولي (ق ٣هـ)

المرحلة الثالثة

ظهور المصنفات الرجالية الرئيسة (ق ٤ ـ ٧هـ)

المرحلة الرابعة

إعادة ترتيب التراث الرجالي، وتبلور مدرسة النقد الجديدة (ق ٧ ـ ١٠هـ)

المرحلة الخامسة

علم الرجال في مناخ التجاذب الإخباري ـ الأصولي (ق ١١ ـ ١٢هـ)

المرحلة السادسة

بلوغ الذروة وانطلاقة الكليات الرجالية (ق ١٢ . ١٥هـ)

الأعلام الخمسة

ذروة النشاط الرجالي عند الإماميّة في القرن الأخير

علم الرجال الإمامي في الفترة الراهنة، سرد إجمالي لأبرز الأعمال وتوثيق عام لأهم المنجزات

كلمة ختامية أخيرة

فهرس المصادر والمراجع

صدر لسماحة الشيخ حيدر حب الله

تأليف

١. التعددية الدينية، نظرة في المذهب البلورالي
٢. نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي، التكون والصيرورة
٣. بحوث في الفقه الزراعي (تقرير بحث المرجع الديني السيد محمود الهاشمي الشاهرودي)
٤. مسألة المنهج في الفكر الديني، وقفات وملاحظات
٥. علم الكلام المعاصر، قراءة تاريخية منهجية
٦. بحوث في فقه الحج
٧. حجية السنة في الفكر الإسلامي، قراءة وتقويم
٨. فقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٩. دراسات في الفقه الإسلامي المعاصر
١٠ . دروس تمهيدية في تاريخ علم الرجال عند الإمامية (بقلم: أحمد بن عبد الجبار السمين)

ترجمة

١. ابن إدريس الحلي رائد مدرسة النقد في الفقه الإسلامي
٢. الأسس النظرية للتجربة الدينية، قراءة نقدية مقارنة لآراء ابن عربي ورودلف أتو
٣. بين الطريق المستقيم والطرق المستقيمة، وجهات فلسفية في التعددية الدينية.
٤. مقاربات في التجديد الفقهي
٥. المجتمع الديني والمدني
٦. الحج رموز وحكم

٧. الدولة الدينية، تأملات في الفكر السياسي الإسلامي
٨. الفكر السياسي لمسكويه الرازي، قراءة في تكوين العقل السياسي الإسلامي

تحقيق

١. بحوث في فقه الاقتصاد الإسلامي (تقريرات الشهيد محمد باقر الصدر)

إعداد وتقديم

١. المدرسة التفكيكية وجدل المعرفة الدينية
٢. سؤال التقريب بين المذاهب أوراق جادة
٣. أسلمة العلوم وقضايا العلاقة بين الحوزة والجامعة
٤. اتجاهات العقلانية في الكلام الإسلامي
٥. المرأة في الفكر الإسلامي المعاصر، قضايا وإشكاليات
٦. العنف والحريات الدينية، قراءات واجتهادات في الفقه الإسلامي
٧. مطارحات في الفكر السياسي الإسلامي
٨. فقه الحجاب في الشريعة الإسلامية، قراءات جديدة
٩. الوحي والظاهرة القرآنية
١٠. الإمامة، قراءات جديدة ومنافحات عتيدة
١١. الشعائر الحسينية، التاريخ الجدل والمواقف

إشراف

١. الموضوعات في الآثار والأخبار للسيد هاشم معروف الحسني (طبعة جديدة محققة ومنقحة)

الموقع الإلكتروني
www.hobbollah.com